نساء في البرلمان:
بعيداً عن الأرقام

طبعة منقحة

عن هذه السلسلة

تسعى سلسلة الدليل هذه، التي تصدرها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، إلى تقديم تحليلات مقارنة ومعلومات وأفكار معمقة عن طيف من المؤسسات والعمليات الديمقراطية. وتتوجه هذه الأدلة، أساساً، إلى صناع السياسات والسياسيين وفعاليات المجتمع المدني والممارسين في الميدان. كما تهم المجتمع الأكاديمي والمؤسسات الداعمة للديمقراطية وهيئات أخرى.

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة عن أية مصالح قومية أو سياسية. ووجهات النظر الواردة فيها، لا تعبر بالضرورة عن آراء المؤسسة أو آراء مجلس إدارتها أو أعضاء مجلسها.

ينبغي توجيه طلبات السماح بنشر أو ترجمة هذا الدليل أو أي جزء منه إلى:

International IDEA
Strömsborg
SE -103 34 Stockholm, Sweden
Email: info@idea.int, Website: www.idea.int
Tel: +46 8 698 37 00, Fax: +46 8 20 24 22

تصميم النسخة الانكليزية: ترايدلز فورم، السويد
تصميم النسخة العربية: ضحى الملاح، مصر
الترجمة الى العربية: علي برازي
رسوم الغلاف: أنولي بيريرا، سريلانكا
الرقم الدولي المعياري للكتاب: ٨-١٢٤-٧٦٧١-٩١-٩٧٨

نساء في البرلمان:
بعيداً عن الأرقام

طبعة منقحة

المحررون: جولي بالينغتون وعزة كرم

المساهمون: جولي بالينغتون، إليسا كاريو، نيستورين كومباوري، درود داليروب، فرين غينوالا، مالا ن. هتون، كارين جبر، عزة كرم، جوني لوفندوسكي، ريتشارد إي. ماتلاند، شيلا مينتجس، نينا باكاري، سونيا باليري، خوفيفا إندار باراونسا، إليزابيث باولي، شيرين راي، أمل صباغ، ناديجدا شفيدوفا، ماريت سينو، ولينا وينغنيرود.

مع مقدمة بقلم إلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا.

المحتويات

تقديم ٩
إلين جونسون سيرليف

تقديم النسخة الأصلية من الدليل عام ١٩٩٨ ..... ١٠
فرين غينوالا

تمهيد ١٣
لينا هيلم والين

١. مقدمة ١٤
جولي بالينغتون
١. مقاربة للديمقراطية: الغاية من مشاركة النساء ١٥
٢. عقد من التقدم التدريجي في العالم بأسره ١٦
٣. عن هذا الدليل ١٧
١.٣. خلفية عامة ١٧
٢.٣. الجمهور المستهدف ١٨
٣.٣. توسيع رقعة النشر ١٨
٤. مخطط الدليل ١٨
٥. الأجندة المستقبلية ٢١
الهوامش ٢١

القسم الأول: القضايا والعقبات

٢. العقبات أمام مشاركة النساء في البرلمان ٢٢
ناديجدا شفيدوفا
١. العقبات السياسية ٢٢
١.١. النمط الذكوري في السياسة ٢٤
٢.١. الافتقار إلى دعم الأحزاب ٢٥
٣.١. التعاون مع المنظمات النسائية ٢٦
٤.١. النظم الانتخابية ٢٧
٢. العقبات الاجتماعية-الاقتصادية ٢٧
١.٢. تأنيث الفقر والبطالة ٢٩
٢.٢. العبء المزدوج ٣٠
٣.٢. التعليم والتدريب ٣١

٣. العقبات الأيديولوجية والنفسية ٣١
١.٣. الأدوار التقليدية ٣٢
٢.٣. ضعف الثقة ٣٣
٣.٣. اعتبار السياسة 'لعبة قذرة' ٣٣
٤.٣. دور الإعلام الجماهيري ٣٤
٤. خاتمة ٣٥
الهوامش .....
مراجع وقراءات أخرى ٣٧

دراسة حالات
الدول العربية (آمال صباغ) ٣٩
الإكوادور (نينا باكاري) ٥٧
إندونيسيا (خوفيفا إندار باراوانسا) ٦٥

القسم الثاني: التغلب على العقبات

٣. تعزيز المشاركة السياسية للنساء:
التوظيف في الهيئات التشريعية والنظم الانتخابية ٧٣
ريتشارد ماتلاند
١. عملية التوظف في الهيئات التشريعية وأثرها على النساء ٧٣
١.١. الترشح للانتخابات ٧٤
٢.١. اختيار الحزب للمرشح ٧٤
٣.١. الفوز بالانتخابات ٧٧
٢. أثر النظم الانتخابية على تمثيل النساء ٧٩
١.٢. مزايا نظم التمثيل النسبي ٨١
٢.٢. لماذا تُعتبر بعض نظم التمثيل النسبي أفضل من غيرها؟ ٨٣
٣.٢. نوع القائمة الانتخابية ٨٥
٣. دروس لتوسيع تمثيل النساء ٨٦
المراجع وقراءات أخرى ٨٩

دراسة حالات
أميركا اللاتينية (مالا ن. هتون) ٩٢
فرنسا (ماريت سينيو) ١٠٢
بوركينا فاسو (نيستورين كومباوري) ١١٢

٤. زيادة التمثيل السياسي للنساء:
الاتجاهات الجديدة في نظام حصص النساء ١١٨
درود داليروب
١. ما هو نظام الحصص؟ ١١٨
٢. نظام الحصص: الإيجابيات والسلبيات ١١٩
١.٢. السلبيات ١١٩
٢.٢. الإيجابيات ١٢٠
٣.٢. مفهومان للمساواة ١٢٠
٣. عالم الحصص الانتخابية ١٢١
١.٣. بلدان الشمال ١٢٣
٢.٣. الأحزاب السياسية ونظام الحصص ١٢٣
٣.٣. الدول الانتقالية ومعدلات تجديد أعضاء البرلمان ١٢٤
٤.٣. هل تمثيل النساء شكلي؟ ١٢٤
٤. تطبيق نظام الحصص الانتخابية ١٢٥
٥. خاتمة ١٢٦
الهوامش ١٢٧
المراجع وقراءات أخرى ١٢٨

دراسة حالات
رواندا (إليزابيث باولي) ١٣٠
الأرجنتين (إليسا ماريا كاريو) ١٣٩
جنوب آسيا (شيرين م. راي) ١٤٧

القسم الثالث:

٥. نساء في البرلمان يحدثن التغيير ١٥٧
عزة كرم وجوني لوفيندوسكي
١. شق الطرق في البرلمان ١٥٧
١.١. الحضور ١٥٨
٢.١. إستراتيجية القواعد ١٥٩
٢. تعلُّم القواعد ١٦١
١.٢. التغيير المؤسسي / الإجرائي ١٦٢
٢.٢. التغيير التمثيلي ١٦٣
١.٢.٢. لجان المساواة بين الجنسين ١٦٤

٢.٣. التغيير بالتأثير/ الانعكاس على المخرجات ١٦٥
٢.٤. تغيير الخطاب ١٦٦
٣. استخدام القواعد ١٦٦
٣.١. التغيير المؤسسي / الإجرائي ١٦٦
٣.٢. التغيير التمثيلي ١٦٧
٣.٣. التغيير بالتأثير / الانعكاس على المخرجات..... ١٦٨
٣.٤. تغيير الخطاب..... ١٦٩
٤. تغيير القواعد ١٧٠
٤.١. التغيير المؤسسي/ الإجرائي ١٧٠
٤.٢. التغيير التمثيلي ١٧١
٤.٣. التغيير بالتأثير/ الانعكاس على المخرجات ١٧١
٤.٤. تغيير الخطاب..... ١٧٢
٥. معايير قياس النجاح ١٧٢
٦. إستراتيجيات تعزيز التأثير..... ١٧٣
الهوامش..... ١٧٥
المراجع وقراءات أخرى ١٧٨

دراسة حالات
الاتحاد البرلماني الدولي (سونيا باليري وكارين جبر)..... ١٧٩
جنوب أفريقيا (شيلا ماينتجِس)..... ١٩٢
السويد (لينا فانغنيرود)..... ١٩٩

٦. استنتاجات..... ٢٠٧
عزة كرم
١. المشكلات والعقبات..... ٢٠٧
٢. تذليل الصعاب..... ٢٠٨
٣. إحداث أثر ٢٠٩
٤. الجهود الدولية..... ٢١١
٥. المضي قدماً..... ٢١١

الملاحق
الملحق (أ). حول المؤلفين..... ٢١٨
الملحق (ب). حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٢٤

الجداول

جدول ١: النساء في برلمانات العالم في عام ٢٠٠٥، حسب المناطق ١٤
جدول ٢: رؤساء الدول والبرلمانات من النساء ٢٤
جدول ٣: تمثيل النساء في المجالس التشريعية العربية، ٢٠٠٥ ..... ٤٣
جدول ٤: مشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات الوطنية في لبنان واليمن والأردن ٤٥
جدول ٥: النساء في المؤسسات السياسية الرسمية الإندونيسية ٢٠٠٥ ..... ٦٥
جدول ٦: تمثيل النساء في إندونيسيا: مجلس النواب ٦٦
جدول ٧: أعضاء اللجان البرلمانية في إندونيسيا حسب الجنس ٢٠٠٥ ..... ٦٧
جدول ٨: نسبة النائبات في ٢٤ مجلس تشريعي ١٩٤٥ – ٢٠٠٤ ..... ٧٨
جدول ٩: النساء في السلطة في أميركا اللاتينية عام ٢٠٠٥ ..... ٩٠
جدول ١٠: النظم الانتخابية في أميركا اللاتينية
(للغرفة الدنيا من البرلمان أو برلمان بغرفة واحدة) ٩٦
جدول ١١: نتائج قانون الحصص في أميركا اللاتينية ٩٦
جدول ١٢: النساء والسلطة السياسية في فرنسا ١٠٥
جدول ١٣: بلدان تعتمد في دستورها و/ أو قانونها الانتخابي
نظم حصص النساء في البرلمان الوطني ١١٩
جدول ١٤: نماذج نظم الحصص في بنغلاديش والهند وباكستان ١٤٧
جدول ١٥: مجالات التغيير الأربعة التي تؤثر على مشاركة النساء ١٥٨
جدول ١٦: نساء في البرلمان يحدثن التأثير ١٥٨
جدول ١٧: النساء في البرلمانات وفي الاتحاد البرلماني الدولي ١٨٣
جدول ١٨: درجة التواصل بين أعضاء البرلمان السويدي
والمنظمات النسائية، الأرقام بالنسب المئوية ٢٠٢

الأشكال

شكل ١: نظام الانتخاب إلى الهيئات التشريعية ٧٠
شكل ٢: نسبة النساء في البرلمان: نظام الأغلبية مقابل نظام التمثيل النسبي ٧٩
شكل ٣: لماذا تُعتبر نظم التمثيل النسبي أفضل للنساء ٨٢
شكل ٤: رأي الجمهور بالقياديات في أميركا اللاتينية، ٢٠٠٤ ..... ٩١
شكل ٥: عدد النساء ونسبتهن بين أعضاء مجلس البرلمانيين
في الكونغرس الأرجنتيني ١٩٨٣ –٢٠٠١ ..... ١٣٨

شكل ٦: عدد النساء ونسبتهن بين أعضاء مجلس الشيوخ
في الكونغرس الأرجنتيني ١٩٨٣ - ٢٠٠١ ..... ١٣٩
شكل ٧: المعدل العالمي للنساء في البرلمان ١٩٩٥-٢٠٠٤ ..... ١٧٧
شكل ٨: المعدلات الإقليمية لتمثيل النساء في البرلمان في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٤..... ١٧٩
شكل ٩: مصالح المرأة على جدول أعمال البرلمانيين في السويد بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٢..... ١٩٨
شكل ١٠: المساواة بين الجنسين على جدول أعمال البرلمانيين في السويد
بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٢ ..... ١٩٩

المربعات

مربع ١. أثر التنمية والثقافة على تمثيل النساء ٢٨
مربع ٢. تسمية المرشحين في النرويج..... ٧٧
مربع ٣. تجربة لقاء البرلمانيات في تغيير القواعد..... ١٨٩

تقديم

بات حضور النساء في برلمانات العالم حقيقة تؤثر على النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول والعالم أجمع. ومع ذلك، فإن وصولهن إلى هذه الهياكل التشريعية الهامة وتعلم سبل العمل داخلها ودرجة تأثيرهن عليها ومن خلالها، ما زالت تمثل تحديات كبيرة يجب استهدافها والتغلب عليها لضمان وجود مؤسسات ديمقراطية فعالة، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ثمة حاجة إلى جهود منسقة لاستهداف جميع مراحل المشاركة السياسية للمرأة من لحظة اتخاذها قرار الترشح لهذه الوظيفة العامة وحتى وصولها بالفعل إليها، وذلك لضمان امتلاكها – بوصفها عضواً في البرلمان – الموارد اللازمة لتكون قادرة على التأثير بشكل إيجابي وبناء على تطور بلدها.

يعتبر هذا الدليل ميثاقاً لجهود العديد من النساء الشجاعات والمصممات، في مختلف أصقاع العالم، على مشاركة أبناء بلدانهن في بناء نظام حكم تمثيلي وعادل ومسالم. فهو يعتبر، في الوقت نفسه، لمحة عامة، وتحليلاً، ودليل عمل يركز على المعوقات التي تواجهها النساء ووسائل التغلب عليها، وطرق التأثير على الهياكل التشريعية، ومن خلالها، والتجارب المتنوعة والغنية المتوفرة في العالم التي يمكن التعلم منها.

تمثل كل لحظة نعيشها نقطة تحول في التاريخ، وكل حدث رمزاً لما يحصل. ويمثل هذا الدليل أحد هذه الأحداث في خضم لحظة سريعة التغيير ومثيرة للاهتمام في مسيرة التطور البشري العالمي.

إلين جونسون سيرليف
رئيسة جمهورية ليبيريا

إلين جونسون سيرليف هي أول رئيسة منتخبة لدولة أفريقية. وأدت اليمين الدستورية في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

تقديم النسخة الأصلية من الدليل عام ١٩٩٨

فرين غينوالا

نعيد طبع المقدمة التي كتبتها فرين غينوالا، الرئيسة السابقة للجمعية الوطنية في جنوب أفريقيا، للطبعة الأولى لدليل نساء في البرلمان: بعيداً عن الأرقام. وهي في هذه المقدمة تتأمل ما حدث منذ ذلك الوقت.

تقديم عام ١٩٩٨

يكمن أساس الديمقراطية، في مبدأ أن مشروعية السلطة لاتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الناس والمجتمع والدولة يجب أن تكون مستمدة من خيارات المتأثرين بهذه القرارات. لقرون طويلة، كان أساس هذه المشروعية محدوداً، وكانت فئات كثيرة مستبعدة من هذه الخيارات: العبيد، مَن ليس لديهم أي أملاك، غير المتعلمين، غير 'المتحضرين'، الذين لا ينتمون إلى ثقافةٍ أو دينٍ مسيطرين في المجتمع، الملونين، الذين ينتمون إلى أعراق أو أجناس معينة، والسكان الأصليون للدول التي احتلت وألحقت باستخدام أسلحة متفوقة – وأهم هذه الفئات النساء.

انتزع هذا الحق الدستوري بعد صراعاتٍ داخل المجتمعات، وانتزع حق تقرير المصير للشعوب المحتلة بعد خوض صراعاتٍ ضد الاستعمار بهدف التحرر في العديد من الدول. واليوم، نجح معظم الذين كانوا مستبعدين في انتزاع حق الاختيار والترشح لعضوية مؤسسات الحكم. ويعتبر الحق الشامل في انتخاباتٍ حرة ونزيهة معياراً أساسياً يشكل الحد الأدنى للمجتمعات الديمقراطية.

ولكن بات واضحاً، أن الاقتراع العام في الديمقراطيات الجديدة والقديمة، على السواء، لم يؤد بمفرده إلى إقامة مؤسسات تشريعية تمثيلية. فلا يزال العديد من شرائح المجتمع مستبعداً، لا سيما فقراء المناطق الريفية والفئات الأقل تعليماً والنساء. وبالمجمل، تعتبر نسبة النساء في المؤسسات التشريعية متدنية للغاية. والسؤال الذي ينبغي طرحه هو: لماذا؟ وهل هذا الأمر مهم؟ ولماذا هو كذلك؟ ما الذي يتغير جراء وجود النساء في المؤسسات التشريعية ومؤسسات الحكم الأخرى؟

يكمن أساس الديمقراطية، في مبدأ أن مشروعية السلطة لاتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الناس والمجتمع والدولة يجب أن تكون مستمدة من خيارات المتأثرين بهذه القرارات.

من المهم الإدراك أن المسألة لا تتعلق بالأرقام فقط. فعندما تتخذ قرارات متعلقة بالسياسات وتُسن القوانين لتلبية مصلحة جميع شرائح المجتمع، عندها تكون قدرة هيئات صنع القرار

على مراعاة أوسع طيف ممكن من تجارب المجتمع هي مقياس درجة ملاءمة هذه القرارات، وتلبيتها لاحتياجات المجتمع بأكمله، وليس مجموعات معينة فحسب.

على الرغم من أن الجدل المتعلق بمنح النساء حق الاقتراع وبمشاركتهن في عملية صنع القرار يركز عموماً على قضايا العدالة والإنصاف وحقوق الإنسان، فإن تمثيل النساء، وتضمين وجهات نظرهن وتجاربهن في عملية صنع القرار يقود حتماً إلى حلولٍ أكثر قابلية للتطبيق، وترضي شريحة أوسع من المجتمع. لهذا السبب، يجب أن تشكل النساء جزءاً من هذه العملية، ومرد ذلك أن الفائدة تعم كافة أفراد المجتمع، ولأننا نتمكن من إيجاد حلولٍ أفضل وأكثر ملاءمة لمشاكلنا.

والتحدي هنا يتعدى ضمان انتخاب عدد أكبر من النساء في المؤسسات التشريعية. فالمجتمع الأبوي وإخضاع النساء، والاعتقاد السائد بأن الميدان العام حكرٌ على الرجال، وبأن العقد الاجتماعي هو العلاقة بين الرجال والحكومة وليس المواطنين والحكومة، كلها عوامل تضافرت لاستبعاد النساء رغم أن هذه الحقوق مكفولة في القانون وفي الخطاب السياسي عن الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية.

لا تزال النساء، في الكثير من الدول، تواجهن صعوباتٍ في ممارسة حق الانتخاب بسبب العوائق الثقافية والدينية والذكورية والاقتصادية. ولا تزلن تواجهن صعوبة في دخول مؤسسات الحكم، وتفشل الأحزاب السياسية باختيارهن كمرشحات، ويعكس الناخبون الصور النمطية للنوع الاجتماعي في المجتمع، ويتصرفون وفقاً لها من خلال اختيارهم للرجال. وحتى بعد دخولهن إلى المؤسسات التشريعية، تواجه النساء عقباتٍ جديدة تحد من قدرتهن على أداء وظائفهن.

ونظراً لوعيهن بأن المضطهدين يجب أن يساعد بعضهم بعضاً، قامت أعداد كبيرة من النساء بالانخراط في النضال لتحرير جنوب أفريقيا واستطعن، بوصفهن مقاتلات، إدراج مبدأ تحرير النساء ضمن نظرية تحرير البلد. لقد ضمن استمرار مشاركتهن في المفاوضات امتلاك جنوب أفريقيا لدستور يراعي النوع الاجتماعي، ويوفر إطاراً قانونياً فريداً من نوعه لتحقيق مساواة حقيقية وفعالة. بيد أن وجود هذه الحقوق في نصوص القانون لا يعني بالضرورة قدرة النساء على المطالبة بها وممارستها، وهو حال نساء الكثير من الدول. فالمجتمع الأبوي ومبدأ إخضاع النساء المتأصل في المجتمع والممارسات الثقافية والدينية، لا تزال قائمة بيننا.

تطورت مؤسسات الحكم، كغيرها من المؤسسات، في ظل مجتمعات أبوية، وتشكلت استناداً إلى افتراضات علاقات نوع اجتماعي غير متساوية، وعلى أساس أن (الرجال) هم من ينبغي لهم العمل في هذه المؤسسات.

تشكل العنصرية والمجتمع الأبوي، في جنوب أفريقيا، أساس لَبِنات المجتمع ومؤسساته التي ورثناها، والتي ينبغي علينا استخدامها لتحسين الظروف المادية والاجتماعية، ولكن بعد تغييرها بشكل جذري. إن ثقافة هذه المؤسسات وقيمها وتنظيمها وأسلوبها مصممة لإدامة عدم المساواة والحفاظ على الامتيازات، وهذا يتناقض مع أهدافنا تماماً. وما لم يتم تغيير هذه المؤسسات، فإنها ستضم وتبتلع السود والنساء الذين يدخلونها أو تحبطهم وتدفعهم إلى الاستقالة.

نحن محظوظون لامتلاكنا قيادة سياسية تعترف بالحاجة إلى النساء لإحداث التغييرات الجذرية اللازمة، وبأن حضورهن في المؤسسات يمكنها من تغيير هياكل السلطة التي هي جزء منها، ما يسهل الأمور على الأجيال اللاحقة. وليست تجربة جنوب أفريقيا سوى واحدة من تجارب كثيرة في العالم.

يعتبر هذا الدليل أداة، ولا يقدم أي حلول. ولكنه يقر باختلاف أوضاعنا برغم تشاركنا أهدافا محددة. وهو يزودنا بمعلومات عن الأساليب المستخدمة في دولٍ أخرى، والمعلومات المتاحة لنا حالياً.

يعتبر هذا الدليل أداة، ولا يقدم أي حلول. ولكنه يقر باختلاف أوضاعنا برغم تشاركنا أهدافا محددة. وهو يزودنا بمعلومات عن الأساليب المستخدمة في دولٍ أخرى، والمعلومات المتاحة لنا حالياً. ويركز الدليل على التجارب المشتركة للنساء والرجال الذين يعملون كناشطين وباحثين وسياسيين، ضمن مجموعاتٍ منفصلة ومنظمات، وكفاعلين محليين وإقليميين وعالميين.

والأهم، أنه يركز على الخطوات التي ينبغي على النساء القيام بها، ليس لدعم من يؤمن بأن مسؤولية المجتمع تنتهي بسن قوانين المساواة وعدم التمييز، ومن ثم يعود الأمر إلى النساء أنفسهن، بل للاعتراف بأن المتضررين أنفسهم هم من يجب أن يأخذوا زمام المبادرة لإحداث التغيير. إن أصحاب الامتيازات يستفيدون، ولو بشكل غير واع، من أي نظام يهمش الآخرين. ولذلك، لا يمكن الاعتماد عليهم لإحداث تغييرات تجردهم من الامتيازات الّتي يتمتعون بها. الأمر يعود إلينا، نحن النساء.

المتضررون أنفسهم هم من يجب أن يأخذوا زمام المبادرة لإحداث التغيير. إن أصحاب الامتيازات يستفيدون، ولو بشكل غير واع، من أي نظام يهمش الآخرين. ولذلك، لا يمكن الاعتماد عليهم لإحداث تغييرات تجردهم من الامتيازات التي يتمتعون بها. الأمر يعود إلينا، نحن النساء.

مع دخول القرن الحادي والعشرين، تقدم لنا العولمة فرصاً وتحدياتٍ جديدة في آن معاً. وفي الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر نيروبي في عام ١٩٨٥، اتحدت النساء لقلب الافتراضات التي تقيدهن ضمن الميدان الخاص، وحاولن تعريف اهتماماتهن بأنها اجتماعية صرفة، ولا تتعلق بظروف المجتمع السياسية والاقتصادية. وقامت النساء في الدول النامية بالاتحاد وضمان

الاعـتراف بالعلاقـة بـين المسـاواة والتنميـة والسـلام. يسـتند برنامـج العمـل الـذي تـم تبنيـه في بيجـين إلى الاعـتراف بـأن تنميـة النسـاء هـي جـزء لا يتجـزأ مـن تنميـة المجتمـع، وبـأن الحقـوق السياسـية والمدنيـة لا تنفصـل عـن الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

إذا رجعنـا عقديـن أو حتـى نصـف قـرن إلى الـوراء، يمكننـا إدراك التقـدم الكبـير الـذي أحرزنـاه. وبالتطلـع قدمـاً إلى الألفيـة الجديـدة، يمكننـا إدراك المسـافة التـي مـا زال علينـا قطعهـا، ولكـن باسـتطاعتنا فعـل ذلـك مـع الثقـة بقدرتنـا عـلى كتابـة قصـة النسـاء بوصفهـا قصـة حققـت العدالـة والسـلام والأمـن للبشريـة جمعـاء.

إختتام

أظهـرت التجربـة، بـأن زيـادة تمثيـل النسـاء في المسـتويات العليـا للحكـم أحـدث فارقـاً في رفـع الوعـي وتغيـير البرامـج وتوفـير إطـارٍ قانـونيٍ وطنـي يراعـي النـوع الاجتماعـي. وقـد بـات مـن المقبـول، عمومـاً الآن، في الديمقراطيـات الناشـئة، وضـع شروط خاصـة لضـمان مشـاركة النسـاء، بينـما لا يـزال العديـد مـن الديمقراطيـات القديمـة متخلفـاً في هـذا المجـال. وللبنـاء عـلى مكتسـباتنا، ينبغـي إيجـاد طـرقٍ لتعميـق التمثيـل في الحكومـات المحليـة ومؤسسـات الدولـة الأخـرى.

ولكـن حتـى مـع احتفالنـا بالتقـدم التدريجـي الـذي نحـرزه، علينـا الحـذر مـن الوقـوع في فـخ الرضـا. فخـارج البرلمانـات، لا تـزال مؤسسـات قويـة تمثـل معقـلاً للذكـور، بـما فيهـا القطـاع الخـاص والنظـام القضائـي والمؤسسـات متعـددة الأطـراف. وفي الولايـات المتحـدة، تمثـل النسـاء ٧ , ٠ بالمئـة مـن إجمـالي عـدد المديريـن التنفيذيـين. وفي أوروبـا، لا توجـد ولا حتـى امـرأة واحـدة مـن بين الخمسـة والعشريـن مديـراً الأعـلى أجـراً. وفي المملكـة المتحـدة، لا يوجـد نسـاء أبـداً في مجالـس الإدارة في ٦٥ بالمئـة مـن الـشركات المدرجـة. يعتـبر المثـال النرويجـي الأخـير المتمثـل في التدخـل لضـمان احتـواء مجالـس إدارة جميـع الـشركات عضوتـين عـلى الأقـل بحلـول عـام ٢٠٠٦ مبـادرة يمكـن الاقتـداء بهـا في الـدول الأخـرى.

أخـيراً والأهـم، لم يتـم إدراج المسـاواة الكاملـة للنسـاء في الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، وتـم إلى حـد كبـير تجاهـل قضايـا محـددة هامـة للنسـاء. كانـت ثمـة أهـداف تتعلـق بإزالـة التفـاوت بـين الجنسـين في التعليـم الأسـاسي والثانـوي بحلـول عـام ٢٠٠٥، وفي جميـع المسـتويات بحلـول عـام ٢٠١٥، وأهداف أخـرى تتصـل بتحسـين صحـة الأمهـات. مـن المهـم جـداً، أثنـاء النضـال لتحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، أن تضمـن النسـاء عـدم تجاهـل مكتسـباتنا والتطـور الـذي أحرزنـاه في أجندتنـا.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

تمهيد

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات منظمة دولية تضم في عضويتها دولاً من جميع قارات العالم، وتسعى لدعم الديمقراطية المستدامة في الديمقراطيات الحديثة والراسخة على السواء. وتسعى المؤسسة، بالاستناد إلى دراسات مقارنة وتجارب، إلى دعم الانتخابات وتعزيز المساواة والمشاركة السياسيتين، وتطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية. فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه المؤسسات شاملة ومستجيبة، إذا ما أرادات تحقيق حكم فعال، والاستفادة من مجموعة واسعة من فئات المجتمع. والمؤسسة، في هذا السياق، ملتزمة بتشجيع مشاركة النساء وتمثيلهن في الحياة السياسية.

تعتبر زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية وضمان دخولهن المعترك السياسي أمراً هاماً للتنمية الديمقراطية واستدامتها. وقد بذلت الجهود في جميع أنحاء العالم لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة وزيادتها، وجمعت النساء من شتى المجموعات السياسية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي بعض الدول، استغرق الوصول إلى تمثيلٍ متساوٍ للنساء في المؤسسات السياسية والبرلمان وقتاً طويلاً (كما في دول أوروبا الشمالية مثلاً)، فيما ساهم التحول إلى الديمقراطية في دولٍ أخرى بتحقيق تنميةٍ أسرع، وفتح التغيير العام في المجتمع 'نوافذ فرص' لتشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية. ولكن، وبغض النظر عن اختلاف الظروف بين الدول، قوبل السعي لتحقيق تمثيلٍ أعلى للنساء في البرلمان وفسح المجال أمام النساء المنتخبات ليكون لهن تأثير أكبر بمقاومةٍ عنيفة، وتطلب الأمر مجموعة قوية من النساء للتفاوض من أجل الحصول على حقوقهن باعتبارهن عضوات متساويات في المجتمع. وتحركت النساء في كل أنحاء العالم ضمن مختلف الخطوط السياسية، وبوجهات نظر اجتماعية وثقافية مختلفة، وانتماءات أخلاقية متنوعة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين. وقد أثمر هذا العمل وحدثت بالفعل تغييرات إيجابية في معظم مناطق العالم. فقد ارتفعت نسبة النساء في البرلمانات من ١١,٨ بالمئة في عام ١٩٩٨ إلى قرابة ١٦ بالمئة في عام ٢٠٠٥. ولكن ما زال ثمة مسافة طويلة للوصول إلى هدف منهاج عمل بيجين في شغل النساء ٣٠ بالمئة من مواقع صنع القرار. لذلك، من الأهمية بمكان الاستمرار في تعزيز الأدوات المتاحة أمام النساء، والاستمرار في النقاش المتعلق بمشاركتهن السياسية. وهذا لا يعني ازدياد عدد النساء في البرلمانات فحسب، بل التحرك بعيداً عن الأرقام، والبحث عن طرق لزيادة فعالية النساء المنتخبات واللواتي يشغلن مناصب نافذة.

لهذا الغرض، تم نشر الإصدار الجديد من دليل 'النساء في البرلمان: بعيداً عن الأرقام'. فهو يحدد العقبات التي تواجه النساء وتحول دون فوزهن بالانتخابات البرلمانية، ويقدم اقتراحات وخيارات للتغلب عليها. كما يسعى إلى التحرك بعيداً عن الأرقام، من خلال تحديد الأساليب التي تمكن النساء من التأثير على العمليات السياسية عبر مشاركتهن في هيئات صنع القرار. ويجمع الدليل معلومات وتجارب عملية من شتى بلدان العالم، ويركز على تجارب النساء في مناطق مختلفة في نضالهن لتحقيق المساواة بين الجنسين في الميدان السياسي.

نُشرت النسخة الأصلية من هذا الدليل باللغة الإنكليزية في عام ١٩٩٨، وبعد نشره أدركت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الأهمية الكبيرة لتوفيره بلغاتٍ أخرى لمساعدة الذين يناضلون لإحداث تغييرات في مناطق مختلفة. وبين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، قامت المؤسسة بإعداد ترجمات 'إقليمية' لهذا الدليل من خلال تحديثه وترجمة نصه وإضافة دراسات لحالات من المناطق ذات الصلة. والدليل متوفر بالإسبانية والفرنسية والإندونيسية، مع نسخة مختصرة باللغة الروسية.

لم يكن هذا الدليل ليرى النور لولا المساهمات الرائدة والمتميزة التي قدمها أشخاص كثر. كانت عزة كرم القوة الدافعة وراء إعداد النسخة الأصلية من الدليل في عام ١٩٩٨. ونحن ممتنون لها وللنصائح والمساعدة التحريرية والإرشاد الذي قدمته للمؤسسة في السنوات الماضية. وتولت جولي بالينغتون، مسؤولة البرامج، مسؤولية مشروع 'النساء في السياسة' الذي نفذته المؤسسة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥، ومسؤولية إعداد النسخة المعدلة للنسخ الإقليمية. ولولا حِرفيتها وخبرتها وصلاتها الواسعة، لم تكن هذه النسخ لترى النور. نتقدم بالشكر إلى جولي بالينغتون وعزة كرم لعملهن الدؤوب وتفانيهن ومهارتهن التحريرية التي بذلنها لإنجاز هذا الدليل.

نتقدم بالشكر إلى جميع الكتاب: جولي بالينغتون، إليسا كاريو، نيستورين كومباوري، درود داليروب، فرين غينوالا، مالا أن هتون، كارين جبر، عزة كرم، إلين جونسون سيرليف، جوني لوفندسكي، ريتشارد إي ماتلاند، شيلا مينتجس، نينا باكاري، سونيا بالميري، خوفيفا إندار باراونسا، إليزابيث باولي، شيرين راي، أمل صباغ، ناديجدا شفيدوفا، ماريت سينو، ولينا وانغنيرود الذين أنجزوا هذا الدليل عبر المساهمات والمساعدة والتحديثات التي قدموها. ونعبر عن عرفاننا للكتّاب الذين ساهموا في إنجاز النسخ الأخرى للدليل على مشاركة معارفهم وخبراتهم من مختلف المناطق.

وساهم العديد من الاستشاريين والموظفين الملتزمين والمؤهلين في خروج هذا الدليل بحلته النهائية. ونعبر عن شكرنا الخالص لإيف جونسون، محررتنا الموهوبة، لمحافظتها على اتساق الدليل واهتمامها بالتفاصيل. وقدمت يي ين ياب وسيسيليا بيلسيو مساعدة ودعماً لا يقدران بثمن للمحررين والكتّاب طوال عملية إعداد هذا الدليل. ونتقدم بالشكر للمسؤولين عن إصدار هذا الدليل بمن فيهم موظفو قسم المنشورات في مؤسستنا: ناديا حنضل زاندر وجون بيلامي.

أخيراً، نتقدم بالشكر للدول الأعضاء في مؤسستنا الذين لولا دعمهم لم يكن هذا الدليل ليرى النور.

نحن واثقون بأن جميع قرائنا، بمن فيهم العاملون في مجال الترويج للديمقراطية ودعم المشاركة السياسية للنساء، سيجدون في هذا الدليل مفيداً وحديثاً وشاملاً.

لينا هيلم والين
رئيسة مجلس إدارة
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المصطلحات والإختصارات

ANC	African National Congress (South Africa) المؤتمر الوطني الأفريقي (جنوب أفريقيا)
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (1979) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
CGE	Commission on Gender Equality (South Africa) لجنة المساواة بين الجنسين (جنوب أفريقيا)
DPD	Dewan Perwakilan Daerah (Regional Representatives' Council) (Indonesia) مجلس النواب الإقليمي (إندونيسيا)
DPR	Dewan Perwakilan Rakyat (House of Representatives) (Indonesia) مجلس النواب (إندونيسيا)
EISA	Electoral Institute of Southern Africa المعهد الإنتخابي لجنوب أفريقيا
IPU	Inter-Parliamentary Union الاتحاد البرلماني الدولي
JMC	Joint Monitoring Committee on the Quality of Life and Status of Women (South Africa) لجنة المراقبة المشتركة على جودة الحياة ووضع المرأة (جنوب أفريقيا)
MMD	Multi-member district الدائرة الانتخابية متعددة التمثيل
MP	Member of parliament عضو برلمان
MPR	Majelis Permusyawaratan (People's Consultative Assembly) (Indonesia) مجلس الشورى الشعبي (إندونيسيا)
NGO	Non-governmental organization منظمة غير حكومية
PAN	Partido de Acción Nacional (National Action Party) (Mexico) حزب العمل الوطني (المكسيك)
PC	Parti Communiste (France) الحزب الشيوعي (فرنسا)
PR	Proportional representation التمثيل النسبي
PRD	Partido Revolucionario Democrático (Party of the Democratic Revolution (Mexico) حزب الثورة الديمقراطية (المكسيك)
PRI	Partido Revolucionario Institucional (Institutional Revolutionary Party) (Mexico) حزب الثوري المؤسساتي (المكسيك)
PS	Parti Socialiste (France) الحزب الاشتراكي (فرنسا)
RPF	Rwandan Patriotic Front الجبهة الوطنية الرواندية
SMD	Single-member district الدائرة الانتخابية الأحادية التمثيل
SNTV	Single Non-Transferable Vote الصوت الواحد غير المتحول
STV	Single Transferable Vote الصوت الواحد المتحول
UNDP	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIFEM	United Nations Development Fund for Women صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
WNC	Women's National Coalition (South Africa) الإئتلاف الوطني للمرأة (جنوب أفريقيا)

الفصل الأول

الفصل الأول

جولي بالينغتون

المقدمة

تأسست المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في عام ١٩٩٥، أي في العام نفسه الذي اعترفت فيه حكومات العالم أن 'المشاركة الشعبية للنساء في صنع القرارات الأساسية لم تتحقق بعد باعتبارهن شركاء متساوين مع الرجال، وبخاصة في السياسات'[١] على الرغم من التحول الواسع نحو الديمقراطية في كثير من مناطق العالم. وآمنت المؤسسة، منذ انطلاقتها الأولى، بأن المشاركة السياسية للنساء كانت ولا تزال في صلب قضايا نظام الحكم الديمقراطي. وتدرك المؤسسة أيضاً أن الديمقراطيات الراسخة والناشئة في العالم، على السواء، لا يمكنها إقصاء نصف سكان العالم عن التمثيل أو المشاركة إذا أرادت أن تكون ديمقراطية حقاً.

ولتحقيق هذه الغاية، يسعى برنامج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (النساء في السياسة) إلى إجراء دراسة لشتى طرق وأشكال تعزيز المشاركة السياسية للنساء. وتسعى المؤسسة، من خلال جَسر الهوة بين الأكاديميين والممارسين، إلى تقديم خيارات مناسبة في السياسات والبيانات ذات الصلة لمن يعمل على إيجاد حلول قابلة للتطبيق لمعالجة مشكلة ضعف تمثيل النساء. وفي حين تأخذ المؤسسة المنظور العالمي بعين الاعتبار، فإنها تحاول كذلك ضمان أن تعكس إصداراتها معرفة بالشروط المختلفة محلياً ووطنياً وإقليمياً، وتقارن بينها. ويعد هذا الدليل 'النساء في البرلمان: بعيداً عن الأرقام'، إضافة إلى مجموعة الأدلة التي أنتجها برنامج (النساء في السياسة) منذ عام ١٩٩٨، تأكيداً ليس فقط على هذه الرؤية، بل أيضا على قدرتها على إقناع عدد كبير من العاملين على تحقيق الأهداف نفسها على المستوى العالمي، وهذا ما تؤكده الحاجة إلى إصدار طبعة ثانية باللغة الإنكليزية. ويشكل هذا الدليل الإصدار السادس من سلسلة الأدلة التي أصدرتها المؤسسة.

١. مقاربة للديمقراطية: الغاية من مشاركة النساء؟

إن مبدأ حقوق الإنسان، بما في ذلك منح الحقوق السياسية وممارستها للرجال والنساء معاً، هو المبدأ الأساسي لأي إطار عمل ديمقراطي. كما أن صياغة أي برنامج سياسي لا يتضمن وجهات نظر المتأثرين به وآراءهم وتجاربهم، ليس جديراً بالثقة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها النساء – والرجال – طوال قرون من الزمن، لا يزال الاعتراف بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء وممارستها غير متساوٍ على الإطلاق بين الرجال والنساء[٢]. وتشكل النساء نصف سكان العالم و٥٠ بالمئة من اليد العاملة، ومع ذلك يصل عدد اللواتي يعشن في فقر قرابة مليار امرأة، ولا تزال عملية صنع القرار وتحديد الأولويات في يد الرجال إلى حد كبير. إن أخذ وجهات النظر المراعية لقضايا النوع الاجتماعي وإشراك النساء والرجال في عمليات صنع القرار، شرط لا غنى عنه لأي إطار عمل ديمقراطي. وبالتالي، فالديمقراطية، تعريفاً، لا يمكن أن تتعامى عن قضايا النوع الاجتماعي، وهي تكافح من أجل المساواة وتمثيل النساء والرجال في عمليات صنع القرار وفي الفرص لتحقيق كلا الغايتين.

وتعد مشاركة النساء والرجال، على قدم المساواة، في الحياة العامة حجر الزاوية في اتفاقية 'القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة' التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩، ودخلت حيز التطبيق اعتباراً من عام ١٩٨١. وحتى كتابة هذه السطور عام ٢٠٠٥، بلغ عدد الدول الموقعة عليها ١٧٩ وأصبحت ملزمة باتخاذ إجراءات تعزز مشاركة النساء في صنع القرار والمناصب القيادية.

وفي عام ١٩٩٥، عقدت الأمم المتحدة في مدينة بيجين المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عاود الضغط من أجل تنفيذ بنود 'اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة'، وذلك من خلال 'إعلان ومنهاج عمل بيجين' الصادر عن المؤتمر، والذي حدد: 'عدم المساواة بين المرأة والرجل في اقتسام السلطة وصنع القرار على كافة المستويات' و'عدم وجود آليات كافية على جميع الأصعدة لتعزيز النهوض بالمرأة'، باعتبارهما مجالات اهتمام حاسمة لا يمكن النهوض بالمرأة دون العمل فيها. وتطور هذا المسعى ليشمل مشاركة النساء في بناء الدولة بعد النزاعات، كما عبر عنه قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠. وفي المناقشات التمهيدية بشأن القرار المذكور، أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وقتها على أن 'السلام يرتبط ارتباطاً لا تنفصم عُراه بالمساواة بين النساء والرجال... وللمحافظة على الأمن والسلام وتعزيزهما، لا بد من ضمان المشاركة المتكافئة في عملية صنع القرار'.[٣]

٢. عقد من التقدم التدريجي في العالم بأسره

بعد عشر سنوات على تأسيس المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في عام ١٩٩٥، وسبع سنوات على صدور النسخة الأولى من دليل 'النساء في البرلمان: بعيداً عن الأرقام' في عام ١٩٩٨، تغيرت صورة المشاركة السياسية للنساء وإن بوتيرة بطيئة. وعلى العموم، كان التقدم المتحقق في العقد المنصرم متواضعاً على صعيد وجود النساء في البرلمانات الوطنية. ففي حين بلغت نسبة النساء ١١,٣ بالمئة من أعضاء

البرلمانات في عام ١٩٩٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ١٦ بالمئة تقريباً في عام ٢٠٠٥.[٤] وبينما تسلمت أكثر من ٣٠ امرأة منصب رئيس حكومة و/ أو دولة منذ عام ١٩٩٥، لم يتجاوز عدد اللواتي شغلن منصب رئيس برلمان ٢٧ امرأة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.[٥] لكن على العموم، تشغل النساء اليوم مناصب منتخبة أكثر من أي وقت مضى.[٦]

جدول ١: النساء في برلمانات العالم في عام ٢٠٠٥، حسب المناطق

المنطقة	مجلس واحد أو مجلس النواب	مجلس الشيوخ	كلا المجلسين معاً
الدول الإسكندنافية	٤٠,١ ٪	–	٤٠,١ ٪
أوروبا - الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها الدول الإسكندنافية	١٨,٩ ٪	١٦,٥ ٪	١٨,٤ ٪
الأميركتين	١٨,٧ ٪	١٨,٥ ٪	١٨,٦ ٪
أوروبا - الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باستثناء الدول الإسكندنافية	١٦,٨ ٪	١٦,٥ ٪	١٦,٨ ٪
آسيا	١٥,١ ٪	١٣,٥ ٪	١٥ ٪
أفريقيا جنوب الصحراء	١٤,٩ ٪	١٤ ٪	١٤,٨ ٪
دول المحيط الهادئ	١١,٢ ٪	٢٦,٥ ٪	١٣,٢ ٪
الدول العربية	٦,٧ ٪	٥,٦ ٪	٦,٥ ٪
المتوسط العالمي	١٥,٨ ٪	١٤,٧ ٪	١٥,٧ ٪

المصدر: 'النساء في البرلمانات الوطنية: الوضع حتى ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥'، الاتحاد البرلماني الدولي، <http://www.ipu.org>.

لقد حققت بعض المناطق تقدماً مهماً، لا سيما الدول الإسكندنافية حيث بلغ متوسط تمثيل النساء ٤٠ بالمئة في البرلمان. وازدادت نسبة البرلمانات التي حققت هدف بيجين المتمثل في تمثيل النساء بنسبة ٣٠ بالمئة في البرلمان، إلى ثلاثة أضعاف في السنوات العشر المنصرمة، لتبلغ ٦ بالمئة.[٧] بيد أن أنحاء كثيرة من العالم لم تحقق مكاسب حقيقية في وصول النساء إلى المجالس التشريعية، ولا تزال أمامهن عقبات من الصعب جداً تذليلها. على سبيل المثال: لا يزال مستوى تمثيل النساء في حده الأدنى في الدول العربية، حيث المتوسط الإقليمي فيها ٦,٧ بالمئة فقط. ولا يزال تمثيل النساء في برلمانات دول جزر المحيط الهادئ ضعيفاً بدرجة محزنة، حيث لا تتعدى نسبتهن ٣,٢ بالمئة (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا التي تصل فيها النسبة إلى ٢٤,٧ بالمئة و٢٨,٣ بالمئة على التوالي).[٨]

٣. عن هذا الدليل

٣. ١. خلفية عامة

لم يكن التغير البطيء في التمثيل البرلماني نتيجة حتمية لتوسع الفضاء السياسي في عملية بناء الديمقراطية، بل هو بالأحرى ناتج عن التعبئة المستمرة، التنظيم المؤسسي، التزام الأحزاب السياسية، والاعتراف المتزايد من المجتمع الدولي بضرورة المساواة بين الجنسين. لقد شكل هذا الخطاب الدولي أساساً لجهود ملموسة لدعم المشاركة السياسية الكاملة للنساء في السنوات العشر الماضية. ولعب نشاط النساء وجهودهن على مستوى الدول والمناطق والعالم دوراً محورياً في إبقاء المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من الأجندة الدولية. وعلى هذه المقدمات، تستند فصول هذا الدليل ودراسات الحالات الواردة فيه.

أصدرت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الطبعة الأولى من هذا الدليل في عام ١٩٩٨، ثم أصدرت الطبعة الثانية هذه بعد مراجعتها وتحديث بياناتها في عام ٢٠٠٥. وكانت الفكرة الأصلية للدليل، هي أن النساء يحتجن في الحياة العامة إلى معلومات مفيدة يسهل الوصول إليها بشأن التغيير السياسي في مؤسسات صنع القرار. ولهذا السبب، يركز الدليل على عملية المشاركة، من بدايتها إلى نهايتها، وعلى سبل التأثير فيها. وتقول عزة كرم: 'من الواضح أن النساء كلما كن أكثر فعالية ومشاركة في السياسة، ازدادت الحاجة إلى فرز تجاربهن ومنهجتها بطريقة تبرز كيف نجحن في هذه التجارب في مؤسساتهن وما الذي يمكن فعله حالما يصبحن جزءاً منها'.

إذن، الدليل عبارة عن أداة عملية لتذليل العقبات التي تواجه النساء في ظروف الانتخابات البرلمانية. وهو يقدم عدداً من الخيارات بشأن كيفية تحقيق التغيير والتأثير البناء في السياسة. ويقوم على مقاربة مميزة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في المساعدة الديمقراطية، وهي: جَسر الهوة بين الأكاديميين والممارسين، وتأمين إستراتيجيات للرجال والنساء الملتزمين بتصحيح الميزان المختل في السياسة. ويسعى الدليل كذلك إلى الإجابة على الأسئلة التالية: ما العقبات الكبرى التي تواجهها النساء حينما يصبحن في البرلمان؟ ما سبل تذليل هذه العقبات وفي أي ظروف بنيوية وسياسية؟ ما الآليات والإستراتيجيات التي يمكن للنساء استخدامها في التأثير على العملية السياسية البرلمانية؟

٣. ٢. الجمهور المستهدف

يتضمن هذا الدليل مساهمات مجموعة من الكتاب، وينهل من تجارب مشتركة لباحثين وسياسيين ونشطاء من الجنسين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وهو يتوجه إلى طيف واسع من الأطراف المؤثرة التي تعمل على تعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن في الهياكل السياسية. ويضم الدليل، في المقام الأول، نساءً كن عضوات في برلمان أو ترشحن لمناصب منتخبة. كما يتوجه الدليل إلى أعضاء المجتمع المدني من نشطاء وأكاديميين وباحثين وصحفيين، وغيرهم من العاملين على النهوض بالمرأة في ميدان السياسة.

٣.٣. توسيع رقعة النشر

حظي دليل 'النساء في البرلمان: بعيداً عن الأرقام' باهتمام وطلب غير مسبوق بين أنصار التغيير في العالم منذ إصداره أول مرة باللغة الإنكليزية في عام ١٩٩٨. واستجابة للطلبات المستمرة لترجمته إلى لغات أخرى، أصدرت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات طبعات أخرى بلغات مختلفة: الفرنسية عام ٢٠٠٢، والإندونيسية عام ٢٠٠٢، والإسبانية عام ٢٠٠٢ والروسية (نسخة مختصرة) عام ٢٠٠٣. وهناك أكثر من ٢٥ دراسة حالة من مناطق مختلفة من العالم، ويمكن تحميل النسخة الكاملة من هذا الدليل بمختلف اللغات من الموقع الإلكتروني للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

٤. مخطط الدليل

من المهم جداً تقديم معلومات وإستراتيجيات قابلة للمقارنة للذين يعملون على توسيع مشاركة النساء في المؤسسات السياسية. وقد صنفت العقبات التي تواجه وصول النساء إلى البرلمان ضمن مجموعتين: عوامل سلوكية واقتصادية-اجتماعية، وعوامل سياسية ومؤسسية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التغاضي عن العوامل الاقتصادية-الاجتماعية والأيديولوجية، يركز الدليل بدرجة أكبر على العوامل السياسية والمؤسسية المؤثرة على مستويات تمثيل النساء، والتي يمكن أن تتغير، وكثيراً ما تتغير، في فترة قصيرة من الزمن.

يتضمن الدليل العناصر الرئيسية التالية:

- أثر المواقف الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية المتحيزة والتغلب على صعوبات الفوز في الانتخابات البرلمانية؛
- الدور المحوري للأحزاب السياسية والنظم الانتخابية؛
- زيادة وصول النساء إلى أجهزة صنع القرار، عبر إجراءات خاصة كنظام الحصص (الكوتا)؛
- تجاوز مسألة الأرقام لتعزيز فعالية السياسات في تحويل مؤسسة البرلمان وإنجاز تغيير في السياسات.

وتجمع المعلومات الواردة في هذا الدليل بين الخبرات المتوفرة والبيانات المتعلقة بالموضوع قيد البحث، وتشير إلى المجالات التي تحتاج إلى إجراء مزيد من البحث والتدريب، أي أن هذا الدليل ليس وصفة سحرية لكيفية تأثير البرلمانيات في العملية السياسية، ولا هو وسيلة بحثية أساساً. وعلى الرغم من أنه يتضمن آراء وتحليلات باحثين، إلا أنه معد في المقام الأول لأغراض تطبيقية، وينطوي على إستراتيجيات وأفكار يمكن استخدامها لتعزيز الفعل.

وكما ذكرنا آنفا، يقتضي التأثير على السياسات بالضرورة النظر أولاً إلى المشاكل التي تواجه وصول النساء إلى البرلمان والآليات التي لجأنَ إليها لتذليل هذه العقبات. وفي كثير من الأحيان،

لا تجد النساء الراغبات بخوض المعترك السياسي أن البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية مواتية لمشاركتهن. وفي **الفصل الثاني**، تتحدث ناديجدا شفيدوفا (Nadezhda Shvedova) عن المشاكل التي تؤثر على المشاركة السياسية للنساء وتقسمها إلى عوامل سياسية واقتصادية اجتماعية ونفسية.

ويبين هذا الدليل، بجلاء، أثر المؤسسات في وصول النساء إلى البرلمان. ويوضح ريتشارد ماتلاند (Richard E. Matland) في **الفصل الثالث** النتائج المترتبة على النظم الانتخابية المختلفة. وفي حين لا تحدد النظم الانتخابية بمفردها مستوى تمثيل النساء، فإنها تلعب دوراً هاماً لكونها قابلة للتغيير، وهي تتغير بصورة دورية. ويركز هذا الفصل على أثر الأحزاب السياسية لأنها تتحمل مسؤولية أساسية في تسمية المرشحين. ولعلها تتحمل المسؤولية الإستراتيجية الأكبر في الديمقراطية. فهي تحضر وتختار المرشحين للانتخابات وتدعمهم أثناء وجودهم في مواقع القيادة والحكم.

ونظراً لوجود عقبات تعترض النساء في العملية الانتخابية، لطالما اتخذت إجراءات خاصة لتعزيز حضورهن في البرلمان والمناصب الأخرى التي تُشغل عبر الاقتراع. ويشكل نظام الحصص اليوم أحد أكثر الآليات فعالية في ضمن وصول النساء المباشر إلى السلطة السياسية. وفي **الفصل الرابع**، يدرس درود دالبروب (Drude Dahlerup) نظم الحصص وكيف يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة تمثيل النساء، ويقدم في هذا الفصل شتى الحجج التي تساق لتأييد استخدام نظام الحصص أو لمعارضته. وقد لقي اعتماد هذا النظام بعض النجاح في السنوات العشر المنصرمة، إلا أنه لم يؤد في حالات أخرى إلى زيادة عدد النساء في حقل السياسة أو إلى تمكينهن. لذا، يقدم هذا الفصل أمثلة مقارنة لتطبيق نظام الحصص في دول مختلفة من العالم.

من السهل نسبياً تعداد شتى التحديات أمام المشاركة السياسية للنساء، بيد أن الأصعب هو تقدير القوى التي يمتلكنها وما تحققه من أثر إيجابي في المهن التي يخترنها. ولدى تناول الموضوع الثاني لهذا الدليل، ينتقل التركيز إلى تحديد كيف يمكن للنساء تجاوز 'مسألة الأعداد' في البرلمان نحو التأثير في مجرى العملية السياسية. وتحدد كل من عزة كرم وجوني لوفيندوسكي (Joni Lovenduski) في **الفصل الخامس** كيف يمكن للنساء تغيير 'الذكورية المؤسسية' المتأصلة التي تميّز معظم الهيئات التشريعية عبر تطبيق 'إستراتيجية القواعد'. ويقترح الفصل إطاراً للتفكير في قدرة النساء على تعزيز سلطة صنع القرار في البرلمان والعمل لتحقيق ذلك، ويحدد ثلاثة مجالات أساسية: تعلم القواعد واستخدام القواعد وتغيير القواعد. ويعرض الفصل إستراتيجيات تم تجريبها وأخرى يمكن تجريبها في المستقبل، ويؤكد على أهمية النظر إلى 'ما وراء الأرقام'.

تسعى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات دوماً إلى تحديد الوقائع الوطنية المختلفة ومعالجتها. ويعرض هذا الدليل بالفعل الكثير جداً من الحالات المختلفة من النواحي السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية، علاوة على دول تمر في مرحلة انتقالية وديمقراطيات ناشئة وديمقراطيات راسخة، ولكل منها أثره على مشاركة النساء. ولتوضيح

الفروق فيما بينها، يستعرض الدليل دراسات حالة من مناطق مختلفة من العالم في كل قضية من القضايا المدروسة فيه. وتعبر كل دراسة حالة ليس فقط عن اختلاف الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي في كل بلد، بل أيضاً عن السمات المشتركة من ناحية احتياجات النساء وتوقعاتهن ومنجزاتهن في بعض التجارب. ويعرض الدليل إحدى عشرة دراسة حالة وطنية وإقليمية، من الأرجنتين والدول العربية (الأردن ولبنان واليمن) وآسيا (بنغلاديش والهند وباكستان) وبوركينا فاسو والإكوادور وفرنسا وأندونيسيا وأميركا اللاتينية (مقارنة إقليمية)، ورواندا وجنوب أفريقيا والسويد. أما دراسة الحالة الثانية عشرة فتتناول عمل الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، الذي يتميز بسجل طويل وحافل من العمل مع البرلمانيات. ولا تدافع هذه العروض عن مقاربة دون غيرها، بل تغطي مجموعة من البدائل والممارسات المثلى. ويمكن للنساء والرجال بهذه الطريقة الاطلاع على هذه القضايا والاستعداد للقيام بالأعمال المناسبة لظروفهم الخاصة.

يهدف الدليل إلى الجمع بين معلومات يقدمها باحثون وسياسيون وناشطون يعملون من أجل المساواة بين الجنسين في مؤسسات صنع القرار، ويعرض عدداً كبيراً من الآراء ويقترح إستراتيجيات. وفي الفصل السادس، تلخص عزة كرم المواد الواردة في الدليل من خلال تقديم لمحة عامة عن الاحتياجات التي حددتها البرلمانيات، وتلخص الإستراتيجيات التي تبنّتها بنجاح لشق طريقهن في البرلمان، لتؤكد على مسيرة النجاح الطويلة التي قادتها النساء وحققتها المجتمعات طوال عقود من الزمن.

يشكل الدليل محاولة لجمع معلومات قدمها باحثون في هذا المجال، إضافة إلى الخبرات العملية لناشطات ومنظمات تعمل على تعزيز مشاركة النساء في البرلمانات. ولما كان الأفراد والمؤسسات قد عملوا على المستويين الدولي والمحلي، فإن هذا الدليل يجسد محاولة لنسج الكثير من الخيوط في ثوب واحد. وما الغاية من بعض التعميمات الواردة فيه إلا محاولة لاكتشاف القواسم المشتركة في الخبرات والنتائج. لكن حتى في حال احترام الخصوصية بكل شرط خاص وأخذها بعين الاعتبار، يبقى من الصعب اكتشافها بأكملها.

٥. الأجندة المستقبلية

تختلف الطرق بين بلد وآخر، لكن ليس هنالك سوى عدد قليل من الحكومات في العالم ينكر ضرورة زيادة مشاركة النساء في النظام السياسي وتعزيزها، باعتبارها جزءاً من التطور العام في المسيرة الديمقراطية. وبالاستناد إلى الحقائق والوقائع المعاشة والأفكار والخبرات المشتركة، تأمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أن يسهم هذا الدليل في خلق جمهور حاسم، وبناء تحالفات إستراتيجية ضرورية لإحداث تغيير في العملية السياسية على أوسع نطاق، وأن تعبر هذه المعلومات عن واقع النساء في الغرب والشرق والشمال والجنوب.

وفي النهاية، فإن نجاح أي محاولة هو حصيلة مجموع جهود كل من يساهم فيها. وكافة المجتمعات مدعوة للمشاركة في المسيرة نحو عالم أفضل، ولأن تقدِم جميع الأطراف الفاعلة

أفضل إمكاناتها. وعند هذه النقطة، تبدأ النساء في النجاح في الحقل السياسي. ويمثل هذا الدليل، محاولة لتكريم جميع النساء – والرجال – الذين عملوا في السابق، وما زالوا جزءاً من هذه المسيرة الهامة، في هذا الزمن الغني.

الهوامش

١ United Nations, 1995. 'Fourth World Conference on Women Platform for Action', 1995, article 15, <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/plat1.htm>' [منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة].

٢ United Nations Development Programme (UNDP), 1995. Human Development Report 1995: .Gender and Human Development. Oxford and New York: Oxford University Press.[تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥: النوع الاجتماعي والتنمية البشرية]

٣ Whittington, S., 2004. 'UN Goals for Gender Mainstreaming', Paper presented at the Conference on Women and Post-War Reconstruction: Strategies for Implementation of Democracy Building Policies, Florida International University, Miami, March. [أهداف الأمم المتحدة الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي]

٤ إن الإحصاءات الواردة في هذا الدليل بشأن أعداد النساء في البرلمانات مستقاة من قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة بالنساء في البرلمانات، على الرابط <http://www.ipu.org>. وقد حاولنا على الدوام استخدام الإحصاءات بدءا من ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، ما لم يذكر غير ذلك. انظر دراسة الحالة عن الاتحاد البرلماني الدولي في هذا الدليل.

٥ حتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥. انظر: IPU, 'Women Presiding Officers of Parliaments', <http: / /www.ipu.org> [رؤساء البرلمانات من النساء].

٦ إن المتوسط العالمي لأعداد النساء في البرلمانات البالغ ١٥,٧ بالمئة حتى ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ ازداد إلى ١٦,١ بالمئة في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

٧ يهيمن الرجال على ميدان السياسة؛ فهم مَن يقوم بصياغة قواعد اللعبة السياسية، وهم مَن يحدد معايير التقييم. ووجود هذه الهيمنة الذكورية يدفع النساء، إما إلى رفض السياسة بمجملها أو رفض السياسة ذات النمط الذكوري.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

ناديجدا شفيدوفا

العقبات أمام مشاركة النساء في البرلمان

إن النساء في سائر أنحاء العالم غير ممثلات برلمانياً على النحو المطلوب في جميع المستويات الاجتماعية-السياسية، وهن مستبعدات إلى حد كبير عن دوائر صنع القرار. وكما جاء في الفصل الأول، لم تتجاوز نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء ١٦ بالمئة في عام ٢٠٠٥ على مستوى العالم. وتختلف العوامل التي تعيق أو تيسر المشاركة السياسية للنساء، تبعاً لمستوى التقدم الاجتماعي-الاقتصادي وللمكان والثقافة ونوع النظام السياسي. كما أن النساء أنفسهن لسن فئة متجانسة، فثمة تباينات كبيرة بينهن تبعاً للطبقة والعرق والقومية والخلفية الثقافية والمستوى التعليمي. ويسهم إقصاء النساء عن مؤسسات صنع القرار في الحد من فرص ترسيخ مبادئ الديمقراطية في المجتمع، ويعرقل التنمية الاقتصادية، ويحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، لأن احتكار الرجال للعملية السياسية ولسن القوانين التي تؤثر على المجتمع ككل يؤدي إلى اختلال توازن المصالح بين الرجال والنساء. ووفقاً للأهداف الإنمائية للألفية، فإن مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في السلطة وصنع القرار هي جزء من حقوقهن الأساسية المتصلة بالمشاركة في الحياة السياسية، وتأتي في صلب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويتعين على النساء دوماً أن يكن مشاركات فاعلات في إقرار أجندات التنمية.

وغالباً ما تجد النساء الراغبات بخوض معترك السياسة، أن البيئة السياسية والعامة والثقافية والاجتماعية غير مرحِبة أو حتى عدائية تجاههن. وبنظرة سريعة على التركيبة الراهنة لصناع القرار السياسي في أي منطقة، نجد بوضوح أن النساء ما زلن يواجهن عدداً كبيراً من العقبات في التعبير عن مصالحهن وصياغتها. فما هي العقبات التي تعترض دخولهن إلى البرلمان؟ وكيف يمكنهن تجاوز هذه العراقيل بشكل أفضل؟ سنحدد في هذا الفصل الخطوة الأولى باتجاه زيادة تمثيل النساء في البرلمان وزيادة فعاليتهن، عبر تحديد المشاكل العامة التي تواجهنها، وقد صنفنا هذه المشاكل في

ثلاثة ميادين، وهي: الميدان السياسي والميدان الاقتصادي-الاجتماعي والميدان الأيديولوجي والنفسي (أو الاجتماعي-الثقافي). وقمنا في الفصول اللاحقة بتحديد بعض الإستراتيجيات الكفيلة بالتغلب على هذه العقبات، ثم دراسة ما يمكن للنساء فعله حالما يدخلن قبة البرلمان.

١. العقبات السياسية

تُنظّم الحياة السياسية وفق المعايير والقيم الذكورية، وتتبع في بعض الحالات نمط الحياة الذكوري.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، كان أكثر من ٩٥ بالمئة من دول العالم قد منح النساء إثنين من حقوقهن الأساسية: حق الاقتراع وحق الترشح للانتخابات. وكانت نيوزيلندا أول دولة في العالم تمنح النساء حق التصويت وذلك في عام ١٨٩٣، بينما كانت فنلندا أول دولة تبنت الحقين الديمقراطيين الأساسيين في عام ١٩٠٦. ولا يزال ثمة بضع دول تحرم النساء من حق الاقتراع وحق الترشح معا.

يستند حق الترشح إلى الانتخابات من الناحية النظرية إلى حق الاقتراع، لكن من الناحية العملية يظل حق النساء بالاقتراع مقيداً، لأن أكثرية المرشحين رجال أساساً. ويصح هذا الأمر ليس فقط على الديمقراطيات الجزئية أو الناشئة، بل أيضا على الديمقراطيات العريقة. فضعف تمثيل النساء في بعض البرلمانات الأوروبية ينبغي اعتباره انتهاكاً لحق أساسي من حقوقهن الديمقراطية، وبالتالي انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية. ويشير معدل التمثيل غير المتساوي في الهيئات التشريعية، إلى أن تمثيل النساء هو تعبير عن الوضع القائم أكثر مما هو نتيجة لتحول ديمقراطي.

وتنشأ الصعوبات التشريعية في معظم الدول، إما بسبب سن القوانين وعدم التقيد بها أو بسبب عدم وجود هذه القوانين في الأساس. ولتحقيق التوازن في الحياة السياسية، ينبغي الحرص على أن ينعكس الالتزام بالمساواة في القوانين والسياسات الوطنية: 'إن القوة الصاعدة للمرأة المنظمة في جميع مستويات المجتمع في العالم أجمع، تقدم زخماً أكبر للهدف المتمثل بوجود النساء في ٣٠ بالمئة من المناصب السياسية الذي وضع في عام ١٩٩٥. ويعتبر نظام الحصص في المقاعد المنتخبة إستراتيجية هامة في هذا الشأن'. ويعد الفعل الإيجابي، في الحقيقة، وسيلة ضرورية للمحافظة على مستوى تمثيل ٣٠ بالمئة في كافة مستويات صنع القرار.

يشترط القانون الأرجنتيني الخاص بالحصص على سبيل المثال، على كل الأحزاب السياسية أن تخصص ٣٠ بالمئة من المناصب المنتخبة في قوائمها الانتخابية للنساء. ومن شأن مثل هذا القانون أن يسهل انتخاب النساء للهيئات التشريعية، بينما يتضرر تمثيل النساء كثيراً في حال إلغاء هذه القوانين. وتمثل بنغلاديش مثالاً مهماً في هذا الصدد، حيث انخفضت نسبة النساء في البرلمان بعد إلغاء قانون الحصص في نيسان/ أبريل ٢٠٠١ من ١٠ بالمئة إلى ٢ بالمئة في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠١. وعلى النقيض من بنغلاديش، حققت رواندا في انتخابات

عـام ٢٠٠٣ زيـادة مهمـة في عـدد النسـاء المنتخبـات إلى الجمعيـة الوطنيـة. ومـن بـين البرلمانـات الوطنيـة جميعهـا، تعـد رواندا الأقـرب إلى تحقيـق أعـداد متسـاوية بـين الرجـال والنسـاء في البرلمـان: حيـث بلغـت نسـبة المقاعـد التـي تشـغلها نسـاء ٤٨,٨ بالمئـة، متجـاوزة بذلـك حتـى النسـبة المسـجلة في الـدول الإسـكندنافية. ويعـود ذلـك، بصـورة أساسـية، لنظـام الحصـص الدسـتورية الـذي يحجـز ٢٤ مـن أصـل ٨٠ مقعـداً في مجلـس النـواب للنسـاء، أمـا في مجلـس الشـيوخ فتمنـح النسـاء ٣٠ بالمئـة مـن مقاعـده.

وتشـير البحـوث أن الهيـاكل السياسـية تلعـب دوراً هامـا في دخـول النسـاء إلى البرلمـان، حيـث أدى نظـام الانتخابـات القائـم عـلى التمثيـل النسـبي، عـلى سـبيل المثـال، إلى مضاعفـة أعـداد النسـاء المنتخبـات مـن ثلاثـة إلى أربعـة أضعـاف في الـدول ذات الثقافـات السياسـية المتشـابهة، كـما في ألمانيـا وأسـتراليا. وتصـح هـذه التعميـمات مـا دامـت تراعـي التشـابهات الثقافيـة بـين الـدول، بمعنـى التشـابه في مسـتوى التطـور الاجتماعـي والاقتصـادي. ولا يصـح هـذا التعميـم عـلى روسـيا مثـلاً بسـبب اختـلاف الثقافـة السياسـية ونضوجهـا، وبخاصـة النظـام الحـزبي ضعيـف التطـور، ووجـود الكثـير مـن الأحـزاب والتكتـلات (حتـى عـام ٢٠٠٣)، وحالـة انعـدام الثقـة التـي يتعـين عـلى النسـاء مواجهتهـا، والميـل العـام لـدى الأحـزاب السياسـية لتهميـش مصالحهـن. كـما أن مسـتوى المعرفـة السياسـية لـدى الناخبـين (القـدرة عـلى اتخـاذ خيـارات وقـرارات متماسـكة عنـد التصويـت، وهـي مسـألة مـن الواضـح أنهـا لا تعتمـد فقـط عـلى مسـتوى التحصيـل العلمـي الرسـمي)، تلعـب دوراً هامـاً، جنبـاً إلى جنـب مـع الإرادة السياسـية في تحسـين الوضـع.

ومن أهم العقبات السياسية التي تواجه النساء:

- سيادة 'النمط الذكوري' في الحياة السياسية ومؤسسات الحكم المنتخبة؛
- الافتقار إلى دعم الأحزاب الذي يحد من الدعم المالي المتاح للمرشحات على سبيل المثال، ويقلل من فرص الوصول إلى الشبكات السياسية، ويؤدي إلى تطبيق معايير ومؤهلات أشد صرامة على النساء؛
- ضعف التواصل والتعاون المستمر مع المنظمات العامة كالنقابات العمالية والمجموعات النسائية؛
- ضعـف فـرص الحصـول عـلى أنظمـة تعليـم وتدريـب متقدمـة للقيـادات النسـائية عمومـاً، ولتوجيـه الشـابات نحـو الميـدان السـياسي؛
- طبيعة النظم الانتخابية التي قد تعمل أو لا تعمل لما فيه مصلحة المرشحات النساء.

١-١. النمط الذكوري في السياسة

تُنظم الحياة السياسية وفق المعايير والقيم الذكورية وتتبع في بعض الحالات نمط الحياة الذكوري

يهيمـن الرجـال إلى حـد بعيـد عـلى الحيـاة السياسـية، وهم مـن يصوغـون بشـكل رئيسـي قواعـد اللعبـة السياسـية، ويحـدد غالبـاً معايير التقييـم. علاوة على ذلـك، تُنظم الحياة السياسـية وفـق المعايـير والقيـم الذكوريـة وتتبـع في بعض الحـالات نمـط الحيـاة الذكـوري. على سـبيل المثـال: تقوم السياسـة غالبـاً على فكـرة 'المنتـصر والمهزوم'

والمنافسة والمواجهة، بدلاً من التعاون المنهجي والتوافق، وبخاصة بين البرامج الحزبية المختلفة، وهذ يدفع النساء في أكثر الأحيان إما إلى رفض السياسة بمجملها أو رفض النمط الذكوري في العمل السياسي، وبالتالي يجعل أعداد اللواتي يخضن غمار السياسة قليلة.

'إن الوجه الأبرز في البرلمان ليس في أن نسبة تمثيل النساء فيه ٤٥ بالمئة، بل في أن غالبية النساء والرجال أضفن تجربة اجتماعية مهمة إلى العمل البرلماني، وهذا ما يصنع الفرق. فالرجال، أحضروا معهم خبرتهم في قضايا الحياة الواقعية وفي تربية الأطفال وإدارة المنزل، ولديهم منظور واسع وتفهم عالي المستوى. وسُمح للنساء بأن يكن ما يشأن، وأن يتصرفن وفقاً لشخصيتهن المميزة. ولم يضطر الرجال أو النساء إلى اتباع الدور التقليدي، كما لم تضطر النساء إلى التصرف كالرجال ليصلن إلى السلطة، ولم يضطر الرجال للتصرف كالنساء ليسمح لهم برعاية الأطفال. وعندما يصبح هذا النمط هو العرف، فسوف نرى أن تغييراً حقيقياً قد حدث'.

بيرجيتا دال، رئيسة سابقة للبرلمان السويدي

وتتجسد الفروق بين الرجل والمرأة أيضا في مضمون وأولويات صنع القرار، والتي تقررها المصالح والخلفيات وأنماط العمل لدى كلا الجنسين، حيث تميل النساء إلى إعطاء الأولوية للقضايا الاجتماعية، كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية الوطنية وقضايا الأطفال.

أما نمط العمل الذي يهيمن عليه الرجال، فينعكس بدرجة أوضح في برنامج العمل البرلماني الذي يتميز غالباً بالافتقار إلى هياكل داعمة للأمهات العاملات عموماً، ولأعضاء البرلمان من النساء بصورة خاصة. فبالإضافة إلى عملهن الحزبي والانتخابي ومشاركتهن في لجان مختلفة، يستدعي العمل البرلماني من البرلمانيات التشبيك مع أحزابهن على مختلف المستويات الحزبية ومع النساء خارج البرلمان. كما يتعين على المرأة القيام بدورها المحدد لها اجتماعياً في التربية، بوصفها أماً وزوجة وأختاً وجدة. وفي الوقت الراهن، لا تأخذ أكثر البرامج البرلمانية ومواعيد جلساتها بعين الاعتبار العبء المضاعف الملقى على عاتق النساء. وتكافح الكثير من البرلمانيات، ليحققن التوازن بين حياتهن الأسرية ومتطلبات العمل، الذي يتطلب منهن العمل إلى ساعات متأخرة والكثير من السفر مع القليل من التسهيلات.

بالإضافة إلى عملهن الحزبي والانتخابي ومشاركتهن في لجان مختلفة، يستدعي العمل البرلماني من البرلمانيات التشبيك مع أحزابهن على مختلف المستويات الحزبية ومع النساء خارج البرلمان.

٢.١. الافتقار إلى دعم الأحزاب

تؤدي النساء أدواراً هامة في الحملات وحشد الدعم لأحزابهن، ومع ذلك من النادر أن تشغلن مواقع قرار في هذه الأحزاب. ولا تتعدى نسبة قادة الأحزاب من النساء ١١ بالمئة فعلياً على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من امتلاك الأحزاب موارد لإجراء الحملات الانتخابية، نادراً ما تستفيد النساء من هذه الموارد. على سبيل المثال: كثير من الأحزاب لا يقدم الدعم المالي الكافي لمرشحيه من النساء. وتظهر الدراسات، أن عدد النساء المنتخبات يزداد إذا ما زيد عدد المرشحات واقترن ذلك بتخصيص الموارد المالية الكافية. ويتناول الفصل الثالث هذه المسألة بتفصيل أكبر.

تتصف عملية الاختيار وتسمية المرشحين في الأحزاب السياسية أيضاً بأنها متحيزة ضد النساء، حيث يتم التركيز على 'صفات ذكورية' غالباً ما تتحول إلى معايير لاختيار المرشحين. وبإمكان 'الحرس القديم' إعاقة النساء ومنعهن من الاندماج في العمل الحزبي، وهذا يؤثر بدوره على النظرة إلى النساء باعتبارهن مرشحات قادرات على الصمود والنجاح من جانب مَن يقدم الأموال إلى الحملات الانتخابية. إضافة إلى ذلك، لا توضع النساء غالباً في مواقع ضمن القوائم الحزبية المرشحة للفوز أكثر من غيرها. لذلك فإن مشاركتهن تتحقق بأفضل شكل عندما يطبق نظام الحصص مع تفويض التعيين (placement mandate). ففي السويد مثلاً، تتبنى معظم الأحزاب قوائم 'متناوبة' حيث تدرج أسماء الرجال والنساء بالتناوب في القوائم الحزبية، الأمر الذي جعل نسبة النساء في البرلمان تصل إلى ٤٥,٣ مئة.

جدول ٢: رؤساء الدول والبرلمانات من النساء

١٩٤٥-١٩٩٧	حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥
طوال ٥٢ عاماً من التاريخ البرلماني في العالم، اختيرت امرأة لرئاسة البرلمان، مرة واحدة أو أكثر، في ٤٢ دولة فقط من أصل ١٨٦، فيها مؤسسات تشريعية: وحدث ذلك ٧٨ مرة بالمجمل. وهذه الدول هي ١٨ دولة أوروبية و١٩ دولة أميركية وثلاث دول أفريقية ودولة آسيوية واحدة وأخرى من منطقة المحيط الهادئ. وفي ٢٤ دولة من هذه الدول الـ ٤٢، كان هنالك برلمان بمجلسين، حيث كان عدد المرات التي أسندت فيها الرئاسة لامرأة في مجلس الشيوخ أكثر قليلاً من مجلس النواب.	ترأست ٢٢ امرأة فقط أحد المجلسين التشريعيين في البرلمانات القائمة، ومنها ٧٠ برلماناً بمجلسين. وهذا يعني ٨,٦ ٪ مما مجموعه ٢٥٥ منصب رئيس برلمان أو رئيس أحد المجلسين. والدول المقصودة هي: أنتيغوا وباربودا (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، جزر البهاما (مجلس الشيوخ)، بلجيكا (مجلس الشيوخ)، بليز (مجلس النواب)، كولومبيا (مجلس النواب)، دومينيكا (البرلمان)، إستونيا (البرلمان)، جورجيا (البرلمان)، اليونان (البرلمان)، غرينادا (مجلس الشيوخ)، هنغاريا (البرلمان)، جامايكا (مجلس الشيوخ)، اليابان (مجلس المستشارين)، لاتفيا (البرلمان)، ليسوثو (الجمعية الوطنية)، مولدوفا (البرلمان)، هولندا (مجلس الشيوخ)، سان مارينو (البرلمان)، جنوب أفريقيا (الجمعية الوطنية ومجلس الولايات)، ترينيداد وتوباغو (مجلس الشيوخ)، أوروغواي (مجلس النواب).

المصدر: 'نساء على رأس البرلمانات الوطنية: في الماضي والحاضر، حتى ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥'، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٥، متوفر على الرابط: <http://www.ipu.org/wmn-e/speakers.htm>.

'من الصعب جداً على المرأة أن تقرر دخول معترك السياسة. فما إن تتخذ القرار، عليها أن تحضر زوجها وأطفالها وأسرتها لهذا القرار. وعندما تتغلب على تلك العقبات وتشد رحالها، يبدأ الطامحون الذكور الذين تحارب ضدهم بإشاعة شتى أنواع القصص عنها. وبعد كل ذلك، عندما يصل أسمها إلى قادة الحزب، لا يختارونها لأنهم يخشون فقدان مراكزهم'.
سوشما سواراج، عضوة برلمان، الهند

٣.١. التعاون مع المنظمات النسائية

تنامى التمثيل البرلماني للنساء في الديمقراطيات العريقة في العقد الماضي. ومن الأسباب الحاسمة لهذه الزيادة تأثير المنظمات النسائية، سواء داخل الأحزاب السياسية أو خارجها. لقد أدركت هذه المنظمات حق الإدراك أثر الدوائر الانتخابية التي مثلها عضو واحد على المرشحات النساء، وعملت مع المؤسسات السياسية والحكومية على تأمين التغييرات الانتخابية بغية تسهيل ترشيح النساء وانتخابهن. وأسفرت هذه الإستراتيجية عن زيادة في تمثيل النساء في المجالس التشريعية.

'نحن، البرلمانيات، بحاجة إلى تبادل خبراتنا وتجاربنا، فهي بحد ذاتها مصدر إلهام للنساء. ولن نشعر بعد الآن بأننا وحدنا في هذه اللعبة، كما أن النساء الأخريات لن يشعرن بالعزلة عن هذه العملية. وفي كل مناسبة، ومِن على كل منبر، وفي كل لحظة يتعين علينا تبادل المعلومات والأفكار والمعارف. ينبغي علينا الحرص على أن تكون النساء أكثر الناس معرفة في المجتمع'.
مارغريت دونغو، عضوة سابقة في البرلمان، زمبابوي

بيد أن التعاون والتواصل ضعيف في الديمقراطيات حديثة العهد بين السياسيات والمنظمات النسائية أو المنظمات الأخرى ذات المصالح العامة كالنقابات واتحادات العمل. ويعود ذلك، إما إلى ضعف الوعي بالفوائد المحتملة لوظيفة التشبيك، أو إلى عدم وجود الموارد لاستثمار هذه الصلات.

وعلى الرغم من أن الحكومات قد تعلن عن التزامها بأشكال التغيير الديمقراطي، مِن غير الواقعي مع ذلك توقع أن تعمل الحكومات لوحدها على تأمين المكان المناسب للنساء في كافة ميادين المجتمع. ويتعين على المجتمع المدني عموماً، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية، المساهمة في الدفاع عن تمثيل النساء، مع الأخذ بالاعتبار أن المنظمات الدينية النسائية وشبكات الخدمات الاجتماعية المميزة يشكلان حليفين مهمين أيضاً.

على النساء التفكير جيداً بما يضعن من أهداف ويتبعن من إستراتيجيات وتكتيكات. فمن المهم مساعدة النساء عضوات البرلمان في الوفاء بوعودهن، وتجهيزهن بالمهارات والإستراتيجيات الضرورية لضمان أخذ القضايا التي تطرحها النساء بعين الاعتبار في المناقشات والقرارات البرلمانية. ولتمكين النساء ومساعدتهن على المشاركة في الحياة السياسية، لا بد من توسيع نطاق

مشاركتهن على المستوى الشعبي وفي الهيئات المحلية المنتخبة. ويعد ذلك خطوة هامة باتجاه بناء الثقة وتسهيل عملية تبادل الخبرات.

إن الرسالة الأساسية للحركة النسائية، هي غرس الشكل المناسب من الثقة والإصرار بين النساء. فهذه الحركة تحتاج إلى قيادات بوسعهن التعبير عن الرسائل الفكرية الصحيحة واستلهام الثقة. وثمة ضرورة لابتكار طرق جديدة من التفكير والفعل والأنشطة التثقيفية، والبحث في وضع النساء ووسائل التواصل بين المنظمات النسائية. فالمرأة تواجه تحدياً يتمثل في بناء المجتمع وفقاً لنموذج يعبر عن قيمها وقوتها وطموحاتها، ويعزز بالتالي مصالحها ومشاركتها في العملية السياسية.

٤.١. النظم الانتخابية

تلعب النظم الانتخابية في أي بلد دوراً هاماً في التمثل السياسي للنساء. (سنناقش هذه في الفصل الثالث بالتفصيل).

'لدينا تفسيرات عدة لحضور النساء الواسع في برلمانات الدول الإسكندنافية، ومن بينها النظام الانتخابي النسبي. ففي فنلندا، على سبيل المثال، هناك القائمة النسبية، لكن الخيارات الفردية للناخبين تلعب دورها أيضاً. وثمة تفسير آخر نجده في المناظرات الفكرية في البلد. ففي هذه المنطقة من إسكندنافيا، تحتل السياسة مكانة قيادية إذا جاز التعبير، يليها في درجة الاهتمام عالم الأعمال والشأن الأكاديمي. فليس لدينا ما يكفي من النساء بين أساتذة الجامعات، كما أن تمثيل النساء في النقابات ليس قوياً'.

بيورن فون سايدو، رئيسة البرلمان السويدي

٢. العقبات الاجتماعية-الاقتصادية

لقد زادت الأزمة الاقتصادية في الدول التي تسمى 'الديمقراطيات النامية' مخاطر الفقر بين النساء. وها هو الفقر، شأنه شأن البطالة، يغدو على نحو متزايد أكثر انتشاراً بين النساء.

تؤثر الشروط الاجتماعية-الاقتصادية تأثيراً كبيراً في دخول النساء إلى المجالس التشريعية في الديمقراطيات العريقة وحديثة العهد على السواء. فالحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء في المجتمع، تؤثر تأثيراً مباشراً على مشاركتهن في المؤسسات السياسية والهيئات المنتخبة. على سبيل المثال: يشير الباحثون إلى وجود علاقة متبادلة بين وجود النساء في البرلمان ونسبة العاملات منهن خارج المنزل، وكذلك نسبة الخريجات الجامعيات. ووفقاً لبعض الباحثين، تحتل الشروط الاجتماعية-الاقتصادية الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد النظم الانتخابية في دخول النساء إلى البرلمان في الديمقراطيات العريقة.

المربع ١: أثر التنمية والثقافة على تمثيل النساء

تعد حالة التنمية أحد أهم الخصائص التي ترتبط بمستويات تمثيل النساء في بلد معين. فالتنمية، تؤدي إلى إضعاف القيم التقليدية وتقليل معدلات الخصوبة وزيادة المدنية والتعليم والمشاركة في قوة العمل بين النساء، والتغيرات السلوكية في التصورات المتعلقة بالدور المناسب المنوط بهن - وجميعها عوامل تزيد موارد النساء السياسية وتقلل العوائق القائمة أمام نشاطهن السياسي.

وقد ثبت أن ارتفاع معدلات مشاركة النساء في قوة العمل، باعتباره أحد سمات التنمية، يحظى بأهمية استثنائية في زيادة تمثيلهن في الدول الغربية. ومن الواضح أن خروجهن من المنزل وانضمامهن إلى قوة العمل، كان له أثره في الارتقاء بوعيهن. كما أن ارتفاع معدل التنمية يزيد عدد اللواتي يحتمل أن يشغلن مناصب رسمية ويمتلكن الخبرات، كما في النقابات والمنظمات المهنية على سبيل المثال.

وترتبط الثقافة بالتنمية أيضاً. فكلما أسهمت التنمية في تعزيز موقف المرأة في المجتمع مقابل الرجل، أصبح الطرفان أقرب إلى المساواة. وبالمقابل، قد يتشابه بَلَدان في مستوى التنمية، لكنهما يختلفان في درجة المساواة بين المرأة والرجل.

وعلى الرغم من الاعتقاد الدائم بأهمية الثقافة، من الصعب اختبار أثرها بصورة مباشرة. وكبديل محتمل عن الثقافة، قمت في بعض الأبحاث الأخيرة بوضع مقياس يستخدم مجموعة من المتغيرات، كنسبة معرفة النساء إلى معرفة الرجال، ونسبة مشاركتهن في قوة العمل إلى مشاركة الرجال، ونسبتهن بين الحاصلين على التعليم الجامعي*. وكان الافتراض، أنه عندما تتقارب مستويات المعرفة والمشاركة في قوة العمل والتعليم الجامعي - وتصبح النساء بالتالي أكثر مساواة للرجال في الميادين الاجتماعية – من المرجح أن يصبحن مساويات للرجال في الميدان السياسي، ويزداد بالتالي مستوى تمثيلهن. ومن الواضح أن هذه الفرضية صحيحة، لأن المقاييس الثقافية المذكورة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتمثيل النساء.

ولا بد من التنويه إلى أنه على الرغم من أن الأبحاث التي تتابع تمثيل النساء في الديمقراطيات العريقة نجحت إلى حد كبير في تحديد أسباب التباينات، لم تكن محاولات نمذجة تمثيلهن في الديمقراطيات النامية على القدر نفسه من النجاح. فالعوامل التي تحدد التباينات في التمثيل في العالم المتقدم معروفة بصورة واضحة، لكننا لا نمتلك فهماً واضحاً للتمثيل في الدول النامية. ففي الحالة الأخيرة، لم نجد من المتغيرات التي تعتبر هامة في الديمقراطيات العريقة، أو حتى من المتغيرات التي تعتبر مقبولة شكلاً، ما يمتلك أثراً دائماً.**

وتشير النتائج إلى أن ثمة حداً أدنى من التنمية (بما فيه مشاركة النساء في قوة العمل) ضروري كأساس للمتغيرات الأخرى، كالنظم الانتخابية، لكي يكون لها تأثير. وبدون هذا الأساس، فإن العوامل التي تساعد النساء في الحصول على التمثيل في الدول الأكثر تقدماً، ببساطة لن يكون لها أي تأثير. ويبدو أن القوى التي تعارض نشاط النساء السياسي في الدول الأقل تقدماً تكون كبيرة للغاية، بحيث لا تسمح إلا بحد أدنى من تمثيلهن. لكن كلما تقدمت التنمية، تبدأ التغيرات الثقافية بالحدوث. إضافة إلى ذلك، بدأت أعداد متزايدة من النساء بامتلاك الموارد اللازمة لتصبحن قويات من الناحية السياسية، كالتعليم والخبرة في قوة العمل المأجورة والتدريب في الاختصاصات التي تهيمن على السياسة. ويؤدي ذلك إلى تشكل كتلة حرجة. فعندما تصبح أعداد النساء اللواتي يمتلكن الموارد الضرورية كبيرة، يتحولن عندها إلى مجموعة مصالح فعالة تطالب بدرجة أعلى من التمثيل والتأثير على صنع القرار. لذا، فالتنمية هي جزء حاسم في هذه الصيرورة.

ريتشارد إي ماتلاند

* Matland, Richard E., 1998a. 'Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries'. Legislative Studies Quarterly. Vol. 23, no. 1, pp. 109–25 [تمثيل النساء في برلمانات الدول المتقدمة والنامية].

** — 1998b. 'The Two Faces of Representation'. Paper presented at the European Consortium for Political Research workshops in Warwick, UK, 23–28 March [التمثيل بوجهيه].

وبالإضافة إلى الافتقار إلى الموارد المالية الكافية، ثمة عقبات تؤثر على مشاركة النساء في البرلمان، من ضمنها:

- الأمية ومحدودية الوصول إلى التعليم واختيار المهن.
- العبء المضاعف للأعمال المنزلية والالتزامات المهنية.

"إن أصعب عقبتين تواجههما النساء في الطريق إلى البرلمان هما قلة المناصرين والافتقار إلى الموارد المالية. فالمرأة تنتقل من منزل الأب إلى منزل الزوج... وهي بذلك أشبه باللاجئ، وليس لديها أساس تستند إليه لتطوير علاقاتها مع الناس أو لبناء المعرفة والخبرة في هذه المسائل. كما أنها لا تمتلك مالاً خاصاً بها، فمالها هو ملك لأبيها أو زوجها أو أهل زوجها. ونظراً لارتفاع تكاليف إقامة الحملات الفعالة، فإن ذلك يضيف عقبة كبيرة أخرى أمام النساء في العالم النامي".

راضية فايز، عضوة برلمان سابقة، بنغلاديش

١.٢. تأنيث الفقر والبطالة

بلغت نسبة النساء بين إجمالي العاملين بأجر في العالم أكثر من ٤٠ بالمئة في عام ٢٠٠٤.

"لقد كانت الظاهرة الأكثر إثارة للانتباه في الآونة الأخيرة هي زيادة نسبة النساء في قوة العمل... وفي عام ٢٠٠٣، بلغ عدد العاملات ١,١ مليار امرأة من أصل مجمل عدد اليد العاملة البالغ ٢,٨ مليار نسمة... لكن تحسن المساواة، من حيث أعداد النساء والرجال العاملين، لم يؤد بعد إلى تمكين اجتماعي-اقتصادي حقيقي للمرأة، وتوزيع متساوٍ للمسؤوليات المنزلية، وأجور متساوية للعمل ذي القيمة المتساوية، وتوازن بين الجنسين في جميع المهن. لا تزال المساواة الحقيقية في عالم العمل بعيدة المنال حتى الآن".

ولا يزال الكثير من المكتسبات الاقتصادية التي حققتها النساء في الدولة الصناعية المتقدمة منذ ستينيات القرن الماضي عرضة لخطر الضياع، على الرغم من الزيادة في معدل تشغيلهن، وذلك يعود جزئياً إلى ما أسفرت عنه عمليات إعادة الهيكلة في الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية على السواء.

وفي الوقت نفسه، يعادل نشاط العمل غير المأجور للنساء ضعفه لدى الرجال في أكثرية الدول. وتقدر القيمة الاقتصادية لعمل النساء غير المأجور بحدود ثلث الإنتاج الاقتصادي العالمي (أو ١٣ تريليون دولار أميركي). وثمة فجوة كبيرة في جميع الدول بين وضع النساء ووضع الرجال، حيث كشفت الأبحاث التي أجريت في أواخر التسعينيات عن زيادة في التمييز على أساس الجنس في الأجور والتوظيف والترقية والتسريح، علاوة على تنامي التمييز في المهن وتأنيث الفقر. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، يعاني قرابة ١,٨ مليار إنسان من الفقر، ٧٠ بالمئة منهم نساء. وتوجد فجوة الدخل بين الجنسين في جميع أنحاء العالم: فالمرأة تتقاضى أجراً وسطياً يساوي أو يقل بمعدل ٧٥ بالمئة عن متوسط أجر الرجل (لا يشمل ذلك أجور العمال الزراعيين). وقد زادت الأزمة الاقتصادية في الدول التي تسمى 'الديمقراطيات النامية' من خطر الفقر بين النساء، والذي يرجح أن يزداد تأنيثاً على غرار البطالة.

النساء مساهم أساسي في الاقتصاد الوطني، سواء بعلمهن المأجور أو غير المأجور. وفي حالة الأخير، ينبغي عدم التقليل من شأن إسهام المرأة الريفية ومِن دورها كجزء رئيسي من جمهور الناخبين. وعلى الرغم من وضوح أهمية الأدوار الاجتماعية والبيولوجية للمرأة، لا يحظى إسهامها في كافة ميادين الحياة بالتقدير الذي يستحق. وسيكون لاستئصال الفقر أثره الإيجابي على زيادة مشاركة النساء في العملية الديمقراطية. ومن شأن التمكين الاقتصادي للنساء، إلى جانب التعليم والوصول إلى المعلومات، أن يحررهن من قيود الأسرة ويوصلهن إلى المشاركة الكاملة في النشاط السياسي والانتخابات السياسية.

٢.٢. العبء المزدوج

تتحمل النساء في أكثر الدول نصيباً غير متكافئ من أعباء العمل المنزلي. ويلعب الفقر وتدني مستوى التعليم وضعف الوصول إلى المعلومات دوراً إضافياً في إعاقة مشاركتهن في الحياة السياسية. وينبغي الاعتراف بأن هذه المشاركة تكون صعبة، عندما يكون شاغلهن الأساسي هو البقاء على قيد الحياة وليس لديهن خيار سوى قضاء الكثير من الوقت في تلبية احتياجات الأسرة. ويتفاقم هذا الأمر نتيجة ارتفاع عدد الأسر التي تعيلها امرأة (وتشكل ٢٥ بالمئة على مستوى العالم)، وبخاصة في الدول النامية حيث يكون ذلك نتيجة النزاعات المستمرة.

علاوة على ذلك، تمارس بعض النساء وظائف بدوام كامل (مدرسات، محاميات، أو طبيبات) بالإضافة إلى أعمالهن كزوجات وأمهات فيما تبقى من يومهن خارج الوظيفة. وأن يصبح بعض هؤلاء عضوات في البرلمان في هذه الشروط، فذلك يعني عملاً ثالثاً بدوام كامل.

"تعتقد النساء أن دخول البرلمان يعني الاختيار بين الحياة الخاصة والحياة العامة، لكن هذا غير صحيح. فعلى المرأة أن تنظر إلى حياتها كسلسلة متواصلة، وعليها أن تقرر ما الذي تريد أن تحققه في حياتها وما هي أولويات أهدافها وفق تسلسل زمني. ثمة وقت محدد مناسب لتحقيق كل هدف من هذه الأهداف، سواء أكان أن تصبح زوجة أو أماً أو صاحبة مهنة أو برلمانية، فالحياة طويلة بما يكفي لتحقق النساء كثيراً مما يصبون إليه".

آنا باليتبو، عضوة برلمان سابقة، إسبانيا

٣.٢. التعليم والتدريب

"من الصعب جداً على المرأة أن تتحدث وتجادل وتطالب بمعالجة شؤونها، فيكف يمكننا تشجيعها على الكلام والتعبير عن نفسها؟ وربما لدى المرأة الكثير لتقوله في منزلها، لكن علينا أن نحثها على الكلام، ليس في السياسة، بل عن مشاكلها وحياتها والقضايا التي تهمها. الجواب هو التعليم، فالتعليم قاد الكثير من النساء في مجتمعنا إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو المشاركة في الفعاليات السياسية. التعليم هو القناة الأهم لتشجيع النساء على التعبير عن أنفسهن".

راوية الشوا، عضوة سابقة في المجلس التشريعي الفلسطيني

تصل معدلات معرفة القراءة والكتابة في الدولة المتقدمة إلى ٩٩ بالمئة تقريباً، وإلى ٨٤ بالمئة في الدول الأقل تقدماً. وليس هناك ترابط دائم بين معرفة القراءة والكتابة والتمثيل السياسي للنساء، إلا أن الكثير من إجراءات تسمية المرشحين تتطلب حداً أدنى من هذه المعرفة، ما يحول دون تسجيل النساء كمرشحات للانتخابات. وتفتقر النساء، إضافة إلى التعليم الأساسي، إلى التدريب السياسي

اللازم للمشاركة بفعالية في معترك السياسة. لذلك، ينبغي توسيع جمهور النساء المؤهلات لتسلم مناصب سياسية. ويتحقق ذلك عبر منحهن مبكراً إمكانية الوصول إلى أنماط عمل تساعد على القيادة السياسية، كالتدريب الخاص في المنظمات الأهلية أو جمعيات الأحياء.

إن الفهم العام لشؤون النساء والتوعية السياسية المستندة إلى النوع الاجتماعي ومهارات الضغط وبناء الشبكات، جميعها وسائل مهمة في عملية تدريب النساء لتولي وظائف سياسية. وتلعب برامج القيادة النسائية دوراً مميزاً في هذا الصدد لأنها تتيح فرصة إقامة الروابط مع مجموعات نسائية أوسع ومع سياسيين متنوعين، وهي في أغلب الأحيان المناسبات الوحيدة التي يمكن من خلالها تحضير النساء للعمل السياسي في البرلمان وتشجيعهن على التطلع إلى خوض هذا الغمار. ولا بد أيضاً من إيلاء اهتمام خاص بإشراك الشابات وبأهمية التعاون مع الرجال.

٣. العقبات الأيديولوجية والنفسية

يعترض طريق دخول النساء إلى البرلمان عدد من العقبات الأيديولوجية والنفسية، نذكر منها:

- الأفكار المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والأنماط الثقافية والأدوار الاجتماعية المقررة مسبقاً للرجال والنساء؛
- عدم ثقة النساء بالترشح إلى الانتخابات؛
- تصور النساء عن السياسة باعتبارها لعبة 'قذرة'؛
- الطريقة التي تُصور فيها النساء في الإعلام الجماهيري.

١.٣. الأدوار التقليدية

"لطالما حاولت المرأة خوض معترك السياسة سعياً منها للتشبه بالرجل، إلا أن ذلك لن ينجح. علينا أن نبرز تمايزنا ومشاعرنا وطريقتنا في النظر إلى الأمور، وحتى دموعنا في سياق هذه المسيرة".

آنّا تيبايجوكا، أستاذة من تنزانيا

لا تزال التقاليد في كثير من البلدان، تشدد على الأدوار الأساسية للمرأة باعتبارها أمّاً أو ربة منزل، وتحصرها في هذه الأدوار. فمنظومة القيم التقليدية الذكورية القوية تساند الأدوار التي تفصل بين الجنسين، وتقاوم 'القيم الثقافية التقليدية' ضد ارتقاء المرأة وتقدمها ومشاركتها في العملية السياسية. وتهيمن على جميع المجتمعات في العالم عقيدة 'موقع المرأة' التي تقضي بأن تلعب المرأة دور 'الأم العاملة'، وهي على العموم 'متدنية الأجر' وغير سياسية، حتى أن الرجال في كثير من الدول يقولون للنساء من ينتخبن.

إن ما يعترض النساء في كثير من الحالات، هي هذه البيئة التي تهيمن فيها صورة جمعية محددة تسند للنساء أدواراً تقليدية لا سياسية. وتتطلب صورة المرأة القائدة أن تكون لا جنسية

في حديثها وأسلوبها، وأن تكون شخصية لا يمكن معرفتها كامرأة إلا من خلال الصفات اللاجنسية. وفي أغلب الأحيان، من المفترض أن يكون من غير المقبول وحتى العار في الوعي الجمعي أن تظهر المرأة طبيعتها الأنثوية على الملأ. وبقدر ما تكون المرأة متسلطة و"ذكورية"، تكون أكثر توافقاً مع القواعد غير المعلنة للعبة 'الذكورية'. ولهذا السبب تضطر بعض السياسيات للتغلب على صعوبة الشعور بعدم الارتياح في الميدان السياسي، على الرغم من وجودها في مكان لا تنتمي إليه، وتتصرف بطريقة لا تتوافق مع طبيعتها.

وتتآلف النساء غالباً مع كثير من تلك الأفكار ويصيبهن الإحباط، عندما لا تتمكن من التوافق مع هذه الصورة شبه المستحيلة. ويرتبط هذا الشعور بالإحباط ارتباطاً شديدًا بإحساسهن بضرورة الاعتذار عن الطبيعة الأنثوية أو خيانة الإحساس بالأنوثة. وستبقى حياة المرأة صعبة، إذا لم توفِّق بين بعض الصور المغروسة في المخيلة الجمعية والأنماط السائدة من جهة وبين طبيعتها الأنثوية من جهة أخرى (أو تختار فيما بينها)، وسيكون من الشاق عليها التوفيق بين هذه التوقعات المتصارعة. ينبغي على المرأة تقبل فكرة أنها لا تكف عن كونها أنثى عندما تصبح سياسية، وأن هذه الأنوثة تأتي في المقام الأول، لأنها تستوعب شتى الطاقات الإبداعية والقوى الفكرية. إن القدرة على اتخاذ القرارات وتطبيقها ليست ملَكَة خاصة بنوع اجتماعي دون غيره، بل هي ميزة بشرية عامة، وبمعنى آخر: من الطبيعي أن تستلم النساء السلطة مثلما هو من الطبيعي أن يستلم الرجال السلطة.

على المرأة أن تكون مستعدة لتقبل فكرة أنها لا تكف عن كونها امرأة عندما تصبح سياسية، إذ إن أنثويتها تأتي في المقام الأول، لأنها تستوعب شتى الطاقات الإبداعية والقوة الفكرية.

٢.٣. ضعف الثقة

يعد ضعف الثقة من الأسباب الأساسية وراء ضعف تمثيل النساء في المؤسسات السياسية الرسمية، سواء أكانت برلمانات أم وزارات أم أحزاباً سياسية. وبالتسلح بالثقة والإصرار، يستطعن بلوغ أعلى مستويات العملية السياسية. ولهذا السبب، عليهن الإيمان بقدراتهن والتخلي نهائياً عن إطار الفكرة السائدة على نطاق واسع بأن الرجال هم القادة. ولن تصبح النساء مساويات للرجال ولديهن القدرات ذاتها، إلا إذا استطعن القتال من أجل حقوقهن. فلديهن قدرات جيدة جداً على إطلاق الحملات وتنظيمها وحشد الدعم، لكن الخوف أحياناً يمنعهن من خوض الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية.

٣.٣. اعتبار السياسة 'لعبة قذرة'

تنظر النساء في بعض الدولة إلى السياسة باعتبارها لعبة 'قذرة'، وهي نظرة منتشرة على نطاق واسع في العالم، وهذا يتعارض في الحقيقة مع ثقتها بقدرتها على المشاركة في العمليات السياسية. وللأسف، فإن هذه النظرة تعبر عن الواقع في كثير من الدول. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب، فثمة بعض الاتجاهات المشتركة.

إن الفساد السلبي، هو ظاهرة يمكن تفسيرها بتبادل الفوائد والامتيازات بين السوق العامة (تشريعات، مشاريع موازنات) والسوق الاقتصادية (أموال، أصوات، فرص عمل)، هدفه تحقيق مكاسب مالية عبر التهرب من المنافسة وتعزيز شروط الاحتكار. علاوة على ذلك، باتت تكلفة الحملات الانتخابية كبيرة جداً، وهذا يزيد إغراء الاستفادة من أي مصدر تمويل يصبح متاحاً.

ويتخذ الفساد وجوهاً متنوعة، والرشوة والابتزاز أبرز تجلياته في القطاع العام وفي مشتريات السلع والخدمات. وعلى الرغم من أن الديمقراطيات حديثة العهد بحاجة إلى الوقت لتوطد نفسها وتنمي جذورها، فإن الفساد ينتشر على نطاق أوسع في الدول التي تحدث فيها عملية التحول السياسي والاقتصادي في غياب المجتمع المدني وفي ظل مؤسسات جديدة قيد النشوء. لكن في كثير من الأماكن التي حدثت فيها تغيرات في النظام السياسي والاقتصادي، وقع اقتصاد السوق في مصيدة 'قانون الغاب' والمافيا والفساد.

علاوة على ذلك، يشكل الرياء والنفاق سمة عامة في البلدان التي تحكمها أنظمة استبدادية شديدة المركزية. وهنالك 'قواعد النجاة' في الاقتصادات التي تعاني من ندرة دائمة وتقف على النقيض التام من الأفكار التي تدعيها الدول رسمياً. ويبقى تمويل الأحزاب السياسية واستمرارية الصحافة المستقلة في الدول الفقيرة من المشاكل الكبرى المعلقة أمام تطور الوظائف الديمقراطية.

يتضافر الفساد والجريمة المنظمة في بعض البلدان لتخويف المرأة وإثارة مخاوفها من فقدان أفراد أسرتها. وتجتمع كل هذه العوامل لتقاوم مشاركتها في الهيئات المنتخبة والترشح إليها.

لقد أصبحت التكلفة العالية للرشاوى والابتزاز على المجتمع ظاهرة للعيان. فقد عبر الكثير من الحكومات وقادة الأعمال عن رغبتهم بلجم الفساد والقضاء عليه، بيد أن هذه المهمة ليست بالأمر اليسير، لأن الفساد متجذر في النظام عبر بعض الأطراف التي تستمر في دفع الرشاوى. وهو يؤدي حتماً إلى خلق شروط وإمكانيات مواتية لوجود أكثر تجليات الجريمة المنظمة سلبية. وتتضافر هذه العوامل لتخيف النساء وتثير مخاوفهن من فقدان أفراد من الأسرة، وتجتمع كلها لتقاوم مشاركتهن في الهيئات المنتخبة والترشح إليها.

وعلى الرغم من أن التصور عن الفساد قد لا يعبّر دوماً بصورة منصفة عن واقع الحال الفعلي، إلا أن هذه التصور بحد ذاته يؤثر على موقف النساء من العمل السياسي. فهل من باب المصادفة أن يكون معدل تمثيل النساء في الهيئات المنتخبة مرتفعاً في البلدان التي يحدث فيها الفساد على نطاق ضيق أو متوسط ؟ على سبيل المثال: تعد دول النرويج وفنلندا والسويد والدنمارك ونيوزيلندا من أقل الدول فساداً، وهي نفسها الدول التي تشكل النساء بين ٣٠ و٤٠,٤٥ بالمئة من أعضاء برلماناتها، أي خمسة إلى عشرة أضعاف الدول الأكثر فساداً.

وينبغي على النساء اللواتي قررن خوض الانتخابات، أخذ كافة الظروف بعين الاعتبار والاستعداد لمقاومة 'آفة' الفساد. وفي الوقت الذي يحتاج الفساد إلى السرية، تنتعش الديمقراطية في ظل الشفافية المتنامية نتيجة التعددية السياسية وحرية الصحافة وسيادة القانون. ومن خلال ضمان المشاركة الحقيقية للشعب واتخاذ تدابير وقائية فعالة، يمكن للديمقراطية أن تسهم في مكافحة الفساد.

لا يمكن لقوى السوق أن تحل محل سيادة القانون. ويفترض بتحرير الاقتصاد أن يسهم في الحد من ظاهرة الفساد، وإن لم يحدث ذلك بصورة تلقائية. إن اقتصاد السوق المقنن يقلل فرص الفساد، لذلك يبقى من المهم وجود التزام سياسي وإرادة سياسية للقضاء على الفساد عبر وضع هذه المهمة على قائمة أولويات البرامج السياسية. وفي هذه العملية، يمكن للنساء تقديم الكثير من الإسهامات.

٤.٣. دور الإعلام الجماهيري

يميل الإعلام الجماهيري الى تقليل تغطية الأحداث والمنظمات التي تهم المرأة.

يستحق الإعلام الجماهيري اسم 'السلطة الرابعة'، لما له من تأثير على الرأي العام والوعي العام. ويضطلع الإعلام في أي مجتمع بدورين على الأقل: تأريخ الأحداث الجارية، وتقديم المعلومات للرأي العام، وبالتالي فهو يعزز مختلف وجهات النظر. لكن وسائل الإعلام الجماهيرية، تميل إلى تقليل تغطيتها للأحداث والمنظمات المهتمة بالنساء، ولا يقدم الإعلام معلومات كافية للناس عن حقوق النساء وأدوارهن في المجتمع، ولا يشارك عادة في التدابير التي تعزز موقعهن وتقويه. كما أن معظم وسائل الإعلام في العالم لا تتطرق حتى الآن إلى أن النساء، كقاعدة عامة، هن أول المتضررات من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإصلاحات التي تحدث في أي بلد. على سبيل المثال، النساء هن عادة أول من يخسر فرص العمل. كما أن الإعلام يتجاهل حقيقة أنهن مستبعدات، إلى حد كبير، من عملية صنع القرار السياسي.

ويمكن استخدام الإعلام لغرس التحيز القائم على النوع الاجتماعي والترويج لصورة نمطية بشأن 'مكان المرأة'، ويساعد الحكومات والمجتمعات المحافظة على إلقاء اللوم على النساء في فشل السياسات الأسرية، وتعزيز الفكرة القائلة بأنهن مسؤولات عن تفاقم المشاكل الاجتماعية، كالطلاق ونمو الجريمة بين القصر. وثمة اتجاه واسع الانتشار في الإعلام السائد، يتمثل في تصوير المرأة باعتبارها شيئاً جميلاً: فالنساء يُعرَّفن ويُجسّدنَّ وفقاً لجنسهن، ويجعلهن يتآلفن مع أفكار معينة عن الجمال والجاذبية ترتبط بالقدرات الجسدية للمرأة أكثر من ارتباطها بملكاتها العقلية. وتشجع هذه الرؤية الصورة النمطية الذكورية القديمة عن 'الجنس الأضعف'، حيث تصبح النساء موضوعات جنسية ومواطنات من الدرجة الثانية.

إذا لم تكن هناك تغطية إعلامية مناسبة لقضايا المرأة وأنشطة أعضاء البرلمانات من النساء، فسوف يساهم ذلك في ضعف الوعي العام بشأنهن، الأمر الذي سيترجم بدوره إلى افتقارهن إلى الجمهور الانتخابي. لا يزال يتعين على الإعلام الجماهيري الاعتراف بالمساواة بين النساء والرجال في القيمة والكرامة.

لكن علينا أن نعترف، أن الإعلام الجماهيري يقدم أيضاً قصصاً عن نساء سياسيات ونساء أعمال وعن نجاحاتهن، لكن هذا النوع من التغطية نادر ومتفرق. كما يكثر عرض مواضيع مثل مسابقات الأزياء ونجمات السينما وفن الشباب الأبدي وأسراره، لكن لن نفاجأ لو قلنا إن هذه الأفكار نادراً ما تعزز حس المرأة بتقديرها واحترامها لذاتها أو تشجعها على تسلم مناصب ذات مسؤولية عامة.

لا يمكننا التركيز بما يكفي على دور الإعلام الجماهيري في الانتخابات، لأننا ما زلنا بحاجة إلى دراسات عالمية ومقارنة. لكن من الناحية العملية، إذا لم تكن هناك تغطية إعلامية مناسبة لقضايا النساء وأنشطة البرلمانيات منهن، فسوف يساهم ذلك في ضعف الوعي العام بشأنهن، الأمر الذي سيترجم بدوره إلى افتقارهن إلى الجمهور الانتخابي. ولا يزال يتعين على الإعلام الجماهيري الاعتراف بتساوي النساء مع الرجال في القيمة والكرامة.

٤. خاتمة

حققت النساء في القرن العشرين مكاسب على صعيد الحصول على حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان من شأن هذه المنجزات كافة إحداث تغييرات هامة في حياتهن. لكن في الوقت الذي نجحن فيه جزئياً في محاربة التمييز على أساس الجنس، لا تزال التباينات موجودة في حقول كثيرة. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، لا تزال النساء تواجهن التحديات القديمة والمستجدة، وبخاصة الصراعات بين الدول وداخلها إضافة إلى الإرهاب. ومن بين التحديات المستمرة نذكر:

- التوازن بين العمل والالتزامات الأسرية.
- التمييز في الأعمال ذات الأجر المتدني.
- عدم المساواة في الأجور مع الرجال.
- تأنيث الفقر.
- ارتفاع العنف ضد النساء.
- إقصاء النساء عن المفاوضات وعن جهود إعادة التأهيل والإعمار بعد النزاعات.

وعلى الرغم من إلغاء العوائق القانونية أمام المشاركة السياسية للنساء في كثير من الدول، لا يزال الرجال يهيمنون إلى حد كبير على الحكم. ومن العوامل المختلفة المؤثرة على وصول النساء إلى هيئات صنع القرار، نذكر:

- الافتقار إلى الدعم الحزبي، بما في ذلك الموارد المالية وغير المالية لتمويل حملات النساء وتعزيز مصداقيتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- نمط النظم الانتخابية وشكل نظام الحصص ودرجة رسوخها.
- تصميم الكثير من تلك المؤسسات بما يتناسب مع المعايير والمواقف السياسية الذكورية.
- عدم التنسيق مع المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية الأخرى والحصول على دعمها.
- ضعف ثقة المرأة بنفسها وتقديرها لذاتها، وهو ضعف تعززه بعض الأنماط الثقافية التي تضع العراقيل أمام دخولها المعترك السياسي.
- ضعف الاهتمام الإعلامي بإسهامات النساء وطاقاتهن، ما يؤدي إلى ضعف جمهورهن الانتخابي.

وتختلف هذه العقبات بين بلد وآخر تبعاً للوضع السياسي السائد. مع ذلك وبغض النظر عن الظرف السياسي، ينبغي على النساء في كافة الدول أن يصبحن قادرات على منافسة الرجال وفق معايير متساوية. وهنالك مؤشرات تدل على نجاح مشاركتهن في الحياة السياسية، وهي:

- اعتماد ضمانات سياسية ومؤسسية ومالية تشجع ترشيح النساء، بما يضمن مشاركة متساوية للمرشحات في الحملات الانتخابية.
- تصميم لوائح تشريعية تضمن التطبيق الفعلي لنظام الحصص.
- إيجاد برامج تثقيفية ومراكز مصممة لتجهيز النساء للأعمال السياسية.
- إنشاء مدارس (أو مراكز) لتدريب النساء على المشاركة في الحملات الانتخابية وتوفير الدعم لها.

إن استبعاد النساء من مراكز السلطة والهيئات المنتخبة، يضعف تطور المبادئ الديمقراطية في الحياة العامة ويعيق التنمية الاقتصادية للمجتمع. ويهيمن رجال، ليسوا بالضرورة من المؤيدين للمشاركة السياسية للنساء، على أغلبية مؤسسات الحكم، ويظل بالتالي من الضروري التشديد على أنه يجب أن تقود النساء العملية لتنظيم شبكاتها وحشدها، وأن يتعلمن الإعلان عن مصالحهن مع نظرائهن الرجال وسائر المنظمات، والضغط لإيجاد آليات تعزز تمثيلهن.

ينبغي اتخاذ إجراءات عمل إيجابية لضمان تمثيل يعبر عن التنوع الكامل للمجتمع، والعمل على خلق مؤسسات تشريعية 'متوازنة بين الجنسين'. ولهذه الغاية، سيبحث الفصلان التاليان في أهم آليتين تم استخدامهما للتغلب على الكثير من العقبات التي تعترض تمثيل النساء في الهيئات التشريعية، وهما: النظم الانتخابية ونظام الحصص.

الهوامش

١ 'Promote Gender Equality and Empower Women', Millennium Development Goals, available at <http://www.developmentgoals.org/Gender_Equality.htm>.
[تشجيع المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة]

٢ Inter-Parliamentary Union (IPU), 2004. 'Women in Parliaments 2003'. Release No. 183, 1 March, available at <http://www.ipu.org/press-e/gen183.htm>.
[نساء في البرلمان، ٢٠٠٣]

٣ Tinker, Irene, 2004. 'Many Paths to Power: Women in Contemporary Asia', in Christine Hünefeldt, Jennifer Troutner and Peter Smith (eds). Promises of Empowerment: Women in Asia and Latin America. New York: Rowman & Littlefield.
[طرق متعددة للوصول الى السلطة: المرأة في آسيا المعاصرة]

٤ IPU 2004, op. cit. أنظر أيضاً دراسة الحالة في هذا الدليل 4

٥ Emphasis added. See International Labour Organization (ILO), 2004. 'Global Employment Trends for Women 2004', p. 1, available at <http://kilm.ilo.org/GET2004/DOWNLOAD/trendsw.pdf>.
[التوجهات العالمية لتشغيل المرأة لعام ٢٠٠٤]

٦ United Nations Population Fund (UNPF), 2000. 'Lives Together, Worlds Apart: The State of World Population 2000'. New York: UNPF.
[العيش سوية في عالم متباعد: سكان العالم لسنة ٢٠٠٠]

مراجع وقراءات أخرى

Fraser, Arvonne and Irene Tinker (eds), 2004. *Developing Power: How Women Transformed International Development.* New York: Feminist Press at the City University of New York

International Labour Organization (ILO), 2004. 'Global Employment Trends for Women 2004', available at <http://kilm.ilo.org/GET2004/DOWNLOAD/trendsw.pdf>

Inter-Parliamentary Union (IPU), 1989. *Reports and Conclusions of the Inter-Parliamentary Symposium on the Participation of Women in the Political and Parliamentary Decision-Making Process.* Reports and Documents, no. 16. Geneva: IPU

— 2003. 'The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women and Its Optional Protocol', in *Handbook for Parliamentarians.* Geneva: IPU

— 2004. 'Women in Parliaments 2003', Release no. 183, 1 March, available at <http://www.ipu.org/press-e/gen183.htm>

— 2005. 'Women Speakers of National Parliaments: History and the Present. Situation as of 28 February 2005', available at <http://www.ipu.org/wmn-e/speakers.htm>

Matland, Richard E., 1998a. 'Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries'. *Legislative Studies Quarterly.* Vol. 23, no. 1, pp. 109–25

— 1998b. 'The Two Faces of Representation'. Paper presented at the European Consortium for Political Research workshops in Warwick, UK, 23–28 March

Norris, Pippa and Joni Lovenduski, 1995. *Political Recruitment: Gender, Race and Class in the British Parliament.* Cambridge: Cambridge University Press

'Promote Gender Equality and Empower Women', Millennium Development Goals, available at <http://www.developmentgoals.org/Gender_Equality.htm>

Reynolds, Andrew, Ben Reilly and Andrew Ellis, 2005. *The New International IDEA Handbook of Electoral System Design.* Stockholm: International IDEA

Shvedova, N. A., 1994. 'A Woman's Place: How the Media Works Against Women in Russia'. *Surviving Together.* Vol. 12, no. 2

— and W. Rule, 1996. 'Women in Russia's First Multiparty Election', in Wilma Rule and Norma Noonan (eds). *Russian Women in Politics and Society.* Westport, Conn. and London: Greenwood Press

Tinker, Irene, 2004. 'Many Paths to Power: Women in Contemporary Asia', in Christine Hünefeldt, Jennifer Troutner and Peter Smith (eds). *Promises of Empowerment: Women in Asia and Latin America.* New York: Rowman & Littlefield

United Nations Population Fund (UNPF), 2000. 'Lives Together, Worlds Apart: The State of World Population 2000'. New York: UNPF

دراسة حالة: الدول العربية

تعزيز المشاركة السياسية للنساء

أمل صباغ

لطالما تميزت المنطقة العربية بنشاطها السياسي، سواء أكان عبر حركات التحرر الوطني المناهضة للاستعمار أو عبر صراعاتها الإقليمية والداخلية أو الحروب المختلفة التي شهدتها، لكن هذه المنطقة لا تزال متأخرة كثيراً عن مناطق العالم الأخرى لجهة الوضع السياسي للنساء. وقد صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالم العربي في ثاني أدنى مرتبة في العالم على مقياس تمكين النوع الاجتماعي، وصنفه الاتحاد البرلماني الدولي في أدنى مرتبة من حيث نسبة تمثيل النساء في البرلمانات. وبالتالي، لا تزال المكانة السياسية للمرأة العربية قضية حاسمة.

ولا يتسع المجال هنا إلا لعرض الوضع بصورة عامة. لذلك، تقدم هذه الدراسة بداية لمحة عامة عن المنطقة العربية مع التركيز على الوضع السياسي للنساء. ولا بد من التنويه هنا، إلى أنه على الرغم من وجود عوامل اجتماعية-اقتصادية وسياسية مشتركة تؤثر على التنمية في الدول العربية، إلا أن استجابة كل بلد لهذه العوامل مختلفة عن الآخر وتتوقف على المتغيرات الداخلية لهذا البلد. وبالتالي، عند مناقشة وضع المرأة العربية، ينبغي التذكر بأن العالم العربي ليس متجانساً وليس هناك نموذج واحد ووحيد ينطبق على جميع النساء العربيات. وفي الجزء الثاني من الدراسة، نعرض لمحة عامة عن التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في الوصول إلى مراكز صنع القرار، وذلك بالاعتماد على تجارب ثلاثة بلدان هي: الأردن ولبنان واليمن. وفي الجزء الثالث نتحدث عن بعض الآليات التي استخدمت لمعالجة التحديات وتعزيز مشاركة النساء في البرلمانات العربية، ونقترح آليات أخرى قد تكون مناسبة للمنطقة.

أ. لمحة عامة

تمتد المنطقة العربية من المحيط الأطلسي في الغرب إلى الخليج العربي والمحيط الهندي في الشرق، وتضم ٢٢ دولة هي الدول الأعضاء حالياً في جامعة الدول العربية. وعلى الرغم من التباين الواسع بين هذه الدول، فإن التراث الثقافي العربي الإسلامي واللغة المشتركة هي السمة المميزة

بحق للمنطقة وشعوبها. ويعالج هذا الجزء، العوامل الأساسية التي تكوِّن البيئة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية للمنطقة ثم يركز على الوضع السياسي للنساء العربيات.

العوامل المكونة للبيئة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية

تتميز المنطقة العربية أكثر من غيرها بجملة معقدة من القضايا، منها على سبيل المثال لا الحصر الصراع العربي-الإسرائيلي وانعكاساته، الشروط والاتجاهات الاقتصادية غير المستقرة، الاختلال بين السكان والموارد، أنظمة الحكم غير الديمقراطية، والإجهاد البيئي. ويمر المجتمع المدني في مراحل مختلفة من النمو في الدول العربية، لكنه عموماً لا يؤدي الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في مناطق أخرى.

الميدان السياسي

إن الحروب العربية الإسرائيلية الأربع (التي حدثت في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و١٩٧٣) والحروب الثلاث المتعاقبة التي حدثت في المشرق العربي (الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، واجتياح الكويت في عام ١٩٩٠ والحرب التي أعقبته، ومؤخراً الحرب التي شنتها قوات التحالف على العراق واحتلاله فيما بعد) جميعها تركت آثاراً وخيمة على العالم العربي. ومما لا شك فيه أن أثرها يختلف بين دولة وأخرى، تبعاً لعوامل عدة كالقرب من منطقة الصراع وعدد اللاجئين المقيمين في كل بلد. ومع ذلك، كان لهذه الأحداث الإقليمية تبعات جسيمة على الحقوق المدنية والسياسية.

وقد حظي 'القصور في الحرية والديمقراطية' في العالم العربي بكثير من الاهتمام منذ صدور تقرير التنمية البشرية العربية الأول في عام ٢٠٠٢[١]. ويركز على هذه الحقيقة، الآن ومنذ بعض الوقت، تصنيف مؤسسة فريدوم هاوس (Freedom House) للحقوق السياسية والحريات المدنية في سائر دول العالم. ولم تحظ أي من البلدان العربية بتصنيف 'دولة حرة' في السنوات العشر المنصرمة التي سبقت كتابة هذه السطور، فيما صنفت سبع دول عربية فقط ضمن مجموعة 'حرة جزئياً'، وصنفت البلدان الخمسة عشر المتبقية ضمن مجموعة 'غير حرة'[٢]. ومنذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لوحظ أن القضايا المذكورة أعلاه 'بقيت على حالها أو ازدادت سوءاً، وباتت المنطقة تتعرض لضغوط وتوترات جديدة متراكبة'[٣]. كما لوحظ أن الكثير من بلدان المنطقة شهد تراجعاً على مستوى حقوق الإنسان والشروط السياسية، وزيادة إحكام قبضة الدولة على المواطن وأحياناً زيادة القمع.

وتزخر المنطقة العربية بتفسيرات لهذا التراجع، تتراوح بين الشروط المحلية غير المواتية والعوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية التحتية، من جهة أولى، إلى القول بأن الضغوط الخارجية من الغرب، وبخاصة من الولايات المتحدة، لم تكن كافية لإحداث تغير في الاتجاهات الديمقراطية في المنطقة، من جهة أخرى[٤].

الميدان الاجتماعي-الاقتصادي

على الرغم من أن المناطق الأخرى من العالم قد انتقلت نحو الديمقراطية مع تطور اقتصاداتها (وتحسن خدمات التعليم والصحة والتوسع العمراني)، لم تعرف المنطقة العربية حتى وقت متأخر هذا الميل، مع أنها حققت زيادة ملحوظة في معظم المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية. وتتمحور الحجج التي سيقت لتفسير هذا الوضع حول الثقافة السياسية في المنطقة، والتي تتميز بالنظام القبلي/ العشائري باعتباره العامل الأبرز في بناء بيئة غير مساعدة على مزيد من الحرية والديمقراطية.

واعتبر النظام القبلي أيضاً عاملاً أساسياً في إعاقة نمو مجتمع مدني نشط في المنطقة العربية. كما يمكن القول مع ذلك، بأن عجز المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الاجتماعية-السياسية للمواطنين دفعهم إلى الالتصاق أكثر بهوياتهم القبلية، باعتبارها الوسيلة الأكثر قبولاً لتلبية تلك الاحتياجات.

وفي الميدان الاقتصادي، يُنظر إلى الدول العربية عادة على أنها دول ريعية. ومع ذلك، تبين المؤشرات الدولية أن الدول العربية، على الرغم من أن معظم اقتصاداتها لا يقوم على أنماط الإنتاج الصناعي، تتراوح بين دول غنية بالنفط ودول غنية بالموارد البشرية ودول فقيرة جداً في جميع المؤشرات.

ولا تزال مسألة الفقر بحاجة إلى مزيد من الأبحاث في العالم العربي. فليس هنالك سوى عدد قليل من البلدان التي حددت رسمياً خط الفقر الوطني الخاص بها[٥]. واضطرت بلدان عدة إلى الخضوع لبرامج إصلاح هيكلي اقتضت خفض الدعم والخدمات التي تقدمها الدولة في اقتصادات كانت هذه الدولة تتحكم فيها بقوة، الأمر الذي يعني أن هذه البلدان لم يكن فيها 'قطاع خاص بديل متمكن وحيوي. ولذلك ترك انسحاب الدولة في عدة بلدان فراغاً في قطاع الخدمات الاجتماعية'.[٦]

الوضع السياسي للنساء في المنطقة العربية

كان على المرأة العربية أن تشق طريقها الخاص في الحقل العام، في منطقة تشهد غلياناً سياسياً وظروفاً اجتماعية-اقتصادية خطيرة. وتعد مشاركة النساء في قوة العمل في المنطقة ضعيفة عموماً، بيد أن مشاركتهن السياسية أكثر ضعفاً حتى، سواء عبر التعيين أم الانتخاب. ولا يصل المتوسط الإقليمي لمشاركة النساء في الدول العربية حاليا إلى ٧ بالمئة، أي أقل من نصف المتوسط العالمي. وقد شهد العقد المنصرم بعض الاختراقات كمياً ونوعياً، فضلاً عن بذل جهود أكثر تركيزاً لتحقيق زيادة في المشاركة، بيد أن العقبات التي واجهتها هذه المحاولات على ما يبدو أكبر بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى. فالصعوبات التي اعترضت تعديل التشريعات الوطنية، بما يتوافق مع بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في الدول العربية التي صادقت عليها، تشكل مثالاً صارخاً على التوترات الكامنة عندما يتصل الأمر بالارتقاء بوضع النساء.

النظام الأبوي (البطريركي)

ما انفك النظام الأبوي يشكل عقبة كأداء أم تقدم المرأة العربية، حيث تضافر هذا النظام مع التفسيرات الدينية المحافظة والتنميط الثقافي ليقيما حاجزاً نفسياً قوياً جداً بين الشعوب العربية ومشاركة النساء في الميدان العام. وربما شكلت البنية القبلية الأبوية التراتبية لكثير من المجتمعات العربية عاملاً آخر أسهم في خلق هذه الحالة. وبات قبول الواقع القائم وربما الخوف العميق من التغيير تحدياً كبيراً لا مناص من معالجته. ويقدم مفهوم هشام شرابي عن النظام الأبوي الجديد[٧] في المنطقة وصفاً مناسباً بحق لحالة النظام الأبوي في المجتمع العربي، والتي تعززت واستمرت بأشكال معاصرة. ويبرهن شرابي على أن الميل نحو الحداثة في المنطقة قد عزز القيم والأعراف الأبوية، لذلك فهو يرى في اضطهاد النساء حجر الزاوية في النظام الأبوي الجديد، معتبراً تحررهن شرطاً أساسياً للتغلب على هذا النظام.

الدين

لطالما اعتُبر الإسلام المتهم الأساسي في النمو البطيء/ التدريجي لمكانة المرأة العربية. وحيث إن المجال لا يتسع هنا للتعمق في التفسيرات المختلفة للإسلام والنسوية الإسلامية، فإنه يكفي القول إن الإسلام لم يقف حائلاً أمام وصول النساء إلى أعلى المناصب المنتخبة في أماكن أخرى، كإندونيسيا وبنغلاديش وباكستان. وبوسعنا القول أيضاً، إن بعض الأحزاب السياسية الإسلامية في العالم العربي قدمت من أعضائها نساء للترشح إلى البرلمانات. كما يمكن التساؤل هنا: هل حظيت المرأة العربية غير المسلمة بفرص أفضل من شقيقتها المسلمة، أم أنهن جميعاً واجهن تحديات مشابهة في سعيهن لتحسين حصتهن والنهوض بمسيرتهن السياسية؟ ومن الصواب، الإشارة إلى أن 'جوهر الأمر لا يكمن في الدين بحد ذاته، بل في الأبوية الجديدة بصورة عامة... فليست الثقافة وحدها ما يؤثر على المشاركة السياسية للنساء، وإنما اقترنت بجملة من العوامل الأخرى لتجعل الوضع على ما هو عليه'.[٨]

الفصل بين العام والخاص

إن المُثل والمواقف الاجتماعية العربية، التي تعلي من شأن دور المرأة في الحقل الخاص بينما تضع الحواجز أمام مشاركتها في الحقل العام، لا تزال إحدى أهم العقبات. ويرى البنك الدولي، أن متغيرات ووظائف النوع الاجتماعي ضمن الأسرة قد تشكلت على قاعدة النمط التقليدي للنوع الاجتماعي، الذي يفترض أن الإسهام الأهم الذي تقدمه المرأة هو في الأسرة والمجتمع بوصفها ربة منزل وأمّاً. وبينما يسوق البنك الدولي هذا النمط لتفسير تدني معدلات المشاركة النسائية في قوة العمل، يمكننا بسهولة استخدامه لتفسير تدني معدل مشاركتها في الحياة السياسية والشأن العام بصورة عامة. ويقوم نمط النوع الاجتماعي على أربعة عناصر:

١. 'مركزية الأسرة بدلاً من الفرد، باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع. وينظر إلى هذا التشديد على الأسرة باعتباره تبريراً للحقوق المتكافئة وليس المتساوية...'.

٢. 'الافتراض بأن الرجل هو وحده المسؤول عن توفير لقمة العيش للأسرة'.

٣. 'شرف الأسرة وكرامتها يرتبطان بسمعة المرأة انطلاقاً من مبدأ 'رمز العفة' الذي يفرض القيود على علاقة المرأة بالرجل'.

٤. 'اختلال ميزان القوى في الحقل الخاص يؤثر على وصول المرأة إلى الحقل العام. وتعمل قوانين الأسرة على ترسيخ هذا الفرق في القوى'.[٩]

ويفترض هذا النمط بالتالي، أن مسؤولية الرجل عن إعالة زوجته وأسرته وحمايتهم هي مبرر لسلطته على علاقة زوجته بالحقل العام وتحكمه بها. إن هذا التركيز على دور المرأة الأساسي في الحقل الخاص على حساب دورها في الحقل العام، قد أضر فعلياً بإمكانية حصولها على حقوق المواطنة الكاملة. وقد أشير مؤخراً، بشكل صائب، إلى أن 'الاعتراف بالمرأة مواطنة هو في الحقيقة حبر على ورق في كثير من الدول، فثمة الكثير من الحقوق والامتيازات الاجتماعية التي ما زالت بعيدة عن متناول النساء إلا من خلال الأسرة'[١٠]. وفي حين حصلت النساء على حقوقهن السياسية كاملة كمواطنات في كثير من الدول العربية، فإن ممارستهن لهذه المواطنة تبقى منقوصة ما لم تحصلن على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية كاملة.

وخلصت دراسات أجريت مؤخراً عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، إلى أن 'النساء غير فاعلات في الشأن السياسي لأن الحقل السياسي مكان يفتقر إلى الأمان والسلامة'، داعيةً إلى التركيز على أمن الإنسان لضمان قدرة المرأة على المشاركة بحرية دون تهديد أو إكراه[١١]. وعلى الرغم من أن هذه الزاوية الجديدة لتحليل المشاركة السياسية للمرأة العربية قد تؤدي إلى بعض التحسينات في مستويات مشاركة النساء، إلا أن الاعتقاد بأن ذلك كافٍ لقلب الموازين والارتقاء بمشاركتهن إلى الحد الأعلى، فيه من التبسيط الشيء الكثير.

الخطاب

على الرغم من بعض التحسن في شروط النساء في المنطقة، ظهر من جديد في الآونة الأخيرة تحدٍّ يتمثل في النظر بعين الريبة إلى محاولات تمكين النساء باعتبارها جزء من 'الأجندة الغربية'. وجاء هذا الادعاء في تسعينيات القرن الماضي رداً على المؤتمرات الدولية التي سلطت الضوء على الحقوق الإنسانية للنساء. وجاء إنشاء مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI) في أواخر عام ٢٠٠٢، وبعده الإعلان عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير المقدمة إلى قمة الدول الصناعية الثماني (G8)، ليغذي هذه المخاوف. وسعياً لإثبات أن الإصلاح ينبغي أن يأتي من الداخل، أكد الرؤساء العرب في قمة تونس (أيار/ مايو ٢٠٠٤) على التزامهم 'تعزيز دور المرأة، ودعم حقوقها، وتشجيع مشاركتها الفعالة في التنمية ودورها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية'[١٢]. وكانت هذه الإشارة الأولى إلى النساء في تاريخ القمم العربية.

الحركات النسائية

تغلغل النظام الأبوي السائد في الدول العربية إلى المجتمع المدني، وبات عقبة أمام تحوله إلى قوة أساسية في التغيير الاجتماعي. وعلى النقيض من مناطق أخرى في العالم، لم يكن للحركات النسائية في العالم العربي فضل في المساعدة على الارتقاء بمكانة النساء، بل تعرضت المنظمات النسائية بالأحرى للنقد على تبنيها لنمط المحسوبية-الزبائنية في القيادة، وبالتالي محاكاة النمط الأبوي الموجود في مجتمعاتها عموماً[١٣].

وباستثناء بعض الحالات المتفرقة تولت فيها ناشطات أو منظمات نسائية زمام المبادرة، جاءت معظم محاولات توسيع نطاق مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية نتيجة لما يسمى 'نسوية الدولة'، وهو مصطلح ابتكرته ميرفت حاتم في مطلع ثمانينيات القرن الماضي. ولا يمكن انتقاد نسوية الدولة بأنها لم تفد النساء، فقد حققت إنجازات تراوحت من برامج محو الأمية حتى إدخال تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية لتمنع بعض الممارسات التي يجيزها الدين (كمنع تعدد الزوجات في تونس). بيد أن الانتقاد الأساسي الموجه إليها، يتمثل في أن برامجها جاءت كجزء من عمليات أوسع لبناء الدولة و/ أو تدعيم الأنظمة. وكانت النساء مجرد أدوات ولم يكن 'تحريرهن' أكثر من جزء من مشروع أكبر لتدعيم السيطرة في عدد من الدول التي لا تزال تخضع لما يطلق عليه عموماً اسم 'بنى أبوية'.[١٤] ومما لا شك فيه، أن اكتساب الاعتراف الدولي كان عاملاً أساسياً في دفع الدول العربية لإيجاد آليات للارتقاء بمكانة النساء، حتى وإن كان أثر هذه العملية متعارضاً مع البنى الأبوية التقليدية. لكن وتيرة التغيير لم تكن سريعة بما يكفي ليسمح بالمواجهة بين هذه البنى والحكومات.

الممارسات الانتخابية

إن القوانين الانتخابية في الدول العربية وما تلاها من عمليات انتخابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية 'قصور الحرية والديمقراطية في العالم العربي' التي أثيرت سابقاً. وفي حالة المرأة، تطرح أسئلة حول مدى حساسية العمليات والقوانين للنوع الاجتماعي، والأهم هو هل يمكن جعلها حساسة للنوع الاجتماعي في أوضاع غالباً ما تكون غير ديمقراطية أو ذات ديمقراطية حديثة النشأة. بيد أن الربط بين المجتمعات الأبوية ومستويات التحول الديمقراطي وبين الحالة السياسية للنساء مثير للاهتمام فعلاً، إلا أنه لم يحظ للأسف بما يكفي من البحث في المنطقة العربية. وتعد النظم الانتخابية في العالم العربي، على الرغم من تنوعها، باستثناء حالات قليلة طبق فيها نظام الحصص، بأنها عموماً غير صديقة للنساء.

مشاركة المرأة العربية في الهيئات التشريعية

إن تمثيل المرأة العربية في الهيئات التشريعية هو الأقل على مستوى العالم، نتيجة للعلاقة الجدلية بين شتى العوامل المدروسة أعلاه، حيث يبلغ المتوسط العالمي ١٦ بالمئة (إذا استثنينا منطقة المحيط الهادئ) بينما لا يتعدى ٥,٦ بالمئة[١٥] في العالم العربي. وعلى عكس الكثير من مناطق العالم الأخرى، تحظى النساء في الدول العربية بتمثيل أعلى في المجالس العليا منه في مجالس النواب في البرلمانات الوطنية. ويمكن تفسير ذلك، بأن أكثر المجالس العليا في المنطقة العربية تُعين تعييناً.

ويتضح من الجدول ٣ أن نسب تمثيل المرأة العربية في المجالس التشريعية لم تصل بعد إلى الهدف الذي حدده إعلان ومنهاج عمل بيجين، والبالغ ٣٠ بالمئة في جميع البلدان، الأمر الذي يجعل من الصعب على النساء الموجودات في البرلمانات الوطنية أن يحدثن أي تغيير في التشريعات لصالح النساء. ووفقاً لتصنيف الدول من حيث تمثيل النساء، المبين في الجدول ٣، تحتل الدول العربية مراتب متأخرة باستثناء العراق بنسبة ٣١ بالمئة وتونس بنسبة ٢٢,٨ بالمئة. أما سوريا فتأتي في المرتبة ٧١ بنسبة تمثيل ١٢ بالمئة وجيبوتي في المرتبة ٧٨ بنسبة ١٠,٨ بالمئة تليها الجزائر والأردن، بينما تتشارك الدول الخليجية التالية: البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأخيرة، أي بنسبة تمثيل صفر بالمئة.

وهنالك قضيتان تستحقان التركيز. الأولى: على الرغم من بعض التعديلات الإيجابية في قوانين العديد من الدول العربية، لا يزال التمييز القانوني عقبة كبرى أمام تقدم النساء. ففي السعودية ليس هناك اقتراع، والأكثر شيوعاً أن المرأة في القوانين الناظمة للضمان الاجتماعي والتقاعد وضريبة الدخل والميراث والمسائل الجنائية لا تعامل على قدم المساواة مع الرجل، ولا تتمتع بالميزات التي يستفيد منها الرجل. إن الرابط بين هذا التمييز وتدني مشاركة النساء في المجالس التشريعية، حتى في الدول التي منحتهن حق التصويت الكامل، لم يحظ بالبحث والتدوين الكافيين[١٦].

أما القضية الثانية فتتعلق بالعمليات الانتخابية في كل بلد. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لا تستعرض العمليات الانتخابية بمجملها، بل تركز على شتى العقبات التي تقف عائقاً بين النساء والمشاركة السياسية، إلا أن العمليات الانتخابية بحد ذاتها تنطوي على عناصر معينة تميز ضد النساء. ويزداد هذا الوضع سوءاً بفعل الشروط التي تجري في ظلها الانتخابات، وتتغير وتتحول في كل بلد تبعاً للتطورات المحلية و/ أو الإقليمية. علاوة على ذلك، ثمة حالات معينة تصدر فيها القوانين الانتخابية باعتبارها قوانين مؤقتة، ولا يسمح بالتالي للجمهور والبرلمانات بمناقشتها. ولا يتيح هذا الأمر المجال للتخطيط والضغط اللازمين للتغلب على التمييز ضد النساء المتجسد في هذه العمليات.

جدول ٣: تمثيل النساء في المجالس التشريعية العربية، ٢٠٠٥

البلد	مجلس النواب/ مجلس وحيد					مجلس الشيوخ/ الأعلى			
	السنة الانتخابية	عدد المقاعد الكلي	عدد النساء	بالمئة النساء	الانتخابات الأخيرة	المجموع	عدد النساء	بالمئة النساء	تصنيف الاتحاد البرلماني الدولي (١)
الجزائر	٢٠٠٢	*٣٨٩	٢٤	٦,٢	٢٠٠٣	*١٤٤	٤	٢,٨	١٠٥
البحرين	٢٠٠٢	*٤٠	٠	٠	٢٠٠٢	***٤٠	٦	١٥	١٢٦
جزر القمر	٢٠٠٤	٣٣	١	٣,٠					١١٩
جيبوتي	٢٠٠٣	*٦٥	٧	١٠,٨					٧٨
مصر (٢)	٢٠٠٠	٤٥٤	١١	٢,٩	٢٠٠١	**٢٦٤	١٨	٦,٨	١٢٠
العراق	٢٠٠٥	٢٧٥	٨٧	٣١,٦					١٥
الأردن	٢٠٠٣	*١١٠	٦	٥,٥	٢٠٠٣	***٥٥	٧	١٢,٧	١٠٩
الكويت	٢٠٠٣	*٦٥	٠	٠					١٢٦
لبنان	٢٠٠٠	*١٢٨	٣	٢,٣					١٢٢
ليبيا	١٩٩٧	**٧٦٠							
موريتانيا	٢٠٠١	*٨١	٣	٣,٧	٢٠٠٢	**٥٦	٣	٥,٤	١١٧
المغرب	٢٠٠٢	*٣٢٥	٣٥	١٠,٨	٢٠٠٣	**٢٧٠	٣	١,١	٧٨
عُمان	٢٠٠٣	*٣٨	٢	٢,٤	٢٠٠١	***٥٨	٩	١٥,٥	١٢١
الأراضي الفلسطينية المحتلة	١٩٩٦	*٨٥	٥	٥,٩					
قطر	٢٠٠٢	***٣٥	٠	٠					
السعودية	٢٠٠١	***١٢٠	٠	٠					١٢٦
الصومال									
السودان (٣)	٢٠٠٠	٣٦٠	٣٥	٩,٧					٨٥
سوريا	٢٠٠٣	*٢٥٠	٣٠	١٢,٠					٧١
تونس	٢٠٠٤	*١٨٢	٢١	٢٢,٨					٢٧
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٦	***٤٠	٠	٠					١٢٦
اليمن	٢٠٠٣	*٣٠١	١	٠,٣					١٢٦

الهوامش

(١) الدول مرتبة تنازلياً بحسب نسبة النساء في مجلس النواب/ مجلس وحيد في ١٨٣ دولة.

(٢) ٤٤٤ عضواً منتخبين، ١٠ أعضاء يعينهم رئيس الدولة.

(٣) ٢٧٠ عضواً منتخبين انتخاباً مباشراً، ٣٥ ممثلة للنساء، ٢٦ ممثلاً لخريجي الجامعات و٢٩ ممثلاً للنقابات.

* الأعضاء منتخبون في انتخابات مباشرة.

** الأعضاء منتخبون في انتخابات غير مباشرة.

*** الأعضاء يعينهم رئيس الدولة.

المصادر: مأخوذة من معلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، 'النساء في البرلمانات الوطنية <http://www.ipu.org> '، بالنسبة لجميع الدول باستثناء العراق وعمان وقطر التي استقيت نسبها من معلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي <http://www.arab-ipu.org/>. المعلومات عن الأراضي الفلسطينية المحتلة متوفرة على الموقع الإلكتروني للمجلس التشريعي الفلسطيني <http://www.pal-plc.org>.

ب. التحديات الرئيسية على المستوى الوطني

يحدد هذا الجزء ما تواجهه النساء من تحديات أساسية في الوصول إلى مراكز صنع القرار، وبخاصة البرلمان. وبالإضافة إلى البيئة السياسية المذكورة أعلاه، يتناول هذا الجزء عقبات معينة كدور الأحزاب السياسية والقبلية والحركة النسائية والعوائق المالية، وهي جميعها عقبات أساسية. وتضطلع الأحزاب السياسية الناضجة والمنظمة بدور حاسم، ولا ريب، في التطور السياسي لأي بلد وفي تحضير المرشحين للمشاركة بفعالية في صنع القرار. كما أن النظام القبلي الذي يُحمَّل مسؤولية إعاقة تقدم النساء، على ما يبدو، لا يترك أمامهن أي فرصة للاستفادة منها. وعلى المنوال ذاته، من المتوقع أن يكون دور الحركات النسائية عاملاً أساسياً في تعزيز وصول النساء إلى صنع القرار. وأخيراً، تلعب القدرات المالية دوراً حاسماً في تعبئة الموارد اللازمة لدعم أي مرشح.

ولما كان عدد الدول الكبير في المنطقة يجعل من المتعذر النظر في العملية الانتخابية لكل منها على حدة، سنركز هنا على ثلاثة بلدان هي: اليمن ولبنان والأردن. ولا بد من التنويه إلى أن لبنان واليمن تشهدان صراعات داخلية تضاف إلى الصراعات الإقليمية المذكورة أعلاه وتبعاتها المختلفة على كل دولة عربية، وبالتالي فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان هي انعكاس لتلك الصراعات في نهاية المطاف. وعلى الرغم من أن هذه الحالات قد لا تمثل المنطقة بأكملها تمثيلاً كاملاً، فإنها تعكس قضايا تشهدها الدول المجاورة.

أجريت في اليمن ولبنان ثلاثة انتخابات وطنية وفي الأردن أربعة في السنوات الخمس عشرة المنصرمة. ويلخص الجدول ٤ مشاركة النساء في هذه الانتخابات كمرشحة، حيث بقيت مشاركتهن في اليمن ولبنان محدودة، بينما شهد الأردن تغيرات وتطورات على امتداد الانتخابات الأربعة، فحقق زيادة ملحوظة في انتخابات على ٢٠٠٣ تعزى إلى تخصيص ستة مقاعد للنساء[١٧].

اليمن

يبين الجدول ٤ تراجعاً في نسبة النساء في البرلمان اليمني إلى ٠,٣ بالمئة فقط في عام ٢٠٠٣،[١٨] ويعود هذا التراجع إلى عوامل مختلفة، منها:

الأمية: يبلغ معدل الأمية بين اليمنيات ١ ,٧٦ بالمئة[١٩]، وهو المعدل الأعلى في المنطقة، الأمر الذي يترك أثره ليس فقط على عمليات تسجيل الناخبين والاقتراع بل أيضاً على الوعي السياسي بأهمية تصويت النساء. بيد أن مستويات التعليم المرتفعة للنساء في لبنان والأردن لم تؤد إلى نتائج أفضل في توسيع مشاركة النساء فيهما.

القدرة على الحركة: وهي عامل هام يحد من فرص النساء في المشاركة في الانتخابات اليمنية. ويظهر من الجدول المذكور، أن عدد النساء المترشحات إلى الانتخابات قد انخفض إلى النصف تقريبا منذ عام ١٩٩٧. ويرجع ذلك إلى نَص أدخل في قانون الانتخابات العامة رقم ١٣ لعام ٢٠٠١ ويقضي بأن يحصل أي مرشح مستقل على تأييد ٣٠٠ شخص من دائرته الانتخابية.

جدول ٤: مشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات الوطنية في لبنان واليمن والأردن

البلد	سنة الانتخابات	عدد النساء المرشحات	نسبة النساء إلى مجموع المرشحين	عدد المرشحات الفائزات	نسبة النساء في مجلس النواب
اليمن	١٩٩٣	٤١	١,٣	٢	٠,٧
	١٩٩٧	١٩	١,٣	٢	٠,٧
	٢٠٠٣	١١	٠,٦	١	٠,٣
لبنان	١٩٩٢	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	١٩٩٦	١٠	غير متوفر	٣	٢,٣
	٢٠٠٠	١١	غير متوفر	٣	٢,٣
الأردن	١٩٨٩	١٢	١,٨٦	١	١,٣
	١٩٩٣	٣	٠,١٨	١	١,٣
	١٩٩٧	١٧	٣,٢٤	٠	٠
	٢٠٠٣	٥٤	٧,٠٦	٦	٥,٥

المصدر: 'المشاركة السياسية للمرأة اليمنية'، حورية مشهور، ٢٠٠٥، من كتاب 'بناء الديمقراطية في اليمن: المشاركة السياسية للمرأة، الحياة الحزبية السياسية والانتخابات الديمقراطية'، للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والشبكة العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). ستوكهولم.

ويعد هذا الشرط مهمة شاقة على كافة المرشحين، إلا أنه قد يكون أكثر صعوبة على النساء اللواتي لا يستطعن السفر بعيداً وهن غير معروفات في مجتمعاتهن.[٢٠]

الأحزاب السياسية: في الوقت الذي بدا فيه أن الأحزاب انتعشت بعد توحيد اليمن، لم تتعد عضوية النساء ٢ بالمئة من عضوية الأحزاب عند تأسيسها بعد توحيد البلاد في عام ١٩٩٠. وهنالك امرأة أو اثنتان في الأطر العليا للأحزاب السياسية الرئيسية (سواء أكانت المكتب التنفيذي أو أعلى هيئة لصنع القرار في الحزب وتتكون عادة من ٢٠ شخصاً)، باستثناء الحزب الاشتراكي الذي كان لديه في عام ٢٠٠٣ أربع نساء في مكتبه السياسي المكون من ٢٩ عضواً. وتتراوح أسباب ذلك، بين إحجام النساء أنفسهن عن العمل الحزبي إلى إحساسهن بأن 'لا مهام جدية تسند إليهن باستثناء حشد النساء للتصويت أثناء الانتخابات'.[٢١]

وتؤكد النساء اللواتي ترشحن إلى انتخابات عام ٢٠٠٣ أنهن لم يحظين بأي نوع من الدعم المالي أو المعنوي في حملاتهن. وفي حين أن القوى التقليدية تقاوم بصراحة مشاركة النساء، فإن مقاومة الأحزاب السياسية ليست مباشرة، بل تمارس ضغطاً عليهن بصورة غير مباشرة كي لا يترشحن. ولم يقدم المؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الحاكم، سوى امرأة واحدة كمرشحة، بينما ترشحت إمرأتين من الحزب الاشتراكي (الذي كان في السابق الحزب الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 'اليمن الجنوبي' وكان معروفاً بسياساته المناصرة للنساء). علاوة على ذلك، لم تلتزم البرامج الانتخابية لهذه الأحزاب في عام ٢٠٠٣ بدعم ترشح النساء إلى الانتخابات.

النظام القبلي: لا تزال نساء اليمن يواجهن القوى التقليدية للنظام القبلي، الأمر الذي يفاقم حدة هذه العوامل. وقد اعترف كثيرون، أن الاتجاه المتراجع لمشاركة النساء كان نتيجة 'النظام القبلي ومنظومة قيمه ورؤيته للمرأة. حتى الأحزاب السياسية التي كان يفترض بها إحداث التغيير لأنها تمثل التأثيرات التحديثية في الدولة، كانت هي ذاتها امتداداً للقبيلة وللموقف القبلي المعارض لارتقاء مكانة المرأة'[٢٢].

لبنان

نتيجة لانتخابات عام ٢٠٠٠، بلغت نسبة النساء ٢,٣ بالمئة من عدد أعضاء البرلمان، ويفسر ذلك بعوامل مختلفة، منها:

الأحزاب السياسية: لا تعكس نتائج الانتخابات البرلمانية الثلاثة المتعاقبة تَقدم المرأة اللبنانية في كثير من المجالات الأخرى، كالتعليم والاقتصاد والثقافة. وقد ينحى باللائمة على الحرب الأهلية في تعطيل التطور السياسي للنساء بطرق شتى. فقد كانت النساء ناشطات في الأحزاب السياسية قبل الحرب الأهلية، حتى أن بعض الأحزاب سعت أثناء الحرب إلى مشاركة النساء تحديداً. بيد أن الوضع تراجع مؤخراً وأعيد تشكيل الأجنحة أو الفروع النسائية في ١٨ حزباً سياسياً في بعض الحالات كمنظمات غير حكومية. 'تشعر بعض جهات المجتمع المدني، أن الفروع النسائية في الأحزاب السياسية باتت فعلياً مهمشة و'مستبعدة' في هذه المنظمات غير الحكومية، وهو بالتالي مؤشر على عدم اندماج النساء في السياسات الحزبية أكثر منه اهتمام حقيقي بقضاياهن'.[٢٣]

يهيمن الرجال على قيادات الأحزاب السياسية، حيث تتراوح مشاركة النساء في الأطر العليا لصنع القرار بين الصفر و١٠ بالمئة.[٢٤] ووفقاً لشهادات شخصية، تواجه النساء صعوبات في الأحزاب السياسية، وهن يشككن بالديمقراطية الداخلية لهذه الأحزاب، ويرون أن هناك فصلاً واضحاً في العمل على أساس الجنس في الأنشطة العامة للأحزاب[٢٥]. إضافة إلى ذلك، فإن المعيقات المالية تقضي على طموحات النساء. فبدون الدعم الحزبي والمالي، تصبح تكاليف الحملات الانتخابية مرتفعة لدرجة تمنعهن من الترشح.

المحسوبية والروابط العائلية: المجتمع اللبناني ليس مجتمعاً عشائرياً، ولكن المشهد السياسي محكوم بعوامل أخرى تحمل في طياتها سمات أبوية مشابهة، كوجود عائلات قوية مهيمنة على الحياة السياسية. باختصار: يمكن تسمية النظام الحاكم في لبنان بنظام طائفي يقوم على العلاقات العائلية، وله أثر سلبي على المشاركة السياسية للنساء، وكثيراً ما تعرض للنقد في هذا الجانب.

لطالما وصفت البرلمانيات اللبنانيات بأنهن 'نساء متشحات بالسواد'[٢٦]، إذ إن أول امرأتين دخلتا البرلمان (في عام ١٩٦٣ وبعد ذلك في عام ١٩٩٢) نالتا مقعديهما النيابيين بالوراثة - الأولى عن والدها والثانية عن زوجها المقتول - الأمر الذي يفسر ارتدائهما لثياب الحداد السوداء. لم يشهد الوضع الراهن تحسناً كبيراً، لأن البرلمانيات لم يكن لهن سيرة سياسية، وإنما مجرد مكانة

اجتماعية-سياسية لا تزال مستمدة من السياسي الرجل، سواء أكان الراحل أو الحي[٢٧]. ومع ذلك، يمكن القول إن السياسيات اللبنانيات، وبالنظر إلى البنية المتحررة للأسرة في المجتمع اللبناني، ربما يحظين باطلاع كافٍ على الأيديولوجيات والمعارف والتقنيات الكفيلة بدعم سيرتهن السياسية في المستقبل، وعلى الأخص في العائلات النافذة سياسياً.

الأردن

أظهرت انتخابات عام ٢٠٠٣ زيادة ملحوظة في تمثيل النساء في البرلمان، من الصفر إلى ٥,٥ بالمئة، وهي زيادة تعزى إلى تخصيص ستة مقاعد للنساء في البرلمان بهدف التغلب على العوائق أمام مشاركة النساء.

النظام العشائري: يشكل النظام العشائري قوة أساسية في السياسة والمجتمع الأردنيين. ومن الجدير بالذكر أن من بين النساء الست 'الفائزات' بالمقاعد المحجوزة للنساء، كانت خمس منهن مدعومات من عشائرهن وترشحن في 'قوائم العشائر'، مقابل مرشحة واحدة فقط حزبية. وعلى النقيض من الوضع في اليمن، حيث يعد النظام القبلي معيقاً لتقدم النساء، يبدو أن نظام الحصص ناسب العشائر الصغيرة التي لم يكن مرشحوها الرجال ليحظوا بفرصة للفوز في المنافسة المفتوحة مع مرشحي العشائر الأكبر. وبحسبة بسيطة، تبين للعشائر الصغيرة أن نظام الحصص سيمنحها فرص أفضل بكثير، ولذلك استخدمته لصالحها.

الأحزاب السياسية: مع عودة الحرية السياسية في عام ١٩٨٩ وإصدار قانون أحزاب جديد، أصبح في الأردن ٣٢ حزباً سياسياً مرخصاً. لكن عضوية النساء في هذه الأحزاب لم تتجاوز ٨ بالمئة، ولا تضم أطرها العليا سوى عدد قليل من النساء. وتكشف دراسة خطاب الأحزاب السياسية والمساواة بين الجنسين أن التزامها العام بتقدم النساء لا يزال رمزياً إلى حد بعيد، لأن أياً من هذه الأحزاب لم يلتقط على ما يبدو طبيعة هذه القضايا وحجمها، وهي تواجه التحديات الأساسية كالفقر والبطالة والصحة والتعليم بطريقة تتعامى كلياً عن قضايا النوع الاجتماعي[٢٨].

علاقات النساء: بعد انتخاب ست نساء عبر نظام المقاعد المحجوزة، ظهر تحدٍ جديد يتمثل في العلاقة بين البرلمانيات والحركة النسائية. ويقال اليوم، إن البرلمانيات النساء يقفن 'عقبة' أمام تحقيق المساواة بين الجنسين ولا يعبرن عن مصالح النساء في المجتمع.[٢٩] وفي حين تشير هذه التهمة إلى تحدٍ حقيقي، ثمة نواقص بنيوية ومالية تضع البرلمانيات في وضع سيء، كالنظر إلى دور عضو البرلمان في الأردن على أنه أقرب ما يكون إلى 'عضو برلمان للخدمات'.[٣٠] وتعبر هذه النظرة عن أكثر الانتقادات الموجهة لأعضاء البرلمان الأردنيين بأنهم لا يؤدون مهامهم التشريعية على النحو الصحيح، لأنهم أكثر انشغالاً بتأمين مصالح خاصة من الحكومة لناخبيهم (كالتعيينات في الوظائف العليا أو المساعدات المالية للأسر الفقيرة).

ومن التحديات المهمة أيضاً السؤال: ماذا تفعل الحركة النسائية لضمان زيادة المشاركة السياسية للنساء. فالأردن يفتقر إلى العلاقة التكافلية بين الحركات النسائية والمجالس التشريعية

التي تميز أغلب الديمقراطيات الغربية، لا بل تتصف هذه العلاقة بالعدائية كما يظهر مما تناقلته الصحافة الأردنية طوال سنوات[٣١]. وقد طالب البرلمانيون المحافظون 'بحماية قيمنا الثقافية وتقاليدنا' من الهجمة الشرسة 'للأجندة الغربية'. ولم تكن العلاقة بين البرلمانيات والحركة النسائية ودية حتى منذ بدايتها: فقد انتقدت البرلمانيات بعض القيادات النسائية، بينما أكدت الناشطات أن البرلمانيات لا يلبين طموحاتهن[٣٢]. وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تثبت وجود نمط العلاقة المحسوبية-الزبائية المذكورة آنفا في المنظمات النسائية الأردنية، إلا أن بعض الخبراء ينتقدون بشدة النموذج الأردني، ويرون أن المقاعد الستة المحجوزة لا تستخدم لأغراض النهوض بالمرأة عموماً بل للارتقاء الشخصي أو لخدمة مصالح شخصية[٣٣].

ج. آليات تعزيز المشاركة النسائية في البرلمانات

تقدم الأمثلة المذكورة أعلاه لمحة سريعة عن بعض العقبات التي تواجه النساء في الدول العربية الثلاث. وعلى خلاف لبنان واليمن، حافظت الأردن على وضع سياسي داخلي مستقر بدون صراعات داخلية. ومع ذلك، اشتركت البلدان الثلاثة بقواسم مشتركة تتعلق بدور النساء في الحياة السياسية. علاوة على ذلك، كان من الواضح أن مواقف الأحزاب السياسية على اختلاف الأوضاع والتاريخ الخاص بها في كل بلد، تلعب دوراً حاسماً في تمكين النساء، وأن هذه الأحزاب قصرت في تأدية هذا الدور.

ويتضح من الحالة اليمنية أن معدلات الأمية تشكل معضلة إضافية. ومع أن هذه المشكلة لا تبدو بالقوة ذاتها في الدول الأخرى، فإن اتخاذ تدابير محددة لمعالجة مثل تلك العوامل المعيقة لضمان اندماج كافة أفراد المجتمع أمر جوهري بالتأكيد.

ونظراً لضيق المجال، لم نتطرق إلى النظم الانتخابية بالتفصيل في هذا الجزء، لكنها ستحظى بنقاش مفصل في الفصل الثالث.

خلاصة القول: إن العوامل التي تعيق تعزيز حضور المرأة العربية في الميدان العام معقدة ومتداخلة. وتختلف المساحات الصغيرة المتاحة بين بلد وآخر، وبالتالي ليس هناك خطة واحدة للنهوض بالمرأة يمكن تطبيقها في العالم العربي كله، نظراً لاختلاف الشروط والتجارب في كل بلد. بيد أن الأمثلة المطروحة هنا تبين بعض العوائق المشتركة التي تواجه النساء جميعاً، وبدرجة أقل بعض الآليات أو التوصيات العامة التي يمكن تطبيقها للتغلب على هذه العقبات. وفي الجزء التالي سنعالج أربع مجموعات من التوصيات: الإستراتيجيات العامة التي تستهدف تقدم النساء (موزعة إلى تدابير على مستوى الدولة وأخرى على مستوى الأحزاب السياسية)، وتوصيات خاصة بالعمليات الانتخابية موزعة إلى تدابير قبل الانتخابات وأخرى أثناء الانتخابات.

التوصيات والآليات العامة

على مستوى الدولة

تحتاج الأنظمة غير الديمقراطية أو الديمقراطيات حديثة العهد في العالم العربي إلى مزيد من الحريات السياسية. ولم تكن هذه المحاولات على الدوام مفيدة للمرأة العربية في تقدمها[٣٤]، ومع ذلك لا يمكن التقليل من شأن المكاسب المتحققة بفعل التحول الديمقراطي في الهياكل الأبوية السائدة، ليس فقط في أجهزة الدولة بل أيضاً ضمن الأسر والمجتمعات على العموم.

ومع تقدم عملية التحول الديمقراطي، يمكن الافتراض أن المعيقات القانونية التي تواجه المرأة العربية ينبغي تعديلها، وأن الدول العربية الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣٥] ستجري إصلاحات أساسية في تشريعاتها لجعلها أكثر توافقاً مع نصوص الاتفاقية المذكورة. ومن شأن ذلك أن يتجاوز مسألة افتقار النساء إلى حقوق المواطنة الكاملة كما هو سائد اليوم في المنطقة عموماً، وفقاً لما ذكره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تقرير 'تقدم المرأة العربية ٢٠٠٤'.

وينبغي عدم إهمال فرص الاستفادة من وجود إرادة سياسية في أعلى المستويات، التي تركت نتائج هامة على المشاركة السياسية للمرأة العربية. ففي الأردن جاء الدعم من الملك وأفراد الأسرة الحاكمة الآخرين، في حين قدمت الأحزاب السياسية الدعم في اليمن، بينما حصلت النساء في لبنان على الدعم من سياسيين ذكور بارزين. وثمة أمثلة أخرى تؤكد على الدور الرئيسي لهذا الدعم، وإن لم نناقشها في هذه الورقة، مثل تونس والمغرب التي أصبحت فيها التغيرات الإيجابية ممكنة. ولا بد أن يتواصل الدعم اللازم في الأوضاع التي يهيمن عليها النظام الأبوي بالاعتماد دائما على الحركات النسائية، بغية خلق حلفاء إستراتيجيين مع صناع القرار فيها.

ويمكن اعتبار إيجاد آليات وطنية عاملاً يسهل مشاركة النساء، على الرغم من وجهات النظر التي ترى فيها أدوات لـ 'نسوية الدولة'. لقد غدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهي الأقدم في العالم العربي، واللجنة الوطنية للمرأة اليمنية أكثر فعالية في السنوات الماضية، وربما تلعب نظيرتهما اللبنانية الأحدث عهداً، دوراً هاماً في الانتخابات القادمة.

ثمة ملاحظة أخيرة، وهي أن العلاقة بين السياسيات والحركة النسائية ينبغي أن تتطور إلى علاقة تعاون وعمل مشترك، كما ينبغي دراسة آليات تحسين وتعزيز هذه العلاقة وتطويرها[٣٦]. ويمكن الاستعانة بأمثلة من دول عربية في شمال أفريقيا كالمغرب وتونس والجزائر لإبراز كيف تستجيب السياسيات للتعديلات التشريعية التي تقترحها الحركات النسائية. لكن بالنظر إلى أن معظم السياسيات العربيات لم يصلن بعد إلى تشكيل كتلة حرجة، يتعين على كل من السياسيات والحركات النسائية وضع إستراتيجيات مشتركة بشأن السبيل الأمثل لإدخال التغييرات في الأولويات والفرص والتحديات في كل بلد من البلدان العربية.

على مستوى الأحزاب السياسية

ينبغي كما أسلفنا إخضاع التطور العام للأحزاب السياسية وعلاقتها بدور النساء فيها لدراسة ومراجعة جديتين. فالحضور الرمزي للنساء في الأحزاب السياسية واضح أكثر من مؤسسات

الدولـة بكثـير، ويتجـلى ذلك ليس فقـط من ناحيـة العدد بل أيضـاً على مسـتوى السياسـات، حيث تبدو سياسـات الدولـة غالبـاً أكثـر حساسـية للنـوع الاجتماعـي مـن سياسـات الأحـزاب. لذلـك، يتعين على الأحـزاب السياسـية تحديـد قضايا النـوع الاجتماعي في برامجهـا وبُناها المؤسسـية وإجراءاتهـا الداخلية.[٣٧]

وقـد فكـر أحـد البلـدان المدروسـة هنـا، وهـو الأردن، جديـاً في منـح حوافـز ماليـة للأحـزاب السياسـية التـي تـشرك النسـاء في عضويتهـا وقيادتهـا.[٣٨] وفي الـدول التـي تتبنـى نظـم تمثيـل نسـبي، تشـكل الحوافـز إحـدى الإسـتراتيجيات الممكنـة، كالتمويـل العـام للحمـلات الانتخابيـة، أو منـح الأحـزاب التـي تضـع النسـاء في مواقـع متقدمـة عـلى قوائمهـا الحزبيـة وقتـاً أطـول لبـث حملاتهـا الانتخابيـة عـلى الهـواء، كـما حـدث في تيمـور الشرقية.[٣٩] وهنالـك آليـة أخـرى يمكـن تطبيقهـا وهـي نظـام الحصـص المخصصـة للنسـاء، مـع عقوبـات صارمـة عـلى عـدم التقيـد بهـا.

العمليات الانتخابية

إجراءات ما قبل الانتخابات

إن الهيـاكل الأبويـة مترسـخة في النسـيج الاجتماعـي للـدول العربيـة. ومـما لا شـك فيـه أن ثمـة حاجـة هائلـة لمقاومـة السـلطة الأبويـة في الميادين العامـة والخاصـة. وكـما ناقشـنا في مـكان آخـر[٤٠]، مـن الواضـح أن توعيـة الناخبـين والجمهـور بصـورة عامـة لم تكـن عمليـة ناضجـة بـل بدائيـة ومتقطعـة في الحـالات المدروسـة. وقـد أطلقـت مشـاريع لتصميـم برامـج حساسـة للنـوع الاجتماعـي خاصـة بـكل دولـة للتغلـب عـلى هـذه المشـكلة.[٤١]

ومـما لا ريـب فيـه، أن محدوديـة معـارف النسـاء وتجاربهـن السياسـية يقلـل فـرص نجاحهـن كمرشـحات. وقـد أجريـت برامـج تدريـب عـلى المهـارات وتقديـم استشـارات فرديـة للنسـاء المرشـحات ولمديـري حملاتهـن الانتخابيـة في قضايـا كإدارة الوقـت واسـتهداف الناخبـين واسـتخدام المتطوعـين والاتصـالات وجمـع التبرعـات وصياغـة الإسـتراتيجيات الميدانيـة وتطبيقهـا، وكل ذلـك أصـاب نجاحـاً متفاوتـاً بـين حالـة وأخـرى.[٤٢] ويمكـن تطويـر هـذه البرامـج التدريبيـة اسـتناداً إلى تقييـم الأنشـطة المنفـذة سـابقاً.

لم تنجـح الحـركات النسـائية في دعـم المرشـحات كـما لم تنجح في لفـت الانتباه إلى قضايا المـرأة عموماً. ولعـل ذلـك يرجـع إلى عوامـل شـتى كالقوانـين التـي تمنـع كافـة المنظـمات غـير الحكوميـة مـن التعاطي بالقضايـا السياسـية، أو البنـى الأبويـة كالقبليـة أو العائليـة السياسـية حيث يتوجـه دعـم النسـاء تلقائيـاً إلى مرشـح الأسرة. وتعيـق هـذه العوامـل، إلى جانب تغلغل النظـام الأبوي إلى الأحزاب السياسـية نفسـها، الحـركات النسـائية عـن الضغـط على هـذه الأحزاب لتسـمية عـدد أكبر من النسـاء كمرشـحات.

إجراءات أثناء الانتخابات

لقـد أدى أخـذ الخصوصيـات الاجتماعية-الاقتصاديـة والثقافيـة بعـين الاعتبـار في القانـون الانتخابي في بلـد مثـل اليمـن إلى تحقيـق بعـض المكاسـب. وللتغلـب عـلى عائـق الأميـة، تـم تبنـي رمـوز وشـعارات لـكل مرشـح عـلى البطاقـات الانتخابيـة. كـما أن تشـكيل لجـان نسـائية في كل دائـرة انتخابيـة تتـولى تسـجيل الناخبـات والإشراف عـلى الاقـتراع في يـوم الانتخابـات، مـن شـأنه أيضـاً أن يسـهل قيـام

النساء بدورهن كناخبات وزيادة معدل مشاركتهن في الانتخابات.[٤٣] وقد لجأ كل من اليمن والأردن إلى إقامة مكاتب انتخاب مستقلة للنساء والرجال، احتراماً لتقاليد تلك المجتمعات. إضافة إلى ذلك، سمح الأردن في انتخابات عام ٢٠٠٣ للناخبين باستخدام أي مكتب انتخابي ضمن دائرتهم، بدلاً من تخصيص مركز انتخابي محدد لكل ناخب، الأمر الذي وفر وصولاً أسهل للنساء الناخبات ممن لا يستطعن التحرك بحرية.

وفي حالة اليمن، اعتمد شرط في انتخابات عام ٢٠٠٣ يقضي بأن يحصل كل مرشح مستقل على تأييد من ٣٠٠ ناخب لكي يسجل نفسه كمرشح، الأمر الذي شكل عائقاً جدياً أمام النساء.[٤٤] وتمثل هذه الإجراءات تمييزاً غير مباشر بحق النساء وينبغي إلغاؤها.

ومن المتوقع أن يكون لتمثيل النساء وضمهن إلى مفوضيات الانتخابات أثر كبير على التقدم السياسي للنساء. ففي اليمن، ضمت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لعام ١٩٩٣ امرأة واحدة فقط، بينما لم تدخل في عضويتها بعد ذلك أي امرأة. كما أن امرأة واحدة فقط دخلت لجنة كوتا المرأة في الأردن عام ٢٠٠٣ (وهي المسؤولة عن فرز الأصوات والإعلان عن الفائزات بالمقاعد المحجوزة). وكان تمثيل النساء في اللجنة التي صاغت آلية الحصص المقترحة مساوياً لتمثيل الرجال، ومع ذلك لم يكن تمثيلهن في الهيئة المستقلة للانتخاب صحيحاً. إن ضمان تمثيل متساو للنساء في مفوضيات الانتخابات يسهّل هذه العملية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات المفصلة حسب الجنس، فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، غير متوفرة بسهولة في كثير من البلدان العربية. وتوفُّرها، يسهل عملية تحسين مشاركة النساء عبر إبراز نقاط القوة والضعف في تنظيم الانتخابات من زاوية النوع الاجتماعي.

د. خاتمة

"إن الحركة النسائية... هي الفتيل الذي سينسف المجتمع الأبوي الجديد من داخله. فإذا سمح لها بالنمو والاعتماد على نفسها، فستغدو درعاً دائماً يقي من عودة الأبوية، وحجر الأساس في عصرنة المستقبل".[٤٥]

إنه حال الكثير من النقاشات، التي تطال المكانة السياسية للمرأة العربية وتمثيلها، أن تنحو إلى إبراز الصعوبات والتركيز على التحديات على حساب عرض الجوانب الإيجابية أو الاختراقات التي حدثت في غضون السنوات العشر أو الخمس عشرة المنصرمة. لكن هذا الزخم الإيجابي ما انفك يكتسب القوة، حتى في الفترة القصيرة من الزمن الذي استغرقتها كتابة هذه الدراسة. فقد حدثت تغيرات تبشر بدور أكبر وحضور أوسع للمرأة العربية. وإذا كان على المجتمعات العربية أن تستفيد استفادة كاملة من رياح الإصلاح السياسي التي تهب اليوم على المنطقة، فيتعين أن تصبح النساء جزءاً فاعلاً في هذه العملية، عبر التأكيد على طاقاتهن الكامنة باعتبارها مبشراً بمستقبل أفضل.

الهوامش

١ [تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة]، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢. نيويورك، ص: ٢.

٢ وفقا لتصنيف مؤسسة فريدوم هاوس، الدول 'الحرة جزئياً' هي البحرين وجزر القمر وجيبوتي والكويت والأردن والمغرب واليمن. أما فئة الدول 'غير الحرة' فهي الجزائر ومصر والعراق وليبيا وموريتانيا وعمان والأراضي الفلسطينية المحتلة (الواقعة تحت الإدارة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على السواء) وقطر والسعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة. مأخوذة من (الحرية في العالم عام ٢٠٠٤: تصنيف الحرية في دول العالم)، مؤسسة فريدوم هاوس، ٢٠٠٤، متوفر على الرابط: http://www.freedomhouse.org/research/freeworld/2004/countryratings/ ومن (الحرية في العالم عام ٢٠٠٤: المسح السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية)، فريدوم هاوس، متوفر على الرابط: http://www.freedomhouse.org/research/survey2004.htm. (تاريخ التصفح: ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤).

٣ Khouri, Rami, 2004. 'Politics and Perceptions in the Middle East after September 11'. Social Science Research Council/Contemporary Conflicts (accessed 27 October 2004) available at <http://conconflicts.ssrc.org/mideast/khouri/pf> (accessed 26 October 2004) [السياسة والتصورات في الشرق الأوسط بعد 11 أيلول/ سبتمبر].

٤ Gambill, Gary C., 2003a. 'Explaining the Arab Democracy Deficit: Part I'. *Middle East Intelligence Bulletin*. Vol. 5, no. 2, February/March, available at <http://www.meib.org/articles/0302 me.htm>; and Gambill, Gary C., 2003b. 'Explaining the Arab Democracy Deficit: Part II'. *Middle East Intelligence Bulletin*. Vol. 5, no. 2, February/March, available .at <http://www.meib.org/articles/0303 me1.htm> (both accessed 26 October 2004).[تفسير قصور الديمقراطية العربية]

٥ Karam, Azza, 1999. 'Strengthening the Role of Women Parliamentarians in the Arab Region: Challenges and Options', available at <http://www.pogar.org/publications/gender/ karam1/karama.pdf>[تعزيز دور النساء البرلمانيات في المنطقة العربية: التحديات والخيارات]

٦ المرجع السابق.

٧ Sharabi, Hisham, 1988. Neopatriarchy: *A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press[النظام الأبوي الجديد: نظرية التغيير المشوه في المجتمع العربي]

٨ Karam 1999, op. cit.

٩ World Bank, 2003. *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere*. Washington, DC: World Bank, pp. 8–9[النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة والمجال العام].

١٠ United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), 2004. Progress of Arab Women 2004. Amman: UNIFEM Arab States Regional Office, p. 126 [تقدم المرأة العربية في عام٢٠٠٤].

١١ المرجع السابق، الصفحتان ٢٧١ و٢٨٧.

١٢ Hamzeh, Alia, 2004. 'Leaders Adopt Reform Plan'. *Jordan Times*, available at <http://www.jordanembassyus.org/05242004001.htm> (accessed 24 October 2004)[القادة يتبنون خط الإصلاح].

١٣ Joseph, Suad, 1997. 'The Reproduction of Political Process Among Women Activists in Lebanon: 'Shopkeepers' and Feminists', in Dawn Chatty and Annika Rabo (eds). Organizing Women. Oxford: Berg, pp. 51–81:[إعادة إنتاج العملية السياسية بين الناشطات في لبنان 'أصحاب الدكاكين' والناشطات النسويات].

١٤ Brand, Laurie A., 1998. Women, the State, and Political Liberalization: Middle Eastern and North African Experiences. New York: Columbia University Press, p. 10[المرأة والدولة والتحرر السياسي: تجارب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا].

١٥ Inter-Parliamentary Union (IPU), 2005. 'Women in National Parliaments: Situation as of 31 January 2005', available at <http://www.ipu.org>13 [النساء في البرلمانات الوطنية: الوضع حتى ٢٠٠٥كانون الثاني/يناير]

١٦ نوقشت الروابط بين التشريعات (وتشمل ميادين مثل قوانين الأسرة والضمان الاجتماعي... إلخ) والمشاركة في قوة العمل في مصدر البنك الدولي ٢٠٠٣ السابق الذكر. ويمكن استنتاج المقارنات بين المعوقات أمام المشاركة في قوة العمل والمشاركة السياسية.

١٧ يمكن الاطلاع على استعراض تفصيلي أكثر عن المرأة والعمليات الانتخابية في تلك البلدان في ورقة: Sabbagh, ٢٠٠٤a. 'Electoral Processes in Selected Countries of the Middle East. A,Amal Case Study'. Presented at UN Expert Meeting: Enhancing Women's Participation in Electoral Processes in Post-conflict Countries, Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women (OSAGI) and Department of Political Affairs Expert Group Meeting, New York, January, available at http://www.un.org/ EGMelectoral/epl-sabbagh.pdf/2004/womenwatch/osagi/ meetings [العمليات الانتخابية في عدد من بلدان الشرق الأوسط: دراسة حالة].

١٨ Mashhur, Huriya, 2005. 'Political Participation by Yemeni Women', in International IDEA and the Arab NGO Network for Development (ANND), Building Democracy in Yemen: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections. Stockholm: International IDEA and ANND .[المشاركة السياسية للمرأة اليمنية]

١٩ UNDP 2002, op. cit., p. 151.

٢٠ Mashhur, Huriya, 2003. [Political participation of Yemeni women]. San'a: National Women's Committee (unpublished report, in Arabic), p. 7 [المشاركة السياسية للمرأة اليمنية]

٢١ المرجع السابق، ص ١٥.

٢٢ المرجع السابق، ص ١٤.

٢٣ Centre for Research and Training in Development (CRTD), 2003. 'Gender Profile of Lebanon 2003', available at <http://www.crtd.org> (accessed 12 January 2004) [صورة النوع الاجتماعي في لبنان ٢٠٠٣].

٢٤ المرجع السابق

٢٥ [الديمقراطية والمشاركة السياسية للمرأة]، دلال البزري، ٢٠٠٠، مأخوذ من كتاب [المرأة العربية والمشاركة السياسية]، حسين أبو رمضان وآخرون. عمان: مركز أبحاث الأردن الجديد، الصفحة ٣٤٢، باللغة العربية.

٢٦ CRTD 2003, op. cit.

٢٧ International Union of Local Authorities (IULA), 2003. 'Focus: Women in Local Government in the Middle East', available at <http://www.iula-int.org/iula/web/news.asp?L=ENJD=168> (accessed 16 December 2003)[التركيز: المرأة في الحكومات المحلية في الشرق الأوسط].

٢٨ [المرأة في خطاب الأحزاب السياسية]، أمل صباغ، ٢٠٠٤-ب، عمان: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (وثيقة غير منشورة، باللغة العربية).

٢٩ [النساء البرلمانيات عقبة أمام تحقيق مصالح المرأة في المجتمع]، صحيفة الغد، ٢٠٠٤. العدد رقم ٦٩، تشرين الأول/ أكتوبر. الصفحات: ٣، ٨.

٣٠ [التعاون بين النساء المنتخبات والقيادات النسائية في الأردن]، أمل صباغ، ٢٠٠٤-ج. ورقة مقدمة إلى مؤسسة نور الحسين] المنتدى الوطني الرابع للمرأة الريفية، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر (ورقة غير منشورة، باللغة العربية).

٣١ [انتصار النساء في المحافظات أحرج نساء عمان] جريدة العرب اليوم، ٢٠٠٣، العدد ٢٢٢٧، ٧ تموز/ يوليو، الصفحة ٢. و[معركة الخلع تتجدد في مجلس النواب]، جريدة الدستور الأردنية، ٢٠٠٣-أ، العدد ١٢٩٦٦، ٣١ آب/ أغسطس، الصفحة ١٦. و[المطلوب فورا: حزب للمرأة]، جريدة الدستور الأردنية، العدد ٤ ,١٢٩، ٣٠ يونيو، الصفحة ٢١. [من المرجح أن يرفض البرلمان تعدل المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات]، جريدة الدستور الأردنية، ١٩٩٩، العدد ١١٥٨٩، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، الصفحة ١٧. صحيفة الغد ٢٠٠٤ وجوردان تايمز ٢٠٠٠. [الصحافة تبقى بعيدة عن مناظرات مجلس النواب قانون حول الانتخابات: نائب يقول إن شرف النساء قد "يتعرض للإساءة" إذا انتخبن لمجلس النواب]، العدد ٧٦٠٧، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، الصفحة ٣.

٣٢ [آداب سعود تفتح الملفات وتفضح الجميع]، جريدة البلاد، ٢٠٠٣، العدد ٥٢٤، ١٠ أيلول/ سبتمبر، الصفحة ٥. العرب اليوم، ٢٠٠٣، والدستور ٢٠٠٣.

٣٣ مناقشات مجموعات النقاش حضرتها المؤلفة في ٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٤. عقدت المناقشات في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لمناقشة وسائل تطبيق خطة العمل الوطنية التي تبناها المؤتمر الوطني للتنمية السياسية والمرأة الأردنية.

٣٤ Brand 1998, op. cit., pp. 256–8.

٣٥ انضمت أو صادقت ١٦ من أصل ٢٢ دولة عربية حتى الآن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهي: الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السعودية، سوريا، تونس واليمن. وقدمت جميع هذه الدول تحفظات على بعض مواد الاتفاقية. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مصدر سبق ذكره).

٣٦ See Karam 1999, op. cit., and Sabbagh 2004b, op. cit.

٣٧ Sabbagh 2004b, op. cit.

٣٨ [داوودية: الأحزاب مؤسسات وطنية سيتم دعمها] صحيفة العرب اليوم، ٢٠٠٤، العدد ٢٥٩٦، ١٤ تموز/ يوليو، الصفحة ٢٣.

٣٩ United Nations, Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women (OSAGI), 2004. UN Expert Meeting: Enhancing Women's Participation in Electoral Processes in Post-conflict Countries. OSAGI and Department of Political Affairs Expert Group Meeting, New York, January, available at <http://www.un.org/womenwatch/osagi/meetings/2004/EGMelectoral/finalreport.pdf>.

٤٠ Sabbagh 2004a, op. cit.

٤١ اعتمد المؤتمر الوطني للمرأة الأردنية والتنمية السياسية في عام ٢٠٠٤ خطة العمل الوطنية التي تركز على أهمية وضع هذه المعايير بمشاركة الأطراف الرئيسية ذات الصلة، مثل المنظمات النسائية غير الحكومة والأحزاب السياسية. وصادق رئيس الوزراء الأردني فيصل الفايز على الخطة في نهاية المؤتمر في الأول من آب/ أغسطس ٢٠٠٤، ويجري وضع التحضيرات للبدء بتصميم كل إجراء حددته الخطة. وسيكون دور المنظمات النسائية غير الحكومية مقتصرا على تصميم هذه البرامج، كما سيشمل أيضا تنفيذ هذه البرامج. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٤. خطة العمل الوطنية. 'التنمية السياسية والمرأة الأردنية: الخطاب والآليات'. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: عمان، ٣ تموز/ يوليو – ١ آب/ أغسطس.

٤٢ Sabbagh 2004a, op. cit.

٤٣ Mashhur, 2005, op. cit.; and Colburn, Martha, 2002. Gender and Development in Yemen. Bonn: Friedrich-Ebert Stiftung[النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن].

٤٤ Mashhur, 2005, op. cit.

٤٥ Sharabi 1988, op. cit., p. 154.

المراجع وقراءات أخرى

Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU). 'State of Qatar', available at <http://www.arab-ipu.org/members/majles.asp?Maj=12>; and 'Sultanate of Oman', available at <http://www.arab-ipu.org/members/majles.asp?Maj=29> (accessed 24 October 2004)

ad-Dustour, 2004. [Daoudieh: Criteria for party support and funding based on objective standards]. No. 13280, 14 July, p. 2

Inter-Parliamentary Union (IPU), 2004. 'General Information about Parliamentary Chambers', available at <http://www.ipu.org/parline-e/reports/> and <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm> (accessed 24 October 2004)

Palestinian Legislative Council (PLC). 'The Elections', available at <http://www.pal-plc.org/english/about/elections.html> (accessed 24 October 2004)

دراسة حالة: الإكوادور

الإكوادور: عمل غير منجز، المشاركة السياسية لنساء السكان الأصليين

نينا باكاري

يبلغ عدد السكان الأصليين في أميركا اللاتينية قرابة ٤٠ مليون من أصل ٥٠٠ مليون نسمة. ومن بين دول المنطقة التي يغلب فيها السكان الأصليون: غواتيمالا وبوليفيا والإكوادور. ففي غواتيمالا تقدر نسبتهم بين ٤٣ و٧٠ بالمئة من السكان، و٨٠ بالمئة من البوليفيين هم سكان أصليون، ومعظمهم فقراء. أما الإكوادور فقرابة ٤٥ بالمئة من سكانها أصليون، وهم يعانون أيضاً من عمق إنعدام المساواة، حيث يشكلون ٩٠ بالمئة من سكان الأرياف، وكلهم تقريباً يعيش في فقر مدقع[١].

تعد المشاركة السياسية لنساء السكان الأصليين في أميركا اللاتينية ظاهرة حديثة العهد. وفي الوقت الذي تظهر بعض الحالات أن النساء عموماً حققن تقدماً من الناحيتين الكمية والنوعية، يبدو هذا التقدم متواضعاً جداً في حالة النساء الأصليات. وقد أثار تاريخ أميركا اللاتينية عموماً، والإكوادور خصوصاً، الحافل بالمواجهات والمصادمات بين السكان الأصليين والنظام السياسي تمييزاً فظاً ضد النساء الأصليات وأدى إلى إقصائهن.

وفي مطلع ثمانينيات القرن المنصرم، ركزت الحركات النسائية في الإكوادور على اقتراح تشريعات مواتية للنساء دون النظر إلى الواقع العرقي والثقافي أو الحاجة المتزايدة لمقاربات حساسة للنوع الاجتماعي. وكان الظن في ذلك الوقت، بأن التغيير في القوانين سيؤدي إلى نتائج ملموسة ومباشرة على الوضع الفعلي للنساء. بيد أن التجربة أثبتت عكس ذلك. فعلى الرغم من إدخال تعديلات على القوانين المدنية والجنائية والانتخابية وحتى على قوانين العمل والدساتير، استمر القصور الديمقراطي كبيراً، وما نشأ عنه من انعكاسات على عملية بناء المواطنة الوطنية، وبخاصة في الحالات متعددة الثقافات كالإكوادور.

تتناول دراسة الحالة هذه بالتحليل، مشاركة النساء الأصليات في الكونغرس الإكوادوري، فتبدأ باستعراض عام للمشاركة السياسية للسكان الأصليين، ثم تحدد بعض الدروس والعبر

الهامة المستلهمة والتحديات الرئيسية والإستراتيجيات الرامية إلى إدماج نساء السكان الأصليين ومشاركتهما السياسية الكاملة في الشؤون العامة.

خلفية عامة

على خلاف النساء اللواتي واجهن نظاماً سياسياً أبوياً يهيمن عليه الرجال، وجدت نساء السكان الأصليين أنفسهن في مواجهة نظام سياسي وحيد العرق[٢] ينفي تنوع الهويات. فعمل النظامان معاً، الأبوي ووحيد العرق، على حساب نساء السكان الأصليين.

لقد حافظ السكان الأصليون، وهم أصحاب ثقافة غنية عمرها ألف عام، في أميركا اللاتينية عموماً على أنماط خاصة بهم من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والثقافي. وفي العقد الأخير من القرن الماضي، بدأ الاعتراف بهم طرفاً اجتماعياً له حقوقه الخاصة. فبدأت مرحلة سياسية نتيجة لحركة عالمية انطلقت لإشراك السكان الأصليين والدفاع عن حقوقهم.

أما الآن فالسكان الأصليون معترف بهم في عموم المنطقة، بوصفهم أطرافاً سياسية يقدمون مقترحات تتعلق ليس فقط بالحقوق الخاصة بالأرض والاسترداد الفعلي لحقوق الأرض الأصلية وإنما أيضا بالتغييرات البنيوية في شكل الدولة والنظام السياسي التمثيلي. كما بات السكان الأصليون يشككون بالديمقراطية الرسمية التي تقصيهم ليس فقط من المشاركة السياسية بل من التنمية الاقتصادية العادلة أيضاً. ولكي يشارك السكان الأصليون في الشأن السياسي ويصبحوا بمثابة قوى تغيير، كان عليهم أن يشاركوا في الحياة السياسية لبلدان المنطقة ضمن الأطر القانونية والتنظيمية التي تنص عليها تشريعات البلد المعني. وقد حققوا في بعض الحالات كالإكوادور إصلاحات عززت مشاركتهم.

وهنالك تجربتين هامتين في أميركا اللاتينية في مجال الأحكام الدستورية المتعلقة بالسكان الأصليين. ويكشف التحليل المقارن لدساتير المنطقة، أن كولومبيا هي الوحيدة التي اعترفت بما يمكن اعتباره 'حصة عرقية'. فالدستور الكولومبي، يسمح للسكان الأصليين بممثلين اثنين في مجلس الشيوخ تنتخبهما الجماعات الأصلية في دائرة انتخابية خاصة واحدة على مستوى البلاد[٣]. لكن على الرغم من هذا التقدم، لم تصل أي امرأة من السكان الأصليين إلى مجلس النواب. أما في نيكاراغوا، فقد أدى الاعتراف بالسكان الأصليين وإحداث أقاليم مستقلة استقلالاً ذاتياً لهم إلى وصول نساء إلى البرلمان. إن التطوير السياسي لمنظمات السكان الأصليين والأطر القانونية الخاصة بهم والتي أحدثت نظام الاستقلال الذاتي الراهن في بعض الأقاليم، يتطلب من الأحزاب السياسية إدخال أعضاء من السكان الأصليين في قوائمها الانتخابية، وبخاصة النساء منهم[٤].

وطرحت حركة السكان الأصليين في الإكوادور عام ١٩٩٤، من خلال اتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور، تعديلاً دستورياً يقضي بإضافة عضو مجلس تشريعي واحد لكل مقاطعة يُنتخب من السكان الأصليين. بيد أن الكونغرس رفض المقترح، لكنه وافق لاحقاً

في عام ١٩٩٦ على مقترح يسمح بمشاركة حركات مستقلة في الانتخابات إلى جانب الأحزاب السياسية. وبدأت حركة السكان الأصليين منذ ذلك الحين بتوجيه مشاركتها الانتخابية نحو رعاية تشكيل حركة باتشاكوتيك (Pachakutik) (وحدة متعددة القوميات في بلد جديد) كحركة سياسية دخلت المسرح السياسي في انتخابات عام ١٩٩٦، عندما فاز ثمانية من أعضائها (أربعة منهم سكان أصليون، لكن ليس بينهم أي امرأة) في الانتخابات من أصل ٨٢ عضواً، كما انتخب ١٣ من مرشحيها رؤساء بلديات، سبعة منهم سكان أصليون.

وشاركت الشعوب الأصلية في بلدان أخرى كبوليفيا وبيرو وغواتيمالا في الانتخابات، عبر تشكيل تحالفات مع الأحزاب السياسية. وكان دعم قضية الشعوب الأصلية يتعارض مع برامج الأحزاب السياسية، لكن في تسعينيات القرن الماضي وفي محاولة للتغلب على هذه الصعوبات، شكلت الجماعات الأصلية تحالفات قصيرة الأمد مع الأحزاب السياسية حول قضايا محددة. ففي بوليفيا على سبيل المثال، أسس حزب 'توباك كاتاري' السياسي للسكان الأصليين تحالفاً برنامجياً مع الحزب الليبرالي الجديد وتمكن من إيصال أحد السكان الأصليين إلى منصب نائب الرئيس، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين إلى مجلس النواب بينهم امرأة من قومية إيمارا.

على العموم، تعد تجربة مشاركة الشعوب الأصلية في السياسة ظاهرة حديثة. ولم تكن جميع التجارب إيجابية، إلا أنها جعلت من الممكن على نحو متزايد خلق زوايا نظر جديدة تشجع التغيير الإقليمي والمحلي الذي يسند لنساء السكان الأصليين دوراً بارزاً.

المشاركة السياسية للنساء

إن الدستور الإكوادوري لعام ١٩٢٩ هو أول دستور في أميركا اللاتينية يمنح المرأة المتعلمة حق التصويت. ويتكون البرلمان الإكوادوري من مجلس واحد، انتخب إليه بعد عودة الديمقراطية في عام ١٩٧٨ من الجولة الأولى نواب على مستوى البلاد وعلى مستوى المقاطعات بواسطة قوائم مغلقة واقتراع عام سري ومباشر. وفي عام ١٩٩٨، قام أعضاء الجمعية الدستورية الوطنية (التي تأسست في عام ١٩٩٧ بعد الإطاحة بالرئيس عبد الله بوكرم) بتعديل الدستور (المادة ٩٩ الخاصة بنظام الانتخابات) لإدخال نظام التمثيل النسبي والقوائم المفتوحة.

وشهد العقد الأخير زيادة كبيرة في مشاركة النساء في سائر ميادين الحياة السياسية في الإكوادور، وقفزت النسبة الإجمالية لتمثيل النساء في شتى المستويات من ٥,٣ بالمئة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٤,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٠.[٥] وبلغت نسبة النساء ١٣,٢ بالمئة من مجموعة الأعضاء المنتخبين للكونغرس في انتخابات عام ١٩٩٨ (١٦ امرأة من أصل ١٢١ نائباً)، وازدادت هذه النسبة إلى أكثر من ٢٠ بالمئة في عام ٢٠٠٠ مع ازدياد عدد النساء اللواتي حللن محل نواب أساسيين، سواء أكان ذلك بشكل دائم أو مؤقت. إضافة إلى ذلك، لا بد من التنويه إلى أنه في دورة المجلس ١٩٩٨-٢٠٠٠، انتخبت امرأة من السكان الأصليين نائباً لرئيس الكونغرس، وفي آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠، انتخبت امرأة ليست من السكان الأصليين لفترة قصيرة رئيساً

للكونغرس الوطني. وفي انتخابات الكونغرس عام ٢٠٠٢، شغلت النساء ١٧ مقعداً من مقاعد الكونغرس المئة (١٧ بالمئة)، إضافة إلى ١٩ امرأة كمرشح بديل. وانعكس هذا التغيير في مستوى تمثيل النساء في الكونغرس جزئياً في ثلاثة إصلاحات قانونية ساندتها الحركة النسائية:

- قانون حماية العمل، أو قانون الحصص لعام ١٩٩٧ الذي حدد حداً أدنى للنساء قدره ٢٠ بالمئة من القوائم الحزبية في الدوائر الانتخابية التي سينتخب فيها أكثر من عضو (طبق في انتخابات عام ١٩٩٨).
- الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٨ الذي نص على مشاركة متساوية بين النساء والرجال في الانتخابات (المادة ١٠٢).
- إصلاح القانون الانتخابي أو قانون المشاركة السياسية لعام ٢٠٠٠ والذي حدد حصصاً للنساء في قوائم الأحزاب السياسية. وتزاد هذه الحصة بنسبة ٥ بالمئة في كل مرة تجرى فيها الانتخابات، بدءا من الحد الأدنى (٣٠ بالمئة) حتى تصل إلى نسبة التمثيل المتساوية أي ٥٠ بالمئة. وتكفل المادة رقم ١٠٢ من الدستور مشاركة النساء في الحياة السياسية من النواحي التالية: 'تشجع الدولة المشاركة العادلة بين النساء والرجال وتكفل هذه المشاركة في الترشح إلى الانتخابات، وفي الهيئات الإدارية وصنع القرار في الحقل العام، وفي إدارة القضاء، وفي الأجهزة الرقابية وفي الأحزاب السياسية'. واستناداً إلى هذه الضمانة الدستورية، أجريت تعديلات على القانون الانتخابي في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٠. وأصبحت المادة ٥٨ من قانون المشاركة السياسية تنص الآن على: 'تُقدم قوائم المرشحين للانتخابات التي يفترض أن يتم اختيار أكثر من شخص واحد منها، بحيث يكون ٣٠ بالمئة على الأقل من المرشحين فيها للمنصب من النساء و٣ بالمئة للبدلاء، وبترتيب متناوب ومتعاقب، وتُزاد هذه النسبة في كل انتخابات عامة بمعدل ٥ بالمئة حتى تحقيق التساوي في التمثيل، على أن تؤخذ المشاركة القومية-الثقافية بعين الاعتبار'. وترِد في بنود أخرى من القانون نفسه تفاصيل عملية تسجيل المرشحين، بما يضمن التقيد بروحية القانون[٦].

وبينما شكل قانون الانتخابات مكسباً حقيقياً على المستوى الحقوقي وفرض تحديات تتعلق بالمشاركة المتساوية للنساء - إلى درجة أنه اشترط على كافة الأحزاب والحركات السياسية إدخال نسبة معينة من النساء في القوائم بترتيب متناوب ومتعاقب - أعاقت المحكمة العليا المعنية بالانتخابات عملياً تطبيق القانون على النحو الصحيح، عبر إصدار تعليمات لانتخابات البلديات والمقاطعات في أيار/ مايو ٢٠٠٠ تتعلق بترتيب المرشحات النساء في القوائم الانتخابية. وبموجب هذه التعليمات، أبعدت النساء إلى المواقع الأخيرة في القوائم، بما يتعارض مع الشرط الذي وضعه قانون الانتخابات الخاص 'بالتناوب والتعاقب'[٧]. وقبيل انتخابات عام ٢٠٠٤ للمقاطعات، أصدرت هذه المحكمة قراراً يحدد تركيبة القوائم الانتخابية من قادة الأحزاب السياسية والمرشحين. بيد أن الأحزاب خالفت القانون ولم تلبِّ الشروط القانونية المتعلقة بتناوب وتعاقب أسماء المرشحات في القوائم الانتخابية، الأمر الذي عطل تنفيذ شرط الترتيب، وأبعدت أسماء النساء إلى مواقع متدنية في القوائم الحزبية. ولم تبلغ محكمة الانتخابات عن هذه المخالفة في تقريرها إلى الشعب، لكنها التزمت بمراجعة التعليمات

التنفيذية استجابة للمطالب المقدمة من منظمات نسائية مختلفة. وحتى عام ٢٠٠٤ لم تكن المحكمة قد أوفت بالتزامها، بل على العكس: اقترحت تعديلاً يقضي بإدراج هذه التعليمات في القانون الانتخابي.

انتخابات المقاطعات

لا تزال الفوائد التي جنتها نساء السكان الأصليين ضئيلة، بصرف النظر عن المكاسب القانونية المتحققة لجهة مشاركة النساء في الانتخابات. ولم تتضمن القوائم الانتخابية الحزبية أي امرأة من السكان الأصليين أو الزنوج، على الرغم من الإشارة الواضحة في القانون إلى ضرورة مراعاة التنوع الثقافي والعرقي من جانب الأحزاب والحركات السياسية في انتخابات عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٤. وفي قوائم رؤساء البلديات في انتخابات عام ٢٠٠٠، لم تحتوي القوائم الانتخابية سوى على ٨٠ امرأة من أصل ٩٥٢ مرشحاً (٨ بالمئة فقط). ومن بين العدد الكلي للمرشحين، قدمت حركة باتشاكوتيك ١٠٦ أسماء فقط، بينهم ٧ نساء لم تكن أي منهن من السكان الأصليين. وفي انتخابات عام ٢٠٠٤ للمجالس التشريعية للمقاطعات، شاركت ١٢٩ امرأة كمرشحة، قدمت حركة باتشاكوتيك تسعة منهن، ما أعطى دفعة صغيرة إيجابية لمشاركة النساء. إلا أن ١٣ مرشحة فقط فزن بمنصب رئيس بلدية، من بينهن ثلاثة أسماء من قائمة باتشاكوتيك.

خلاصة القول: لم تبدِ الأحزاب السياسية تركيزاً أو اهتماماً واضحاً بمشاركة نساء السكان الأصليين، كما لم تبدِ الشعوب الأصلية، وبخاصة النساء منهم، أي اهتمام جاد بالمشاركة في الأحزاب السياسية التقليدية، بسبب طبيعتها الإقصائية والتسلطية، وبناء عليه حصرت مشاركتها الأولية كلها تقريباً من خلال حركة باتشاكوتيك.

مشاركة نساء السكان الأصليين

كان لنساء السكان الأصليين الحصة الأكبر من التمييز ضد النساء في السياسة، إذ جاء تواجدهن في المناصب العامة المنتخبة انتخاباً شعبياً مخيباً للآمال مقارنة بالمكاسب السياسية العامة المتحققة للنساء. وفي قوائم المرشحين الأساسيين في انتخابات الكونغرس في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ لم يكن هناك سوى امرأة واحدة من الكيتشوا من حركة باتشاكوتيك، بينما احتوت قائمة البدلاء على امرأة واحدة من السكان الأصليين فقط، في المرتبة ١٢ من قائمة حزب اليسار الديمقراطي. وفي الحقيقة، لم يكن هناك أي امرأة من السكان الأصليين عضواً رئيسياً أو حتى بديلاً في الكونغرس.

من الصعوبة بمكان فهم كيف أن النساء عموماً، ونساء السكان الأصليين على وجه الخصوص، لم يشاركن أو يلعبن دوراً أكثر أهمية، حتى في حركة باتشاكوتيك. ثمة تفسير ممكن، وهو الافتقار إلى التثقيف والتدريب. وهنالك أيضاً عامل مهم يتمثل في الشروط التي شاركت في ظلها نساء السكان الأصليين في السياسية، وهي على العموم في مواجهة صعوبات وعقبات اجتماعية-سياسية واقتصادية متجذرة، الأمر الذي وقف فعلياً حائلاً بينهن وبين السياسة.

الدروس المستفادة

تسعى نساء الشعوب الأصلية من الناحية السياسية والاجتماعية إلى تشجيع تغييرات إجرائية وموضوعية، وإيجاد أشكال جديدة من مشاركة المواطنين والإدارة الجماعية الشفافة. كما ينصب الاهتمام الآن أكثر على البرامج التي تهتم بمسائل النوع الاجتماعي والأجيال، وقضايا الأعراق والثقافات والهوية البيئية ومفهوم التنمية المتكاملة التي تتبناها الحكومات المحلية.

إن الواقع الذي تجد نساء الشعوب الأصلية أنفسهن فيه من اللحظة التي يصبحن فيها مرشحات للانتخابات، وبعد انتخابهن، يفرض تحديات هائلة على عملية تعزيز تغيرات النشاط السياسي للمرأة وتجديد القيادة السياسية وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية. ويمكن الإشارة إلى عدد من الدروس الهامة المترتبة على هذه التجارب، وهي:

١. عدم وجود أجندة مشتركة للنساء ضمن إطار مشروع سياسي واحد. تبين التجربة في الكونغرس، أنه عندما يتجه النقاش إلى قضايا السياسات الاقتصادية لا يتحقق التوافق على انعكاساتها على النوع الاجتماعي، لأن أيديولوجيات الأحزاب السياسية تحدد برامجها وشكل تصويتها. وفي القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والأسرة على سبيل المثال: لم يكن من الممكن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، إلا أن هذا الخلاف لم يحدث فيما يتعلق بمسائل أخرى، وبخاصة في الاقتصاد[٨].

٢. لا يسعى كثير من نساء السكان الأصليين لترشيح أنفسهن. فقوائم مرشحي الأحزاب السياسية بصورة عامة لا تضم أي امرأة سوداء أو من السكان الأصليين.

٣. ثمة مشكلة بنيوية تتعلق بالأمية. شاركت حركة الشعوب الأصلية في الانتخابات لأول مرة في عام ١٩٩٦. وعلى ضوء التوقعات المحيطة بهذه المشاركة، أجري استطلاع للمقترعين بعد خروجهم من مراكز الانتخابات لمعرفة نوعية وفعالية تصويت السكان الأصليين. وأظهرت النتائج الأولى أن أكثر من ٨٠ بالمئة من المصوتين من السكان الأصليين بعمر ٤٥-٥٥ عاماً، وغالبيتهم الساحقة من النساء، لم يعرفوا كيف يصوتون بسبب أميتهم.

٤. عدم وجود التدريب لتحسين جودة أداء النساء في الحكم. ستجد القيادات من السكان الأصليين، وبخاصة النساء منهم، صعوبة في الاستمرار دون تحسين مستوى مشاركتهم الحالي في الحكم. ومن الواضح أن نقاط الضعف تتمثل في النواحي الإدارية والقانونية والفنية.

٥. تفتقر حركة الشعوب الأصلية للتجربة السياسية الصلبة. إن مشاركة السكان الأصليين في السياسية متفرقة، وبالتالي لا يبدو في هذا السياق أن البرامج المعنية بالنوع الاجتماعي ومشاركة النساء تحظى بالأولوية.

٦. القوة الكامنة لحركة الشعوب الأصلية لا تعبر عن نفسها في نتائج الانتخابات. على الرغم من القاعدة التنظيمية القوية لحركة الشعوب الأصلية واكتسابها القدرة على ممارسة ضغط اجتماعي هائل في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم ينعكس فيما حققته حركة باتشاكوتيك من نتائج في الانتخابات. ولم يتحول وزنها كحركة اجتماعية تلقائياً إلى مكاسب في السياسة الانتخابية، الأمر الذي أثر على قدرة نساء السكان الأصليين على المشاركة عبر هذه القناة.

٧. الافتقار إلى ثقافة التوافق السياسية. وأدى ذلك إلى تأخير في اتخاذ القرار في اللحظة المطلوبة وأثر على فعالية الأداء في الحكم.

التحديات الرئيسية

ثمة تحديات عدة يجب معالجتها لتحقيق مشاركة النساء في السياسة، وبخاصة نساء الشعوب الأصلية:

١. يتمثل التحدي الأساسي الأول في تحقيق المساواة ليس فقط في تركيبة القوائم بل أيضا في الفوز فعلياً في الانتخابات، وفي تحقيق توازن بين المساواة بين الجنسين والنظرة الديمقراطية المبنية على المساواة الاجتماعية. يتعين أن تحتل النساء في القوائم الانتخابية مواقع تمكّن فعلياً من انتخابهن، لا أن يكن مجرد ديكور.

٢. التحدي الثاني هو ضرورة ربط دخول النساء إلى السياسية بعملية تدعيم الديمقراطية وتعزيز اقتصاد يقدم آفاق جديدة للتنمية. وتغدو مشاركة النساء ضرورية لبناء مشروع سياسي يستدعي إحداث تغييرات عميقة في بنية السلطة الأبوية، وهي سلطة إقصائية أحادية الثقافة بطبيعتها.

٣. التحدي الثالث هو تدريب النساء على المشاركة من خلال جهود التوعية المستمرة التي تمكنهن من توسيع معارفهن وزيادة تقديرهن لذواتهن.

٤. التحدي الرابع هو تبني منظور النوع الاجتماعي في الأنظمة الداخلية للأحزاب وبرامجها. وينبغي تجاوز القاعدة الحزبية التي تقضي بأنه 'لا يجوز لأحد الكلام بدون إذن قيادة الحزب'، وهي ممارسة شائعة في برلمانات أميركا اللاتينية.

٥. من الضروري تشجيع الممارسة السياسية لنساء الشعوب الأصلية، وعلى هذه الأخيرة أن تكافح ضد العنصرية وتظهر قدرتها على المبادرة ومعرفة المشاكل والتماسك في وجه الصراعات وتفكيك الصور النمطية المأخوذة عنها. وينبغي على من يحمل هذه المهمة أن يؤديها عبر تصميم واعتماد سياسات عامة تساعد في تحقيق التحول في المجتمع، واعترافه بتعددية الثقافات والجماعات الإثنية.

٦. التحدي الأخير هو جعل المرشحين الرجال والمجتمع، بصورة عامة، يشعرون دوماً بأهمية إدراج قضايا النوع الاجتماعي في البرامج الحكومية والبرامج الانتخابية.

الإستراتيجيات

إن بناء المواطنة من خلال المشاركة هي إحدى الإستراتيجيات الأساسية في مواجهة الفقر والفساد، ولتحقيق التنمية العادلة متعددة الإثنيات، وضمان المساواة الاجتماعية والسياسية. وبشأن التمييز ضد نساء الشعوب الأصلية، بوسع القيادات المساعدة في التغلب على التمييز والإقصاء والأحادية الثقافية المسيطرة في الإكوادور.

وثمة إستراتيجية أخرى تقتضي بناء مجموعات قوية لدعم النساء في البرلمانات. ويمكن تشكيل هذه المجموعات مبدئياً من البرلمانيات المشاركات في لجان المرأة والشباب والطفل والأسرة التي تضم نساء من مختلف الأحزاب السياسية. ومن الضروري أيضاً إقامة تكتلات تدعم مشاركة النساء ضمن الأحزاب السياسية، وحركة الشعوب الأصلية والقطاعات الاجتماعية المنظمة بغية إدراج مصالح النساء في أنظمتها الداخلية وبرامجها. إن النساء عموماً، بمن فيهن نساء السكان الأصليين، يحملن وجهات نظر مختلفة في السياسة، ويمكن لهن حقيقة المساهمة في تغيير الأعراف الاجتماعية وعالم السياسة بذاته، عبر إدخال قضايا من قبيل النوع الاجتماعي واحترام التعددية الثقافية.

علاوة على ذلك، يتعين على البرلمانيات المحافظة على درجة عالية من التنسيق مع المنظمات الاجتماعية التي جئن منها ومع جمهورهن الانتخابي. فالنأي بالنفس عن الناخبين يضعف مبادرات النساء، بل ومبادرات الحزب ككل في الحقيقة. ينبغي المحافظة على تلك الروابط لضمان استجابة دائمة للمطالب الشعبية بشفافية، وضمان أن يؤدي الجمهور الانتخابي دوره على النحو الصحيح في نظام الرقابة وتوازن السلطات.

خاتمة

تحتاج أميركا اللاتينية إلى إصلاحات دستورية كبيرة تضمن مشاركة الشعوب الأصلية في المجالس التشريعية. ويمكن انتخاب ممثلي السكان الأصليين في دوائر انتخابية خاصة على المستوى الوطني، كما يمكن إضافة إلى ذلك إجراء الانتخابات العامة في كل بلد من خلال إما الأحزاب أو الحركات السياسية، كما في الإكوادور، خاصة أنّ الكونغرس الإكوادروي بتركيبته الحالية لا يحتوي على أي عضو من السكان الأصليين باستثناء الأعضاء المنتخبين من حركة باتشاكوتيك. إن مطلب الشعوب الأصلية بانتخاب عضو كونغرس إضافي في كل مقاطعة من قبل الشعوب الأصلية، هو بالتالي مطلب محق وضروري وملح للتحول الديمقراطي في النظام السياسي والتركيبة الراهنة للكونغرس. بمعنى آخر: يجب أن نعمل على بناء ديمقراطيات شاملة متعددة الأعراق.

كما أن التغيير في نظم التمثيل المقرون بإعادة توزيع الثروة في الاقتصاد، من شأنه إحداث تحسن كبير في نوعية الديمقراطية وتحويل المجتمعات وتحسين مشاركة مكونات اجتماعية حاسمة كالنساء. وفي حالة نساء الشعوب الأصلية، تكون قوة هويتهن أحد المرتكزات الأساسية في توسيع تأثيرهن لتحقيق سياسات عامة تنسجم مع واقعهن، وتصميم برنامج اجتماعي يشجع التغيير ومشروع سياسي يهدف إلى تحقيق الديمقراطية في ممارسة السلطة. وقد كان لدينا فرصة، على مستوى الكونغرس والمستوى المحلي، لإثبات أن أفراد الشعوب الأصلية، وبخاصة النساء، مستعدون لتولي أدوارهم بفعالية في الإدارة العامة، والعمل في البرلمان على قدم المساواة مع الآخرين من قوميات أخرى وعبر تقديم الاقتراحات، وإظهار استعدادنا الكامل لمناقشة المشاكل الوطنية واجتراح الحلول لها.

الهوامش

١ United Nations Development Programme (UNDP), 2001. 'Informe sobre Desarrollo Humano' [Report on human rights]. Quito: UNDP (see in particular the chapter on Ecuador, pp. xxiv and xxv); and Ordez, Aylin, 2000. 'Acceso a la Justicia y Equidad' [Access to justice and equity]. San José: Inter-American Institute of Human Rights, with support from the Inter-American Development Bank (IDB) [تقرير عن حقوق الإنسان]، و[الوصول إلى العدالة والمساواة].

٢ لم يتوقف النظام الانتخابي عن كونه أحادي العرق ببساطة بمجرد السماح بمشاركة شخص من السكان الأصليين، فالأهم من عدد المرشحين من السكان الأصليين هو إدراج الأشكال الديمقراطية للسكان الأصليين في التشريعات الوطنية. كمثال على ذلك: تجرى انتخابات السكان الأصليين بشكل عام وجماعي، بدلا من الاقتراع السري والعام والمباشر.

٣ تنص المادة ١٧١ من دستور كولومبيا على أن: 'يتكون مجلس الشيوخ في الجمهورية من ١٠٠ عضو منتخبين في دائرة انتخابية واحدة على كامل مساحة البلاد، ويُنتخب عضوا مجلس شيوخ إضافيان في دائرة انتخابية وطنية خاصة من قبل السكان الأصليين...'.

٤ ميرنا كونينهان هي إحدى أبرز برلمانيات ميسكيتو. وشغلت أيضا منصب رئيس جامعة إقليم شمال الأطلسي المستقل ذاتيا حتى عام ٢٠٠٢، المعروفة أيضا باسم جامعة الشعوب الأصلية في نيكاراغوا.

٥ أجريت في عام ١٩٩٨ انتخابات لمناصب الرئيس ونائب الرئيس و٢٠ نائباً وطنياً و١٠١ نائباً على مستوى المقاطعة في الكونغرس. وفي عام ٢٠٠٠، انتخبت السلطات المحلية وسلطات المقاطعات، أي انتخاب رؤساء البلديات والحكام وأعضاء المجالس المحلية والمجالس التشريعية للمقاطعات.

٦ تنص المادة ٥٩ من قانون الانتخابات على أنه: 'في الانتخابات التي ينتخب فيها ثلاثة ممثلين، يجب تسجيل امرأة واحدة على الأقل كمرشحة وأخرى كبديلة، وفي الحالات التي ينتخب فيها أربعة إلى ستة ممثلين، ينبغي تسمية امرأتين على الأقل بين المرشحين الأساسيين وامرأتين بين البدلاء، وفي الحالات التي ينتخب فيها سبعة إلى تسعة ممثلين، ينبغي تسمية ثلاث نساء على الأقل بين المرشحين الأساسيين وثلاثة بين البدلاء. وفي الحالات التي ينتخب فيها ١٠ إلى ١٢ ممثلا، ينبغي تسمية أربع نساء على الأقل بين المرشحين الأساسيين وأربعة بين البدلاء. وهكذا دواليك. وفي الانتخابات التي ينتخب فيها ممثلان، يفضل أن يكون أحد المرشحين الأساسيين امرأة، وكذلك من البدلاء. وتزداد هذه النسبة بالمعدل المشار إليه في المادة السابقة، حتى يتحقق التمثيل المتساوي.

٧ اعترضت هيئة التنسيق السياسية للنساء على دستورية التعليمات التنفيذية في المحاكم، وبنتيجة ذلك اعترفت المحكمة الانتخابية العليا أنها كانت اعتباطية وقررت العمل مع المنظمات النسائية لوضع التعليمات التنفيذية لعام ٢٠٠٢.

٨ في بعض مجريات الكونغرس، كإصدار قانون خاص بوكالة ضمانات الودائع، انتهت امرأة تنتمي إلى التكتلات السياسية اليمينية إلى التصويت لصالح القانون سيء الصيت في إكوادور.

دراسة حالة: إندونيسيا

توسيع المشاركة السياسية للنساء في إندونيسيا

خوفيفا إندار باراوانسا

يعد تاريخ التمثيل في البرلمان الإندونيسي مسيرة طويلة من كفاح النساء في الشأن العام. ويشكل مؤتمر المرأة الإندونيسية الأول لعام ١٩٢٨، الذي بشّر بظهور العمل القومي النسائي المتنامي، نقطة تحول في التاريخ بسبب الدور الذي لعبه في تحسين فرص مشاركة النساء الإندونيسيات في جميع مناحي التنمية. فقد اضطلعن بدور كبير، في العمل العسكري وفي الشأن العام عموماً، في فترة النضال من أجل الاستقلال حتى عام ١٩٤٥ وما بعده.

من جهة أخرى، وبعد عودة الرجال إلى منازلهم من جبهات القتال، عاودت القيم الأبوية انتعاشها على نطاق واسع، كما انتعشت الفكرة التي ترى في المرأة مدبرة منزل فحسب. وفي أول انتخابات عامة في عام ١٩٥٥، نجحت النساء في شغل ٦,٥ بالمئة من مقاعد البرلمان، ومنذ تلك الانتخابات، تفاوتت نسبة تمثيلهن بين الانحسار والتقدم، وبلغت ذروتها في عام ١٩٨٧ بنسبة ١٣ بالمئة. وفي أول انتخابات عامة في عهد الإصلاح في عام ١٩٩٩، حققت النساء نسبة ٨,٨ بالمئة من النواب المنتخبين، ثم وصلت النسبة إلى ١١,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٤.

ويعود السبب في ضعف تمثيل النساء في البرلمان الإندونيسي إلى جملة من العقبات. تحاول هذه الدراسة استعراض تاريخ مشاركة المرأة الإندونيسية والعقبات المختلفة التي واجهتها في الوصول إلى المؤسسات السياسية والإستراتيجيات الكفيلة بزيادة تمثيلها في الحقل السياسي.

الوضع في إندونيسيا

تجري الانتخابات العامة الإندونيسية في الظروف السياسية الطبيعية كل خمس سنوات. وقد جرت أول انتخابات عامة في عام ١٩٥٥، أي بعد عشر سنوات من نيل إندونيسيا استقلالها عن الاستعمار في عهد الرئيس سوكارنو. وطرأت بعد عام ١٩٥٥ تغييرات على طريقة إجراء الانتخابات العامة، فتغير عدد الأحزاب السياسية المشاركة فيها وعرفت نمطاً مختلفاً لتمثيل النساء في الأحزاب السياسية. وكانت انتخابات عام ١٩٥٥ مقبولة ديمقراطياً: فقد ظهر العديد

من النساء المرشحات من منظمات نسائية تابعة لعدد كبير من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وانتخبت فيها ١٧ امرأة إلى المجلس التشريعي.

ولم تجر الانتخابات الثانية بسبب إخفاق الجمعية التأسيسية المكلفة بتعديل دستور عام ١٩٤٥ في إنجاز مهمتها. فأصدر الرئيس سوكارنو في تموز/ يوليو ١٩٥٩ مرسوماً يعيد العمل بدستور عام ١٩٤٥، ودخلت البلاد في تلك الفترة مرحلة 'الديمقراطية الموجهة'. وحدث الانتقال إلى النظام الجديد للرئيس سوهارتو دون انتخابات. ثم أجريت انتخابات عامة في حقبة النظام الجديد في الأعوام ١٩٧١، ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٧، ١٩٩٢ و١٩٩٧. وفي انتخابات النظام الجديد، وهو نظام يهيمن عليه الحزب الواحد، كانت النخب الحزبية على المستوى الوطني هي التي تقرر نسبة تمثيل النساء، كما كانت النخب على المستوى الوطني هي التي تختار جميع المرشحين ويديرن هؤلاء لها بالفضل، حتى أن بعضهم كانت تربطه علاقات وثيقة بالنخب الحزبية. وفي ظل نظام التمثيل النسبي الانتخابي بالقوائم المغلقة، لم يكن من الضروري أن يشارك المرشحون بفعالية في الحملات الانتخابية، ولم تكن في أغلب الأحيان ثمة علاقة تذكر بين النواب المنتخبين وبين ناخبيهم.

وفي نهاية عهد الاستبداد والتحول من حكم سوهارتو إلى حكم يوسف حبيبي في عام ١٩٩٨، أجريت انتخابات مبكرة في عام ١٩٩٩. وشهدت العملية الانتخابية في هذه الانتخابات تغييرات هامة، وكان مرشحو الأحزاب للمجلس التشريعي، بمن فيهم النساء، بحاجة إلى موافقة الأقاليم، وبخاصة مسؤولو الحزب الإقليميين (على الرغم من أن هذا الشرط لم يطبق على النواب من القوات المسلحة والشرطة، الذين ظلوا نواباً حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤). وقد شاركت أغلبية النساء اللواتي انتخبن في عام ١٩٩٩ بنشاط في العملية الانتخابية، من خلال حملات المناصرة المجتمعية والمناقشات والخطب وغيرها من الأنشطة الحزبية الانتخابية.

بعد انتخابات عام ١٩٩٩، انتخب مجلس الشورى عبد الرحمن وحيد رئيساً جديداً للبلاد، ثم حلت محله نائبته ميغاواتي سوكارنوبوتري في عام ٢٠٠١. وحدثت خلال هاتين الفترتين الرئاسيتين تعديلات دستورية كبيرة، انتقلت بموجبها إندونيسيا من دولة اندماجية (integrationist) كان مجلس الشورى فيها أعلى مؤسسة في الدولة إلى نظام رئاسي يعترف بالفصل بين السلطات. وإثر ذلك، أجرت إندونيسيا انتخابات المجلس التشريعي الوطني والمجالس التشريعية للأقاليم والمقاطعات في عام ٢٠٠٤، ورافقها أول انتخابات للغرفة الثانية الجديدة في البرلمان، أي مجلس نواب الأقاليم (DPD). وتلا هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية مباشرة في تاريخ إندونيسيا، وحدثت في عام ٢٠٠٤ وفق نظام الجولتين.

جرت انتخابات مجلس نواب الأقاليم، وهو الغرفة الثانية في البرلمان بسلطات محدودة، وفق نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل. وحظيت النساء فجأة للوهلة الأولى على نسبة تمثيل أعلى في مجلس نواب الأقاليم من مجلس نواب الشعب (DPR): حيث كان هناك ٢٧ امرأة من أصل ١٢٨ (٢١ بالمئة) في مجلس نواب الأقاليم مقارنة بنسبة ١١,٥ بالمئة في مجلس نواب الشعب. لكن المرشحين المشاركين في انتخابات مجلس نواب الأقاليم، وعلى خلاف المجالس

التشريعية المحلية والوطنية، كانوا أفراداً وليسوا أحزاباً سياسية. ومن الواضح أن النساء في بعض المناطق حظين بالدعم من الناخبات.

تضمّن قانون الانتخاب الجديد للانتخابات العامة ٢٠٠٤ تغييرين هامين يؤثران على تمثيل النساء في المجالس التشريعية الوطنية وفي الأقاليم/ المقاطعات. التغيير الأول كان اعتماد نظام القوائم المفتوحة المحدود الذي يمكن للمقترعين من خلاله التصويت للحزب وكذلك لمرشح من ذلك الحزب، والمرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات الفردية ينتخب حتى ولو لم يكن في موقع متقدم من القائمة الحزبية. لكن عملياً، قلة من المرشحين كانوا قادرين على الحصول على ما يكفي من الأصوات الفردية لتحقيق هذا الفرق الكبير.

والتغيير الأهم، كان الشرط الجديد الذي يطلب من الأحزاب امتلاك رغبة حقيقية بتخصيص ٣٠ بالمئة من الأسماء المرشحة للنساء، أي ما يمكن وصفه بنظام 'الحصص'. وعلى الرغم من أن هذا الشرط غير إلزامي، ولا يتضمن أحكاماً بشأن ترتيب النساء في القوائم الحزبية، حاول كثير من الأحزاب الالتزام به وتخصيص ٣٠ بالمئة من قوائمه للنساء في الهيئات المنتخبة على كافة المستويات. لقد كان هذا التغيير خطوة أولى مهمة، لكنها بحاجة إلى التعزيز والإلزام في التنفيذ.

لم يأت شرط التمثيل بنسبة ٣٠ بالمئة فقط نتيجة وعي الناشطات النسائيات لأهمية التشريعات في تحسين تمثيلهن في حقل السياسة، بل يعود في الأصل إلى استجابة بعض الأحزاب في المجلس التشريعي في المقام الأول لاعتبارات تتعلق بتعديل الدستور (على الرغم من أن الدستور لم يعالج هذه القضية، سواء في نسخته الأصلية أو المعدلة)، ثم في المناقشات بشأن قانون الأحزاب الجديد لعام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أن هذه المحاولات لم تكن ناجحة، فإنها لم تحفز المنظمات غير الحكومية المساندة لزيادة تمثيل النساء على توحيد جهودها والضغط على أعضاء البرلمان للعمل على مشروع قانون الانتخابات الجديد. لقد كانت تلك الحركات هي التي أدت إلى الاتفاق على أن يمتلك كل حزب سياسي مشارك في الانتخابات الرغبة في تمثيل النساء بنسبة ٣٠ بالمئة في قوائمه الانتخابية على مستوى الأقاليم والمقاطعات والمستوى الوطني.

تمثيل النساء في المجالس التشريعية (مجلس نواب الشعب، مجلس الشورى، مجلس نواب الأقاليم)

كانت السياسات التي تشكل أساس عمل الحكومة تقرر بموجب 'الإرشادات العامة لسياسة الدولة' التي يضعها مجلس الشورى لتوضيح دستور عام ١٩٤٥، بالإضافة إلى الدستور المذكور وتعديلاته (المنجزة في عام ٢٠٠٢). وقد احتوت هذه الإرشادات منذ عام ١٩٨٨ على بنود تتعلق بدور النساء، وأحدثت وزارة جديدة لشؤون المرأة (ولاحقاً لتمكين المرأة). وفي الارشادات العامة لسنة ١٩٩٩، أعلن عن أن تمكين المرأة سيجري عبر إستراتيجية من شقين: الأول يتعلق بإدخال تحسينات على وضع النساء ودورهن في المجتمع والدولة من خلال سياسات وطنية تصوغها وتنفذها المؤسسات المسؤولة عن العدالة والمساواة بين

الجنسين. والثاني يتعلق بإدخال تحسينات على نوعية المنظمات النسائية ودورها واستقلاليتها، في مسعى متواصل لتمكين النساء والحفاظ على رخاء وازدهار الأسرة والمجتمع. وطبقت هذه الإرشادات على مؤسسات الدولة كافة، بما فيها السلطة التنفيذية (الرئيس) والقضائية (المحكمة العليا) والتشريعية (مجلس نواب الشعب/ مجلس الشورى) والجهاز الأعلى للرقابة المالية في الدولة. وبموجب الدستور المعدل، لم يعد لهذه الإرشادات وجود: فقد استبدلت بها رؤية الرئيس ورسالته.

ومن جهة أخرى، لم تكن أحكام القانون هي التي أعاقت وصول النساء إلى المجالس التشريعية. ففي الواقع، لا يزال تمثيلهن ضعيفاً نسبياً في الهيئات التشريعية على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم والمقاطعات (مجالس نواب الأقاليم والمقاطعات). وفي عام ١٩٩٩ شكلت النساء قرابة ٦ بالمئة من أعضاء مجالس نواب الأقاليم وأقل من ٥ بالمئة من أعضاء مجالس نواب المقاطعات. ولا تتوفر بعد أرقام دقيقة عن أعداد النساء في هذه المجالس بعد انتخابات عام ٢٠٠٤، والتي تعبر عن نفسها بنفسها.

جدول ٥: النساء في المؤسسات السياسية الرسمية الإندونيسية (٥ . . ٢)

المؤسسة	النساء	الرجال		
	المجموع	بالمئة	المجموع	بالمئة
مجلس نواب الأقاليم (المجلس الأعلى)	٢٧	٢١,٠	١٠١	٧٩
مجلس نواب الشعب (مجلس النواب)	٦٣	١١,٥	٤٨٧	٨٨,٥
المحكمة العليا	٨	١٤,٨	٤٠	٨٥,٢
المجلس الأعلى للرقابة المالية	٠	٠	٧	١٠٠
مفوضية الانتخابات الوطنية	٢	١٨,١	٩	٨١,٩
حاكم (على مستوى الأقاليم)	٠	٠	٣٠	١٠٠
رئيس بلدية/ مدير (على مستوى عواصم المقاطعات/ البلديات)	٥	١,٥	٣٣١	٩٨,٥
الموظفون المدنيون من الدرجتين ٣ و٤*	١,٨٨٣	٧,٠	٢٥,١١٠	٩٣,٥
القضاة	٥٣٦	١٦,٢	٢,٧٧٥	٨٣,٨
المحكمة المدنية*	٣٥	٢٣,٤	١٥٠	٧٦,٦

* هذه البيانات مستقاة من خطبة ألقتها وزير الدولة لتمكين المرأة، خفيفة إندار باراوانسا، في ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠١. ولا يعتقد أن تغييراً كبيراً طرأ على هذه التقديرات منذ عام ٢٠٠١.

المصدر: أعد هذه البيانات قسم المرأة والانتخابات، ٢٠٠١. لمحة عن أعضاء مجلس نواب الأقاليم بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩. والأمانة العامة للبرلمان الإندونيسي.

وشهدت انتخابات عام ٢٠٠٤ زيادة في عدد النساء في البرلمان بنسبة ٢,٥ بالمئة مقارنة بانتخابات عام ١٩٩٩، كما يبين الجدول التالي:

جدول ٦: تمثيل النساء في إندونيسيا: مجلس النواب

	النساء		الرجال	
	المجموع	بالمئة	المجموع	بالمئة
١٩٥٠-١٩٥٥ (مجلس النواب الإقليمي)	٩	٣,٨	٢٣٦	٩٦,٢
١٩٥٥-١٩٦٠	١٧	٦,٣	٢٧٢	٩٣,٧
الجمعية التأسيسية: ١٩٥٦-١٩٥٩	٢٥	٥,١	٤٨٨	٩٤,٩
١٩٧١-١٩٧٧	٣٦	٧,٨	٤٦٠	٩٢,٢
١٩٧٧-١٩٨٢	٢٩	٦,٣	٤٦٠	٩٣,٧
١٩٨٢-١٩٨٧	٣٩	٨,٥	٤٦٠	٩١,٥
١٩٨٧-١٩٩٢	٦٥	١٣,٠	٥٠٠	٨٧,٠
١٩٩٢-١٩٩٧	٦٥	١٢,٥	٥٠٠	٨٧,٥
١٩٩٧-١٩٩٩	٥٤	١٠,٨	٥٠٠	٨٩,٢
٢٠٠٤-٢٠٠٩	٦٢	١١,٣	٤٨٨	٨٨,٧

ملاحظة: استنادا إلى انتخابات عام ١٩٥٥، ضم مجلس النواب ٢٧٢ نائباً، لكن الرئيس سوكارنو شكل الجمعية التأسيسية لتعديل الدستور. وقام سوكارنو بحل الجمعية في تموز/ يوليو ١٩٥٩ لوصولها إلى طريق مسدود.

المصدر: الأمانة العامة لمجلس النواب ٢٠٠١. أعد هذه البيانات قسم المرأة والانتخابات، ٢٠٠٢. صنف الاتحاد البرلماني الدولي إندونيسيا في المرتبة ٧٥ من أصل ١٨٠ دولة لجهة تمثيل النساء في البرلمان (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥).

على الرغم من الزيادة في أعداد النواب النساء، استمر الميل لتسلم النساء مناصب تعتبر تقليدياً 'ناعمة' (أي تتعلق بقضايا النساء)، لذا فإن توزيع الأعضاء النساء في اللجان البرلمانية يعكس نمطاً تقليدياً في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل. ونجد أعلى نسبة للنساء في اللجنة الثامنة (الدين والمجتمع وتمكين المرأة)، يليها اللجنة العاشرة (التعليم والشباب والرياضة والسياحة والفنون والثقافة)، كما يبين الجدول ٧. ويعد تمثيل النساء متدنياً نسبياً في اللجان 'ذات الأهمية العليا' التي تتعاطى بقضايا الاقتصاد والفقر والسياسة، وهي لجان تحظى بأهمية كبيرة في تقرير البرامج والموازنات التنفيذية.

وفي حين ينص دستور عام ١٩٤٥ المعدل على أن 'جميع المواطنين متساوون أمام القانون' وأن 'الحكومة تكفل حرية تشكيل الجمعيات والنقابات، والتعبير عن الرأي قولاً وكتابة'، ظلت نسبة تمثيل النساء متدنية في السياسة، والسبب هو الثقافة الأبوية. وعلى الرغم من اتخاذ إجراءات إيجابية فعلية، كحصة النساء في مجلس النواب، لا يزلن يواجهن عقبات شتى تحول دون تحقيق المساواة مع الرجال في جميع مناحي الحياة.

جدول ٧: أعضاء اللجان البرلمانية في إندونيسيا حسب الجنس (٥ . ٢)

	نساء		رجال	
اللجنة	**مجموع**	**بالمئة**	**مجموع**	**بالمئة**
الدفاع والشؤون الدولية والمعلومات	١	٢,١	٤٥	٩٧,٩
الشؤون الداخلية والاستقلال الإقليمي والبيروقراطية وشؤون الأرض	٥	١٠,٢	٤٤	٨٩,٨
الدستور والقانون وحقوق الإنسان والأمن	٦	١٣,٣	٣٩	٨٦,٧
الزراعة والعقارات والغابات والموارد البحرية والثروة السمكية والغذاء	٢	٤,٠	٤٨	٩٦,٠
النقل والاتصالات والأشغال العامة والإسكان والتنمية الريفية والمناطق النامية	٢	٣,٨	٥٠	٩٦,٢
التجارة والصناعة والاستثمار والتعاونيات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة	٥	٩,٤	٤٨	٩٠,٦
الطاقة والموارد المعدنية والبحوث والتكنولوجيا والبيئة	٢	٣,٩	٤٩	٩٦,١
الدين والمجتمع وتمكين المرأة	١٤	٣١,١	٣١	٦٨,٩
السكان والصحة والقوى العامة والهجرة	٩	٢٠	٣٦	٨٠,٠
التعليم والشباب والرياضة والسياحة والفنون والثقافة	١٠	٢٠,٨	٣٨	٧٩,٢
المالية والتخطيط التنموي والوطني والمصارف والمؤسسات غير المصرفية	٦	١٠,٧	٥٠	٨٩,٣
المجموع (١٠٠ ٪)	٦٢		٤٧٨	

المصدر: الأمانة العامة لمجلس النواب، أعد هذه البيانات قسم المرأة والانتخابات، ٢٠٠٢.

عقبات تمنع النساء من دخول البرلمان

ثمة عوامل عدة تحدد نمط دخول الرجال والنساء إلى البرلمان[١]، وهي على الشكل التالي:

- لا يزال الطابع الأبوي يطغى بشدة على السياق الثقافي في إندونيسيا، والتصور الشائع هو أن المعترك السياسي حكرٌ على الرجل، وليس محبذاً أن تصبح المرأة عضواً في البرلمان.
- تقوم مجموعة صغيرة عادة من المسؤولين أو القادة في الأحزاب السياسية باختيار المرشحين، وغالباً ما يكونون رجالاً. ولا يزال الوعي في إندونيسيا بقضايا العدالة والمساواة بين الجنسين متدنياً. ويؤثر الزعماء السياسيون الرجال تأثير مفرطاً على السياسة الحزبية، ولا تحظى النساء بالكثير من الدعم.
- لا يضطلع الإعلام بدور فاعل بعد في تعبئة الناس وحشدهم بشأن أهمية تمثيل النساء في البرلمان.

- لا يزال العمل التشبيكي بين المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية ضعيف الفعالية باتجاه زيادة تمثيل النساء، على الرغم من وجود منظمات نسائية تسعى لتحقيق هذا الهدف المشترك (منذ عام ١٩٩٩).
- إن الفقر وتدني مستوى التعليم يجعل من الصعب اختيار نساء يمتلكن مقدرات سياسية تسمح لهن بالمنافسة المتساوية مع الرجال. وقد حدد قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٣ مستوى التأهيل العلمي اللازم للمرشح، فسمح لمن يحملون الشهادة الثانوية على الأقل بالترشح إلى الانتخابات. وتميل النساء اللواتي يمتلكن المقدرات السياسية اللازمة إلى المشاركة في أنشطة المناصرة أو اختيار مهام غير حزبية.
- تعاني النساء من أصحاب الأسر من المعيقات، وبخاصة معارضة الأزواج.
- تتطلب الأنشطة السياسية عادة استثماراً كبيراً في الوقت والمال، ويشغل كثير من النساء مناصب لا تعود عليهن بإيراد مالي.
- ثمة عدد كبير من الأحزاب التي تتنافس في الانتخابات وتفوز بمقاعد في البرلمان بوسعها التأثير في مستوى تمثيل النساء. ولما كانت الأحزاب السياسية تفوز بعدد محدود من المقاعد البرلمانية، فإنها تميل إلى توزيعها بين المرشحين الرجال الذين يتصدرون القائمة الانتخابية الحزبية.

إستراتيجيات لزيادة تمثيل النساء

أولاً وقبل كل شيء، ينبغي دعم الروابط بين الشبكات والمنظمات النسائية وتعزيزها.

هنالك حالياً عدد من الاتحادات الكبيرة من المنظمات النسائية، مثل: المجلس الوطني للمنظمات النسائية في إندونيسيا (KOWANI) وهو اتحاد بين ٧٨ منظمة نسائية تتعاون مع نساء من شتى الأقاليم والإثنيات والمنظمات المهنية، واتحاد المنظمات النسائية المسلمة (BMOIWI) وهو اتحاد بين قرابة ٢٨ منظمة نسائية مسلمة، ومركز التمكين السياسي للمرأة وهو شبكة من المنظمات العابرة للأحزاب والأديان والقوميات وتضم قرابة ٢٦ منظمة. وتمتلك جميع هذه الشبكات طاقات كبيرة لدعم زيادة تمثيل النساء في البرلمان من الناحيتين الكمية والنوعية، إذا عملت مع منظماتها الأعضاء معاً على توحيد جهودها.

وثمة إستراتيجيات أخرى منها:

- زيادة تمثيل النساء في الأحزاب السياسية عبر تطبيق نظام الحصص داخل الأحزاب، وضمان وصول النساء إلى مواقع صنع القرار الإستراتيجي.
- النشاط مع قادة الأحزاب السياسية لزيادة الوعي بضرورة وجود كتلة تصويت ضخمة.
- زيادة وصول النساء إلى وسائل الإعلام باعتباره وسيلة لحشد الرأي العام.
- تمكين النساء من خلال التعليم والتدريب وزيادة الوصول إلى المعلومات.
- اعتماد نظام الحصص الرسمي مع آليات للتنفيذ بغية زيادة عدد النساء في البرلمان.

الخطوات اللاحقة

شهدت البلاد انفتاحاً كبيراً في النظام السياسي، منذ عهد الرئيس يوسف حبيبي (١٩٩٨ – ١٩٩٩)، فازداد عدد المنظمات غير الحكومية ورفعت القيود عن أنشطة الأحزاب السياسية. وقد استفادت النساء من هذا المناخ الجديد، حيث عززت المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق النساء أنشطتها. وفي عهد الرئيس وحيد، تحسن الوضع أكثر من ذي قبل، إذ نشأ تجمعان سياسيان للنساء: التجمع النسائي البرلماني والتجمع النسائي السياسي الإندونيسي.

وبدأت هذه التجمعات في بناء شبكة من أجل النساء في البرلمان، إضافة إلى قادة أحزاب سياسية وقادة منظمات جماهيرية وشركاء آخرين لزيادة جهودهم وتعزيزها. وبصورة عامة، ضغطت هذه التجمعات لتقنين نسبة تمثيل للنساء تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة. وأسفر ذلك عن إدراج بند 'ضرورة وجود رغبة' لدى الأحزاب السياسية في وجود ٣٠ بالمئة من مرشحيها إلى الانتخابات من النساء في قانون الانتخابات الجديد الذي صدر في شباط/ فبراير ٢٠٠٣. وتعد هذه النتيجة نصراً للمجموعات التي ضغطت بقوة من أجل نظام الحصص، على الرغم من ضعف التنفيذ. وقوبلت بالترحيب بصورة عامة في ذلك الوقت، ثم عبرت الرئيسة سوكارنوبوتري عن تحفظاتها أثناء خطابها في عيد الأم في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، قائلة إن الحصة النسائية في الحقيقة ستضعف موقف النساء، وتلقي مزيداً من الأعباء عليهن وعلى المؤسسات التي ستعملن فيها.

أخيراً، وبالإضافة إلى مسألة الحصص، ثمة قضية ضاغطة أخرى تتمثل في أن إجراء التعديلات على القانون الانتخابي من شأنه زيادة تمثيل النساء في البرلمان وتوجيه طموحات المجتمع بطريقة أفضل. وحتى الآن لا يزال النظام المطبق في إندونيسيا هو نظام التمثيل النسبي. ويرى البعض أنه يعطي النساء فرصة أفضل لزيادة تمثيلهن، لأنه بوسعهن التقدم إلى الانتخابات عبر اللجوء إلى قوائم المرشحين (انظر على سبيل المثال: الفصل الثالث من هذا الدليل). وإذا ما تمثلت النساء في هذه القوائم وحظين بموقع مميز فيها، فسوف تحظين بفرصة جيدة في الفوز. وبالتالي فإن تعديل القانون الانتخابي بما يضمن ذلك، يؤثر إيجاباً على انتخاب النساء في البرلمان الإندونيسي مستقبلاً.

الهوامش

١ لمزيد من التفاصيل عن العقبات، انظر: Matland, Richard E., 2001. 'Sistem Perwakilan dan Pemilihan Kaum Perempuan: Pelajaran Untuk Indonesia' [Representation and election system for women: Lessons learned for Indonesia], in Keterwakilan Perempuan dan Sistem Pemilihan Umum [Women's representation and the electoral system]. Jakarta: National Democratic Institute and State Ministry for Women Empowerment, p. 22. [التمثيل والنظام الانتخابي بالنسبة للمرأة: دروس مستفادة من إندونيسيا].

المراجع وقراءات أخرى

CETRO (Centre For Electoral Reform), 2002. 'Executive Summary Data dan Fakta Keterwakilan Perempuan Indonesia' [Executive summary of data and facts of women representatives in Indonesia], in *Partai Politik dan Lembaga Legislatif* [Political parties and legislative bodies]. Jakarta

Crouch, Harold, 1982. *Perkembangan Politik dan Modernisasi* [Political development and modernization]. Jakarta: Yayasan Perkhidmatan

Karam, Azza, 1999. 'Kesimpulan Bukan Sekedar Tanda Bukti Representasi' [Conclusion: not only representation—approval'], in International IDEA. *Perempuan di Parlemen, Bukan Sekedar Jumlah, Bukan Sekedar Hiasan* [Women in Parliament: Not just numbers, not just decoration]. Jakarta: International IDEA

Robinson, Kathryn and Sharon Baseel, 2002. 'Women in Indonesia, Gender Equity and Development'. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies

Sanit, Arbi, 1985. 'Perwakilan Politik di Indonesia' [Political representation in Indonesia]. Jakarta: CV Rajawali

— 1995a. 'Ormas dan Politik' [Mass organizations and politics]. Jakarta: Lembaga Studi Informasi Pembangunan

— 1995b. 'Sistem Politik Indonesia: Kestabilan Peta Kekuatan Politik dan Pembangunan' [The Indonesian political system: Stability of the political power map and development]. Jakarta: PT Raja Grafindo Persada

'Zaman telah Berubah Sesudah Kartini' [The era has changed since Kartini], 1978. *Tempo* magazine (Jakarta), 29 April

الفصل الثالث

الفصل الثالث

ريتشارد أي. ماتلاند

تعزيز المشاركة السياسية للنساء: الانتخاب إلى الهيئات التشريعية والنظم الانتخابية

يبحث الفصلان التاليان في إستراتيجيات تجاوز ما يعترض سبيل المشاركة السياسية المذكورة آنفاً من عقبات. ويركز هذا الفصل على قضيتين؛ الخطوات الرئيسة للانتخاب إلى الهيئات التشريعية وأثر النظام الانتخابي في البلاد. ما هي أفضل النظم الانتخابية التي تضمن انتخاب النساء، ولماذا؟ ما العوامل الخاصة التي يتعين على المرأة الاهتمام بها عند تصميم النظم الانتخابية؟ يحدونا الأمل من خلال الإجابة على هذه الأسئلة توفير لمحةٍ عما يمكن استخدامه من إستراتيجيات فعالة وعملية لزيادة تمثيل النساء برلمانياً.

١. عملية الانتخاب إلى الهيئات التشريعية وأثرها على النساء

يُقصد بالانتخاب إلى الهيئات التشريعية، العملية التي ينتقل من خلالها الأفراد من تلبية المعايير القانونية اللازمة للوصول إلى البرلمان إلى الوصول إليه فعلياً. والقاعدة في معظم البلدان، هي أن تضطلع الأحزاب السياسية بدور مهم في هذه العملية بتسمية مرشحين محتملين، واختيارهم كمرشحين رسميين عنها، وتقديمهم إلى الجمهور لينتخبهم.

ويتعين على المرأة اجتياز ثلاث عقبات حاسمة كي تُنتخب إلى البرلمان: أولاً، أن ترشح نفسها للانتخابات؛ ثانياً، أن يختارها حزبها كمرشحة؛ ثالثاً، أن يختارها الناخبون. ويوضح الشكل ١ بالتفصيل هذه العملية. ومع أن خطوات الانتقال من مؤهل إلى طامح للترشح إلى مرشح تَظهر في معظم الأنظمة السياسية، إلا أن العملية تختلف اختلافاً بيناً من بلد إلى آخر. وتؤثر قوانين الحزب ومعاييره، بوجه خاص، بالإضافة إلى الثقافة الاجتماعية والنظام الانتخابي في البلاد على عملية الانتخاب إلى الهيئات التشريعية في مراحل مختلفة، وتتحكم في مدى القبول

بوجود مرشحات. وتعتبر مرحلة اختيار مسؤولي الترشيح في الحزب للمرشحين حاسمة في حصول المرأة على المناصب.

شكل ١: نظام الانتخاب إلى الهيئات التشريعية

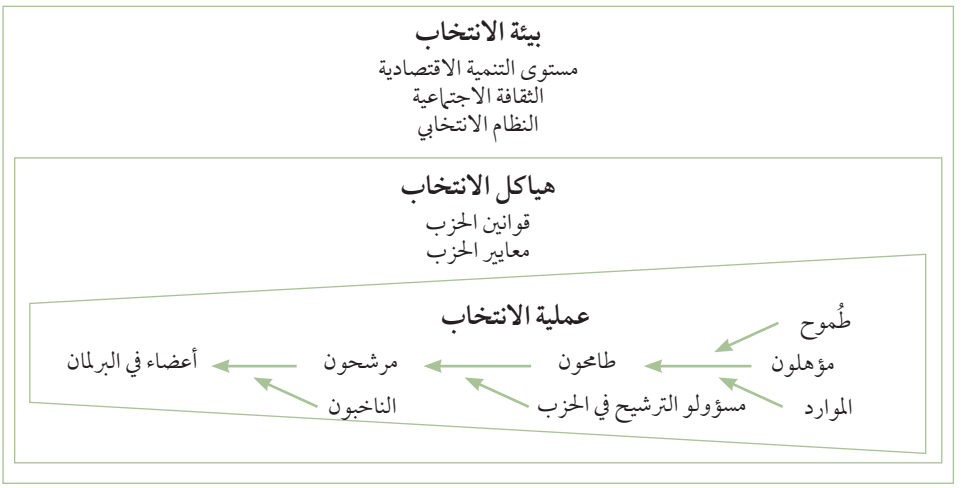

المصدر: Matland, R. and K. Montgomery, 2003. Recruiting Women to National Legislatures: A General Framework with Applications to Post-Communist Democracies, in R. Matland and K. Montgomery (eds). Womens Access to Political Power in Post-Communist Europe. Oxford: Oxford University Press, p. 21.[انتخاب النساء إلى الهيئات التشريعية: إطار عام مع تطبيقات للديمقراطيات ما بعد الشيوعية] و [وصول النساء إلى السلطة السياسية في أوروبا ما بعد الشيوعية].

١.١. الترشح للانتخابات

المرحلة الأولى هي اتخاذ شخص ما قرار الترشح لشغل منصب انتخابي. ويتأثر قراره هذا بتطلعاته وموارده وفرصه للترشح. ويوصف قرار الترشح عادة بأنه قرار طرف عقلاني، لكن قدراته محدودة على التنبؤ بالنتائج وتقييم الفوائد والتكاليف المحتملة للإجراءات المحددة المتخذة. ويتعزز هذا الطُموح الشخصي لذلك الطرف بتقييم الموارد التي يمكن أن يوفرها المرشح للمساعدة في الحملة الانتخابية، وبتقدير مدى ملاءمة البيئة الاجتماعية والسياسية لترشح الفرد، والحسابات المتعلقة بفرص شغل المنصب، أي هل ثمة مناصب شاغرة. وفي هذه المرحلة الأولى، يكون عدد الرجال أكثر من عدد النساء. فالرجال، في كافة الثقافات تقريباً، مهيؤون إجتماعياً ليَعتبروا السياسة مجالاً مشروعاً لهم ينشطون فيه، ما يؤدي إلى إلمامهم بالسياسة واهتمامهم بها بصورة أكبر والتمتع بطموح سياسي أعظم. ويضاف إلى ذلك قدرتهم على الوصول إلى موارد أكثر. وفي جميع البلدان تقريباً، تشكل النساء في البداية أكثر من ٥٠ بالمئة من المؤهلين للوصول إلى البرلمان، ولكن ما إن يتخذن الخطوة الأولى بترشيح أنفسهن حتى يأخذ النظام بالانحياز نحو الرجال.

ويمكن للحركات أو المنظمات النسائية، الساعية إلى تمكين المرأة سياسياً، أن تسهم إسهاماً كبيراً في زيادة عدد المرشحات المحتملات الطامحات لشغل المناصب. وحتى أنه بمقدور المنظمات غير السياسية، التي تهيمن النساء على عضويتها، أن تؤدي دوراً مهماً في إكسابهن خبرة في الأمور العامة ومساعدتهن في تعزيز ثقتهن بأنفسهن وتوفير قاعدة دعم، إذا قررن خوض الانتخابات. كما تستطيع المنظمات النسائية أن تضغط على الأحزاب لمعالجة قضايا النساء وزيادة تمثيلهن على حد سواء. وهذه موارد مهمة يمكن أن تستعين النساء بها، وتجعلهن أوفر حظاً للترشح، وتجعل الجهاز الحزبي ينظر إليهن بوصفهن مرشحات قويات.

٢.١. اختيار الحزب للمرشح

تتمثل الخطوة الثانية في اختيار الحزب للمرشح. وتُعتبر عملية اختيار المرشحين من الأدوار الحاسمة التي تضطلع بها الأحزاب. وتختلف إجراءات تسمية المرشحين من بلد لآخر ومن حزب لآخر، وهي تتميز بعدد من السمات، من بينها نطاق المشاركة ودرجة مركزية العملية أو لامركزيتها.[١] فمن ناحية أولى، ثمة إجراءات توفر للناس فرصة كبيرة للمشاركة في سياق لا مركزي، كالانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة والمؤتمرات الانتخابية لجميع أعضاء الحزب التي تعقدها الأحزاب الكندية الرئيسية. ومن ناحية أخرى، ثمة أنظمة يَختار بموجبها قائد الحزب أو قادة الفصائل الوطنية أو السلطة التنفيذية الوطنية المرشحين. فعلى سبيل المثال، يخضع اختيار الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان للمرشحين لإرادة قادة الفصائل الحزبية في المقام الأول. وحسب الإجراء المتبع، يضطلع بدور مسؤولي الترشيح في الحزب قادته أو كوكبة أوسع من مسؤوليه أو نسبة كبيرة من أعضائه العاديين.

ويمكن أيضاً التمييز بين نظامي الاختيار البيروقراطي والاختيار على أساس المحسوبية.[٢] ففي النظام الأول، تكون القواعد مفصلة وصريحة وموحدة ويتبعها الجميع بصرف النظر عمن هو في مركز السلطة التي تستند إلى مبادئ قانونية. أما في النظام الثاني، فيقل احتمال وجود قواعد واضحة، وحتى لو وُجدت، يرتفع احتمال ألا يتم التقيد بها بدقة. فالسلطة تستند إلى زعامة تقليدية أو فاتنة للجماهير وليس إلى سلطة قانونية عقلانية. ويسود الولاء لمن يقودون الحزب.

تنطوي الإجراءات البيروقراطية الواضحة لأختيار المرشحين على ميزة مهمة للمرأة.

وتشكل أنظمة الاختيار البيروقراطية التي اعتمدت قواعد تكفل تمثيل المرأة، كنظام الحصص، ميزة مهمة للنساء. ففي كثير من البلدان الإسكندنافية، اعتمدت الأحزاب مبدأ الحصص الذي يضمن بأن تشكل النساء ٤٠ أو ٥٠ بالمئة من قائمة الحزب، ما أثر إيجابياً على تمثيل النساء (انظر دراسة الحالة عن السويد).[٣] وحتى في ظل غياب قواعد صريحة تضمن التمثيل، تنطوي الإجراءات البيروقراطية الواضحة التي يتم بموجبها اختيار المرشحين على ميزة مهمة للنساء. فالقواعد الواضحة والصريحة توفر لهن فرصة وضع إستراتيجيات تستعين

بتلك القواعد. وعندما تكون القواعد غير مكتوبة، يغدو من الصعب وضع إستراتيجية لاختراق الحلقة الداخلية للسلطة.

مربع ٢: تسمية المرشحين في النرويج

تقدم النرويج مثالاً على كيفية الاستفادة من الإجراءات الواضحة والصريحة، إذ إنها تعتمد نظام القائمة النسبية المغلقة.

تبدأ تسمية المرشحين بتزكية اللجان الحزبية في كل مقاطعة لمجموعة من المرشحين إلى القائمة الحزبية*. وترسل تزكية اللجان إلى اجتماع الترشيح على مستوى المقاطعة للموافقة على كل اسم على حدة. ويختار أعضاء الحزب المحليين في الاجتماعات المحلية مندوبيهم إلى اجتماع الترشيح. ومع هذه القواعد الواضحة، كان بمقدور النساء، حتى قبل وجود نظام الحصص، تحديد النقاط الحاسمة في القرارات والتي يمكنهن حشد جهودهن حولها للتأكيد على مطالبهن.

كانت عملية التسمية هذه تستهدف أولاً مرحلة تزكية اللجان، وثانياً مرحلة اجتماع الترشيح. وكانت النساء تبدأن بمطالبة لجنة الترشيح الحزبية بتمثيل عادل. وإذا لم تراعِ اللجنة مطالبهن بشكل مقنع، كن يحشدن عضوات الحزب المحليات لتعظيم إقبالهن على الاجتماعات التنظيمية الحزبية المحلية حيث يُختار المندوبون. وبذلك، نجحن في ضمان انتخاب مندوبين سيصوتون لضمان تمثيل النساء لحضور مؤتمر الترشيح. وبات هذا الإجراء موضع خلاف كبير. وغالباً ما كان مجرد التهديد بالتحشيد كافياً لحمل لجان الترشيح الحزبية على تلبية مطالب تمثيل النساء في توصياتها المتعلقة بالترشيح، عوضاً عن المخاطرة بأن يصوت أعضاء الحزب في اجتماع الترشيح ضد اقتراحاتها.

* Valen, Henry, 1966. The Recruitment of Parliamentary Nominees in Norway. *Scandinavian Political Studies*. Vol. 1, no. 1, pp. 121–66; and Valen, Henry, 1988. Norway: Decentralization and Group Representation, in Michael Gallagher and Michael Marsh (eds). ***Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics.*** London: Sage. [تسمية المرشحين للبرلمان في النرويج: الدراسات السياسية الإسكندنافية] و[النرويج: اللامركزية وتمثيل المجموعات] و [اختيار المرشحين من منظور مقارن: الحديقة السرية للسياسة].

وتشكل تسمية مرشحين يعتقد الحزب بأنهم سيعززون من أصواته أحد اعتباراته الرئيسية في ظل أي نظام للترشيح.[٤] وإذا اعُتبرت فئات من المرشحين أنها تشكل عبئاً على الحزب،

يتجنب مسؤولو الترشيح ترشيحهم. وقد كشفت بحوث أجريت في بلدان مختلفة أن هناك جملة خصائص يتطلع إليها مسؤولو الترشيح لدى اختيار مرشحيه، وأهمها السيرة الحسنة للطامح للترشح في التنظيم الحزبي وفي الدائرة الانتخابية. ولعل التجلي الأقوى لذلك هو المعدل المرتفع لإعادة ترشيح أصحاب المناصب. وحتى بالنسبة للمرشح الجديد، يُعتبر سجله السابق في المشاركة والفعالية الحزبية أمراً مهماً، وإن لم يكن شرطاً لازما.

كما يُعد حضور المرشح في المجتمع، إما من خلال مهنته أو من خلال المنصب العام الذي يشغله أو مركزه القيادي في منظمات المجتمع المدني، أمراً مرغوباً فيه تماماً. ولما كان شاغلو المناصب وقادة المجتمع هم غالباً من الذكور، يمكن لهذه المعايير أن تقوض فرص النساء.

تعتبر السيرة الحسنة للطامح للترشح في الحزب وفي الدائرة الانتخابية أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر فيه.

وتُعتبر مرحلة اختيار مسؤولي الترشيح للمرشحين أهم مرحلة في حصول النساء على المناصب. ويصعب جداً تقدير نسبة مَن ينتقل مِن مجرد كونه مؤهلاً إلى طامح فعلاً لشغل منصب انتخابي. وتشير بيانات الاقتراع، إلى أن نسبة من فكروا في الترشح لمنصب سياسي تتراوح بين نسبة مئوية متدنية وصولاً إلى قرابة ٢٠ بالمئة من السكان في البلدان الديمقراطية الصناعية. ونحن نعلم أيضاً، أن الرجال يشكلون غالبية أعضاء هذه المجموعة من الطامحين. وتقديري هو، أن الإناث في البلدان الديمقراطية الصناعية يشكلن زهاء ٢٥-٤٠ بالمئة من الطامحين لشغل المناصب. ولكن الأهم هو أن هذه المجموعة كبيرة بما يكفي كي تتمكن الأحزاب، إذا شاءت، من اختيار نساء فقط عدة مرات. ففي الانتخابات الاتحادية الألمانية لعام ٢٠٠٢ مثلاً، حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني على نحو ٢٠ مليون صوت، ما أسفر عن فوزه بـ ٢٥١ مقعداً. وحتى لو كان ٥ بالمئة فقط من ناخبي الحزب يطمحون لشغل منصب سياسي، وكان ٢٠ بالمئة فقط من مجموعة الطامحين هذه هم نساء، فإن ذلك يعني وجود ٢٠٠ ألف امرأة ضمن هذه المجموعة. ولو أراد الحزب وضع لائحة مكونة من مرشحات حصراً، لما احتاج إلا إلى ٦٠٢ امرأة فقط، وهو رقم أدنى بكثير من نسبة ١ بالمئة من إجمالي عدد الطامحات للترشح لديه.

والنقطة المهمة، هي أنه لدى الأحزاب القدرة على التعويض عن طبيعة التكوين المختلة لمجموعة الطامحين لديها بالاستعانة بنظام الحصص أو بقوانين أخرى للحزب، ما يفضي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وإذا اعتمدت الأحزاب قواعد ترشيح محايدة بين الجنسين، فسيؤدي ذلك إلى تشكل مجموعة مرشحين أغلبهم من الرجال جراء عدم توازن مجموعة المؤهلين للترشح. وإذا استخدمت الأحزاب إجراءات اختيار تضر بالنساء، تصبح مجموعة المرشحين أكثر انحيازاً لصالح الرجال من مجموعة المؤهلين للترشح. ويتأثر قرار مسؤولي الترشيح في الحزب باعتبار النساء مرشحات مرغوب فيهن ويمكنهن مساعدة الحزب في كسب الأصوات بعدد من العوامل، من بينها ثقافة البلاد ونظامها الانتخابي، كما هو موضح أدناه.

٣.١. الفوز بالانتخابات

تُعتبر العقبة الأخيرة أمام دخول المرشح إلى البرلمان هي تصويت الناخبين له. وثمة مسألة خلافية نوعاً ما هي: هل يوجد تحيز منهجي ضد النساء في هذه المرحلة؟ تشير معظم الدراسات عن الانتخابات في الديمقراطيات الراسخة إلى أن الناخبين يصوتون بالدرجة الأولى للقائمة الحزبية وليس للمستقلين. ولا شك أن ذلك صحيح في النظم الانتخابية التي تستخدم القائمة النسبية المغلقة.

وفي هذه الحالة، لا يوجد سبب وجيه لاعتبار الناخبين عقبة كبيرة أمام تمثيل النساء. والمرحلة الحاسمة هنا هي في الواقع الحصول على ترشيح الحزب.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر هو الأكثر نموذجية، إلا أن هناك بلداناً يحظى فيها التصويت الشخصي للمرشح بأهمية (ثمة جدل كبير في العلوم السياسية حول مدى أهمية هذا التصويت). ويؤكد علماء السياسية باستمرار، على أن الولاءات الحزبية وعمليات التقييم ذات الأثر الرجعي للعمل الذي قام به النظام الحاكم والآراء المتعلقة بالقضايا السياسية الحالية البارزة من شأنها أن تطغى على تأثير جنس المرشحين. ولكن كما أكد الباحثون، فإنه حتى لو لم يهتم الناخبون موضوعياً بالخصائص الفردية للمرشحين، إلا أن مسؤولي الحزب مقتنعون بأهميتها. ولذلك فهم يواصلون اختيار المرشحين بعناية، مع التركيز على أشخاص يعتقد مسؤولو الحزب أنهم سيعززون فرصه في كسب الأصوات. ومن المرجح أن يكون للمرشح بعض التأثير على مجاميع الأصوات في بلدان تعتمد نظام التعددية/ الأغلبية ونظام الدائرة الفردية. ولكن حتى في هذه البلدان، ثمة دليل كبير على أن المرشحات يبلين بلاء حسناً كالمرشحين عندما يواجهن الناخبين مباشرة.[٩]

يصوت معظم الناخبين في الديمقراطيات الراسخة أساساً للقائمة الحزبية وليس للمرشحين الأفراد.

يَستخدم بعض نظم التمثيل النسبي القائمة المفتوحة أو الاقتراع التفضيلي، أي يقدم الحزب عدة مرشحين بترتيب تفضيلي عادة، ولكن بمقدور الناخب، إذا شاء، التحكم بمن سيُنتخب منهم. وهو يختار أثناء الاقتراع لائحة مرشحي حزب محدد أولاً، ثم يمكنه اختيار مرشح معين بمنحه صوته الشخصي. أما عدد الأصوات الشخصية الضرورية للتحكم بترتيب انتخاب المرشحين فتحدده قوانين الانتخابات، ويمكن أن يتباين كثيرا.[١٠]

وفي ظل نظم الاقتراع التفضيلي، كما في نظام الصوت الواحد المتحول أو نظام القائمة النسبية المفتوحة، يُعتبر كون المرشح امرأة أمراً إيجابياً أو سلبياً. وكلما كان تنظيم النساء أكبر وأيّدن بقوة عملية شطب أسماء مرشحين والتصويت لمرشحات، يمكن لهن أن تحققن حضوراً قوياً مثيراً للدهشة. وخير مثال على ذلك ما حدث في النرويج، التي تعتمد نظام القائمة النسبية

إن مسؤولي الحزب مقتنعون بأهمية الخصائص الفردية، ولذلك فهم يواصلون عملية الاختيار الدقيقة لمرشحين يعتقد مسؤولو الحزب أنهم يعززون فرص حزبهم في كسب الأصوات.

المفتوحة في الانتخابات البلدية. ففي الانتخابات المحلية التي جرت عام ١٩٧١، تمكنت النساء من تنظيم حملة فعالة بشكل ملحوظ لتعزيز تمثيلهن ليرتفع التمثيل النسائي لمجالس عدة مدن كبرى من قرابة ١٥-٢٠ بالمئة من أعضاء المجلس إلى الأغلبية فيه. وقد بات هذا 'الانقلاب النسائي' مصدر دهشة وفخر عظيمين بقدرة النساء على الاستفادة من الهيكل الانتخابي. ولكن يجدر الإشارة إلى أنه نجم عن ذلك ردة فعل معاكسة في الانتخابات اللاحقة، عندما بذل كثير من الرجال، الذين شعروا بأن شطب المرشحين لمجرد أنهم رجال أمر غير عادل، ما بوسعهم لشطب المرشحات. وفي الانتخابات المحلية التالية وفي كل الانتخابات المحلية منذ ذلك الحين، أصبح عدد النساء المنتخَبات في الانتخابات المحلية في النرويج أدنى مما يفترض أن يكون عليه لو لم يكن هناك نظام الصوت الشخصي.[١١]

ليست هذه سوى نظرة خاطفة على ما يعترض سبيل المرأة من عوائق، أثناء محاولتها الانتقال من مجموعة المرشحين المؤهلين إلى عضوة فعلية في البرلمان. ولكن ينبغي التوضيح، أنه حتى في الديمقراطيات الراسخة تكمن المشكلة في إقناع النساء بالترشح للانتخابات وفي إقناع الحزب باختيار النساء كمرشحات عنه.

٢. أثر النظم الانتخابية على تمثيل النساء

يُعتبر تغيير النظام الانتخابي على الأمد القريب في بلدٍ ما أسهل من الناحية الواقعية من إحداث تغيير جذري في النظرة السائدة عن المرأة.

من العوامل الحاسمة عند النظر في تمثيل النساء هو، هل النظام الانتخابي يقوم على أساس نظام الدائرة الفردية حيث يُختار عضو تشريعي واحد فقط منها، أم على أساس الدائرة التعددية حيث يجري إختيار عدد من النواب منها. ويتوافق هذا التمييز بشكل كبير، وإن لم يكن مثالي، مع التمييز بين نظم التعددية/ الأغلبية (ديمقراطية الأكثرية) والتمثيل النسبي.

- في نظم التعددية/ الأغلبية، يكون الفائز هو المرشح أو الحزب الحاصل على أغلبية الأصوات، ولا يوجد عادة سوى فائز واحد في كل دائرة.
- في نظم التمثيل النسبي، يُصمم النظام الانتخابي لضمان ترجمة كامل الأصوات الممنوحة للحزب أو الائتلاف إلى نسبة مقابلة من المقاعد في البرلمان. فإذا فاز الحزب بـ ٢٠ بالمئة من الأصوات، ينبغي أن يحصل على زهاء ٢٠ بالمئة من المقاعد. وتَستخدم جميع نظم التمثيل النسبي الدوائر التعددية[١٢].

ثمة أسباب عديدة تجعل علماء السياسة والناشطات يشددون على أثر النظم الانتخابية على تمثيل النساء. أولاً، يُعتبر أثر النظم الانتخابية كبيراً. فالفروق في تمثيل النساء بين النظم الانتخابية كبيرة كما يتضح من الجدول ٨ والشكل ٢. أما السبب الثاني، وهو على القدر نفسه من الأهمية، فهو أنه يمكن للنظم الانتخابية أن تتغير، وهي تتغير بانتظام. وبالمقارنة مع المكانة الثقافية للمرأة في المجتمع، أو بمستوى تطور البلد (العاملان الآخران المعروفان بتأثيرهما

على تمثيل النساء)، تعتبر القواعد الانتخابية أكثر مرونة بكثير. وغالباً ما يكون تغيير النظام الانتخابي أسهل من الناحية الواقعية من إحداث تغيير جذري في النظرة السائدة عن المرأة.

جدول ٨: نسبة النائبات في ٢٤ مجلس تشريعي (١٩٤٥ - ٢٠٠٤).
نظم التعددية/الأغلبية (الدائرة الفردية) مقابل نظم الدوائر التعددية النسبية/المختلطة.

النظام/ السنة	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٤
الدائرة الفردية	٣,٠٥	٢,١٣	٢,٥١	٢,٢٣	٣,٣٧	٨,١٦	١٥,٤٢	١٨,٢٤
الدائرة التعددية	٢,٩٣	٤,٧٣	٥,٤٧	٥,٨٦	١١,٨٩	١٨,١٣	٢١,٩٣	٢٧,٤٩

نظم التعددية/ الأغلبية (الدائرة الفردية):	نظم الدوائر التعددية النسبية والمختلطة:
أستراليا وكندا وفرنسا (من ١٩٦٠) واليابان (حتى ١٩٩٠) ونيوزيلندا (حتى ١٩٩٠) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.	النمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا (١٩٤٥ و١٩٥٠) واليونان** وآيسلندا وآيرلندا وإسرائيل* وإيطاليا واليابان (بعد عام ١٩٩٣) ولوكسمبورغ وهولندا ونيوزلندا (بعد ١٩٩٦) والنرويج والبرتغال** وإسبانيا** والسويد وسويسرا وألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية* قبل عام ١٩٩٠).

*لم تكن إسرائيل موجودة، ولم تُجرِ ألمانيا الاتحادية انتخاباتٍ في عام ١٩٤٥. ولذلك لم يدرجا في أرقام ذلك العام، بل في جميع الأعوام التالية.

** أصبحت اليونان والبرتغال وإسبانيا ديمقراطية في السبعينيات، ولذلك لم تدرج في الحسابات إلا ابتداء من العام ١٩٨٠.

نظام الدائرة الفردية: يُنتخب عضو واحد فقط من كل دائرة انتخابية.

نظام الدوائر التعددية: يُنتخب أكثر من ممثل واحد في كل دائرة انتخابية.

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

يقدم الجدول ٨ والشكل ٢ بيانات حول ٢٤ ديمقراطية راسخة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهما يُظهران أن المرأة تمتعت دائماً بميزة طفيفة في ظل نظام التمثيل النسبي، بالمقارنة مع نظم التعددية/ الأغلبية. ولكن هذه الميزة بقيت ضئيلة جداً حتى العام ١٩٧٠، إذ كان الفرق في تمثيل النساء بين مختلف النظم ٣ بالمئة أو أقل. ولكن بعد العام ١٩٧٠، حدث تغير ملموس وبات هناك تباين متسق وكبير في تمثيل النساء بين مختلف النظم الانتخابية.[١٣]

وخلال فترة الستينيات والسبعينيات، شهد العالم المتطور انتشار الموجة النسوية الثانية (تمثلت الموجة الأولى في الحركات النسوية المنادية بمنح النساء حق الاقتراع): طالبت النساء بحقوق متساوية في مجموعة كاملة من القضايا، من بينها زيادة تمثيلها سياسياً. وفي البلدان التي تعتمد نظم التمثيل النسبي، تمكنت النساء من ترجمة هذه المطالب إلى تمثيل أكبر. أما في نظم التعددية/ الأغلبية، باءت تلك الطلبات عينها بفشل ذريع أو لم تحقق سوى نجاح متواضع.

١.٢. مزايا نظم التمثيل النسبي

السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يحدث هذا الارتفاع الكبير في التمثيل في بلدان تعتمد نظم التمثيل النسبي، فيما يكون الأثر متواضعاً في نظم التعددية/ الأغلبية؟ ثمة تفسيرات عديدة. أولاً، لدى نظم التمثيل النسبي دوائر انتخابية أكبر حجماً، ما يعني زيادة حجم الحزب (حجم الدائرة الانتخابية هو عدد المقاعد المخصصة لها، أما حجم الحزب فهو عدد ما يحصل عليه من مقاعد في الدائرة الانتخابية). ويُعتبر حجم الحزب وحجم الدائرة الانتخابية مهمّين لأنهما يؤثران على إستراتيجية الحزب في اختيار المرشحين. ويكون لدى مسؤولي الترشيح في الحزب باقة مختلفة من الحسابات والحوافز، تبعاً للنظام الانتخابي.

أما عندما يقتصر حجم الدائرة الانتخابية على مقعد واحد، كما في جميع نظم التعددية/ الأغلبية تقريباً، فيمكن للحزب أن يرشح شخصاً في كل دائرة. وحسب التعريف، لا يكون لدى الحزب هنا فرصة تحقيق توازن في لائحة مرشحيه. وعند تسمية المرشحين في نظام الدائرة الفردية، ينبغي أن تتنافس المرشحات مباشرة مع جميع المرشحين. وغالباً ما يتعين على الحزب عندما يرشح امرأة أن ينكر صراحة تطلعات أقوى سياسي في الدائرة نفسها مِن الذكور. أما في الدوائر الأكبر حجماً، فتغدو فرصة حصول الحزب على عدة مقاعد فيها أكبر. وعندما يتوقع الحزب الفوز بمقاعد كثيرة، يبذل جهداً أكبر لتحقيق توازن في لائحة مرشحيه. ويقوم مسؤولو الترشيح بتوزيع المواقع المرشحة للفوز في قائمة الحزب بين أطراف داخلية مختلفة فيه ربما تكون المرأة من بينها.

وثمة أسباب عديدة تدعو لإحداث عملية التوازن هذه. أولاً، يرى مسؤولو الترشيح في الحزب في عملية التوازن سبيلاً لجذب الناخبين. فعوضاً عن الاضطرار للبحث عن مرشح وحيد يمكن أن يستقطب طيفاً واسعاً من الناخبين، يفكر مسؤولو الترشيح بمرشحين مختلفين يجتذبون مجموعات فرعية محددة من الناخبين. فالمرشحون الذين تربطهم علاقات بمجموعات وشرائح مختلفة من المجتمع يساعدون في جذب ناخبين لحزبهم. ويمكن اعتبار المرشحات مكسباً للحزب من خلال اجتذابهن لناخبين دون الحاجة إلى التخلي عن أقوى مصالح الحزب الداخلية التي يمثلها الرجال، كما قد يُطلب في نظام التعددية/ الأغلبية. وفي المقابل، قد يكون لعدم توفير بعض التوازن، أي ترشيح الرجال فقط، أثر غير مرغوب فيه يتمثل في إبعاد الناخبين.

والسبب الثاني هو أنه غالباً ما يُنظر إلى تحقيق التوازن في لائحة مرشحي الحزب على أنه مسألة إنصاف. ففصائل مختلفة في الحزب، تذهب إلى أنه من العدل أن يكون أحد ممثليها ضمن مرشحين لديهم فرصة حقيقية في الفوز. وعلى وجه التحديد، عندما يتأسس فرع نسائي للحزب ويصبح فعالاً في إنجاز قدر كبير من عمل الحزب، يمكن للنساء القول بأن الإنصاف يقتضي أن يحصلن على مواقع في لائحة الحزب يمكنهن الفوز من خلالها. أما السبب الثالث، فهو أن توزيع المقاعد الآمنة بين شتى الفصائل داخل الحزب يمثل وسيلة للمحافظة على سلامة الحزب وضمان استمرار الحصول على دعم تلك الفصائل. كما يمكن لنظم التمثيل النسبي أن تساعد النساء، لأن احتمال حدوث 'عدوى' في هذه النظم أكبر منه في نظم التعددية/ الأغلبية.

شكل ٢: نسبة النساء في البرلمان: نظام الأغلبية مقابل نظام التمثيل النسبي

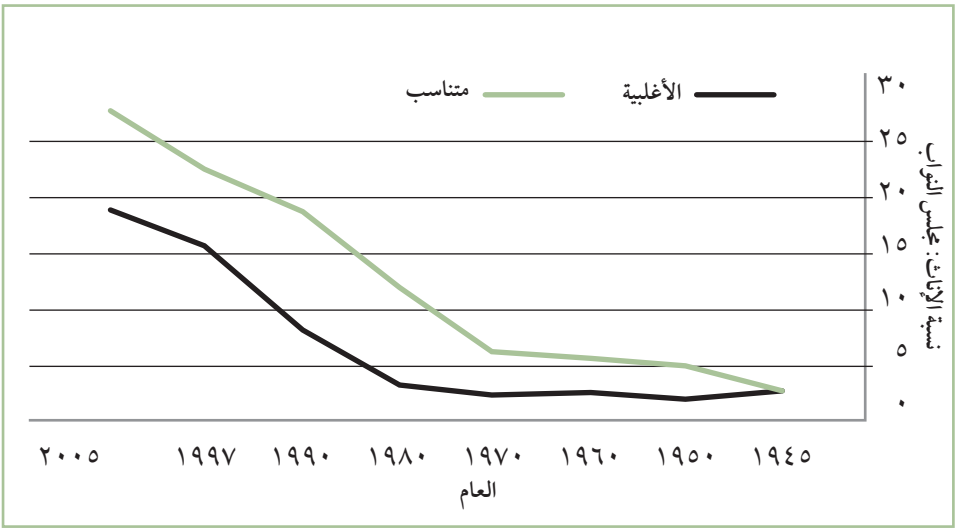

'العدوى' هي عملية تعتمد فيها الأحزاب سياسات أطلقتها أحزاب أخرى. وفي هذه الحالة، بمجرد أن يبدأ أحد الأحزاب بترشيح نساء لمناصب بارزة، تسارع الأحزاب التي تعتمد نظم التمثيل النسبي إلى اعتماد هذه السياسة. وعلى الأرجح، تكون التكلفة بالنسبة للحزب الذي يعتمد هذه السياسة التي يمارسها حزب أو أحزاب يتنافس معها أدنى في نظم التمثيل النسبي مقارنة مع نظم التعددية/ الأغلبية وتكون المكاسب أكبر: تكون التكاليف أدنى، لأنه يغدو لدى الحزب عدة مواقع شاغرة يجد منها فرصة لترشيح نساء. أما في نظم التعددية/ الأغلبية حيث للحزب مرشح واحد، فيضطر الحزب كي يفسح مجالاً لمرشحة أن يتخلى عن إعادة ترشيح شاغل منصب أو يرفض منح موقع شاغر لمرشح ذَكر من فصيل داخلي لطالما حصل على هذا الترشيح. وتكون المكاسب أكبر لأنه في نظم التمثيل النسبي حتى الزيادة الطفيفة في الأصوات، والناجمة عن إضافة نساء إلى لائحة مرشحي الحزب، قد تؤدي إلى كسب الحزب لمزيد من المقاعد.

وبغية دراسة هذه المسألة، بحثنا عن آثار العدوى في النرويج وكندا. فقد وجدنا في الانتخابات النرويجية، قبل اعتماد حزب العمال الحاكم لنظام الحصص، أن العدوى ظهرت في الدوائر الانتخابية المحلية. فحزب العمال زاد عدد النساء في المراتب التي يمكن الفوز بها، وتحديداً في الدوائر التي واجه فيها تحدياً خطيراً من قبل حزب اليسار الاشتراكي الذي كان أول حزب يعتمد نظام الحصص في النرويج. وعندما بحثنا عن أثر مماثل في كندا، أي هل كان من المرجح أن يرشح الحزب الليبرالي نساء في الدوائر الانتخابية التي رشح فيها الحزب الديمقراطي الجديد نساء، لم نجد دليلاً على وجوده. وبعبارة أخرى، ظهرت العدوى في بلد يعتمد نظام التمثيل النسبي، ولم تظهر في بلد يعتمد نظام الأغلبية[١٥].

وتجدر الإشارة عموماً، إلى أن نظام الحصص النسائية كسياسة شكلت عدوى واضحة في النرويج. ففي العام ١٩٧٧، لم يعتمد نظامَ الحصص سوى حزبين لهما أدنى من ٤ بالمئة من المقاعد البرلمانية، وبحلول عام ١٩٩٧ ومن أصل سبعة أحزاب ممثلة في البرلمان، اعتمدت نظام الحصص النسائية خمسة أحزاب احتلت قرابة ٦٥ بالمئة من مجموع المقاعد[١٦].

٢.٢. لماذا تُعتبر بعض نظم التمثيل النسبي أفضل من غيرها؟

على الرغم من أن نظم التمثيل النسبي أكثر فائدة للنساء، لا يحظى جميعها بالدرجة نفسها من التفضيل. فهنالك سمتان محددتان تساعدان أو تعيقان تمثيل النساء ضمن المظلة الأوسع لنظم التمثيل النسبي.

كِبر حجم الدائرة الانتخابية: يكون لدى الأحزاب الفرصة للتنافس والفوز بعدة مقاعد، تشمل المواقع الدنيا في القوائم الحزبية حيث تُدرج المرشحات عادة.
عتبات انتخابية مرتفعة: تعرقل هذه العتبات ظهور أحزاب صغيرة غالباً ما تنتخب ممثلاً واحداً أو اثنين من الذكور عادة.

١.٢.٢. حجم الدائرة

كما أشرنا سابقاً، فإن القوة المحركة وراء تحسّن أداء النساء في نظم التمثيل النسبي، هي عملية موازنة لائحة المرشحين، التي تظهر عندما يشكل الحزب قائمته الانتخابية في كل دائرة انتخابية. والعامل الحاسم في حصول النساء على مقاعد في البرلمان، هو فوز الحزب بعدة مقاعد لتشمل أكبر عدد ممكن من المرشحين على قائمته.

وقد عرَّفنا حجم الحزب سابقاً، بأنه عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في الدائرة الانتخابية. وعند تصميم القواعد الانتخابية، يتم مساعدة النساء من خلال وجود دوائر انتخابية كبيرة الحجم وعتبات انتخابية على حد سواء جراء تأثيرهما على متوسط حجم الحزب. ومن غير المستغرب وجود علاقة إيجابية قوية بين متوسط حجم الدائرة الانتخابية ومتوسط حجم الحزب. فمع زيادة عدد مقاعد الدائرة، تفوز الأحزاب بمقاعد أكثر ويزداد عدد الأحزاب التي يفوز فيها عدة مرشحين من القائمة نفسها. ويجب أن يزيد كلاهما تمثيل النساء. وهذا يعني أنه يتعين على المجموعات النسائية أن تدعم محاولات زيادة إجمالي عدد النواب في البرلمان ومحاولات تقليص عدد الدوائر الانتخابية. والمطلب المحدد الأكثر فائدة للنساء، هو أن يكون البلد بأسره دائرة انتخابية واحدة فقط. ولكن ثمة بالطبع اعتبارات أخرى، غير تمثيل النساء، مهمة في تقييم النظام الانتخابي ويمكنها بالمقابل أن تؤدي إلى اعتبار اقتراح جعل البلاد بأسرها دائرة انتخابية واحدة أمراً غير مرغوب فيه. وفي كثير من البلدان، غالباً ما يُعتبر ضمان تمثيل المناطق مساوياً في الأهمية، وفي هذه الحالة ينبغي التوصل إلى توافق حول الشكل الجغرافي لتقسيم المناطق.

ففي هولندا مثلاً، تُعتبر البلاد بأسرها دائرة انتخابية واحدة، ولديها مستوى عال نسبياً من تمثيل النساء (٣٧ بالمئة)، وإسرائيل لديها تمثيل معتدل للنساء (١٥ بالمئة). ويتمثل أحد الدروس

المستنبطة من إسرائيل، في أن النظم الانتخابية لا تضمن مستوى تمثيل مرتفع. أما الدرس الثاني فهو أن وجود عتبة انتخابية مرتفعة، وهي أدنى نسبة من الأصوات يحتاجها الحزب كي يفوز بمقعد في البرلمان، أمر ضروري لتعزيز فرص النساء. ففي إسرائيل، كان عدد الأصوات اللازمة للفوز بمقعد متدنياً جداً، إذ شجعت العتبة المنخفضة (٥ ,١ بالمئة) تشكيل كثير من الأحزاب الصغيرة التي لا تَنتخب عادة إلا ممثلاً واحداً أو اثنين فقط. والسواد الأعظم من قادة الأحزاب ذكور، وهم بالتأكيد يحتلون أولى المراكز في القائمة. وغالباً ما تشغل النساء المراكز اللاحقة في القائمة عندما تتجه اهتمامات الحزب إلى ضمان توازن قائمة المرشحين. وإذا فاز بالانتخابات ممثل واحد أو اثنان فقط عن الحزب، فعلى الأرجح لن تفوز النساء بأي تمثيل حتى لو كن يشغلن كثيراً من المراكز الواردة في وسط القائمة.

٢.٢.٢. العتبات الانتخابية

عند تصميم النظم الانتخابية، تحصل مفاضلة بين تمثيل الناخبين الذين يختارون الأحزاب الصغيرة وزيادة 'التمثيل الوصفي' للهيئة التشريعية، من خلال ضمان فوز مزيد من النساء من الأحزاب الكبيرة. وهذه المفاضلة، تؤكدها البيانات من كوستاريكا والسويد والمستخدمة لاختبار هذه الفرضية. فهذين البلدين يستخدمان العتبات الانتخابية. وتُظهر الدراسة أنه لولا العتبات الانتخابية لفازت أحزاب صغيرة جداً بالانتخابات، وبوجودها تقصى هذه الأحزاب، وينتخب مزيد من النساء من أكبر الأحزاب. وتدعم المجموعات النسائية مقترح اعتبار البلد بأسره دائرة انتخابية واحدة، ولكن يتعين عليها أيضا ضمان إدراج العتبات الانتخابية في هذا الاقتراح.

٢.٣. نوع القائمة الانتخابية

ثمة فارق آخر بين مختلف النظم التمثيل النسبي، وهو أن بعض النظم تعتمد قوائم حزبية مغلقة يقرر الحزب فيها ترتيب المرشحين، فيما تَستخدم نظم أخرى قوائم مفتوحة يتمكن الناخبون فيها من التحكم في انتخاب مرشحي الحزب بمنحهم أصواتهم. والسؤال الحاسم هو أيهما أسهل: إقناع الناخبين بالتصويت بقوة للمرشحات أم إقناع مسؤولي الترشيح بأن إدراج مزيد من النساء وفي مراكز عليا على قوائم الحزب هو أمر عادل، والأهم من ذلك إستراتيجي. وأظن أن الجواب يختلف بين بلدٍ وآخر. ومن الجدير بالذكر أن القوائم المغلقة تضمن تمثيل النساء، إذا اعتُمد نظام فعال للحصص البرلمانية.

شكل ٣: لماذا تعتبر نظم التمثيل النسبي أفضل للنساء

حجم الدوائر الانتخابية أكبر	العدوى
تمتلك عدد أكبر من المقاعد لكل دائرة (حجم الدوائر الانتخابية أكبر).	تقدم قوائم الحزب فرصاً أكبر لترشيح النساء.
يتوقع الحزب الفوز بعدة مقاعد في كل دائرة (حجم الحزب أكبر).	قدرة أكبر على تعزيز النساء عندما يتحداه حزب آخر (عدوى).
يوازن الحزب على الأرجح قائمة المرشحين بإدراج النساء (التوازن).	ليس بالضرورة أن يدفع الحزب تكلفة التخلي عن موقع لصاحب منصب أو مرشح ذَكر من أجل ترشيح نساء.

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

في الإصدار الأولي من هذا الدليل الذي نشر قبل ثمان سنوات من تاريخ كتابة هذه السطور، واستند إلى ما نفذ من عمل تجريبي محدود حتى ذلك الحين، ارتأيت بحذر أن القوائم المغلقة أفضل. ومنذ ذلك الحين، حلل مزيد من البحوث أثر نظام القوائم المفتوحة في عدة بلدان. ويشير أحدث بحث إلى عدم إمكانية تقديم توصية عامة، نظراً لأن آثار نظم القائمة المفتوحة على تمثيل النساء تختلف اختلافاً كبيراً حقاً، وذلك تبعاً لمدى مساندة الحزب للمرشحات.

وتستخدم النرويج نظام القائمة المفتوحة في الانتخابات المحلية. وكثير من الأحزاب النرويجية يتبع بدقة مبدأ ترتيب المرشحين في القائمة الحزبية، بحيث تلي كلَّ مرشحٍ مرشحة. ويَخلص البحث إلى أن الناخبين يفضلون نوعاً ما المرشحين على المرشحات[١٧]، مما يعني أن التصويت التفضيلي في النرويج حيث تدعم الأحزاب بقوة المرشحات يضر بالنساء. أما في بولندا، فقد كشفت دراسة أجرَيتها على قوائم الترشيح الحزبية للبرلمان والنتائج الانتخابية أن النساء يصبن نجاحاً مع الناخبين أكثر منه مع اللجان الحزبية التي تُعِد اللوائح الحزبية، أي أن الاقتراع التفضيلي يجعل تمثيل النساء أكبر. ويستخف زعماء الأحزاب بالمرشحات، إما بسبب التمييز الجنسي في صفوف أعضاء لجان اختيار المرشحين، أو ربما لأن لدى هؤلاء الأعضاء خوفاً غير مبرر من وجود هذا التمييز عند الناخبين.

علاوة على ذلك، وجد غريغوري شميدت أن الانتخاب على أساس القائمة المفتوحة في بيرو لم يضر بالنساء. فقد أطلقت ناشطات هناك حملة لحث الناخبين على التصويت وفق مبدأ 'واحد من كل نوع' (أي اختيار رجل واحد وامرأة واحدة)، ما جعل نتائج المرشحات في الانتخابات تجاري نتائج المرشحين[١٨]. ويبدو، استناداً إلى هذا البحث (المحدود باعتراف الجميع)، أنه لا يمكن تقديم توصية قوية تجزم بطريقة أو أخرى أن الانتخاب التفضيلي يساعد النساء أو يضر بهن[١٩].

ومع أن القوائم المفتوحة تحرر الأحزاب من الأخطار، إلا أنها غير مسؤولة عن النتيجة النهائية التي يحددها في نهاية المطاف آلاف الناخبين الذين يتخذون قرارات فردية. فإذا أدت

حصيلة تلك القرارات الفردية إلى إقصاء النساء من البرلمان، فلا يمكن تحميل الأحزاب المسؤولية كونها لا تستطيع التحكم بأصوات داعميها. أما في القوائم الحزبية المغلقة، فمن الواضح أنه من مسؤولية الحزب ضمان التوازن في قائمته. وفي ظل هذه الظروف، يمكن تحميل الأحزاب المسؤولية عن تمثيل النساء. فإذا لم يتطور التمثيل، يمكنهن البحث عن أحزاب أكثر استعداداً للنظر في مطالبهن بخصوص التمثيل.

٣. دروس لتوسيع تمثيل النساء

يمكننا استنباط عدد من الدروس من المناقشة السابقة بهدف تحسين تمثيل النساء.

١. **ينبغي أن تنظم المرأة نفسها داخل الأحزاب وخارجها على حد سواء:** إن انتظام النساء، سواء أكان في مجموعات مصالح خارج الأحزاب أو على شكل تكتلات نسائية داخلها، يوفر لهن خبرة قيمة وقاعدة قوى سياسية تعتمدن عليها في طموحاتهن نحو السلطة. ويمكن للمجموعات السياسية والمهنية كنقابات الطبيبات والمحاميات الاضطلاع بدور مهم كقاعدة للتعبئة لصالح المرشحات. كما أن انتظام النساء يزيد حضورهن ومشروعيتهن. إضافة إلى ذلك، من الضرورة بمكان أن تنظم النساء أنفسهن في تكتلات نسائية يمكن أن تضغط لتحسين تمثيلهن في الأحزاب التي يؤدين فيها جزءاً كبيرا من العمل الرئيسي.

٢. **يجب أن تحث النساء الأحزاب على وضع قواعد واضحة لاختيار المرشحين:** تستفيد النساء عموما إذا كان لدى الأحزاب إجراءات بيروقراطية واضحة في اختيار المرشحين عوضاً عن نظام يستند إلى الولاء لمن هم في السلطة. وعندما تكون قواعد اللعبة واضحة، يمكن للنساء وضع إستراتيجيات تُحسِّن التمثيل. أما إذا هيمنت المحسوبية على العملية، فتكون القرارات غير واضحة، وغالباً ما يتخذها عدد محدود من الأشخاص وأغلبهم ذكور.

٣. **نظم التمثيل النسبي أفضل من نظم التعددية/ الأغلبية لزيادة تمثيل النساء:** عند النظر إلى الدول التي عرَّفتها منظمة فريدوم هاوس بأنها حرة أو حرة جزئياً، نجد أن أول عشر دول على صعيد تمثيل النساء تستخدم نظم التمثيل النسبي. وقد أثبتت باستمرار نظم التعددية/ الأغلبية ذات الدائرة الفردية أنها الأسوأ بالنسبة للنساء.

٤. **بعض نظم التمثيل النسبي أفضل من غيره:** من المتوقع أن تكون النظم التي تكفل تمتع الأحزاب بحجم كبير، من خلال مزيج من الدوائر الانتخابية الكبيرة والعتبات الانتخابية، أفضل للنساء. ومجرد اعتماد نظام تمثيل نسبي أمر غير كاف. مثال، لدى إيرلندا التي تستخدم نظام الصوت الواحد المتحول وهو أحد أشكال نظام التمثيل النسبي دوائر انتخابية صغيرة جداً (ثلاثة إلى خمسة أعضاء)، ومستويات أدنى لتمثيل الإناث منه في نظم الأغلبية في بلدان مثل كندا وأستراليا والمملكة المتحدة. ومن المرجح أن يكون النظام المثالي للنساء هو التمثيل النسبي، الذي يكون فيه البلد بأسره دائرة انتخابية واحدة. ولكن كما أشرنا آنفا،

ليس ذلك خياراً قابلاً للتطبيق دائماً، وغالباً ما يكون هناك سبب وجيه لتقسيم البلاد إلى عدة دوائر انتخابية على أساس جغرافي.

٥. يتعين على المرأة أن تقيِّم بدقة كافة مكونات أي نظام انتخابي مقترح لمعرفة مزاياه وسلبياته: حتى بوجود توافق كبير على نظام يقوم على دوائر انتخابية جغرافية، غالباً ما تكون هناك طرق مختلفة لتطبيق هذا النظام. وينبغي ألا يهمل المهتمون بزيادة تمثيل النساء تلك الخيارات. وتشير البحوث الحالية، إلى أنه كلما ازداد عدد المقاعد في الهيئة التشريعية الوطنية كان ذلك أفضل للنساء، لأنه يزيد حجم الحزب. وعند تحديد عدد الدوائر الجغرافية التي ينبغي إحداثها، فإنه كلما قل عددها كان ذلك أفضل للنساء، لأنه كما أسلفنا يزيد حجم الحزب. ويؤكد ماير، على سبيل المثال، أن قسطاً كبيراً من الزيادة المهمة التي حدثت في تمثيل النساء في بلجيكا يعود إلى انخفاض عدد الدوائر الانتخابية، ما أسفر عن ازدياد متوسط حجم الحزب ازدياداً كبير[٢٠]. علاوة على ذلك، يتعين على النساء توخي الحذر أثناء تحديد عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية، لأنه غالباً ما يُغالى في تمثيل الدوائر الريفية على حساب الدوائر الحضرية. ففي الدوائر الحضرية، حيث تكون الأدوار غير التقليدية للنساء أكثر شيوعاً وتتوفر للمهتمات بالمشاركة في المجال السياسي موارد أكبر، تُحقق النساء عادة نتائج جيدة، لا سيما عندما تبدأنَ بالحصول على مكاسب مهمة. وينبغي أن تضمن المجموعات النسائية، أثناء تحديد عدد المقاعد في كل دائرة، أن يكون توزع المقاعد أقرب ما يمكن لمبدأ 'لكل ناخب صوت واحد'.

٦. مع أن نظم التمثيل النسبي أفضل على المدى الطويل، لا يمكن ضمان تحقيق نتائج فورية: على الرغم من أن التغييرات في النظام الانتخابي تعزز فرصة تمثيل النساء بصورة أكبر وتساعدهن، دون أدنى شك، في تحسين مستويات تمثيلهن على المدى الطويل، لا يمكن ضمان تحقيق نتائج مباشرة. وفيما تكون نسب تمثيل النساء في نظم التمثيل النسبي أعلى وسطياً منها في نظم التعددية/ الأغلبية، لا يصح ذلك في جميع الحالات. فبينما هناك حالات مثيرة لنساء حصلن على تمثيل كبير في بلدان نامية تعتمد نظم التمثيل النسبي، ثمة حالات كثيرة لم يتحقق فيها أي مكاسب رغم اعتماد نظام انتخابي ملائم. ويمثل عدم جدوى النظام الانتخابي في هذه البلدان خير مثال على نقطة أعم، هي أنه بينما يمكن لمؤسسات أو قواعد معينة أن تفيد مجموعة أو أخرى، إلا أن الأثر لن يظهر إلا إذا كانت تلك المجموعة حسنة التنظيم بما يكفي للاستفادة من هذا الوضع، وإلا لن يكون للترتيبات المؤسسية أي أثر على النتائج. وما يوضح هذه النقطة جيداً، هو الفرق الصغير نسبياً في تمثيل النساء بين نظم التمثيل النسبي و نظم التعددية/ الأغلبية في الفترة ١٩٤٥-١٩٧٠. فإذا لم تكن القوى المهتمة بتمثيل النساء منظمة بفاعلية، لن يكون للنظام الانتخابي سوى أثر محدود.

٧. تغيير النظام الانتخابي ليس سوى جزء من إستراتيجية أشمل لتحسين تمثيل النساء: يتعين على النساء، حتى تتمكن من الاستفادة مما يوفره بعض الهياكل التنظيمية من مزايا مؤسسية، أن يصبحن صوتاً فعالاً ومؤثراً داخل أحزابهن وفي المجتمع ككل.

لقد حققت النساء تقدماً مطرداً، وإن بخطى متثاقلة، في مجال التمثيل البرلماني، إذ أصبحن الآن يشغلن زهاء ١٦ بالمئة من مقاعد الغرف الدنيا في برلمانات العالم. ويعود ذلك التقدم في جزء منه إلى التحسينات المرتبطة بتعزيز التنمية والتعليم والتغيرات التدريجية في مكانة النساء في المجتمع. ولكن معظم ذلك التغيير حدث، لأن الناشطين السياسيين باتوا أكثر فهماً لتعقيدات تصميم النظم الانتخابية والانتخاب إلى الهيئة التشريعية، وطفقوا يشجعون المؤسسات التي تزيد من فرص تمثيل النساء. وغالباً ما تكون هذه العمليات معقدة ويصعب تطبيقها، ولكن متى فُهمت، وفهمها آخذ بالازدياد، يستطيع الناشطون في مجال المساواة بين الجنسين أن يضغطوا بفاعلية ونجاح لتحقيق مطالبهم في تحقيق تمثيل أعدل.

الهوامش

١ Gallagher, Michael, 1988. 'Conclusions', in Michael Gallagher and Michael Marsh (eds). *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics*. London: Sage.

٢ Norris, Pippa, 1996. 'Legislative Recruitment', in Lawrence LeDuc, Richard Niemi and Pippa Norris (eds). *Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective*. London: Sage.

٣ غالبا ما يُنسب الفضل إلى الحصص في المستوى الريادي لتمثيل المرأة في البلدان الإسكندنافية، لكن تجدر الإشارة إلى أن تلك البلدان كانت عموما رائدة في هذا المجال في العالم حتى قبل اعتماد تلك القواعد. وتتجه السببية من أن كون تلك الدول رائدة عالميvا يدفعها إلى اعتماد القواعد، وليس من أن القواعد هي التي تجعل الدولة رائدة على مستوى العالم [الحصص كمسار سريع من أجل تمثيل متساو للمرأة].

٤ من الواضح أن هذا لم يكن مبعث القلق الوحيد، ولم يكن حتى في بعض الاحيان القلق الاساسي. فقد كان موضوع وحدة الحزب أو الانشقاقات الداخلية الحزبية هي الورقة الرابحة بين الحين والآخر الرغبة لزيادة عدد الأصوات، ولكن على المدى البعيد كانت الأحزاب في الديمقراطيات مجبرة على الاهتمام بكسب الأصوات. وإن لم بفعلوا ذلك فهم يخاطرون باختفائهم من الساحة السياسية.

٥ Gallagher 1988, op. cit., p. 248.

٦ LeDuc, Niemi and Norris 1996, op. cit.

٧ On the different electoral systems referred to in this Handbook, see 'Glossary of Terms', in Reynolds, Andrew, Ben Reilly and Andrew Ellis, 2005. *The New International IDEA Handbook of Electoral System Design*. Stockholm: International IDEA, annex B. 109.

٨ Bochel, John and David Denver, 1983. 'Candidate Selection in the Labour Party: What the Selectors Seek'. *British Journal of Political Science*. Vol. 13, no. 1, pp. 45–69.

٩ Darcy, R. and Sarah Slavin Schramm, 1977. 'When Women Run Against Men'. Public Opinion Quarterly. Vol. 41, pp. 1–12; and Welch, Susan and Donley T. Studlar, 1986. 'British Public Opinion Toward Women in Politics: A Comparative Perspective'. *Western Political Quarterly*. Vol. 39, pp. 138–52.

١٠ For an extended discussion on the various thresholds found for preferential voting systems see Katz, Richard S., 1997. Democracy and Elections. Oxford: Oxford University Press.

١١ Hellevik, Ottar and Tor Bjørklund, 1995. 'Velgerne og Kvinnerepresentasjon' [Voters and women's representation], in Nina Raaum (ed.). Kjønn og Politikk [Gender and politics]. Oslo: Tano Press.

١٢ For an extensive review of electoral systems see Reynolds, Reilly and Ellis 2005, op. cit. [مرجع سابق]

١٣ هناك تراكم كبير للأدلة المقارنة التي تؤكد المزايا الهيكلية للعلاقات العامة فيما يتعلق بتمثيل المرأة. ومن بين البلدان التي لديها أنظمة تناسبية مختلطة، حيث يستند جزء من نظام الانتخابات على مناطق ذات عضو واحد في حين يستند جزء آخر منه على القوائم النسبية، إما على المستوى الإقليمي أو على المستوى الوطني، فإن تمثيل المرأة يكون في الجزء النسبي أعلى من بقية النظم الانتخابية. وعلاوة على ذلك، فقد غيرت بلدان عدة نظمها الانتخابية، وهناك نتيجة متسقة أنه عند التغييرات من نظم التعددية / الأغلبية إلى نظم العلاقات العامة، هناك زيادة في تمثيل المرأة. وقد تأكدت هذه النتائج مؤخراً في دراسة للتغيرات في نظم الانتخابات في دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية: انظر ماتلاند، ريتشارد ي.، ٢٠٠٣. "تمثيل المرأة في أوروبا ما بعد الشيوعية"، في ريتشارد ماتلاند أند كاثلين أ. مونتجومري (وآخرين). وصول المرأة إلى السلطة السياسية في مرحلة ما بعد الشيوعية أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد.

١٤ Valen, Henry, 1988. 'Norway: Decentralization and Group Representation', in Gallagher and Marsh (eds), op. cit.[النرويج: اللا مركزية وتمثيل المجموعات]

١٥ Matland, Richard E. and Donley T. Studlar, 1996. The Contagion of Women Candidates in Single Member and Multi-Member Districts. Journal of Politics. Vol. 58, no. 3, pp. 707–33.[عدوى المرشحات في الدوائر الفردية والتعددية] .

١٦ ثمة دراسة تفصيلية حول الحصص في الفصل الرابع من هذا الدليل.

١٧ أنا واثق تماما، بأن سبب ذلك هو عدد محدد من الذكور الذين هم أعيان محليون وُضعوا في البداية في مراتب منخفضة على قائمة الحزب، ثم في مراتب أعلى من النساء اللاتي كن في البداية أعلى منهم على القائمة ولكنهن غير معروفات نسبياً للناخبين في البلدية.

١٨ Schmidt, Gregory D., 2003. Unanticipated Successes: Lessons from Perus Experiences with Gender Quotas in Majoritarian Closed List and Open List PR Systems, in International IDEA. The Implementation of Quotas: Latin American Experiences. Stockholm: International IDEA. [نجاحات غير متوقعة: دروس مستنبطة من تجارب بيرو مع حصص النوع الاجتماعي في أنظمة قائمة الأغلبية المغلقة وأنظمة القائمة النسبية المفتوحة: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات] و [تطبيق نظام الحصص: تجارب أميركا اللاتينية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات].

١٩ ومع ذلك، هنالك حجج قوية مؤيدة ومعارضة للاقتراع بنظام القائمة المفتوحة، وهي لا تتعلق بآثار النوع الاجتماعي. فالمؤيدون يشددون على أن هذا النوع من الاقتراع يوفر للمواطنين مدخلات أكبر في اختيار ممثليهم، وهذا ما يُعتبر أمرا أكثر ديمقراطية. أما المعارضون، فيذهبون إلى أن الاقتراع بنظام القائمة المفتوحة يضعف سيطرة الحزب على ممثليه، وبالتالي يهدد النموذج الديمقراطي للحزب المسؤول والذي يفضله كثير من علماء السياسة.

٢٠ Meier, Petra, 2004. Gender Quotas or Electoral Reform: Why More Women Got Elected during the 2003 Belgian Elections? Paper presented at International IDEA conference on The Implementation of Quotas: Experiences from Europe, Budapest, 22–23 October. [حصص النوع الاجتماعي أم الإصلاح الانتخابي: لِمَ انتُخب عدد أكبر من النساء أثناء الانتخابات البلجيكية لعام ٢٠٠٣؟ مؤتمر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول تطبيق الحصص، تجارب من أوروبا، بودابست].

المراجع وقراءات أخرى

Bochel, John and David Denver, 1983. 'Candidate Selection in the Labour Party: What the Selectors Seek'. *British Journal of Political Science.* Vol. 13, no. 1, pp. 45–69

Dahlerup, Drude and Lenita Freidenvall, 2005. 'Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women'. *International Feminist Journal of Politics.* Vol. 7, no. 1, March, pp. 26–48

Darcy, R. and Sarah Slavin Schramm, 1977. 'When Women Run Against Men'. *Public Opinion Quarterly.* Vol. 41, pp. 1–12

Darcy, R., Susan Welch and Janet Clark, 1994. *Women, Elections, and Representation.* 2nd edn, Lincoln, Nebr.: Nebraska University Press

Fowler, Linda and Robert D. McClure, 1989. *Political Ambition: Who Decides to Run For Congress.* New Haven, Ct.: Yale University Press

Gallagher, Michael, 1988. 'Conclusions', in Michael Gallagher and Michael Marsh (eds). *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics.* London: Sage

Hellevik, Ottar and Tor Bjørklund, 1995. 'Velgerne og Kvinnerepresentasjon' [Voters and women's representation], in Nina Raaum (ed.). *Kjønn og Politikk* [Gender and politics]. Oslo: Tano Press

Inter-Parliamentary Union (IPU), 1995. *Women in Parliaments 1945–1995: A World Statistical Survey.* Geneva: IPU

Katz, Richard S., 1997. *Democracy and Elections.* Oxford: Oxford University Press

LeDuc, Lawrence, Richard Niemi and Pippa Norris, 1996. *Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective.* London: Sage

Matland, Richard E., 1995. 'How The Electoral System has Helped Women Close the Representation Gap in Norway', in Lauri Karvonen and Per Selle (eds). *Closing the Gap: Women in Nordic Politics.* London: Dartmouth Press

— 1998a. 'Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries'. *Legislative Studies Quarterly.* Vol. 23, no. 1, pp. 109–25

— 2003. 'Women's Representation in Post-Communist Europe', in Richard E. Matland and Kathleen A. Montgomery (eds). *Women's Access to Political Power in Post-Communist Europe.* Oxford: Oxford University Press

— and Donley T. Studlar, 1996. 'The Contagion of Women Candidates in Single Member and Multi-Member Districts'. *Journal of Politics.* Vol. 58, no. 3, pp. 707–33

— and Michelle A. Taylor, 1997. 'Electoral System Effect on Women's Representation: Theoretical Arguments and Evidence from Costa Rica'. *Comparative Political Studies.* Vol. 30, no. 2. pp. 186–210

Meier, Petra, 2004. 'Gender Quotas or Electoral Reform: Why More Women Got Elected during the 2003 Belgian Elections'. Paper presented at the International IDEA conference on The Implementation of Quotas: Experiences from Europe. Budapest, 22–23 October

Norris, Pippa, 1996. 'Legislative Recruitment', in Lawrence LeDuc, Richard Niemi and

Pippa Norris (eds). *Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective.* London: Sage

Reynolds, Andrew, Ben Reilly and Andrew Ellis, 2005. *The New International IDEA Handbook of Electoral System Design.* Stockholm: International IDEA

Schmidt, Gregory D., 2003. 'Unanticipated Successes: Lessons from Peru's Experiences with Gender Quotas in Majoritarian Closed List and Open List PR Systems', in International IDEA. *The Implementation of Quotas: Latin American Experiences.* Stockholm: International IDEA

— and Kyle L. Saunders, 2004. 'Effective Quotas, Relative Party Magnitude, and the Success of Female Candidates'. *Comparative Political Studies.* Vol. 37, no. 6, pp. 704–34

Valen, Henry, 1966. 'The Recruitment of Parliamentary Nominees in Norway'. *Scandinavian Political Studies.* Vol. 1, no. 1, pp. 121–66

— 1988. 'Norway: Decentralization and Group Representation', in Michael Gallagher and Michael Marsh (eds). *Candidate Selection in Comparative Perspective: The Secret Garden of Politics.* London: Sage

Welch, Susan and Donley T. Studlar, 1986. 'British Public Opinion Toward Women in Politics: A Comparative Perspective'. *Western Political Quarterly.* Vol. 39, pp. 138–52

دراسة حالة: أميركا اللاتينية

النساء والأحزاب والنظم الانتخابية في أميركا اللاتينية

مالا ن. هتون

تحلل دراسة الحالة هذه أسلوب صياغة الأحزاب والنظم الانتخابية لفرص وصول النساء إلى السلطة في أميركا اللاتينية. ففي السنوات الخمس عشرة الماضية، بذل كثير من أحزاب المنطقة جهوداً كبيرة لتعزيز مكانة النساء. وقد تبنى ١١ بلداً في المنطقة قوانين حصص المرشحات وأسند البلد الثاني عشر، أي كولومبيا، إلى النساء مناصب عليا في السلطة التنفيذية. وأثّر الحصص مرهون بالقواعد الانتخابية، إذ يغدو هذا الإجراء أكثر جدوى في بلدان تعتمد القائمة النسبية المغلقة وقواعد لترتيب المرشحين ودوائر انتخابية كبيرة. ولكن ضعف الأحزاب والأنظمة الحزبية في بلدان عدة، وخصوصاً منطقة الأنديز، يهدد التعزيز الديمقراطي وسبل معيشة النساء والمواطنين الآخرين.

تعاني النساء تاريخياً في أميركا اللاتينية، كما في بقية بلدان العالم، من نقص شديد في التمثيل في المناصب الانتخابية. ولم يضاه حضورها في اتخاذ القرار السياسي حضور الرجل أبداً. ونظراً لإدراك كثير من الناس، ومنهم السياسيين وقادة الفكر، بأن هذه الحالة تقوض الديمقراطية والمساواة السياسية والعدالة، فقد وافقوا على تدابير ترمي إلى زيادة حضور النساء في السلطة. ومنذ عام ١٩٩١، تبنى ١١ بلداً لاتينياً قوانين الحصص الرامية إلى تحديد الحدود الدنيا لمشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات الوطنية. وعلى الرغم من تباين النتائج حسب القواعد الانتخابية وتطبيقها، يشكل التوجه نحو الحصص منعطفاً في المواقف العامة إزاء تواجد النساء في السلطة، وفي الالتزامات الرسمية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.

وقد ازداد حضور النساء في السلطة في أميركا اللاتينية، نتيجة لنظام الحصص والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحول نحو الديمقراطية والتغيرات الثقافية. فبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، ارتفع معدل تمثيلهن في الغرف الدنيا لبرلمانات المنطقة من ٩ إلى ١٧ بالمئة، وفي الغرف العليا من ٥ إلى ١٣ بالمئة، وفي المناصب الوزارية من ٩ إلى ١٤ بالمئة. وقد سجل بعض البلدان زيادات كبيرة بفضل التطبيق الناجح لقواعد الحصص. ولكن حضور النساء لم يكن مساوياً تماماً لحضور الرجال في أي دولة.

ويبين الجدول ٩ أن نسبة النساء في السلطة كانت مرتفعة في بعض بلدان أميركا اللاتينية (كونغرس الأرجنتين وكوستاريكا ومجلس وزراء كولومبيا)، ومنخفضة في بلدان أخرى (كونغرس غواتيمالا والهندوراس ومجلس وزراء المكسيك). وكمعدل، فقد تحسنت فرص مشاركة النساء في البرلمان، لكن المكاسب لم تتوزع بالتساوي.

جدول ٩: النساء في السلطة في أميركا اللاتينية عام ٢٠٠٥

البلد	نسبة النساء في الغرفة الدنيا من البرلمان (أو برلمان بغرفة واحدة) (٪)	نسبة النساء في الغرفة العليا من البرلمان (مجلس الشيوخ) (٪)	عدد الوزيرات	نسبة الوزيرات (٪)
الأرجنتين	٣٤	٣٣	١ من ١١	٩
بوليفيا	١٩	١٥	١ من ١٥	٧
البرازيل	٩	١٢	٢ من ٢٣	٩
شيلي	١٣	٤	٣ من ١٧	١٨
كولومبيا	١٢	٩	٥ من ١٣	٣٨
كوستاريكا	٣٥	_	٣ من ١٦	١٩
كوبا	٣٦	_	٦ من ٣٨	١٦
جمهورية الدومينيكان	١٧	٦	٣ من ٢٠	١٥
الإكوادور	١٦	_	٢ من ١٥	١٣
السلفادور	١١	_	٢ من ١٢	١٧
غواتيمالا	٨	_	٢ من ١٣	١٥
هندوراس	٦	_	٣ من ٢٣	١٣
المكسيك	٢٣	١٦	٠ من ١٩	٠
نيكاراغوا	٢١	_	١ من ١٣	٨
بنما	١٧	_	٢ من ١٢	١٧
الباراغواي	١٠	٩	٢ من ١٠	٢٠
بيرو	١٨	_	٢ من ١٥	١٣
الأوروغواي	١٢	١٠	٠ من ١٤	٠
فنزويلا	١٠	_	٣ من ١٦	١٩
المتوسط	١٧	١٣		١٤

المصادر: بيانات حول المناصب الوزارية مأخوذة من مواقع حكومية باستثناء كوستاريكا وجمهورية الدومنيكان والأوروغواي وفنزويلا، إذ أُخذت المعلومات من قاعدة البيانات السياسية للأميركتين بجامعة جورج تاون: .
<http: / /www.georgetown.edu /pdba/> والبيانات حول السلطات التشريعية الوطنية مأخوذة من الاتحاد البرلماني الدولي [النساء في البرلمانات الوطنية: الوضع في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥]، <http: / /www.ipu.org /wmn-e /classif.htm>.

مواقف الجمهور إزاء مسألة قيادة المرأة

يكشف استطلاع أجري عام ٢٠٠٤، عن فروق مهمة في نظرة البلدان لوجود الرجل والمرأة في السلطة. ويظهر الشكل ٤ النسبة المئوية للمستطلَعين الذين وافقوا على عبارة أن 'الرجل قائد أفضل من المرأة'.

شكل ٤: رأي الجمهور بالقياديات في أميركا اللاتينية، ٤ . ٢

نسبة الموافقين على عبارة أن 'الرجل قائد أفضل من المرأة'.

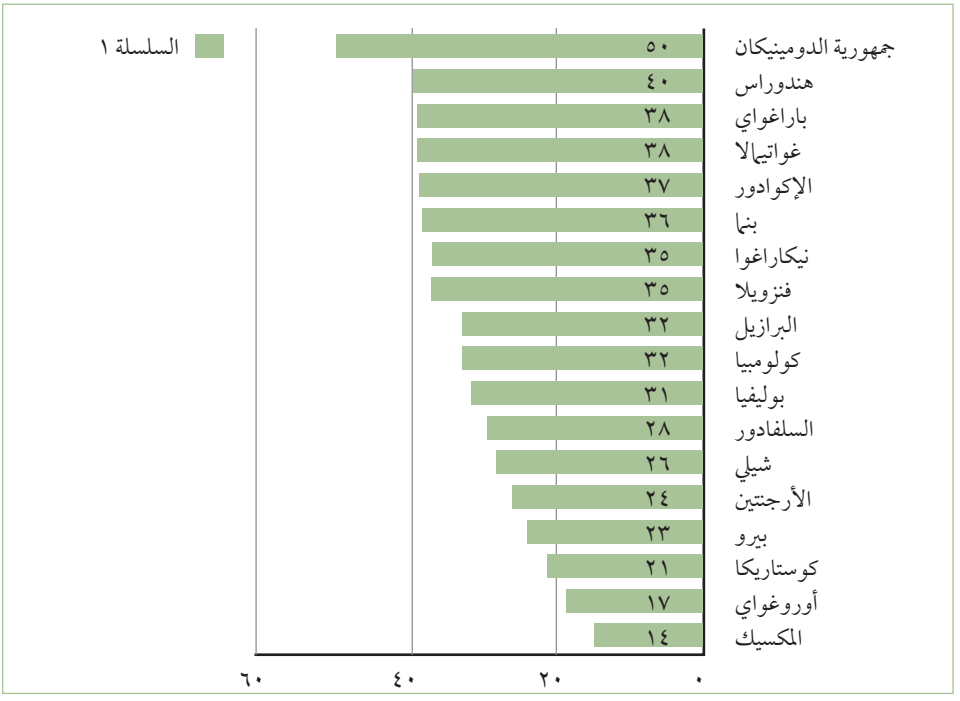

المصدر: Latinobarómetro, 2004. Una década de mediciones [A decade of measurements]. Informe Resumen. Santiago de Chile, 13 August 2004, <http://www.latinobarometro.org>. [عقد من الإجراءات]

تشير هذه النتائج إلى أن المواقف القائمة على التحيز الجنسي بين الناخبين لا تشكل عقبة أمام النساء في بلدان عديدة، خصوصاً في المكسيك والأوروغواي وكوستاريكا. ولكن نصف المستطلَعين تماماً في جمهورية الدومنيكان كانوا معادين لقيادة النساء. ورغم ذلك، لا يوجد ارتباط واضح بين نتائج الاستطلاع والأعداد الفعلية للنساء في السلطة، أي أن ثمة أسباب تفسر فرص النساء. ولذلك علينا تقصي آثار المؤسسات السياسية من أحزاب ونظم انتخابية على ترشح النساء.

الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب بوابات انطلاق النساء نحو السلطة. وكي تحظى المرأة بمناصب قيادية، عليها أن تعمل من خلال أحزاب تتمتع بقدرة فريدة على ضمان حصول مرشحيها على منصب سياسي. ولكن الأحزاب كانت تاريخياً مؤسسات منحازة نحو الرجل إلى حد بعيد، إذ أدرجت النساء على أساس مختلف عنه وبطرق أعاقت وصولهن إلى المناصب القيادية. وعلى الرغم من أنهن يشكلن نصف أعضاء الأحزاب في كثير من بلدان أميركا اللاتينية، إلا أنهن نادراً ما تتمتعن بمكانة متساوية مع الرجل في المجالس التنفيذية للأحزاب أو بين مرشحيه للانتخابات العامة. وقد انضمت المرأة للأجنحة النسائية لأحزاب، حشدت الناخبين ودعمت المرشحين الذكور باستضافة الاجتماعات وجمع التبرعات. وبخلاف مكاتب الفلاحين والعمال والطلاب وغيرهم التي يهيمن عليها الذكور، لم تنشأ مكاتب النساء من وضع طبقي أو وظيفة يمكن أن تنتظم النساء حولها للضغط من أجل تحقيق مطالبهن الجماعية، بل جرى تحشيدهن 'بوصفهن نساء تمثلت مشاركتهن الأساسية كمجموعة في الحياة الخاصة[1]'. ومن غير المستغرب أن تكون مشاركة النساء في المناصب القيادية السياسية ضعيفة قياساً إلى مشاركتهن العامة في الأحزاب.

ولكن منذ مطلع التسعينيات، غيرت أجنحة نسائية كثيرة موقفها كي لا تعمل موظفاتِ دعم بل مناصرات للقياديات. فمثلاً، تحول الجناح النسائي في حزب العمل الوطني في المكسيك من منظمة أمومية إلى قاعدة فعالة لتعزيز وصول النساء إلى المناصب القيادية الرئيسية. وفي الانتخابات التي جرت أثناء الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣، مارست 'الأمانة الوطنية لتعزيز المرأة سياسياً' في ذلك الحزب ضغوطاً على قادته المحليين والوطنيين لإدراج النساء كمرشحات. وبحلول العام ٢٠٠٣ ونتيجة لتلك الجهود، بات لدى هذا الحزب، رغم أيديولوجيته اليمينية، مرشحات أكثر مما لدى الحزبين الرئيسيين في البلاد، وهما الحزب الثوري المؤسسي وحزب الثورة الديمقراطية.[2]

افترض بعض الباحثين (من بينهم ريتشارد ماتلاند في الفصل الثالث من هذا المجلد)، أن نجاح النساء يستند إلى تنظيم الحزب وأيديولوجيته. ويذهب البعض إلى أن المرأة تتمتع بفرص أكبر في الأحزاب البيروقراطية الموجهة بالقوانين أكثر من الأحزاب غير الهيكلية أو الزبائنية[3]. فعندما يكون لدى الحزب قواعد واضحة ومتبعة لتسمية المرشحين، يفهم المرشحون المحتملون بشكل أفضل عملية الترشيح ويضعون قادةَ الحزب موضع مساءلة إن هم تجاوزوا تلك القواعد. كما وجدت الدراسات أيضاً أن المرأة تصيب نجاحاً أفضل في الأحزاب اليسارية التي تؤيد أيديولوجيتها تمثيل المجموعات الاجتماعية المهمشة التي لدى الحركات النسوية روابط أقوى معها.[4] وقد وجدت دراسة أجريت في بلدان عدة، أن القوة الانتخابية للأحزاب اليسارية كانت مؤشراً قوياً على تمثيل النساء في السلطة.[5]

ومع ذلك تشير أدلة من أميركا اللاتينية إلى عدم وجود ارتباط مباشر بين حضور المرأة ونوع الحزب. فمستوى تمثيلها في الهيئة التشريعية في بلدان ذات سياسات حزبية مؤسسية وأحزاب موجهة بالقوانين يتباين بشدة من ١٢ و١٣ بالمئة في الأوروغواي وشيلي على التوالي إلى

٣٥ بالمئة في كوستاريكا. وفي الوقت نفسه، يكون حضور المرأة في الهيئة التشريعية في بلدان ذات أحزاب أكثر شكلية وتعلقاً بشخص قائدها ونظام حزبي ضعيف مؤسسيا كبوليفيا وبيرو (١٩ و١٨ بالمئة على التوالي) أعلى من المعدل الإقليمي (١٧ بالمئة).

ومن المفارقات أن تؤدي الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية الداخلية للحزب إلى عرقلة المحاولات الرامية إلى تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين. فبعض الأحزاب في أميركا اللاتينية تجري انتخابات داخلية كي تختار مرشحيها للانتخابات العامة. ويُعقد هذا الإجراء، الذي يجعل السلطة لامركزية من خلال نزع سلطة الترشيح من أيدي قادة الحزب، جهود تطبيق قواعد الحصص. فالانتخابات الداخلية أيضاً تفضل مرشحين مرموقين لديهم موارد، وغالباً ما يكون معظمهم من الرجال[٦].

ماذا عن آثار أيديولوجيا الحزب؟ في التسعينيات، بدا أن أميركا اللاتينية اعتمدت الاتجاهات العالمية، إذ انتُخبت نساء من الأحزاب اليسارية التي تناصر تدخل الدولة والسياسة الاجتماعية والديمقراطية التشاركية أكثر من أحزاب اليمين[٧]. ولكن بحلول عام ٢٠٠٥، تغير هذا المنحى، ولم يعد أداء النساء بهذا السوء في أحزاب اليمين نسبة إلى إجمالي عدد المشرِّعات في كل بلد. فنسبة النساء من المقاعد في ثلاثة أحزاب يمينية رئيسية في المنطقة، فاقت إجمالي نسبتها في الكونغرس في تلك الدول. وعلى سبيل المثال، تشكل النساء ٢٩ بالمئة من النواب المنتخبين من حزب العمل الوطني اليميني في المكسيك (٤٤ من أصل ١٥١) و١٦ بالمئة من النواب المنتخبين من حزب التجديد الوطني اليميني في شيلي (٣ من أصل ١٩) و١٠ بالمئة من النواب المنتخبين من حزب الجبهة الليبرالية اليميني في البرازيل (٦ من أصل ٦٢).

والأكثر مدعاة للقلق هو ضعف الأحزاب وضعف انتماء المواطنين لها. فقد أظهرت استطلاعات إقليمية للرأي العام أجرتها مؤسسة لاتينوبارامترو (Latinobarómetro)، ومقرها سانتياغو في شيلي، أن ١٨ بالمئة فقط من الأميركيين اللاتينيين يثقون بالأحزاب (أدنى من نسبة ثقتهم بالبرلمان والقضاء والشرطة والتلفاز والبنوك والكنيسة وغيرها من المؤسسات)[٨]. وتساعد الأزمات في النظام الحزبي في تفسير عدم الاستقرار في بوليفيا والإكوادور وفنزويلا والعنف المدني في كولومبيا والاستياء من الديمقراطية في بيرو. ولذلك، يتعين على مناصري تمثيل النساء النضال لتعزيز الأحزاب بوصفها مكوناً أساسيا للحكم الديمقراطي، لأنها الوسيلة الرئيسية لتلخيص أولويات المواطنين وترجمتها إلى سياسة، والطريق المؤسسي الوحيد نحو السلطة.

النساء والنظم الانتخابية

أظهرت عدة دراسات، أهمية القواعد الانتخابية في تعزيز فرص انتخاب النساء. وتميل البلدان التي تعتمد التمثيل النسبي إلى انتخاب النساء أكثر من البلدان التي تعتمد نظم التعددية/ الأغلبية. لماذا؟ يرى ريتشارد ماتلاند في الفصل الثالث، أن الأحزاب في نظم التمثيل النسبي (حيث تُوزع المقاعد على الأحزاب حسب النسبة المئوية لما تحصل عليه من أصوات) لديها دافع لإحداث توازن في لائحة المرشحين، بإدراج مرشحين يتمتعون بعلاقات مع شتى شرائح المجتمع (كالنساء) ومرشحين يمثلون مختلف فصائل الحزب والدوائر الانتخابية. أما في نظم الأغلبية فالدوافع مختلفة، إذ تميل

الأحـزاب لاختيـار مرشـحين يمتلكـون فرصـاً واقعية في كسـب أصوات أكثـر من أي مرشـح آخر. وفي أغلـب الحالات يشـعر قـادة الأحـزاب أن أفضـل مرشـحيهم هم مـن الرجال.

وبالفعل، تُظهر بيانات أُخذت من ١٨٢ بلداً في عام ٢٠٠٠، أن النساء شكلن كمعدل ١٥ بالمئة من أعضاء الكونغرس في نظم التمثيل النسبي و١١ بالمئة في النظم المختلطة (التي يُنتخب فيها جزء من الهيئة التشريعية عبر التمثيل النسبي وجزء باستخدام الدائرة الفردية) و٩ بالمئة في نظم التعددية/ الأغلبية[٩].

تَسـتخدم كافـة بلـدان أمـيركا اللاتينيـة شـكلاً معينـا مـن أشـكال التمثيـل النسـبي (باسـتثناء كوبـا التـي ليـس فيهـا انتخابـات تنافسـية)، مـع أن أربعـة بلـدان تسـتخدم نظـم مختلطـة تجمـع القائمـة النسـبية المغلقـة والدوائـر الفرديـة (انظـر الجـدول ١٠). ومـن بـين البلـدان التـي تسـتخدم القائمـة النسـبية، تسـتخدم سـبعة بلـدان القوائـم المغلقـة وخمسـة بلـدان القوائـم المفتوحـة. ولـدى الأوروغـواي نظـام للقوائـم الفئويـة تُجمـع الأصـوات فيـه عـلى مسـتوى الحـزب وتُـوزع بصـورة تناسـبية عـلى فصائلـه ثـم تُـوزع عـلى قوائـم مرشـحي كل فصيـل. وفي نظـام القوائـم الشـخصية في كولومبيـا، يضـم السـواد الأعظـم مـن القوائـم مرشـحاً واحـداً فقـط، وتُجمـع الأصـوات ضمـن قوائم الحـزب الفرعيـة هـذه وليـس عـلى مسـتوى الحـزب[١٠].

جدول ١: النظم الانتخابية في أميركا اللاتينية (للغرفة الدنيا من البرلمان أو برلمان بغرفة واحدة)

النظام الانتخابي	البلد
قائمة نسبية: قائمة مغلقة	الأرجنتين، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا والباراغواي
قائمة نسبية: قائمة فئوية مغلقة	الأوروغواي
قائمة نسبية: قائمة شخصية	كولومبيا
قائمة نسبية: قائمة مفتوحة	البرازيل، شيلي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور* وبيرو
نظام مختلط (تمثيل نسبي + دائرة فردية)	بوليفيا، المكسيك، بنما وفنزويلا

* إضافة إلى ذلك، يُنتخب ١٥ بالمئة من كونغرس الإكوادور من قائمة وطنية واحدة مغلقة.

تقـترن مجموعـات مختلفـة مـن قواعـد التمثيـل النسـبي مـع مسـتويات مختلفـة قليـلاً مـن تمثيـل النسـاء. فقـد كان متوسـط تمثيلهـن في الغرفـة الدنيـا مـن البرلمـان ١٨ بالمئـة في نظـم القوائـم المغلقـة، و١٧ بالمئـة في النظـم المختلطـة، و١٥ بالمئـة في نظـم القوائـم المفتوحـة. وبعبـارة أخـرى، تحقـق النسـاء نتائـج أفضـل قليـلاً في نظـم القوائـم المغلقـة والمختلطـة منـه في نظـم القوائـم المفتوحـة. ولفهـم السـبب، ينبغـي لنـا أن نـدرس التفاعـل بـين القواعـد الانتخابيـة وقوانـين الحصـص.

حصص النساء

تبنّـى ١١ بلـداً لاتينيـاً بـين عامـي ١٩٩١ و٢٠٠٠ قوانـين الحصـص لتكريـس حـد أدنـى مـن ٢٠-٤٠ بالمئـة مـن مشـاركة النسـاء كمرشـحات في الانتخابـات التشريعيـة. ولكـن فنزويـلا ألغـت

قانون الحصص منذ ذلك الوقت. وسن البلد الثاني عشر، أي كولومبيا، قانوناً يقضي بأن تحتل النساء ٣٠ بالمئة من مراكز اتخاذ القرار التي تُشْغل بالتعيين في السلطة التنفيذية.

هل ساعدت الحصص فعلياً في انتخاب مزيد من النساء؟ لقد عززت الحصص عموماً نسبة تمثيل النساء بعشر نقاط مئوية، ولكن آثارها تباينت تبايناً كبيراً بين بلد وآخر (انظر الجدول ١١).

جدول ١١: نتائج قانون الحصص في أميركا اللاتينية

البلد	الهيئة التشريعية	نسبة النساء (قبل القانون) ٪	نسبة النساء (بعد القانون) ٪	نسبة التغير ٪
الأرجنتين	الغرفة الدنيا	٦	٣٤	+٢٨
	الغرفة العليا	٣	٣٣	+٣٠
بوليفيا	الغرفة الدنيا	١١	١٩	+٨
	الغرفة العليا	٤	١٥	+٩
البرازيل	الغرفة الدنيا	٧	٩	+٢
كوستاريكا	برلمان أحادي الغرفة	١٤	٣٥	+٢١
الجمهورية الدومينيكية	الغرفة الدنيا	١٢	١٧	+٥
الإكوادور	أحادي الغرفة	٤	١٦	+١٢
المكسيك	الغرفة الدنيا	١٧	٢٣	+٦
	الغرفة العليا	١٥	١٦	+١
بنما	أحادي الغرفة	٨	١٧	+٩
باراغواي	الغرفة الدنيا	٣	١٠	+٧
	الغرفة العليا	١١	٩	-٢
بيرو	أحادي الغرفة	١١	١٨	+٧
المتوسط		٩	١٩	+١٠

تعتمد فعالية الحصص اعتماداً كبيراً على طبيعة النظام الانتخابي في البلاد. فهي تصيب أفضل النتائج في نظم القائمة النسبية المغلقة، حيث ينص القانون على قواعد خاصة للمرشحات كإجبار الأحزاب على وضع النساء في مواقع عليا في قوائمها وليس في مجرد مواقع للزينة، إذ لا تملك أي فرصة في انتخابها. وغالباً، ما تحقق الحصص نتائج أفضل في الدوائر الانتخابية الكبيرة والتعددية. ففي الدوائر الانتخابية التي تضم عدداً قليلاً من الأعضاء، لا يُنتخب عادة إلا مرشحون متربعون على رأس القائمة الحزبية، وهم عموماً رجال. أما عندما يكون حجم الدائرة أكبر، فيفوز عدد أكبر من مرشحي الحزب حتى من هم في مراكز أدنى على قائمته[١٢].

تفسر هذه العوامل نجاح نظام الحصص في غرفتي البرلمان الأرجنتيني والكونغرس الكوستاريكي. وتفسر أيضاً النمو في المكسيك، حيث يُنتخب ٤٠ بالمئة من أعضاء الكونغرس في دوائر تَستخدم القائمة النسبية المغلقة. وتنص قوانين الحصص في هذه البلدان الثلاثة على وجوب وجود مرشحات في القائمة.

ولكـن أحزابـاً كثـيرة لم تلتـزم إلا بالحـد الأدنـى مـن الحصـص كـي لا تخـرق القانـون. ففـي الأرجنتـين، ينبغـي أن تشـغل النسـاء مركـزاً مـن كل ثـلاث مراكـز عـلى قائمـة الحـزب. وقـد التزمـت الأحـزاب بذلـك بـإدراج النسـاء في المراكـز مـن مضاعفـات الرقـم ٣. ولم يكـن هنـاك في كوسـتاريكا قبـل ١٩٩٩ قواعـد لترتيـب المرشـحين، ودرجـت الأحـزاب عـلى وضـع النسـاء في مواقـع قريبـة مـن أسـفل القوائـم الحزبيـة. ولكـن المحكمـة العليـا أصـدرت في ذلـك العـام كاسـتجابة لعرائـض مـن الوكالـة الوطنيـة للمـرأة قـراراً يقـضي بـأن تضـع الأحـزاب النسـاء في مراكـز توفـر لهـا فرصـة حقيقيـة في أن تُنتخـب. وقـد نبـه القانـون الأحـزاب إلى أنـه مـن السـهل معرفـة تلـك المراكـز مـن خـلال متوسـط عـدد المقاعـد التـي فـاز بهـا الحـزب سـابقاً في كل ولايـة[١٢]. وأسـفر القـرار عـن نتائـج مذهلـة، إذ قفـز حضـور النسـاء في الكونغـرس مـن ١٤ إلى ٣٥ بالمئـة عقـب انتخابات العـام ٢٠٠٢.[١٣]

تُعتـبر تفاصيـل قانـون الحصـص مهمـة جـداً. فمثـلاً، لا يطبَّـق قانـون الحصـص المكسـيكي تقنيـاً في دوائـر يُختـار المرشـحون فيهـا مـن خـلال انتخابـات أوليـة. ولكـن المعهـد الانتخـابي الاتحـادي لم يقـدم تعليمـات حـول الإجـراءات التـي تُعتـبر انتخابـات أوليـة قانونيـة. وعـلى الرغـم مـن هـذه الثغـرة القانونيـة، شـكلت النسـاء أكثـر مـن ٣٠ بالمئـة مـن المرشـحين للانتخابـات التشريعيـة عـام ٢٠٠٣.[١٤] وتؤكـد تجـارب البرازيـل عـلى الحاجـة إلى صياغـة قوانـين الحصـص بعنايـة. وينـص القانـون عـلى أن تحجـز الأحـزاب ٣٠ بالمئـة مـن مراكـز المرشـحين للنسـاء، لكنـه لا ينـص عـلى أن تمـلأ الأحـزاب فعليـاً تلـك المراكـز. وبـما أنـه يحـق للأحـزاب أن تسـمي عـدداً مـن المرشـحين يزيـد بنسـبة ٥٠ بالمئـة عـن المقاعـد التـي يجـري التنافـس عليهـا في الدائـرة، فبإمكانهـا عمليـاً وضـع قائمـة كاملـة لا تتضمـن أي امـرأة. فعـلى سـبيل المثـال، إذا كانـت دائـرة انتخابيـة تنتخـب ١٠ أعضـاء للكونغـرس، يُسـمح لـكل حـزب أن يقـترح ١٥ مرشـحاً. وينـص قانـون الحصـص عـلى أن تحتفـظ الأحـزاب بأربعـة مـن هـذه المراكـز للنسـاء. فـإذا لم يرغـب الحـزب باختيـار نسـاء، يمكنـه تقديـم ١١ مرشـحاً ذكـراً دون أن يخـرق القانـون[١٥].

وتشـير هـذه الأمثلـة أنـه حتـى يتكلـل نظـام الحصـص بالنجـاح، يجـب كتابـة القانـون بطريقـة تتجنـب الثغـرات التـي تسـمح للأحـزاب بتفـادي ترشـيح النسـاء أو الالتـزام بالحصـص لمجـرد وضعهن في مراكـز تكميليـة أو شـكلية عـلى ورقـة التصويـت. إضافـة إلى ذلـك، يجـب أن يتوفـر لـدى النشـطاء الرغبـة والقـدرة عـلى الحركـة لمراقبـة تنفيـذ الحصـص. ففـي الأرجنتـين، لم تبـدأ الأحـزاب بالالتـزام بنظـام الحصـص إلا بعـد أن اعـترض النشـطاء مـراراً وتكـراراً عـلى القوائـم غـير الملتزمـة بـه في المحكمة.

خاتمة

لا تـزال هنـاك تحديـات مهمـة رغـم مـا حققتـه النسـاء مـن مكاسـب في المجالـس التشريعيـة لبعـض البلـدان. فالمواقـف القائمـة عـلى التحيـز الجنسـي لا تـزال موجـودة كـما يظهـر اسـتطلاع مؤسسـة لاتينوباراميـترو. وقـد اكتسـبت النسـاء سـلطة رسـمية في بلـدان عـدة ووصلـن إلى مكانـة متميـزة في أماكـن عديـدة، لكـن ليـس في جميعهـا. وعـلى الرغـم مـن أنهـن أصبحـن يشـكلن نصـف أعضـاء الأحـزاب، عـلى الأقـل في أماكـن كثـيرة، إلا أنهـن لم تحققـن المسـاواة مـع الرجـال في قيـادات الحـزب، إذ يسـيطر الرجـل في معظـم البلـدان عـلى أهـم لجـان الكونغـرس وشـبكات السـلطة غـير الرسـمية.

علاوة على ذلك، حتى عندما تكون النساء حاضرات فهن لا يعملن دائماً على تعزيز أجندة المساواة بين الجنسين. وهناك ارتباط هش بين التمثيل الوصفي للنساء (الذي تؤكده الأرقام) والتعزيز الجوهري لمصالحهن، من خلال تقديم مشاريع قوانين وتعديلات والضغط والتوعية والخطب الرسمية وهكذا. وقد خاب أمل كثير من المراقبين من عدم بذل النساء المنتخَبات مزيداً من الجهود لمناصرة قضايا المساواة بين الجنسين. فبعد قرون من التحيز الجنسي، يمكن فهم خيبة الأمل هذه. ومن ناحية أخرى، ربما يكون من غير المنطقي أن نتوقع بأن تتمكن مجموعة من الوافدين الجدد من تغيير منطق السوق السياسي بسرعة. فإيصال النساء إلى السلطة شيء وتغيير طريقة تصرف السياسيين شيء آخر كلياً.

يقترن تعزيز حق النساء في المشاركة بالسلطة وحقوقها المدنية وفرصها المتساوية، بتعزيز الديمقراطية وبالتنمية الاجتماعية وبالنمو الاقتصادي العادل. وما دامت فجوات الدخل في المنطقة آخذة بالاتساع، ستفتقر نساء كثيرات إلى القدرات الأساسية وسيبقين مستبعدات من مجموعات المؤهلين للقيادة. وما دام ملايين المواطنين يناضلون لتلبية احتياجاتهم الأساسية، سيكون هناك فضاء سياسي محدود لبناء تحالفات حول أجندة حقوق المرأة. وما دامت مؤسسات الدولة تعاني من مشكلات الفساد وعدم الكفاءة وسوء الإدارة، سيصعب تطبيق سياسات جديدة كقوانين الحصص. ويعتبر تبني كثير من القادة مبدأ تكافؤ الفرص للنساء مدعاة للاحتفال، ولكن أميركا اللاتينية بحاجة إلى مزيد من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لترجمة هذا المبدأ إلى ممارسة.

الهوامش

١ Friedman, Elisabeth, 2000. *Unfinished Transitions: Women and the Gendered Development of Democracy in Venezuela, 1936–1996*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, p. 96.[تحولات غير مكتملة: المرأة والتنمية القائمة على أساس النوع الاجتماعي للديمقراطية في فنزويلا] .

٢ Baldez, Lisa, 2004a. Obedecieron y cumplieron? The Impact of the Gender Quota Law in Mexico. Paper presented at the meeting of the Latin American Studies Association, Las Vegas, 7–9 October 2004. Women made up 52 percent of the PANs PR candidates, compared to 47 percent for the PRI and 42 percent for the PRD. [أثر قانون حصص النوع الاجتماعي في المكسيك: اجتماع رابطة الدراسات الأميركية اللاتينية، لاس فيغاس] شكلت المرأة 25 بالمئة من مرشحي القائمة النسبية في حزب العمل الوطني مقارنة مع 74 بالمئة في الحزب الثوري المؤسسي و24 بالمئة في حزب الثورة الديمقراطية.

٣ See also Caul, Miki, 1999. Womens Representation in Parliament: The Role of Political Parties. *Party Politics*. Vol. 5, no. 1; and Norris, Pippa, Breaking the Barriers: Positive Discrimination Policies for Women, in Jyette Klausen and Charles S. Maier (eds). *Has Liberalism Failed Women?* (forthcoming).[تمثيل المرأة في البرلمان: دور الأحزاب السياسية، سياسة الأحزاب] و [كسر الحواجز: سياسات التمييز الإيجابي لصالح المرأة] و [هل خذلت الليبرالية المرأة؟].

٤ Caul 1999, op. cit., p. 81.[مرجع سابق] .

٥ Reynolds, Andrew, 1999. Women in the Legislatures and Executives of the World: Knocking at the Highest Glass Ceiling. *World Politics*. Vol. 51, no. 4 (July), p. 569. [المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية في العالم: طَرْق أعلى سقف زجاجي، سياسة العالم] .

٦ Baldez, Lisa, 2004b. Elected Bodies: The Gender Quota Law for Legislative Candidates in Mexico. *Legislative Studies Quarterly*. Vol. XXIX, no. 2 (May), pp. 231–58. [الهيئات المنتخَبة: قانون حصص النوع الاجتماعي لمرشحي الهيئة التشريعية في المكسيك، الدراسات التشريعية] .

٧ Htun, Mala, 2001. Electoral Rules, Parties, and the Election of Women in Latin America. Paper prepared for the 97th annual meetng of the American Political Science Association, San Francisco, 30 August–2 September.[القواعد الانتخابية والأحزاب وانتخاب المرأة في أميركا اللاتينية: الاجتماع السنوي السابع والتسعين لجمعية العلوم السياسية الأميركية، سان فرنسيسكو]

٨ Latinobarómetro, 2004. Una década de mediciones [A decade of measurements]. Informe Resumen. Santiago de Chile, 13 August 2004, <http://www.latinobarometro.org> (accessed 25 October 2004).[عقد من القياسات]

٩ Norris, Pippa, 2004. Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior. New York: Cambridge University Press. [الهندسة الانتخابية: قواعد التصويت والسلوك الانتخابي]

١٠ Archer, Ronald P. and Matthew Shugart, 1997. The Unrealized Potential of Presidential Dominance in Colombia, in Scott Mainwaring and Matthew Shugart (eds). Presidentialism and Democracy in Latin America. New York: Cambridge University Press, pp. 133–4. [الإمكانيات غير المحققة للهيمنة الرئاسية في كولومبيا] و [نظام الحكم الرئاسي والديمقراطية في أميركا اللاتينية]

١١ Htun, Mala and Mark Jones, 2002. Engendering the Right to Participate in Decisionmaking: Electoral Quotas and Womens Leadership in Latin America, in Nikki Craske and Maxine Molyneux (eds). Gender and the Politics of Rights and Democracy in Latin America. London: Palgrave, pp. 39–40. [إعمال حق المرأة في المشاركة في صنع القرار: الحصص الانتخابية وقيادة المرأة في أميركا اللاتينية] و [النوع الاجتماعي وسياسة الحقوق والديمقراطية في أميركا اللاتينية]

١٢ Garca, Ana Isabel, 2003. Putting the Mandate into Practice: Legal Reform in Costa Rica. Paper presented at the International IDEA Workshop, Lima, Peru, 23–24 February.[وضع قواعد ترتيب المرشحين موضع التنفيذ: الإصلاح القانوني في كوستاريكا: ورشة عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ليما، بيرو]

١٣ Jones, Mark, 1998. Gender Quotas, Electoral Laws, and the Election of Women: Lessons from the Argentine Provinces, Comparative Political Studies. Vol. 31, no. 1 (February), pp. 3–21; and Jones, Mark, 2004. Quota Legislation and the Election of Women: Learning from the Costa Rican Experience. Journal of Politics. Vol. 66, no. 4 (November), pp. 1203–23.[حصص النوع الاجتماعي والقوانين الانتخابية وانتخاب المرأة: دروس من أقاليم الأرجنتين، الدراسات السياسية المقارنة] و [تشريع الحصص وانتخاب المرأة: التعلم من تجربة كوستاريكا، مجلة السياسة]

١٤ Baldez 2004b, op. cit.[مرجع سابق] .

١٥ Htun, Mala, 2001. Womens Leadership in Latin America: Trends and Challenges, in Politics Matters: A Dialogue of Women Political Leaders. Washington, DC: Inter-American Dialogue, p. 16[قيادة المرأة في أميركا اللاتينية: اتجاهات وتحديات] في [شؤون السياسة: حوار القياديات السياسيات، واشنطن]

دراسة حالة: فرنسا

التجربة الفرنسية: إضفاء الطابع المؤسسي على مبدأ التكافؤ

ماريت سينيو

في أوروبا، كانت المرأة الفرنسية من بين آخر من مُنحوا حق التصويت والترشح للانتخابات[1]. وبقي تمثيلها حتى مطلع عام ٢٠٠٤ في وضع متخلف، إذ لم تشغل في الجمعية الوطنية الفرنسية المنتخَبة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ سوى ١٢,٣ بالمئة من المقاعد، ما يجعل فرنسا البلد التاسع عشر بين البلدان الخمسة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسادسة والستين في العالم من حيث نسبة النساء في البرلمان. وقد سمح إملاء صادر من جهات عليا، وهو أمر تقليدي في فرنسا[2]، أن تشغل المرأة مناصب وزارية بسهولة أكبر مِن أن تصبح عضوة في البرلمان (تشكل الوزيرات ربع أعضاء مجلس الوزراء). وهذا تناقض صارخ بين مستوى المسؤوليات الاقتصادية المرتفع الذي تشغله النساء في فرنسا وبين غيابهن في البرلمان.

إن الثلاثين سنة المجيدة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٥ والتي أحدثت تغييرات هائلة في حياة النساء (دخول هائل في الميادين الاقتصادية وزيادة استخدام العمالة المأجورة، لا سيما في قطاع الخدمات، ونسبة النساء الملتحقات بالتعليم العالي وتحررهن القانوني، إلخ)، لم تنه افتقارها إلى الشرعية الانتخابية. وقد تمخضت عن صعوبة انتخاب عدد ملموس من النساء إلى المجالس النيابية فكرة التكافؤ المتطرفة، التي قادت في النهاية إلى إصلاحات مؤسسية رئيسية هدفت إلى تعزيز تكافؤ فرص وصول النساء والرجال إلى المناصب الانتخابية.

وتعرض دراسة الحالة هذه أولاً السياق التاريخي والمؤسسي في فرنسا، وتتناول بالتفصيل أهمية فكرة التكافؤ وما ولدته من خلافات، وتوفر لمحة عامة عن الخطوط العريضة للإصلاحات المنفذة، وتبحث في تطبيقها العملي أثناء الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس الشيوخ لعام ٢٠٠١ والانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢.

السياق التاريخي

يفسِّر عدد من العوامل التاريخية سبب عدم تولي النساء عالمياً أكثر من مجرد مناصب برلمانية هامشية. فأولاً، يعزى الإقصاء السياسي الطويل للنساء في فرنسا إلى الثورة الفرنسية عام

١٧٨٩. فالثورة بطرحها لمسألة عجز النساء سياسياً كمبدأ مطلق لأكثر من ١٥٠ عاماً، شرَّعت مفهوم عدم أهليتها لتحمل مسؤولية إدارة الشؤون العامة. وفي الآونة الأخيرة، عرقلت قيود مؤسسية إضافية وصول النساء إلى المجالس التشريعية. فقد همشتها الأنظمة والممارسات في ظل الجمهورية الخامسة (١٩٥٨)، وتحديداً نظام الدائرة الفردية المستخدم في الانتخابات التشريعية والممارسة الواسعة المتمثلة في انتخاب الشخص عينه عدة مرات، والتي يفضلها هذا النظام الذي يميز بشكلٍ غير مباشر ضد النساء، لأنه بإضفائه الطابع الشخصي على الانتخابات يعطي الأولوية السياسية للشخص البارز وهو في الغالب رجل. فالأحزاب تميل عند اختيار مرشحيها إلى اختيار أشهر أعضائها، أي شخص يشغل أصلاً منصباً محلياً في الدائرة (مثل رئيس البلدية أو المستشار العام).

وقد شكلت قاعدة عدم إمكانية الجمع بين الوظائف الوزارية والبرلمانية سلبية غير مباشرة بالنسبة للنساء، كونه أجبر النظام على اللجوء إلى تعيين كبار المسؤولين في مناصب تنفيذية وحتى تشريعية، ومعظمهم تدرب في مؤسسات تعليمية متميزة كالمدرسة الوطنية للإدارة، وجميعها مؤسسات للذكور بامتياز.

لقد أساءت كل من مؤسسات الجمهورية الخامسة والأحزاب المسؤولة عن تكريس تلك المؤسسات معاملة النساء. فعوضاً عن أن تغدو الأحزاب الفرنسية منتديات للتدريب والاختيار، باتت بقياداتها الهرمة وضيقة الأفق مجموعات ترشيح تفضل إعادة إنتاج نخب ذكورية. ويجب تحميل الحركة النسوية في السبعينيات قسطاً من المسؤولية عن هذه الممارسات، لأنها لم تمارس ضغوطاً لإدخال النساء في نظام التمثيل السياسي، إذ توقع مناصرو المرأة أن يأتي التغيير من الحركات الاجتماعية، وليس من الأحزاب. ولذلك، بقي تمثيل النساء في قيادة الأحزاب وفي مجموعات الممثلين المنتخَبين ضعيفاً فترة طويلة، ووجدن صعوبة في إيصال أصواتهن.

كان الحزب الشيوعي لسنوات عديدة الحزب الوحيد الذي يرشح نساء لمنصب انتخابي[٣] مطبقاً نظام الحصص دون أن يعطيه ذلك الوصف. وعدل الحزب الاشتراكي نظامه الداخلي عام ١٩٧٤ بغية اعتماد حصة للنساء في قيادته (كانت الحصة في البداية ١٠ بالمئة وارتفعت إلى ٣٠ بالمئة عام ١٩٩٠). كما طبق الحزب نظام الحصص في الانتخابات إلى البرلمان الأوروبي (وفق نظام القائمة النسبية). ومرت فترة طويلة قبل أن يصوت الحزب عام ١٩٩٦ على نسبة ٣٠ بالمئة كحد أدنى للمرشحات إلى الانتخابات التشريعية (دخلت هذه النسبة حيز التنفيذ عام ١٩٩٧). وجاء الزخم النسوي من حزب الخضر، الذي يتضمن نظامه الداخلي مبدأ التكافؤ بين الرجال والنساء. ولم يطبق أي حزب يميني نظام الحصص.

كانت العقبة الأخيرة أمام حضور النساء في المجال السياسي في فرنسا قضائية. ففي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، أبطل المجلس الدستوري، وهو أعلى هيئة قضائية في البلاد، نصاً قانونياً يحدد نسبة التمثيل القصوى لأي جنس على قائمة مرشحي الانتخابات البلدية بـ ٧٥ بالمئة (في المدن التي يزيد عدد سكانها على ٣٥٠٠ نسمة). وقد حجب هذا القرار الذي مثل سابقةً في آفاق الإصلاح.

وللتغلب على كافة هذه العقبات، اعتبر أنه من الضروري إصلاح النظام من الأعلى. وتعد فرنسا وبلجيكا البلدين الأوروبيين الوحيدين اللذين اعتمدا قانوناً يتطلب درجة ما من التكافؤ بين جنسي المرشحين. وبينما يعتمد معظم جيران فرنسا على حكمة الأحزاب لضمان التمثيل السياسي للنساء، فإن فرنسا تشكل استثناءً، برجوعها إلى التوجيهات التشريعية من خلال قانون التكافؤ.

مفهوم التكافؤ

يمكن تعريف التكافؤ، على أنه ضمان فرص متساوية في تولي مناصب انتخابية. ويساعد مبدأ التكافؤ، والذي يبدو كمطلب للمساواة وكاعتراف بالغير في المجتمع[٤]، في الالتفاف على المعضلة الكلاسيكية التي أثارتها مواطَنة المرأة في الديمقراطية، أي الخيار بين المساواة والأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الجنسين. وقد دفع هذا المبدأ إلى إعادة النظر في مضمون الشمولية المجردة، وإجراء تحليل بديل لقضية تمثيل النساء سياسياً.

هل التكافؤ معادل لنظام الحصص؟ سيجيب بـ (كلا) كل مَن يصر على أن فلسفة التكافؤ (المساواة الكاملة) تختلف عن فلسفة الحصص (التي تشكل عتبة، وهي بذلك تعتبر تمييزية). بلا. وتقول إليان فوغل-بولسكي: 'لا يعني التكافؤ مبدأ المناصفة. فهو مطلب باسم المكانة المتساوية، وليس باسم تمثيل الأقلية[٥]'. وقد جرى التصويت على التكافؤ ليغدو قانوناً دائماً، بينما الحصة هي، من حيث المبدأ، تدبير مؤقت. ومع ذلك، تم الاستشهاد بالقانون الفرنسي الخاص بالتكافؤ في المناقشات الرامية إلى الدفاع عن الحصص بوصفها نموذجاً لتحقيق زيادة فورية في عدد النساء المنتخَبات.

ظهر مفهوم التكافؤ في أواخر الثمانينات، إذ طرحه لأول مرة مجلس أوروبا[٦]. وقد نقله إلى فرنسا المثقفون والحركات النسوية، حيث مارس هؤلاء ضغوطاً على السلطات في مطلع التسعينيات. وعجلت أفكار بعض المثقفين في انتقال مناصري المرأة نحو الإصلاح القانوني. وفي العام ١٩٩٢، ساعد كتاب 'نحو السلطة أيها المواطنات! الحرية والمساواة والتكافؤ[٧]' في نشر هذا المفهوم. وفي العام ١٩٩٦، بينت فرانسين ديميشيل في منشورات دالوز الحقوقية أن المرأة كانت جنساً ثانوياً للنظرية القانونية لأن القانون لم يشر إليها وغيبها. وتستنتج ديميشيل من ذلك، ضرورة إدماج الجنس في نظرية التمثيل تحديداً من خلال التكافؤ[٨].

وقد دعا مثقفون وناشطات سياسيات إلى تحقيق التكافؤ. وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٦، نشرت عشر وزيرات سابقات وجميعهن من الوسط السياسي بياناً في مجلة الإكسبرس يؤيد التكافؤ، وكان له أثر رئيسي على نتيجة النقاش لاحقاً.

وبات التكافؤ قضية رئيسية خلال الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٥ والانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧ بعد أن طفقت قوى فاعلة سياسية يمينية ويسارية تعتمده تدريجياً. وفي سياق أزمة التمثيل، ساد اعتقاد بأن الديمقراطية بغياب المرأة ديمقراطية مشوهة. كما أظهرت استطلاعات الرأي أن الناس ترغب في تجديد النخبة وتأنيثها[٩]. وقد عجل التغيير السياسي الذي أوصل اليسار إلى السلطة في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ في عملية الإصلاح، لأن إحدى القضايا الرئيسية

التي روج لها الزعيم الاشتراكي ليونيل جوسبان كانت تجديد المؤسسات السياسية (ومن بينها التكافؤ والحد من تعددية قواعد ترتيب مرشحي الانتخابات).

أثار النقاش الدائر حول التكافؤ خلافات عنيفة بشأن المبادئ التأسيسية للجمهورية، والتي عززت الانشقاق القائم بين اليمين واليسار محدثةً شرخاً في صفوف مناصري المرأة. فقد اعتبر الجمهوريون المتطرفون المعادون للتكافؤ، أنه يشكل ضربة للشمولية كونه يصنف المواطنين إلى فئات. أما مؤيدو التكافؤ، فهم من أكدوا على محدودية المساواة الشكلية مشددين على أن الديمقراطية التي لا تشمل النساء ليست ديمقراطية حقيقية. وقد وضع التصويت لصالح الإصلاحات حداً لتلك الخلافات، وبات التكافؤ موضع إجماع الآن بين الرأي العام والسياسيين.

الإصلاحات

يجيز القانون الدستوري المتعلق بالمساواة بين الجنسين والصادر في ٨ تموز/ يوليو ١٩٩٠ للمشرعين اتخاذ إجراءات إيجابية، ولكن ضمن الحدود الدستورية. وهو يكمل المادة الثالثة من الدستور (عدم قابلية السيادة للتجزئة) بالفقرة التالية: 'يؤيد القانون مبدأ تكافؤ فرص حصول المرأة والرجل على مراتب متكافئة في القوائم الانتخابية وأيضاً على المناصب الانتخابية'. وينص في المادة الرابعة على أن الأحزاب 'تسهم في تطبيق هذا المبدأ حسب الشروط المنصوص عليها في القانون'. وقد فُصِّل مصطلح المساواة على التكافؤ، وبذلك لم يظهر الأخير في النص. وهذا المستوى المتدني من الإصلاح ليس سوى تأكيد على ضرورة التطبيق الفعلي لمساواة شكلية، ومع ذلك فهو أساسي لأنه من خلال إعادة تعريفه لعبارة 'شعب ذي سيادة' فإنه يشير إلى قطيعة مع النظام الرمزي الذي نشأ منه. وبدلاً من النظام القديم القائم على المواطَنة المحايدة ووحدة المجتمع المكون من أفراد، يأتي مبدأ التكافؤ بنظام ثنائي النوع الاجتماعي ومزدوج.

أفضى هذا الوضع الجديد إلى اعتماد قانون في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ يعرف بقانون التكافؤ، ويتعلق بتكافؤ فرص حصول الرجل والمرأة على مراتب متكافئة في القوائم الانتخابية، وأيضاً على المناصب الانتخابية. وهو يلزم الأحزاب في الانتخابات القائمة على أساس القوائم بأن تدرج عدداً متساوياً من الرجال والنساء (مع هامش بفارق واحد) على قوائم مرشحيها، وإلا رفضت القوائم. والانتخابات التي يشملها هذا القانون، هي الانتخابات إلى البرلمان الأوروبي والانتخابات الإقليمية وانتخابات مجلس الشيوخ (في الدوائر التي تضم أربعة مقاعد وما فوق، أي ٥٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشيوخ) والانتخابات البلدية (للبلديات التي لا يقل عدد سكانها عن ٣٥٠٠ نسمة)[١٠]. وبالنسبة لانتخابات نظام القوائم المكونة من جولة واحدة (البرلمان الأوربي ومجلس الشيوخ وانتخابات الأقاليم)، ينص القانون على إدراج الأسماء بالتناوب بين الرجال والنساء (أو النساء والرجال) من أعلى القائمة إلى أسفلها. أما في انتخابات نظام القوائم المكونة من جولتين (انتخابات الأقاليم[١١]*، والانتخابات البلدية في البلدات والمدن التي يبلغ عدد سكانها ٣٥٠٠ نسمة فأكثر، ومنها برلمان كورسيكا)، فينبغي تحقيق التكافؤ في كل مجموعة من ستة مرشحين (يمكن إدراج الرجال والنساء بأي ترتيب كان). ولكن الحكومة التي عدلت نظام الانتخابات الإقليمية في عام ٢٠٠٣ للحد من نطاق النظام النسبي، وافقت على تطبيق تناوب دقيق على القوائم في انتخابات الأقاليم لعام ٢٠٠٤ رغم أنها تتضمن جولتين.

وبالنسبة للانتخابات التشريعية التي تستخدم نظام التعددية أو الأغلبية بمقعد واحد، يفرض القانون عقوبة مالية على أي حزب لا يدرج عدداً متساوياً من المرشحين والمرشحات، مع هامش قدره ٢ بالمئة. فما تقدمه الدولة من تمويل للأحزاب وفق ما تحصل عليه من أصوات في الجولة الأولى، ينخفض بنسبة تساوي نصف الفرق بين إجمالي عدد المرشحين من كل جنس، من إجمالي عدد المرشحين. مثال، إذا كان ٣٥ بالمئة من مرشحي الحزب نساء و٦٥ بالمئة رجال، يكون الفرق هو ٣٠ نقطة، وبذلك يُخفض تمويل الحزب بنسبة ١٥ بالمئة. ولم يشمل القانون مجالس المقاطعات التي تُنتخب وفق نظام الاقتراع على مرشح واحد.

التنفيذ: الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس الشيوخ لعام ٢٠٠١ والانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢

أثبتت الانتخابات البلدية التي جرت في ١١-١٨ آذار/ مارس ٢٠٠١ والتي كانت أول اختبار للقانون الجديد إمكانية تحقيق المساواة: انتُخبت قرابة ٣٨,٠٠٠ امرأة في المجالس المحلية في البلدات والمدن التي يزيد عدد سكانها عن ٣,٥٠٠ نسمة، وهو ما يمثل ٤٧,٥ بالمئة من مجموع أعضاء المجالس. وقد تحقق مكسب كبير (٨٤,٨ بالمئة) بالمقارنة مع انتخابات عام ١٩٩٥ التي بلغت فيها نسبة النساء المنتخبات لعضوية المجالس ٢٥,٧ بالمئة. ويبدو أنه قد تم الوفاء بالالتزام بترشيح عدد متساو من الرجال والنساء دون صعوبة، إذ أظهر استطلاع للرأي شمل قرابة ٦٠٠ مرشح يترأسون قوائم الأحزاب أن ٧٨ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع رأوا أنه من السهولة بمكان تطبيق قانون التكافؤ عند إعداد قوائمهم[١٢]. ولم تتقيد الأحزاب بالحد الأدنى؛ فحسب محاكاة أجرتها وزارة الداخلية، لو وَضعت جميع الأحزاب في مجموعة المرشحين الستة ثلاثة رجال في أعلى القائمة تليهم ثلاث نساء لكانت النتيجة النهائية ٤٣ بالمئة نساء.

وتتفاوت نسبة النساء المنتخبات تبعاً لحجم البلديات بين ٤٧,٤ بالمئة في البلديات الأصغر (عدد السكان ٣,٥٠٠-٩,٠٠٠)، وكانت هذه البلديات تضم أقل عدد من النساء حينها)، وحتى ٤٨ بالمئة في البلديات التي تضم أكثر من ٣٠,٠٠٠ نسمة.

ولكن يمكن تقييم أثر القانون بعبارات مغايرة، كونه في تلك البلديات التي يقل عدد سكانها عن ٣,٥٠٠ نسمة (ولم تكن هناك قيود فيها سابقاً) كانت نسبة النساء المنتخَبات ٣٠,١ بالمئة مقابل ٢١ بالمئة في عام ١٩٩٥، أي بزيادةٍ تفوق ٤٥ بالمئة. ولم يكن هناك أثر يذكر على عملية تعيين رؤساء البلديات، لأنهم يُنتقون في انتخابات غير مباشرة يصمت القانون بشأنها. ولم تشكل النساء من رؤساء البلديات المنتخبين سوى ١٠,٩ بالمئة. وهذه النسبة هي متوسط لا يكشف عن الفجوة المهمة بين البلدات والمدن التي يزيد عدد سكانها عن ٣,٥٠٠ نسمة (تولت النساء رئاسة ٦,٩ بالمئة فقط منها) وتلك التي يقل عدد سكانها عن ٣٥٠٠ (تولت النساء رئاسة ١١,٢ بالمئة فقط منها). ويعكس عدم المساواة بين الجنسين في السياسة عدم المساواة أمام السلطة.

جدول ١٢: النساء والسلطة السياسية في فرنسا

	التاريخ	عدد الأعضاء	عدد النساء	نسبة النساء	نوع الانتخاب
الحكومة	نيسان/ أبريل ٢٠٠٤	٤٢	١٠	٢٣,٨	
البرلمان الأوربي	٢٠٠٤	٧٨	٣٤	٤٣,٥	قائمة نسبية
الجمعية الوطنية	٢٠٠٢	٥٧٧	٧١	١٢,٣	اقتراع أحادي وفق نظام الأغلبية بجولتين
مجلس الشيوخ	٢٠٠٤	٣٣١	٥٦	١٦,٩	نظام متواز: مناطق كبيرة: قائمة نسبية. مناطق صغيرة: نظام الجولتين
المجلس الإقليمي	٢٠٠٤	١,٨٨٠	٨٩٥	٤٧,٦	قائمة نسبية
المجلس العام (دوائر)	٢٠٠٤	٣,٩٦٦	٤١١	١٠,٤	اقتراع أحادي وفق نظام الأغلبية بجولتين
المجلس المحلي (البلدات والمدن التي يزيد عدد سكانها عن ٣,٥٠٠ نسمة)	٢٠٠١	٨,٠٠٤	٣٨,١٠٦	٤٧,٥	قائمة نسبية بجولتين
المجلس المحلي (البلدات والمدن التي يقل عدد سكانها عن ٣,٥٠٠ نسمة)	٢٠٠١	٣٩٣,٧١٦	١١٨,٣٢١	٣٠,١	قائمة أغلبية بجولتين
محافظ	٢٠٠١	٣٦,٥٥٨	٣,٩٨٧	١٠,٩	اقتراع أحادي وفق نظام الأغلبية بجولتين اقتراع غير مباشر (من قبل أعضاء المجلس المحلي)

من المفارقة أن يكون حضور المرأة الفرنسية في السلطة التنفيذية أكبر منه في السلطة التشريعية (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ). والمجالس التي تضم أكبر نسبة من النساء، هي التي يُنتخب أعضاؤها على أساس نظام القائمة النسبية. وقد أبرز هذا التوجهَ تطبيقُ القانون الصادر في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ والذي ينص على التكافؤ بين المرشحين الذكور والإناث في الانتخابات وفق نظام القوائم. فعقب انتخابات عام ٢٠٠١، تضاعفت أعداد النساء تقريباً في المجالس البلدية في البلدات والمدن التي يربو عدد سكانها على ٣,٥٠٠ نسمة، وهن يُمثلن الآن ٤٧,٥ بالمئة من أعضاء المجالس.

المصدر: وزارة الداخلية الفرنسية، ٢٠٠٤.

عقب انتخابات مجلس الشيوخ في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وهي المرة الثانية التي يطبق فيها القانون، حصلت النساء على ١٠,٩ بالمئة من المقاعد (مقابل ٥,٩ بالمئة سابقاً، بزيادة قدرها ٨٤,٧ بالمئة). وكان يجري الانتخاب على ثلث المقاعد (١٠٢ من أصل ٣٢١)، ٧٤ منها من خلال نظام القوائم (خاضعة للتكافؤ) و٢٨ مقعداً من خلال نظام المرشح الواحد (غير خاضع لمبدأ التكافؤ). وترشحت نساء كثيرات (٤٢ بالمئة من المرشحين). وفي النهاية، فازت النساء بـ ٢٢ مقعداً من أصل ١٠٢ (٢١,٥ بالمئة)، و٢٠ منهن في انتخابات تعتمد اقتراع القائمة النسبية والخاضعة لقيود التكافؤ.

فاق عدد النساء في مجلس الشيوخ التوقعات لأن كثيراً من الشخصيات البارزة (أعضاء في مجلس الشيوخ)، من الجناح اليميني بشكل خاص، لجأ إلى إستراتيجية وضع عدة قوائم منشقة. فعوضاً عن أن يغامروا بالخسارة في حال جاء ترتيبهم الثالث في القائمة، فضلوا أن يترأسوا قوائم أخرى. وتركت الأحزاب أعضاءها يفعلون ما يحلو لهم دون أن تتنصل من حسابات المركز الثالث. ولكن هذا التشتت الذي لم يلحق الأذى بقضية المرأة كان مدمراً لمرشحي اليمين، إذ نجحت نساء يساريات كثيرات في مواجهتهم. فعلى سبيل المثال، انتُخبت أربع نساء شيوعيات كان ترتيب كل منهن الثاني على القائمة بعد مرشح اشتراكي.

كانت ١٣ امرأة من بين النساء المنتخبات الاثنتين والعشرين (٥٩ بالمئة) من الأحزاب اليسارية (سبع اشتراكيات وخمس شيوعيات وواحدة من الخضر). ونالت الشيوعيات أعلى نسبة من النساء في مجلس الشيوخ (٥, ٤٣ بالمئة)، تليهن الاشتراكيات (٤, ١٤ بالمئة)، ثم مجموعات اليمين — اتحاد الوسط (٢, ١٣ بالمئة) وحزب التجمع من أجل الجمهورية (٢, ٤ بالمئة) وحزب الجمهوريين المستقلين (٤, ٢ بالمئة).

والقانون الجديد رغم فعاليته بحاجة إلى تعديل لوجود ثغرات فيه، إذ إنه أغفل الرؤساء التنفيذيين للبلديات والهياكل المشتركة ما بين البلديات، والأهم من ذلك مجالس المقاطعات. وما دامت هذه باقية معاقل للذكور (لا تشكل النساء سوى ٤, ١٠ بالمئة من أعضائها)، سيبقى لها أثر سلبي على توزيع الترشيحات للانتخابات التشريعية. فالأحزاب تفضل أن تُوكل الدوائر 'الجيدة' إلى شخصيات حزبية بارزة، أي مسؤولون منتخبون على مستوى المقاطعة ومعروفون جيداً للناخبين.

وأخيراً، والأهم من كل ذلك، هو أن أحكام قانون الانتخابات التشريعية ليست جازمة بما يكفي، كونها تترك القرار للأحزاب: إما أن تقدم مرشحيها مناصفة من كلا الجنسين أو تتعرض لغرامة مالية. وإذا كان ثمة درس يمكن استنباطه من الانتخابات التشريعية التي جرت في ٩ حزيران/ يونيو و١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ فهو أن الأحزاب الكبيرة فضلت دفع غرامة عوضاً عن زياده عدد المرشحات، لأن ذلك يستدعي التضحية بأصحاب المناصب الذين سيتعين عليهم التنحي.

بالنسبة للأحزاب اليمينية، كانت نسبة النساء على قوائم الحزبين الرئيسيين (الاتحاد من أجل أغلبية رئاسية والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية) أدنى من ٢٠ بالمئة. أما في ما يتعلق بالأحزاب اليسارية، فكان الحزب الاشتراكي هو الأكثر التزاماً بالقانون، إذ بلغت نسبة المرشحات ٣٦ بالمئة. ولم يتقيد بمبدأ التكافؤ في الترشيحات سوى الحزبين الصغيرين (الشيوعي والخضر) اللذين لم يكن لديهما أصحاب مناصب ولا أقليات للتعامل معها في ترشيحاتهما. وإثر الانتخابات التشريعية التي اكتسحها اليمين في عام ٢٠٠٢، شغلت النساء ٧١ مقعداً من أصل ٥٧٧ مقعداً في الجمعية الوطنية مقارنة مع ٦٢ مقعداً في عام ١٩٩٧. وهذا يعني أنه لأول مرة يكون لدى برلمانيي اليمين نساء أكثر مما لدى برلمانيي اليسار. وقد توزعن كما يلي: ٣٨ امرأة من أصل ٣٦٥ مقعداً (٤, ١٠ بالمئة) عن حزب (الاتحاد من أجل أغلبية رئاسية) الذي حصل على الأغلبية في الجمعية الوطنية، وامرأتان من أصل ٢٩ مقعداً (٨, ٦ بالمئة) عن حزب (الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية)، و٢٣ امرأة فقط من أصل ١٤١ مقعداً (٣, ١٦ بالمئة) عن

الحزب الشيوعي، وأربع نساء من أصل ٢١ مقعداً (١٩ بالمئة) عن الحزب الاشتراكي، وامرأة واحدة من أصل ثلاث مقاعد (٣, ٣٣ بالمئة) عن حزب الخضر[١٢].

وبالإجمال، ارتفعت نسبة النساء في الجمعية الوطنية بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢ من ٩, ١١ إلى ٣, ١٢ بالمئة. وتوجز هذه النسب فشل قانون التكافؤ في الانتخابات التشريعية. وبما أن هذا القانون غير ملزم، يبقى هناك تحد حقيقي يتمثل في مواصلة تفضيل الأحزاب ترشيح رجال يتمتعون بموارد سياسية.

والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الانتخابات الثلاثية في عام ٢٠٠٤ ينطوي على تناقض. فقد شغلت النساء ٦, ٤٧ بالمئة من مقاعد المجالس الإقليمية (مقابل ٥, ٢٧ بالمئة في عام ١٩٩٨)، و٥, ٤٣ بالمئة من مقاعد البرلمان الأوروبي (مقابل ٢, ٤٠ بالمئة في عام ١٩٩٩)، و٩, ١٠ بالمئة فقط من مقاعد مجالس المقاطعات (مقابل ٦, ٨ بالمئة في عام ١٩٩٨). فالقانون إذن ينطوي على مفارقات، إذ إنه عجَّل في عملية تأنيث المجالس المنتخبة من خلال نظام القائمة النسبية حيث كان تمثيل النساء مرتفعا من قبل، بينما لم يفعل شيئاً للمجالس التي تُنتخب من خلال نظام المرشح الواحد. وهو وسع الفجوة بين الأولى والثانية التي بقيت معقلاً للرجال. وهذا هو أحد الآثار السلبية لقانون عمل إيجابي كنا نتوقع منه أن يؤدي دوراً تصحيحياً أكبر حيثما يكون التمييز ضد النساء في أقصى درجاته.

خاتمة

أسفر هذا القانون، رغم عيوبه، عن ازدياد سرعة تناوب الممثلين المنتخبين، لا سيما في انتخابات التمثيل النسبي. ويبشر نظام التكافؤ، الذي بدأت فرنسا في اعتماده للتو، بمرحلة جديدة في تاريخ الديمقراطية.

اقتنع المشرعون أنفسهم بأن النساء سيحدثن تغيرات كبيرة. فقد رأى قرابة ٧٠ بالمئة من المشاركين في استطلاع أجري عام ١٩٩٩، أنه إذا كان ثلث أعضاء الجمعية الوطنية نساء، فستتغير السياسة شكلاً، في حين رأى ٤٩ بالمئة منهم أنها ستتغير مضموناً[١٣]. علاوة على ذلك، استطاع مفهوم التكافؤ، بإضفاء شرعية جديدة على النقاش الدائر حول المساواة بين الجنسين، أن يمتد إلى شرائح اجتماعية أخرى. فقد انتقلنا من التكافؤ في المجالس المنتخبة إلى التكافؤ في الوظائف الحكومية والاقتصاد وحتى الأسرة.

أيمكن تصدير القانون الفرنسي المتعلق بالتكافؤ؟ هل يتوجب علينا النظر إليه بوصفه منتجاً فرنسياً محضاً؟ لا يبرر الإصلاح الذي ولد من مأزق النظام الجمهوري نظامَ الحصص وإنما المساواة، وهي إحدى المصطلحات الثلاثية الجمهورية (حرية، مساواة، أخوة) المنقوشة على واجهات المدارس والمباني العامة. كما أنه ينشأ من دولة لديها تقاليد يعقوبية، حيث يحدد القانون غالباً تدخلات الدولة المركزية (اليعقوبية حركة سياسية ثورية اشتهرت كمنتدى سياسي خلال الثورة الفرنسية. وتشير اليعقوبية اليوم الى مساندي الدولة الجمهورية ذات السلطات المركزية القوية ومساندي التدخل الحكومي المكثف لتحويل المجتمع – المترجم) .

ومن ناحية فنية، يمكن تصدير هذا القانون الفرنسي بسهولة إلى دول تستخدم نظم القوائم، ما يسهل تطبيق مبدأ التكافؤ (كالتناوب بين الرجل والمرأة). أما من ناحية سياسية، فمن غير المحتمل أن يُعتمد مثل هذا القانون في بلدان تكون فيها الدولة أضعف أو أكثر لامركزية، خاصة إذا لم تكن معتادة على التدخل في قضايا تخص الأحزاب. ومن وجهة نظر القانون الفرنسي، ليس الشعب وممثلوه كياناً مجرداً وغير قابل للتجزئة، بل يمكن تقسيمهم تبعاً للجنس إلى رجال ونساء 'ممن يعيشون في هذا القرن'، كما قالت إليزابيث غويغو وزيرة العدل حينها في خطابها في الجمعية الوطنية[١٤].

الهوامش

١ اكتسبت المرأة هذه الحقوق بموجب مرسوم ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٤٤.

٢ لم يكن للمرأة الفرنسية أي حقوق سياسية في عام ١٩٣٦، ومع ذلك أصبحت ثلاث نساء وزيرات.

٣ في فترة ما بعد الحرب، انتخبت الحركة الجمهورية الشعبية (الكاثوليكية) نساء أيضا، ولكنها سرعان ما اختفت عن المشهد السياسي.

٤ Gaspard, Françoise, 1994. De la parité: genèse dun concept, naissance dun mouvement [On parity: the genesis of a concept, the birth of a movement]. Nouvelles Questions Féministes. Vol. 15, no. 4, p. 31.[حول التكافؤ: نشأة مفهوم، وولادة حركة]

٥ Vogel-Polsky, Eliane, 1994. Les impasses de légalité ou pourquoi les outils juridiques visant à légalité des femmes et des hommes doivent être repensés en terme de parité [The impasse of equality, or why judicial measures for the equality of women and men have to be rethought in terms of parity]. Parité-Infos, special issue. No. 1, p. 9. [مأزق المساواة، أو لماذا يتعين إعادة النظر في الاجراءات القضائية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة من ناحية التكافؤ]

٦ نظم ندوة حول ديمقراطية التكافؤ في عام ١٩٨٩.

٧ Gaspard, Françoise, Claude Servan-Schreiber and Anne Le Gall, 1992. Au pouvoir citoyennes! Liberté, Egalité, Parité [To power, women citizens! Liberty, equality, parity]. Paris: Seuil. [نحو السلطة أيتها المواطنات! الحرية والمساواة والتكافؤ].

٨ Demichel, Francine, 1996. A parts égales: contribution au débat sur la parité [Equal shares: Contribution to the debate on parity]. Paris: Recueil Dalloz Sirey, 21 March. [نسب متساوية: مساهمة في النقاش الدائر حول التكافؤ].

٩ See Sineau, Mariette, 1998. La féminisation du pouvoir vue par les Français-es et par les hommes politiques: images et représentations [The feminization of power seen by the French and by political man: images and representations], in Jacqueline Martin (ed.). La Parité: Enjeux et mise en oeuvre [Parity: the stakes and the implementation]. Toulouse: Presses Universitaires du Mirail, pp. 61–81. (مجلة الأحد، ٢٢ حزيران/ يونيو IPSOS وفقا لاستطلاع مؤسسة ١٩٩٧)، أفاد ٨٠ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع إنهم يوافقون على فكرة إدراج هدف التكافؤ بين الرجل والمرأة في الدستور [تأنيث السلطة من منظور الفرنسيين والرجل السياسي: صور وعروض تقديمية] في [التكافؤ: الرهانات والتنفيذ].

١٠ تشكل البلدات والمدن التي يربو عدد سكانها على ٣,٥٠٠ نسمة أقلية من بين ٣٦,٠٠٠ بلدية، ولكنها تمثل ثلثي إجمالي أعضاء المجالس المنتخَبين.

١١ * عبارة 'انتخابات الأقاليم' وردت في نظام الدورة الواحدة ونظام الدورتين، فاقتضى التنويه للتحقق [المترجم].

١٢ استطلاع مؤسسة CSA الذي أجري في الفترة ١٥–١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠١.

١٣ كانت النسوة الثلاث الأخريات المنتخَبات اللاتي ينتمين إلى مجموعات سياسية صغيرة (كنائبة حزب الخضر) ضمن مجموعة الأفراد غير المنتمين لأي كتلة برلمانية لأن الحد الأدنى لعدد أعضاء أي كتلة ينبغي ألا يقل عن ٢٠ عضوا.

١٤ Sineau, Mariette, 2001. Profession: femme politique. Sexe et pouvoir sous la Cinquième République [Profession: political woman. Gender and power under the Fifth Republic]. Paris: Presses de Sciences Po., p. 248. [المهنة: امرأة سياسية. النوع الاجتماعي والسلطة في عهد الجمهورية الخامسة]

المراجع وقراءات أخرى

Agacinski, Sylviane, 1998. *Politique des sexes* [The politics of the sexes]. Paris: Seuil

'Femmes en politique', 1997. *Pouvoirs,* No. 82

Génisson, Catherine, 2002. *La parité entre les femmes et les hommes: une avancée décisive pour la démocratie* [Parity between women and men: a decisive step forward for democracy]. Report to the Prime Minister. Observatory on parity between women and men. Paris: Documentation Française

'La Parité 'pour"', 1995. *Nouvelles Questions Féministes*. Vol. 15, no. 4

'La Parité 'contre"', 1995. *Nouvelles Questions Féministes*. Vol. 16, no. 2

Le piège de la parité: Arguments pour un débat [The parity trap: arguments towards a debate], 1999. Paris: Hachette-Littératures

Mossuz-Lavau, Janine, 1998. *Femmes/hommes: Pour la parité* [Women/men: for parity]. Paris: Presses de Sciences Po.

Sineau, Mariette, 2002. '*Parité* in Politics: From a Radical Idea to Consensual Reform', in Isabelle de Courtivron et al. *Beyond French Feminisms. Debates on Women, Politics and Culture in France, 1981–2001*. New York and London: Palgrave/ St Martin's Press, pp. 11–126

— 2003. *Genderware: The Council of Europe and the Participation of Women in Political Life*. Strasbourg: Council of Europe Publishing

دراسة حالة: بوركينا فاسو

بوركينا فاسو: ترشيح النساء للانتخابات التشريعية

نيستورين كومباوري

كما هو الحال في البلدان الأفريقية الأخرى الناطقة بالفرنسية، تعاني النساء في بوركينا فاسو من تدني معدل تمثيلهن في هياكل السلطة. وتتناول دراسة الحالة هذه قضية المشاركة السياسي للنساء في بوركينا فاسو، وعلى وجه الخصوص وصولها إلى الهيئة التشريعية الوطنية وترشيح الأحزاب لها مع إقتراب الانتخابات التشريعية. وتؤكد الدراسة على أثر النظام الانتخابي ونظام الحصص على تمثيل النساء، ومراحل عملية الترشيح، وما تواجهه النساء من عقبات تقف حائلاً أمام انتخابهن إلى الهيئة التشريعية.

الوضع السياسي للنساء

تشير المعلومات المتوافرة، إلى أن فرص وصول النساء إلى البرلمان لا تساوي فرص الرجال. فوفقاً لبيانات تراكمية منذ عام ١٩٤٦ وحتى عام ٢٠٠٢، شغل ما مجموعه ٧٥٠ رجلاً و٢٣ امرأة (٣ بالمئة) منصب عضو في الهيئة التشريعية لتتباين هذه النسبة حسب الأنظمة السياسية المتعاقبة. فانتخابات أيار/ مايو ٢٠٠٢ لم تشهد سوى زيادة متواضعة في عدد البرلمانيات من ١٠ إلى ١٣. وتؤكد الإحصائيات على بقاء النساء غالبية صامتة في بوركينا فاسو، حيث لا يزال أكثر من نصف المجتمع (٥٢ بالمئة) يتعرض للتهميش والاقصاء من مواقع اتخاذ القرارات. فالرجال هم من يحتكرون السلطة ويقررون الخطط الرئيسية للمجتمع ويحددون المسار الراهن للأمة. وهناك عدة عوامل تفسر هذا الوضع.

أثر النظام الانتخابي على النساء

استخدمت بوركينا فاسو في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢ نظام القوائم النسبية المغلقة بأعلى معدل لها. وقد جاءت هذه الانتخابات بعد حالة طوارئ امتدت فترة طويلة وتميزت باندلاع حالات عنف سياسي كثيرة. وفي سياق كهذا، كان الرجال والنساء خائفين ومترددين في

لعب دور فعال في الحياة السياسية للبلاد. وقد قدمت هذه الانتخابات نوعاً من التدريب على الديمقراطية لمواطني بوركينا فاسو الذين ترددوا في المشاركة. ولم تترشح إلا قلة من النساء في هذه الانتخابات، ولذلك لم يُنتخب إلا عدد قليل منهن.

وأثناء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧ والتي استخدمت الترتيبات الانتخابية ذاتها، دافعت منظمات نسائية عن قضيتها أمام صناع القرارات السياسية وقيادات الأحزاب، مطالبة بترشيح مزيد من النساء واستخدام نظام الحصص. وقد وعد معظم الأحزاب القيادية بتخصيص حصص مختلفة للنساء على قوائمها. وهذا ما فعله حزب الأغلبية أي حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم الذي تعهد بتخصيص نسبة قدرها ٣٠ بالمئة للنساء. ومع أن هذا الوعد لم يكن رسمياً ولم ينفذ بدقة، أصابت النساء نجاحاً أكبر في الانتخابات وحصل تغيير ما.

استمر تطبيق النظام النسبي في إطار الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢، ولكن هذه المرة باعتماد طريقة الباقي الأكبر. ويمنح هذا النظام الأولوية للقوائم المغلقة بوجود قائمتين مختلفتين لكل حزب، إحداهما إقليمية والأخرى وطنية. ولكن الضغوط التي مارستها المنظمات النسائية لم تعط الآثار المرجوة جراء استخدام إستراتيجية سيئة. وطالبت هذه المنظمات بتخصيص ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من قوائم جميع الأحزاب للنساء. ولكن عند نشر القوائم، لم تبلغ نسبة النساء سوى ١٦ بالمئة من الأسماء المدرجة على اللوائح الوطنية، وأدنى من ١٠ بالمئة من إجمالي الأسماء على القوائم الوطنية والإقليمية، وظهرت تباينات كبيرة بين مختلف الأحزاب. وقالت ياكوبا أويدراوغو: 'بوجود ٣٩ مرشحة من أصل ٢٢٢ مرشحاً (١٧,٥ بالمئة) في ١٣ دائرة انتخابية، فإن التحالف من أجل الديمقراطية والاتحاد/ تجمع الديمقراطيين الأفارقة ذهب أبعد من غيره في محاولة تحقيق توازن بين الجنسين'[١٠]. وكانت النسبة في جبهة القوى الاجتماعية وتحالف القوى الديمقراطية ١٣ رجلاً لامرأة واحدة، أي أن نسبة النساء بلغت زهاء ٧ بالمئة فقط من المرشحين.

ومع أن نظام القائمة النسبية قد يعزز فرص انتخاب النساء، إلا أنه لا يمكننا أن نلمس آثاره ما لم تتخذ الأحزاب قراراً بإدراج بالنساء على قوائمها في مراتب تمنحهن فرصة للفوز. فالأحزاب التي ترشح النساء قليلة، وهي عموماً تضعهن في أسفل قوائمها. ويُظهر تحليل ترشيحات الأحزاب الخمسة الرئيسية في انتخابات عام ٢٠٠٢ خللاً ملحوظاً بين الجنسين، إذ وُضعت غالبية النساء في قائمة المرشحين البدلاء، ولم يفضِ عددهن أو ترتيبهن على القائمة إلى نتائج جيدة. ويعود هذا الموقف في جزء منه إلى طريقة اختيار المرشحين لتشكيل قوائم الأحزاب.

ترشيح النساء لقوائم الأحزاب

أُجريت مقابلات مع قرابة ٢٠ شخصاً (من القادة السياسيين والمرشحين من الجنسين) خلال الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢ من أجل إعداد دراسة الحالة هذه. وتكشف المقابلات، أن اختيار النساء كان حصيلة خمسة معايير رئيسية: دفع وديعة، العلاقات الشخصية مع قائد سياسي، الحاجة إلى استقطاب الناخبات، منشأ المرشحات، وأخيراً قدراتهن.

دفع الوديعة: اشترط بعض الأحزاب أن يدفع المرشح وديعة تربو على ٣,٥ مليون فرنك أفريقي لتسجيله على قائمة المرشحين. وليس بمقدور الغالبية العظمى من النساء الراغبات في الترشح دفع هذا المبلغ. وغالباً ما تُستبعد نساء يتمتعن بخبرة ومهارات تؤهلهن للترشح بسبب عدم قدرتهن على تلبية هذا الشرط. وبذلك، يشكل المال أول عقبة تواجهها النساء لأن كثيراً من الأحزاب لا يدفع الوديعة المطلوبة من المرشحين.

العلاقات الشخصية مع أحد قادة الحزب: كثيراً ما تلعب الروابط الأسرية أو علاقات الصداقة مع بعض قادة الحزب دور المحفز لضم النساء إلى الحزب، إذ يلجأ قادة بعض الأحزاب التي تستند في ترشيحها إلى العرق أو المنشأ أو الأحزاب ذات القاعدة المادية المحدودة إلى صديقاتهم أو حليفاتهم لوضع قوائم مرشحيهم. وعندها، تنضم النساء إلى الحزب دون إعداد مناسب ودون أي خبرة.

وغالباً ما يُرشحن عوضاً عن نساء منتخَبات بدأن يصبحن مستقلات ولسن بحاجة إلى داعميهن من الرجال في المجال السياسي. وهكذا تُختار نساء غير معروفات في المجال العام للترشح لشغل مقاعد دون خبرة سابقة، عوضاً عن نساء خبيرات سبق لهن وأن شغلن منصباً انتخابياً. وقد قالت بعض النساء اللاتي انتُخبن سابقاً، إن هذا هو سبب عدم ترشيحهن لخوض الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢. ويتسم هذا النوع من معايير الاختيار بعدم الوضوح والتغيير، ويمثل عائقاً أمام النساء الراغبات في الترشح.

ومع أن هذه الطريقة تمنح فرصة للمرأة عديمة الخبرة سياسياً، إلا أنها قد تجعلها ضحية لأنها تغدو خاضعة للدوافع المتغيرة لداعميها. فقد ذكرت نساء كثيرات انتُخبن في السابق، أنهن قد نُحِّين جانباً إثر تغير علاقتهن مع داعميهن أو بسبب الصراع على السلطة أو القيادة بين قادة الحزب الذكور. وباستخدام هذا الطريقة، تخضع عملية ضم النساء للحزب ومدة عملهن للعلاقات والمصالح الشخصية لبعض قادته، والتي تحل محل المعايير الموضوعية.

وتثير هذه الممارسات من جانب القادة السياسيين أسئلة حول مفهومهم لمواطَنة المرأة في البلاد ومعنى الديمقراطية. وكما ذكرت نائلة كبير، خضعت بوركينا فاسو للاستعمار ولم تتجذر في المجتمع بعد فكرة المواطَنة التي تعني أن الأفراد هم أصحاب الحقوق[٢]. ولا تزال فكرة المساواة التي هي جوهر فكرة المواطَنة والديمقراطية كلمة غامضة لأن الرجل والمرأة لا يعتبران متساويين في الحقوق عندما يتعلق الأمر بالتنافس على منصب انتخابي.

الحاجة إلى استقطاب الناخبات: تبلغ نسبة الإناث من مجموع سكان بوركينا فاسو ٥٢ بالمئة، وهو سبب كاف للأحزاب لمحاولة جذب الناخبات خلال الانتخابات. وبفضل شبكة المنظمات النسائية، يسهل تعبئة النساء في مهرجانات الحملات الانتخابية والتصويت، والذهاب إلى مراكز الاقتراع بأعداد كبيرة. وغالباً ما تصنَّف النساء بأنهن 'قطيع انتخابي'. وقد أدرجت أحزاب، انتبهت إلى أهمية صوت النساء في النتائج الانتخابية، بعض المرشحات لجذب الناخبات. ولكن، للأسف، لا تزال أعداد كبيرة من النساء لا تدركن أهمية أصواتهن.

منشأ المرشحات: إن تقسيم البلاد إدارياً إلى ١٣ دائرة انتخابية في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢، أجبر الأحزاب على اختيار مرشحين من مختلف هذه الدوائر بغية جذب الناخبين المحليين. وأدت هذه الطريقة، إلى قيام بعض النساء اللاتي يتمتعن بمستوى معين من السلطة الاجتماعية والاقتصادية بالترشح في مناطق يقل فيها عدد المرشحين الذكور. وهنا، لم تبحث الأحزاب عن مرشحات لكفاءتهن، وإنما رشحت نساء يتمتعن بنفوذ إقليمي أو وطني.

مؤهلات المرشحات: ظهر في بوركينا فاسو عدد من المثقفات كمجموعة واحدة، وكان الإطار السياسي موضع إلهام لهن في اتقان فن المشاركة في السياسة. وانضمت تلك النسوة إلى أحزاب مختلفة حسب قناعاتهن السياسية الشخصية في بعض القضايا، أو بحثت عنهن قيادة الأحزاب الرئيسية بسبب مؤهلاتهن في قضايا أخرى. ودُعيت قائدات المنظمات النسائية الوطنية للمشاركة بسبب قدرتهن على حشد الناخبات. وهذا التوجه بدائي ولا يشمل سوى قلة من المثقفات الثريات. أما قادة الأحزاب الذين يعتبرون المؤهِّلات معياراً لاختيار المرشحات لقوائمهم فهم قلة ونادرون. وبالتالي، على الرغم من أن ما بدأ من تغيير قد يؤثر على نوعية تمثيل النساء مستقبلاً، فإنه لا يزال بحاجة إلى ترسيخ.

وتشير معلومات أخرى، إلى أنه غالباً ما تسود المعايير الذاتية عندما يتعلق الأمر بترشيح النساء للقوائم الانتخابية للأحزاب. وتَذكر ياكوبا أويدراوغو أيضاً، أن إحدى المرشحات نددت بـ 'الأسباب التافهة المقدمة لإقصاء النساء من المناصب العامة'. وأضافت المرشحة، أن السبب الوحيد الذي يتم التذرع به في أغلب الأحيان لعدم منح امرأة مكاناً على القائمة هو كونها ليست رجلاً.

وبشكل عام، تنازع متنافسون كثر (رجال ونساء) على اختيار المرشحين لقوائم الأحزاب، وهو ما أكدته النزاعات التي أثارها هذا النهج وحظيت بتغطية إعلامية مكثفة. ويحدِّد ترتيب المرشحين على قوائم الحزب وزنهم السياسي داخل الحزب. وفي هذا الإطار، يتمتع مناصرو المرشحات بمجالٍ ضيق للمناورة من أجل الدفاع عن موقعهم ومواقع المشمولات بحمايتهم إزاء زملائهم الذكور غير الراضين. وتُعتبر المشاكل المتعلقة باختيار المرشحين من أسباب ضعف تمثيل النساء على قوائم الأحزاب.

الدروس المستنبطة

لا يمكن حتى الآن معرفة أثر النظام السياسي على ترشيح النساء في بوركينا فاسو. ويبدو أن ثمة عوامل عديدة أخرى أهم، كاختيار المرشحين وترتيبهم على القوائم الانتخابية. ويتأثر ذلك بالمحسوبية والولاء للأحزاب والصراعات على السلطة بين القادة الحزبيين، ما يخلق تحالفات غير مستقرة.

ودون شبكة قوية من مجموعات نسائية تضغط باتجاه زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها، يغدو الأثر ضعيفاً على معايير الترشيح والاختيار وإجراءات الأحزاب. ولم يكن لأنشطة الدعم والمناصرة التي جرت لزيادة نسبة النساء في المراتب التي يمكن الفوز فيها في القوائم الحزبية إلا أثر محدود بسبب عدم كفاية إستراتيجيات تلك الأنشطة.

لا تسمح الثقافة السياسية في بوركينا فاسو بعد باختيار المرشحين بطريقة ديمقراطية. ويتبدى عدم النضج السياسي، في الافتقار إلى معايير واضحة لاختيار المرشحين للمناصب الانتخابية، وقواعد السلوك ليست واضحة كفاية ولا تحترمها القيادة السياسية.

لا تحترم الأحزاب تعهداتها بتطبيق نظام حصص النساء. ولم تمارَس عليها ضغوط لتطبيقها حتى الآن، لأن أنشطة الدعم الخاصة بالمجموعات النسائية ليست منظمة جيداً.

وتفتقر الشابات (المتعلمات أو غير المتعلمات) عموماً إلى التأهيل الاجتماعي للمشاركة على قدم المساواة في السياسة. وكثير منهن لا يمتلك الخبرة المطلوبة ليصبحن قادرات على المطالبة بالقيادة، ولا زلن بحاجة إلى دعم كبير جداً من السياسيين الذكور من أجل الوصول إلى الساحة السياسية والتأثير فيها.

تؤثر مكانة المرأة ودورها في الأحزاب على حصولها على المناصب الحكومية، ولا تقود امرأة إلا حزباً واحداً فقط من أصل ٤٨ حزباً رسمياً معترفاً به، ولا تزال القيادة في الأحزاب الرئيسية حكراً على الرجال. إن النساء قلما تكون عضوات نشطات في الأحزاب، ما يصعِّب مهمة وصولهن إلى مراكز قيادية. وعموماً، يسيطر الرجال على عضوية النساء (الأقارب أو الأصدقاء)، إذ يختاروهن ويدعموهن بما يتوافق مع مصالحهم الخاصة. وهنا، تكمن الخطورة في ألا يكون التزام بعض الناشطات سياسياً ناجماً عن قراراتهن أو دوافعهن الفردية الخاصة.

كثيراً ما تحرم طريقة ترشيح النساء من الاستقلالية. وقد أدت تحالفاتها وولاءاتها لداعميها إلى أن تغدو مساهمتها شكلية وليست فعالة. وتشعر نساء كثيرات بعدم الأمان، ما يمنعهن من الدفاع عن مبادئهن وبرامجهن السياسية كممثلات لمجموعة اجتماعية معينة ذات مصالح محددة.

التحديات

تشمل التحديات المعاصرة التي تواجهها زيادة تمثيل النساء في الجمعية الوطنية ما يلي:

- اكتساب المعرفة والخبرة السياسية.

- بناء شبكة متينة من المجموعات النسائية وخلق تحالفات إستراتيجية.
- تعبئة وإشراك أعداد كبيرة ومؤهلة من النساء من كافة الأعمار في المجال السياسي النشط.
- تمكين المرأة من ممارسة مواطنتها كاملة على قدم المساواة مع الرجل.
- تغيير دور المرأة وتعزيز مكانتها ضمن الهيئات القيادية للأحزاب.
- التأثير على ترشيح واختيار المرشحين والمرشحات في القوائم الانتخابية.
- حشد الموارد المالية أو الحصول عليها (خصوصاً مخصصات الدولة للأحزاب) لتمويل أنشطتها الانتخابية.

الإستراتيجيات

استناداً إلى ما سبق، نوصي بعدة إستراتيجيات لزيادة تمثيل النساء:

بناء شبكة متينة وشاملة لتعزيز المشاركة السياسية للنساء: لا شك أن المشاركة السياسية للنساء لن تزداد بالسرعة المطلوبة دون وجود مجموعة ضغط فعالة وثابتة. بيد أن الانقسامات والصراعات بين المجموعات النسائية، تؤدي إلى عدم تضامنها تحقيقاً لهذا الهدف. ويتعين على النساء، إيجاد طريقة لبناء شبكة متينة وشاملة تدعم ترشيحاتهن وتوحّد أصواتهن نحو تحقيق مصالح وبرامج سياسية محددة. ويشكل ما تقدمه الجمعيات والتعاونيات الشعبية من دعم، وسيلةً لمساعدة المرشحات في تخطّي إحساسهن بعدم الأمان ولتمكينهن سياسياً.

الضغط من أجل تحقيق الحصص الرسمية والرقابة: منذ سنوات عديدة والأحزاب تغري النساء بوعود تتعلق بتطبيق الحصص غير الرسمية دون أن تطبقها فعلياً. ويجب التفكير في اعتماد حصص قانونية رسمية مع قواعد لترتيب المرشحات، بحيث يوضعن في مراتب يمكن الفوز فيها.

زيادة المعرفة السياسية: يتعين على المرأة، حتى تغدو مشاركتها السياسية أكثر فاعلية، أن يكون لديها آراؤها السياسية الخاصة، إذ يجب أن تصبح قادرة على التعبير عنها بوضوح وبطريقة مناسبة، وعلى تمييز الاختلافات بين توجهات الأحزاب وبرامجها. وينبغي أن تكون قادرة على فهم المخاطر وقواعد اللعبة السياسية، وتتقن اللغة المجردة والمتخصصة المستخدمة في النقاش السياسي. وبالتالي، فإن التدريب ضروري لتلبية الحاجات الهائلة للنساء في هذه المستويات المختلفة.

ويُعتبر التثقيف المدني للطالبات في المدارس الابتدائية والثانوية مفيداً أيضاً لتشكيل مجموعة نسائية ضليعة بالقضايا السياسية. وينبغي أن يساعد التعليم والتعلم، من خلال العمل السياسي منذ الصغر، في رفع الوعي المدني للفتيات ويشجعهن على المشاركة في الأحزاب على مستوى القاعدة الشعبية، من أجل الوصول إلى مواقع السلطة في الهياكل القيادية لاحقاً.

تعبئة وإشراك أعداد كبيرة من النساء في المجال السياسي النشط: يجب حشد النساء كي

يعبرن عن احتياجاتهن وأفكارهن ودوافعهن، بما يسمح بظهور قياديات قادرات على التعبير عن وجهات نظر النصف الصامت حتى الآن في المجتمع. ويشكل الدعم الذي تقدمه الجمعيات والتعاونيات الشعبية وسيلة لمساعدة المرشحات في تجاوز إحساسهن بعدم الأمان وتمكينهن سياسياً.

إنشاء صندوق لدعم المشاركة السياسية للنساء: يُعتبر إنشاء هذا الصندوق إحدى الإستراتيجيات الضرورية لتفادي عدم ترشيح النساء الأكثر تأهيلاً بسبب فقرهن، ولضمان حضورهن في السياسة الوطنية.

وقد بينت دراسة الحالة هذه، أن عوامل مختلفة تؤثر على تعبئة النساء كمرشحات في الانتخابات. ولذلك، يكون أثر النظام الانتخابي أدنى منه في الديمقراطيات الراسخة الأخرى التي تستخدم التمثيل النسبي. ويتعين على المرأة أن تتأهب وتكسب المهارات المطلوبة وتتلقى، إن أمكن، دعماً مادياً مِن صندوق خاص حتى تحظى بتمثيل أفضل في الهيئة التشريعية. وأخيراً، نقترح سَن قانون يفرض الحد الأدنى من الحصص للمرشحات لتخطي تحديات اختيار الأحزاب للمرشحين.

الهوامش

١ Ouedraogo, Yacouba, 2002. La palme de la misogynie au FFS et à la CFD [The prize for misogyny goes to the FFS and the CFD]. Journal Le Pays. No. 2604, p. 3.
[جائزة عداوة المرأة تذهب إلى جبهة القوى الاجتماعية ومؤتمر القوى الديمقراطية].

٢ Kabeer, Naila, 2002. Citizenship, Affiliation and Exclusion: Perspective from the South. IDS Bulletin. Vol. 33, no. 2 .[المواطَنة والانتماء والإقصاء: المنظور من الجنوب]

الفصل الرابع

درود داليروب

زيادة التمثيل السياسي للنساء: الاتجاهات الجديدة في نظام حصص النساء

نظراً للتزايد البطيء في عدد النساء العاملات في المجال السياسي، تعتمد المؤسسات السياسية سياسات مختلفة لتحقيق التوازن بين الجنسين. ويمثل نظام الحصص إحدى هذه الآليات المتبعة لزيادة حضور النساء في البرلمانات وحمايته؛ وهو وسيلة أصبحت الآن معتمدة في جميع أنحاء العالم. فما هي الحجج المؤيدة والمعارضة لاستخدام نظام الحصص؟ وما هي نماذج نظم الحصص التي تؤدي عملياً إلى زيادة ملموسة في التمثيل السياسي للنساء؟ وأيها الأنسب مع النظم الانتخابية المختلفة، وكيف تُطبَّق بشكل فعال؟ يتناول هذا الفصل الحصص الانتخابية وما تحققه، والقفزات التاريخية التي أحدثتها في مجال التمثيل السياسي للنساء.

١. ما هو نظام الحصص؟

يشترط نظام الحصص أن تشكّل النساء عدداً أو نسبة مئوية محددة من عضوية هيئة ما، سواء كانت قائمة مرشحين أو برلمان أو لجنة أو حكومة. ويهدف إلى زيادة تمثيل النساء في المؤسسات المنتخبة أو المعيّنة، كالحكومات والبرلمانات والمجالس المحلية. ويستمد نظام حصص النساء شرعيته من خطاب الإقصاء الذي يعزو السبب الرئيس في تدني تمثيلهن إلى الممارسات الإقصائية للأحزاب والمؤسسات السياسية بشكل عام. ولا يضع نظام الحصص مسؤولية تعيين المرشحين على النساء، بل على مَن يتحكّم أساساً بعملية التعيين؛ أي الأحزاب السياسية في المقام الأول[١]، لأنه يُلزمهم البدء باختيار النساء وإعطائهن الفرصة، التي لا تتوفر لهن اليوم في معظم أنحاء العالم.

إن النموذجين الأكثر شيوعاً لنظم حصص النساء الانتخابية هما نظام حصص المرشحين ونظام المقاعد المحجوزة.

نظام حصص المرشحين يحدد الحد الأدنى المطلوب لنسبة النساء المرشحات في الانتخابات، ويُطبق ذلك على قوائم مرشحي الأحزاب السياسية. ويُنص على حصص المرشحين القانونية هذه في الدستور أو في القوانين الانتخابية أو في أنظمة الأحزاب السياسية. إن النص التشريعي على مثل هذه الحصص، يرغِم جميع الأحزاب السياسية على وضع النسبة المطلوبة من النساء على لوائحها. وتختار الأحزاب السياسية طوعاً اعتماد الحصص الحزبية، لا سيما أحزاب يسار الوسط، بينما تتردد الأحزاب الليبرالية والمحافظة عموماً في قبوله أو تعارضه بشدة.

نظام المقاعد المحجوزة يحجز للنساء عدداً معيناً من مقاعد ممثلي الهيئة التشريعية، ويُنَص على ذلك إما في الدستور أو في القوانين. وقد تُطرح فكرة عدم احتساب المقاعد المحجوزة ضمن الحصص الانتخابية. ولكن نظام المقاعد المحجوزة يتبدى اليوم بأشكال كثيرة مختلفة؛ بعضها يستثني انتخاب النساء، والبعض الآخر يُدرجهن لشغل تلك المقاعد بدلاً من تعيينهن. ففي أوغندا، يُخصص للنساء ٥٦ مقعداً، وتنتخب امرأة واحدة عن كل دائرة من قبل هيئة ناخبة خاصة. وفي رواندا يتم، بموجب إجراءات خاصة، انتخاب المقاعد الـ ٣٠ بالمئة المحجوزة دستورياً للنساء. وتحجز تنزانيا ٢٠ بالمئة من المقاعد للنساء، وتختص الأحزاب السياسية منها بما يتناسب مع عدد المقاعد البرلمانية الفائزة بها في الانتخابات. وقد يكون التعيين أيضاً أحد أشكال ملء المقاعد المحجوزة، كما هو الحال في كينيا وبعض الدول العربية.

لم تَعد كافية تلك المفاهيم التي تمثل النساء تمثيلاً غامضاً أو معمماً، عبر تخصيص مقعد واحد فقط أو عدد محدود جداً من المقاعد لهن؛ إذ تهدف نظم الحصص الحالية إلى ضمان أن تشكل النساء 'أقلية مؤثرة' تصل إلى حدود ٣٠ بالمئة أو ٤٠ بالمئة ، أو تحقق 'التوازن بين الجنسين' عملاً بما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات الدولية المختلفة. ويمكن النظر إلى الحصص كإجراء مؤقت، بانتظار إزالة الحواجز التي تحول دون دخول النساء المعترك السياسي.

تسعى معظم نظم الحصص إلى زيادة تمثيل النساء، لأن المشكلة المطروحة هي النقص المستمر في تمثيلهن. ويكتسب الأمر مصداقيته، لا سيما أنهن يشكلن أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان في معظم البلدان، بينما لا يشغلن سوى أقل من ١٦ بالمئة من المقاعد البرلمانية.

نظم تحديد حصص الجنسين. قد تقوم نظم الحصص أيضاً على أساس الحياد بين الجنسين. والغاية في هذه الحالة ألا يشغل أي من الجنسين على سبيل المثال، أكثر من ٦٠ بالمئة أو أقل من ٤٠ بالمئة من مواقع قائمة الحزب أو مواقع القرار. وبينما تضع نظم حصص النساء حداً أقصى لتمثيل الرجال، فإن نظام الحياد يضع حداً أقصى لتمثيل كلا الجنسين. وتُستخدم أحياناً قواعد هذا النظام كخيار إستراتيجي، رداً على حجج المعارضين التي تزعم أن حصص النساء تمثل تمييزاً ضد الرجال.

نظام الحصص باعتباره 'مسار سريع'. يُعتمد نظام الحصص حالياً في الأماكن التي جرى فيها إقصاء النساء تاريخياً عن المجال السياسي بصورة شبه تامة، كما في الأردن أو أفغانستان. فنظام حصص النساء في هذه الحالة يعمل بمثابة 'ركلة البداية' لدخول النساء إلى مجال السياسة. ويعمل نظام الحصص، في حالات أخرى، على توطيد وتعزيز المكاسب التي حققتها المرأة في مواقع صنع القرار، أو للحيال دون تراجعها. وبينما تمثل الدول الإسكندنافية نموذجاً عن الزيادة التدريجية في تمثيل المرأة (انظر اقتباس داهل أدناه)، فإن بلداناً كالأرجنتين وكوستاريكا وجنوب أفريقيا ورواندا تمثل 'نموذج المسار السريع' الجديد.[٢]

'لا يمكن الاكتفاء بنظام الحصص وحده في التعامل مع مشكلة تمثيل النساء. وعلى الأحزاب السياسية والنظام التعليمي والمنظمات غير الحكومية والنقابات والكنائس أن تتحمل جميعاً، كل ضمن مؤسسته، مسؤولية التعزيز المنهجي لمشاركة النساء، من القاعدة إلى القمة. وهذا يستغرق بعض الوقت. ولن يحدث تغيير ملموس بين عشية وضحاها، أو خلال سنة واحدة أو خمس سنوات، بل قد يستغرق جيلاً أو جيلين لتحقيقه. وهذا ما نعمل عليه في السويد. فنحن لم نبدأ بنظام الحصص، لكننا مهدنا السبيل لدخول النساء عالم السياسة وأعددناهن لضمان كفاءتهن لدخول هذا الميدان، وأعددنا النظام بحيث يصبح تنحّي الرجال أقل ضرراً. ثم استخدمنا نظام الحصص كأداة في القطاعات والمؤسسات التي توخينا تحقيق اختراق فيها'.

بريجيتا داهل، الرئيسة السابقة للبرلمان السويدي

٢. نظام الحصص: الإيجابيات والسلبيات

ثمة آراء مختلفة تؤيد استحداث نظام الحصص كوسيلة لزيادة الحضور السياسي للنساء أو تعارضه. وفيما يلي سرد للإيجابيات والسلبيات.

٢.١. السلبيات

- يتعارض نظام الحصص مع مبدأ تكافؤ الفرص للجميع؛ إذ يمنح امتيازاً للنساء.
- يجب التعامل مع التمثيل السياسي كاختيار بين الأفكار والبرامج الحزبية، وليس بين الفئات الاجتماعية.
- يتعارض نظام الحصص مع الديمقراطية، لأنه يحد من قدرة الناخبين على الاختيار.
- يؤدي نظام الحصص إلى انتخاب السياسيين على أساس النوع الاجتماعي وليس على أساس المؤهلات، ويُقصي جانباً المرشحين المؤهلين.
- لا ترغب الكثير من النساء بانتخابهن لمجرد أنهن نساء.
- يؤدي اعتماد نظام الحصص إلى نشوب نزاعات كبيرة داخل التنظيم الحزبي.
- يؤدي اعتماد نظام حصص النساء إلى مطالبة مجموعات أخرى تخصيصها بنظام مماثل، مما يفضي حتماً إلى سياسة تمثيل مصالح الجماعات.

٢.٢. الإيجابيات

- لا يمنح نظام الحصص امتيازاً للنساء، بل يمنحهن تعويضاً عن الحواجز الفعلية التي تحول دون نيلهن نصيباً عادلاً من المقاعد السياسية.
- يؤدي نظام الحصص إلى وجود عدة نساء معاً في لجنة أو جمعية، مما يخفف بالتالي من الضغط الذي تتعرض له الرموز النسائية غالباً.
- للنساء الحق بالتمثيل المتساوي، إسوة بجميع المواطنين.
- ثمة حاجة إلى خبرة النساء في الحياة السياسية.
- لا يمكن للرجال تمثيل مصالح النساء، ولا يعبر عن تنوع النساء إلا عديد من النساء.
- يدور الانتخاب حول التمثيل، وليس حول المؤهلات التعليمية.
- لا تقل كفاءة النساء عن الرجال، ولكن النظام السياسي الذي يهيمن عليه الذكور خفّض مؤهلاتهن وقلّل من شأنهن.
- لا يستهدف نظام الحصص التمييز ضد الرجال كرجال، بل الحدّ من ميل الأحزاب السياسية لترشيح الرجال فقط.
- قد يؤدي اعتماد نظام الحصص إلى نشوب نزاعات، ولكنها مجرد نزاعات مؤقتة.
- وَضعت عدة اتفاقيات معترف بها دولياً بشأن المساواة بين الجنسين الأهداف المرجوة للتمثيل السياسي للنساء، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي صادق عليها ١٧٩ بلداً، وكذلك منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥.
- كيف يمكن تبرير احتلال الرجال لأكثر من ٨٠ بالمئة من المقاعد البرلمانية في العالم؟

تُخلّف الأساليب المتبعة في تحديد مشاكل ضعف تمثيل النساء عواقباً هامة على الإستراتيجيات المعتمدة في معالجتها. فمن ناحية، إذا حددت المشكلة منطقيّاً بأنها محدودية معارف النساء أو خبراتهن، يصبح تثقيفهن هو العلاج الصحيح. ومن ناحية أخرى، إذا اعتبرت آليات الإقصاء المؤسسية بمثابة المشكلة الرئيسية، فإن المؤسسات والأحزاب السياسية المسؤولة عن الممارسات التمييزية تتحمل عبء التغيير.

٣.٢. مفهومان للمساواة

يمثل نظام حصص النساء بشكل عام تحولاً من مفهوم للمساواة إلى آخر. ففكرة المساواة في الليبرالية الكلاسيكية كانت ترتبط بمفهوم 'تكافؤ الفرص' أو 'المساواة التنافسية'. واكتفت على سبيل المثال، بإزالة العوائق الرسمية وإعطاء النساء حق التصويت. وتتولى النساء ما تبقى بأنفسهن.

بعد ضغوط نسوية قوية حفلت بها العقود القليلة الماضية، حاز مفهومٌ ثانٍ للمساواة، وهو

'تكافؤ النتائج'، على أهمية ودعم متزايدين. ويفيد المفهوم، بأن تكافؤ الفرص الحقيقي لا ينجم تلقائياً عن إزالة العوائق الرسمية. حيث يحول التمييز المباشر، فضلاً عن أنماط معقدة من العوائق الخفية، دون حصول النساء على نصيبهن من النفوذ السياسي. وبالتالي نظام الحصص وغيره من تدابير المساواة الفعالة كفيلٌ بتحقيق تكافؤ النتائج. ويستند هذا الطرح، إلى التجربة العملية التي تظهر استحالة تحقيق المساواة كهدف بالمعاملة الرسمية المتساوية كوسيلة. ففي ظل وجود العوائق، لابد من اتخاذ تدابير تعويضية كوسيلة للوصول إلى تكافؤ النتائج.

٣. عالم الحصص الانتخابية

في عام ٢٠٠٥، اعتمد أكثر من ٤٠ بلداً نظام الحصص الانتخابية، إما بواسطة تعديل الدستور أو بإدخال أنماط تشريعية مختلفة. واعتمدت أحزاب سياسية كبرى في أكثر من ٥٠ دولة أخرى، بشكل طوعي نظم حصص يُفترَض بموجبها أن تشكل النساء نسبة مئوية معينة من المرشحين المحتملين للانتخابات. ونتيجة هذا النظام، تتنافس الآن دول كالأرجنتين وكوستاريكا وموزمبيق ورواندا وجنوب أفريقيا على الريادة العالمية مع بلدان الشمال، التي تصدرت لعقود عدة الترتيب العالمي للتمثيل البرلماني للمرأة.

يعرض الجدول ١٣ لمحة عامة عن استخدام نظام الحصص الانتخابية القانونية. وهو يبين أن معظم النظم القانونية لحصص النساء في المجال السياسي لم تطبق إلا في العقد الماضي.

تشتهر في مناطق العالم نماذج مختلفة من نظم الحصص.[٣] ففي أميركا اللاتينية، المنطقة الرائدة في مجال نظم الحصص، مهدت التعديلات الدستورية أو القانونية المجال أمام نظام حصص النساء في الحياة السياسية. وأدخلت مناطق من أفريقيا والبلقان وجنوب آسيا مؤخراً نماذج عديدة ومختلفة من نظم الحصص. وتعتمد الأحزاب في غرب أوروبا أساساً الشكل الطوعي لنظم الحصص، باستثناء فرنسا وبلجيكا. ووضعت قلة قليلة من أحزاب أوروبا الشرقية والوسطى قواعد نظم الحصص في لوائحها الداخلية، ولا تسري حصص النساء القانونية في البرلمان. إن إرث نظم الحصص الذي خلفته السلطات الشيوعية تحت يافطة 'التحرير القسر'، دعم معارضي نظام الحصص في هذه المنطقة، مع أنه كان إرثاً قائماً في جانب منه على أسطورة. ومن المعروف أن العالم العربي يعتمد نظام المقاعد المحجوزة لمجموعات مختلفة (دينية وإثنية وعشائرية)، ودخلت 'النساء' مؤخراً في عداد المجموعات المدرجة بحجز المقاعد في عدد من البلدان.

أحدثت نظم الحصص مؤخراً تغييراً سريعاً في الترتيب العالمي للدول من حيث مستوى التمثيل السياسي للنساء. ونتيجة لذلك، تتبوأ رواندا وكوستاريكا والأرجنتين وموزمبيق وجنوب أفريقيا حالياً مرتبة عالية جداً في الزمالة العالمية للاتحاد البرلماني الدولي. وبدأت الدول الإسكندنافية الخمس (الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد) تتعرض الآن للتحدي، وهي التي تربعت وحدها عملياً ولوقت طويل على قمة الترتيب.

جدول ١٣: بلدان تعتمد في دستورها و/أو قانونها الانتخابي نظم حصص النساء في البرلمان الوطني*

البلد	نموذج نظام الحصص	تاريخ سريان النظام	نظام الحصص الحالي (بالمئة)	النسبة المئوية للنساء في البرلمان (في آخر انتخابات)	
الأميركتين					
الأرجنتين	دستور وقانون انتخابي	١٩٩١، ١٩٩١	٣٠	٣٤,١	(٢٠٠٣)
بوليفيا	قانون انتخابي	١٩٩٧	٣٠	١٨,٥	(٢٠٠٢)
البرازيل	قانون انتخابي	١٩٩٧	٣٠	٨,٢	(٢٠٠٢)
كوستاريكا	قانون انتخابي	١٩٩٦	٤٠	٣٥,١	(٢٠٠٢)
الجمهورية الدومينيكية	قانون انتخابي	١٩٩٧	٢٥	١٧,٣	(٢٠٠٢)
الإكوادور	قانون انتخابي	١٩٩٧	٢٠	١٦,٠	(٢٠٠٢)
غويانا	دستور	غير متوفر	٣٣	٢٠,٠	(٢٠٠١)
هندوراس	قانون انتخابي	٢٠٠٠	٣٠	٥,٥	(٢٠٠١)
المكسيك	قانون انتخابي	٢٠٠٢	٣٠	٢٢,٦	(٢٠٠٣)
بنما	قانون انتخابي	١٩٩٧	٣٠	٩,٩	(١٩٩٩)
باراغواي	قانون انتخابي	١٩٩٦	٢٠	١٠,٠	(٢٠٠٣)
بيرو	قانون انتخابي	١٩٩٧	٣٠	١٧,٥	(٢٠٠١)
أوروبا					
بلجيكا	قانون انتخابي	١٩٩٤	٣٣	٣٥,٣	(٢٠٠٣)
البوسنة والهرسك	قانون انتخابي	٢٠٠١	٣٣	١٦,٧	(٢٠٠٢)
فرنسا	دستور وقانون انتخابي	١٩٩٩، ٢٠٠٠	٥٠	١٢,١	(٢٠٠٢)
مقدونيا	قانون انتخابي	٢٠٠٢	٣٠	١٧,٥	(٢٠٠٢)
صربيا والجبل الأسود	قانون انتخابي	٢٠٠٢	٣٠	٧,٩	(٢٠٠٣)
أفريقيا والشرق الأوسط					
جيبوتي	قانون انتخابي	٢٠٠٢	١٠	١٠,٨	(٢٠٠٣)
أرتيريا	دستور	غير متوفر	٣٠	غير متوفر	(٢٠٠١)
الأردن	قانون انتخابي	٢٠٠٣	٦ مقاعد	٥,٥	(٢٠٠٣)
كينيا	دستور	١٩٩٧	٦ مقاعد	٦,٧	(٢٠٠٢)
المغرب	قانون انتخابي	٢٠٠٢	٣٠ مقعدا	١٠,٨	(٢٠٠٢)
رواندا	دستور وقانون انتخابي	٢٠٠٣	٣٠	٤٨,٨	(٢٠٠٣)
السودان	قانون انتخابي	غير متوفر	١٠	٩,٧	(٢٠٠٠)
تنزانيا	دستور وقانون انتخابي	٢٠٠٠	٢٠ – ٣٠	٢٢,٣	(٢٠٠٠)
أوغندا	دستور وقانون انتخابي	١٩٩٥، ١٩٨٩	٥٦ مقعدا	٢٤,٧	(٢٠٠١)
آسيا					
أفغانستان	دستور	٢٠٠٤	٢٥	٢٥,٠	(٢٠٠٤)
أرمينيا	قانون انتخابي	١٩٩٩	٥	٤,٦	(٢٠٠٣)
بنغلاديش	دستور	٢٠٠٤	٤٥ مقعدا	٢,٠	(٢٠٠١)
إندونيسيا	قانون انتخابي	٢٠٠٣	٣٠	١١,٠	(٢٠٠٤)
جمهورية كوريا الديمقراطية	قانون انتخابي	غير متوفر	٢٠	غير متوفر	(٢٠٠٣)
نيبال	دستور وقانون انتخابي	١٩٩٠، ١٩٩٠	٥	٥,٩	(١٩٩٩)
باكستان	قانون انتخابي	٢٠٠٢	٦٠ مقعدا	٢١,٦	(٢٠٠٢)
الفليبين	دستور وقانون انتخابي	١٩٩٥، ١٩٩٥	٢٠	١٧,٨	(٢٠٠١)
تايوان	دستور	١٩٩٧	١٠ – ٢٥	٢٢,٢	(٢٠٠١)

* الغرفة الدنيا أو المجالس التشريعية ذات الغرفة الواحدة. تعتمد بوليفيا والبرازيل والبيرو واليونان وصربيا والجبل الأسود وناميبيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وبنغلاديش والصين والهند ونيبال وباكستان والفلبين وتايوان أيضاً نظم الحصص الدستورية في البرلمانات المحلية و/ أو الإقليمية، راجع: <http: / /www.quotaproject.org>.

** 'دستور' تعني أحكام نظام الحصص المنصوص عليها في الدستور، و'قانون انتخابي' تعني أحكام نظام الحصص المنصوص عليها في القانون الانتخابي.

المصدر: درود داليروب ولينيتا فريدينفال، ٢٠٠٥. 'نظام الحصص باعتباره "المسار السريع" للتمثيل المتساوي للمرأة'. المجلة النسوية الدولية للعلوم السياسية. المجلد ٧، رقم ١، آذار / مارس، <http://www.quotaproject.org>.

٣-١ بلدان الشمال

تربعت بلدان الشمال الأوروبي على قمة التمثيل السياسي للنساء في العالم. وحدثت هذه الزيادة إلى حد كبير في السنوات الثلاثين الماضية. ففي عام ٢٠٠٥، شكّلت النساء أكثر من ٤٥ بالمئة من أعضاء البرلمان في السويد، و٣٨ بالمئة في فنلندا، و٣٧ بالمئة في الدانمرك، و٣٦ بالمئة في النرويج، و٣٠ بالمئة في آيسلندا، بعد الانتخابات التي جرت بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥. ولا توجد، خلافاً للتصورات السائدة، مادة دستورية أو قانون يقتضي تمثيلاً مرتفعاً للنساء في الدول الإسكندنافية. وقد يُعزى الجزء الأكبر من الزيادة إلى الضغط المستمر من جانب جماعات المرأة داخل الأحزاب، وكذلك من الحركة النسائية بشكل عام. وتحتشد النساء وينتظمن لضمان زيادة أعدادهن على لوائح ترشيح الأحزاب السياسية؛ بمعنى ترشيحهن بما يمنحهن فرصة عادلة للفوز. وحدثت الانطلاقة الحقيقية في زيادة تمثيل المرأة في بلدان الشمال الأوروبي في سبعينيات القرن العشرين، قبل اعتماد أي نظام حصص في ترشيحات الأحزاب.

تعرضت جميع الأحزاب السياسية أيضاً في الدول الإسكندنافية للضغط بهدف زيادة تمثيل النساء. وقد استجاب بعضها بتطبيق نظام الحصص الحزبية الطوعية، لا سيما أحزاب يسار الوسط. ودخلت ثلاث دول إسكندنافية في نظام الحصص بموجب قرارات اتخذتها الأحزاب السياسية من تلقاء نفسها؛ أولا أحزاب اليسار، ثم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في سبعينيات وثمانينيات وكذلك تسعينيات القرن العشرين. ولكن معظم أحزاب الوسط والأحزاب اليمينية اعتبرت نظام الحصص إجراء 'غير ليبرالي'. ولم يتبنَّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي Swedish Social Democratic Party مبدأ 'عدد النساء في القائمة مساو لعدد الرجال' حتى عام ١٩٩٣. وفي نظام حصص مناصفة كهذا، لا يعود للنساء نظام 'حصص نسائية' بأكثر مما للرجال نظام 'حصص رجالية'.

٣-٢ الأحزاب السياسية ونظام الحصص

يمس نظام الحصص أسس العملية الديمقراطية أثناء الانتخابات. وقد يتناقض مع مبدأ حق الناخبين في اختيار ممثليهم، حسب معارضيه. ولكن الترشيحات تعد مرحلة حاسمة كما أشار الفصل الثالث، وسلطة إقرارها تعود للأحزاب السياسية وليس للناخبين. ولأن الأحزاب السياسية في معظم البلدان هي التي تتحكم فعلياً بالمناصب السياسية، فقد يؤدي

نظـام الحصـص إلى نـزاع بـين السـلطة المركزيـة والفـروع الإقليميـة / المحليـة للأحـزاب السياسـية. حيـث تكافـح الفـروع المحليـة غالبـاً للحصـول عـلى الحـق في اختيـار مرشـحيها، دون تدخـل مـن سـلطة الحـزب المركزيـة.

ومـما لا شـك فيـه أن اعتـماد نظـام حصـص النسـاء يصبـح أكثـر سـهولة، عندمـا تتواجـد رسـمياً أنـواع أخـرى مـن نظـم الحصـص، مثـل الحصـص عـلى أسـاس معايـير مهنيـة أو إثنيـة. وتُقـر معظـم البلـدان نظـم 'حصـص' إقليميـة، تنظـم توزيـع المقاعـد البرلمانيـة في أجـزاء البـلاد المختلفـة، ليـس وفقـاً لحصتهـا النسـبية مـن السـكان فقـط، بـل وتعطـي أيضـاً حصصـاً غـير متناسـبة مـن المقاعـد لمناطـق دون أخـرى. ولكـن هـذه الترتيبـات قلـما ينظـر إليهـا كنظـم للحصـص.

٣-٣ الدول الانتقالية ومعدلات تجديد أعضاء البرلمان

أن تطبيق نظم الحصص في الأنظمة السياسية الجديدة أكثر سهولة من تلك القديمة، حيث تكون معظم المقاعد 'مشغولة'.

يثبـت التاريـخ أن تطبيـق نظـم الحصـص في الأنظمـة السياسـية الجديـدة أكثـر سـهولة مـن تلـك القديمـة، حيـث تكـون معظـم المقاعـد 'مشـغولة'، ممـا قـد يـؤدي إلى صراع بـين مصالـح الفئـات الجديـدة ومصالـح الأعضـاء الحاليـين. وعـلى العمـوم، فـإن تنفيـذ نظـام الحصـص بالتعيـين أكثـر سـهولة مـن تنفيـذه بالانتخاب.

كـما أن نظـام حصـص النسـاء أسـهل تطبيقـاً في نظـم قوائـم التمثيـل النسـبي مـن نظـم الأغلبيـة/ التعدديـة، التـي يضـع فيهـا كل حـزب مرشـحاً واحـداً فقـط عـن كل دائـرة انتخابيـة. وفي المجتمعات الخارجـة مـن نزاعـات، يضغـط المجتمـع الـدولي حاليـاً بقـوة عـلى المعنيـين بإعـادة الإعـمار لإشراك النسـاء بموجـب تدابـير فعالـة. لذلـك يُلاحـظ اعتـماد نظـم حصـص للنسـاء تصـل إلى ٢٥-٣٥ بالمئـة في مجتمعـات ذات ثقافـة أبويـة راسـخة، لم تتمثـل فيهـا النسـاء سـابقاً إلا بأعـداد محـدودة جـداً، ومثـال ذلـك مجتمعـات مـا بعـد النزاعـات في أفغانسـتان والعـراق. كـما تبنّـت دول البلقـان قوانـين الحصـص، بعـد تعرضهـا لضغـوط قويـة مـن الحـركات النسـائية المحليـة المدعومـة مـن المجتمـع الـدولي.

٣-٤ هل تمثيل النساء شكلي؟

يقتـضي التعديـل الدسـتوري رقـم ٧٤ في الهنـد، تخصيـص ٣٣ بالمئـة مـن مقاعـد الهيئـات المحليـة المنتخبـة في البلـدات أو في الأريـاف (البانشـايات panchayats) للنسـاء. إن سياسـة تخصيـص المقاعـد وكذلـك نظـام الحصـص، تدبـير معـروف جيـداً ومتنـازع عليـه بشـدة في السياسـة الهنديـة. لـذا، يطبـق نظـام حصـص النسـاء بالترافـق مـع نظـام المقاعـد المحجـوزة للطوائـف المنبـوذة، كجـزء مـن آليـة تنـاوب تُحـدّد سـلفاً الفئـة المخولـة بالتنافـس عـلى المقعـد في كل دائـرة انتخابيـة. لقـد أتـاح هـذا النظـام انتخـاب ملايـين عـدة مـن النسـاء الهنديـات في المجالـس المحليـة. وعبـأت الحركـة النسـائية الهنديـة النسـاء المرشـحات وثقفتهـن. ورفـض البرلمـان مـراراً وتكـراراً اقـتراح وضـع نظـام حصـص

النساء في الغرفة الدنيا للبرلمان الهندي (Lok Sabha). وأدخلت بنغلاديش وباكستان أيضاً نظام حصص النساء في المجالس المحلية، وكذلك فعلت ناميبيا وإريتريا وتنزانيا وأوغندا.

'جربنا المقاعد البرلمانية المحجوزة في بانشايات القرى، واتضح من تجربتي أنه تدبير فعال للغاية. فقد حجزنا للنساء ٣٣ بالمئة من مقاعد البانشايات. ولم يكن لدينا قبل اعتماد هذه السياسة نساءٌ مُهيآت لتولي مناصب قيادية، ولكن هذه السياسة دفعت الأحزاب السياسية للبحث عن النساء. وقد تلقينا ردود فعل متباينة. فبعض الرجال لا يريدون الصدارة للمرأة، لذلك وضعوا زوجاتهم وشقيقاتهم وأمهاتهم في الواجهة. ولكن النساء المتعلمات والمؤهلات برزن أيضاً. وسقطت بالتالي الحجة القديمة التي تنفي وجود أي امرأة قادرة على الترشح للمجالس التشريعية. ولأن النساء يتولين الآن مناصب محافظين ورؤساء بلديات، فإن ذلك يؤهلهن كمرشحات محتملات إلى البرلمان. لقد انتُخب المزيد والمزيد من النساء إلى البانشايات، الأمر الذي يُعّد عتبة صالحة لدخول المجالس التشريعية. ولذلك تعد المقاعد المحجوزة تدبيراً فعالاً للغاية، لا سيما في بلدان كالهند حيث تمثيل النساء في البرلمان ضعيف، إذ لا يشكلن سوى ٦,٥ بالمئة من أعضاء البرلمان (٣٩ من أصل ٥٤٣). وثمة مشروع قانون كان قيد النقاش لتخصيص مقاعد للنساء ينتظر الإقرار أيضاً. لم يُقر حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لكنني أعتقد أنه سيرى النور'.

سوشما سواراج، عضوة برلمان، الهند

أُطلق على النساء المنتخبات في الهند بموجب نظام الحصص اسم 'النساء الوكيلات' (proxy)، لأنهن موجودات في المجلس المحلي كواجهة لأزواجهن، الذين قد يصل بهم الأمر إلى حد حضور الاجتماعات بدلاً عنهن. وفي أجزاء أخرى من العالم أيضاً، يعتبر وجود النساء المشاركات في الحياة السياسية 'شكلياً' أحياناً، لا سيما اللواتي انتخبن عن طريق نظام الحصص. وكشفت دراسات عن نساء 'الحصص' حالات عدة من تمثيل شكلي محض لنساء منتخبات، لا سيما إذا افتقدن قاعدة نفوذ في دوائرهن الانتخابية أو في الأحزاب أو في الحركات النافذة خارج المؤسسات السياسية. ومع ذلك، ثمة أيضاً قصص نجاح كثيرة لنساء شعرن بالعزلة التامة والعجز في البداية، لكنهن اكتسبن الثقة والنفوذ في نهاية المطاف. ويبدو أن برامج بناء القدرات المقدمة من الحركات النسائية أو المنظمات الدولية، تمثل مصدراً حيوياً لفعالية النساء السياسيات[٤].

'الحصص سيف ذو حدين. فهي من ناحية، تجبر الرجال على التفكير في إشراك النساء في عملية صنع القرار، لأن عليهم إفساح مجال لهن. ومن ناحية أخرى، ولأنهم هم مَن فتح هذا المجال، يبحثون عن نساء يستطيعون إدارتهن – نساء يقبلن الانقياد لهم بسهولة'.

آنا باليتبو، عضو برلمان سابق، إسبانيا

لكن المعايير المزدوجة تبرز، عندما تتهم النساء السياسيات بأنهن خاضعات للأحزاب اللواتي هن مدينات لها بمقاعدهن، كما لو أن هذا الحال لا ينطبق كذلك على معظم السياسيين الذكور. وتتهم النساء السياسيات أيضاً بأنهن لم يدخلن مجال السياسة إلا بسبب صلات عائلية، كما لو أن هذا ليس حال رجال السياسة أيضاً، لا سيما في الأنظمة الزبائنية. وحتى لو كان خلق المرأة السياسية الطيّعة هو الدافع الأكيد وراء بعض الإصلاحات المتعلقة باعتماد نظام الحصص كما في الباكستان وبيرو، فإن التمثيل الشكلي ليست نتيجة حتمية، شريطة توفير المنظمات النسائية لبرامج بناء القدرات وتقديم الدعم اللازم للنساء المنتخبات.

٤. تطبيق نظام الحصص الانتخابية

لا تفي قوانين نظم الحصص لوحدها بالغرض. فتحقيق أهدافها يتوقف، إلى حد كبير، على سير التنفيذ وطريقة فرضه. وبينما يعد نموذج المقاعد المحجوزة واجب النفاذ بطبيعته، فإن نظام حصص المرشحين لا ينفذ غالباً. وإذا كانت طريقة التنفيذ ليست واضحة المعالم وغير قابلة للتطبيق، فمن غير المحتمل أن يحقق المرشح ٣٠ بالمئة أو ٤٠ بالمئة أو ٥٠ بالمئة من شروط الحصص. ويجب أن تكون الحصة جزءاً لا يتجزأ من عملية اختيار وتحديد الأحزاب السياسية منذ البداية.

فعلى سبيل المثال، تُعلمنا دراسات البلد الواحد أن تطبيق نظام حصص يشترط وجود ما لا يقل عن ٣٠ بالمئة من أي من الجنسين في القائمة الانتخابية، لا يؤدي تلقائياً إلى فوز النساء بـ ٣٠ بالمئة من المقاعد. لأن الأحزاب السياسية قد تفي بشرط أن يكون ٣٠ بالمئة من مرشحيها من النساء، ولكنها تضعهن في أسفل القوائم، في مواقع يتعذر عليهن الفوز بها إلى حد كبير. فضلاً عن أن انتخاب الرجال شبه حتمي إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في دائرة انتخابية صغيراً، ويتنافس للانتخاب فيها كثير من الأحزاب، لأنهم يشغلون عادة المواقع العليا على قائمة الأحزاب. وفي بعض الدول التي تستخدم التمثيل النسبي في نظامها الانتخابي إلى جانب القوائم المفتوحة، قد يخفض الناخبون فرص المرشحات (أو يرفعون فرص المرشحين الذكور)، مما يحد من فرص النساء. ولكن الناخبين في حالات أخرى جرت مؤخراً، بدا أنهم فضلوا النساء من بين المرشحين، لا سيما على قوائم المرشحين المؤيدين لليسار، حيث تستفيد المرشحات من القوائم المفتوحة، المترافقة في هذه الحالة مع احتمالات التصويت التفضيلية.

لا تفي القوانين وحدها بالغرض. فتحقيق أهداف نظام الحصص يتوقف إلى حد كبير على سير التنفيذ وطريقة رفضه.

لهذه الأسباب، من الأهمية بمكان أن تعمل نظم الحصص وإجراءات تطبيقها في سياق النظام الانتخابي. جرى تعديل الكثير من قوانين نظم الحصص أو تجري صياغة مسوداتها حالياً، إلى جانب **تعليمات الترتيب** التي تحدد مكان مواقع النساء على القوائم الانتخابية. وفيما يلي أمثلة على نظم حصص قابلة للتطبيق في الواقع العملي.

العراق. وفقاً للمادة الرابعة (٣) من القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٤، يجب على الأحزاب السياسية 'إدراج اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة واسم امرأتين على الأقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة'، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة. ونتيجة لذلك، كان ٣١ بالمئة من البرلمانيين المنتخبين في عام ٢٠٠٥ من النساء.

الأرجنتين. يقتضي قانون عام ١٩٩١ بشأن نظام الحصص أن تشكل النساء ٣٠ بالمئة من مرشحي القوائم الحزبية كحد أدنى. وعينت المراجعات اللاحقة للقانون الحد الأدنى الملزم لعدد أماكن النساء: امرأة واحدة إذا تراوحت الأماكن المتاحة بين مكانين وأربعة، وامرأتان على الأقل إذا تراوحت الأماكن المتاحة بين خمسة وثمانية، وثلاث نساء على الأقل إذا تراوحت الأماكن المتاحة بين تسعة و١١، وأربع نساء على الأقل إذا تراوحت الأماكن المتاحة بين ١٢ و١٤، ونتيجة لذلك، كان ٣٤ بالمئة من البرلمانيين المنتخبين في عام ٢٠٠٣ من النساء.

السويد. اعتمد العديد من الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب اليسار وحزب الخضر نظام القوائم 'المضغوطة'، حيث 'تنضغط' قائمة المرشحين الذكور أو تحل قائمة المرشحات الإناث محلها، مما يفضي إلى احتلال النساء نسبة ٥٠ بالمئة من قوائم الأحزاب.

ولكن قلما يجري الاهتمام بتطبيق نظام الحصص. وربما يعود ذلك إلى التركيز على التصور الذي يفترض أن الحصص ذات طابع رمزي بحت، أو إلى التغاضي عن العلاقة القائمة بين أهداف سياسة معينة والتدابير اللازمة لتنفيذها. ولكن قد تؤخذ بعض القواعد العامة بالحسبان.

- توافق نموذج نظام الحصص مع النظام الانتخابي المعتمد.
- ضرورة وجود قواعد تنظم تسلسل ترتيب المرشحين أو تعليمات للترتيب، بما يتيح تنفيذ نظام حصص المرشحين.
- فرض عقوبات على عدم الامتثال أمر هام جداً. ويجب تخويل الجهات المعنية بالتنفيذ بصلاحيات مناسبة تتيح لها رفض القوائم التي لا تفي بالمتطلبات، مثل هيئة إدارة الانتخابات. أما في حالة الحصص الحزبية الطوعية، فيتعين لضمان الامتثال تكليف هيئة رفيعة المستوى من الأحزاب السياسية.

قد تتحول أحكام نظم الحصص إلى مجرد شيء شكلي، في ظل غياب تحديد ترتيب المرشحين في القوائم الحزبية، وكذلك غياب عقوبات عدم الامتثال. ومن جهة أخرى، أثبتت نظم حصص النساء الانتخابية، عند تلبية هذه الشروط، أنها فعالة للغاية في زيادة تمثيلهن السياسي في جميع أنحاء العالم.

٥. خاتمة

١. تهدف نظم الحصص إلى تحقيق زيادة ملموسة في التمثيل السياسي للنساء.

٢. تؤدي نظم الحصص الناجحة إلى:

- تعبئة النساء بصورة فعالة من قبل الأحزاب السياسية للحصول على ما يكفي من المرشحات المؤهلات لتلبية شروط نظم الحصص.
- تشكيل أقلية نسائية أكبر بدلاً من أقلية شكلية محدودة، تكون قادرة على التأثير في الثقافة والأعراف السياسية.
- إمكانية التأثير في عملية صنع القرار كأفراد، أو التأثير بقضايا ووجهات نظر محددة.

٣. ليس نظام الحصص كافياً لتمرير القوانين التي تضمن تحقيق النساء ٣٠ بالمئة من المقاعد. فالخطوة التالية في تنفيذ النظام هامة جداً. وفيما يتعلق بالتنفيذ، لا بدّ من مراعاة ما يلي:

- كلما كانت القوانين غامضة، كلما ارتفعت مخاطر عدم التنفيذ الصحيح لنظم الحصص. فوجود القوانين بحد ذاته لا يؤدي تلقائياً إلى انتخاب المزيد من النساء.
- يُعدّ ضغط المنظمات النسائية وغيرها من المجموعات أمراً ضرورياً لنجاح تنفيذ نظام الحصص.
- يجب وضع عقوبات على عدم تطبيق شروط نظام الحصص.

٤. على عكس ما يعتقد أو يأمل الكثير من مؤيدي نظام الحصص، يبدو في كثير جداً من البلدان أن الصراعات على نظم حصص النساء تتكرّر في كل دورة انتخابية. وفي البلدان التي شهدت نقاشات عاصفة لاستحداث نظام حصص، خمدت النزاعات دفعة واحدة بمجرد إقراره. وجرى تطبيقه في مناطق أخرى من العالم دون أية خلافات تذكر.

٥. من الأهمية بمكان أن نضع في حسباننا، أن نظام الحصص لا يزيل جميع العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة السياسية. لا بل قد يزيد ذلك من الوصمة التي تلحق بالسياسيات. ولا تزال صعوبات الجمع بين الحياة الأسرية والعمل والسياسة تمثل عقبة كأداء أمام المواطنة الكاملة للمرأة. كما أن التمثيل السياسي لا يكفي بمفرده، ولا بد من استكماله بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية على صعيد المجتمع ككل.

ورغم عدم وجود علاج ناجح وحيد لزيادة وجود النساء في البرلمان، فإن النقاشات التي دارت بشأن نظام الحصص والنظم الانتخابية لفتت النظر إلى بعض الخيارات الهامة. لقد صقلت بعض الدول مقاربات معينة في سياق التجربة والخطأ وبعد سنوات طويلة من الخبرة. وإننا نأمل بتقديم بعض الإرشادات والتوجيهات للمحاولات المنتظرة مستقبلاً في هذا الميدان، من خلال جعل هذه التجارب متاحة للنساء في جميع أنحاء العالم. ونتحدث في الفصل التالي عن النساء المتواجدات أصلاً داخل البرلمان، ونناقش ما يمكنهن القيام به لتعزيز فعاليتهن.

الهوامش

١ دروود داليروب ولينيتا فريدينفال، ٢٠٠٥. 'نظام الحصص "كمسار سريع" لتمثيل متساو للنساء'. المجلة النسوية الدولية للعلوم السياسية. المجلد ٧، رقم ١، ص. ٢٦–٤٨.

٢ المرجع السابق.

٣ تجد مقارنة لنظم حصص النساء الانتخابية في جميع مناطق العالم الرئيسة في:
Dahlerup, Drude (ed.), forthcoming 2006. Women, *Quotas and Politics*. London: Routledge

٤ للمزيد حول مناقشة 'فعالية' النساء السياسيات، راجع: Dahlerup, forthcoming 2006 (op. cit.), and in Hassim, Shireen, 2003. 'Representation, Participation and Democratic Effectiveness: Feminist Challenges to Representative Democracy in South Africa', in A. M. Goetz and S. Hassim (eds). *No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making*. London: Zed Books, pp. 81–109.

المراجع وقراءات أخرى

Ballington, Julie (ed.), 2004. *The Implementation of Quotas: African Experiences*. Stockholm: International IDEA [تطبيق نظام الحصص: تجارب أفريقية]

Dahlerup, Drude, 1988. 'From a Small to a Large Minority: Women in Scandinavian Politics'. *Scandinavian Political Studies*. Vol. 11, no. 4, pp. 275–98
[من أقلية صغيرة إلى أقلية وازنة: النساء في السياسة الإسكندنافية، الدراسات السياسة الإسكندنافية]

—— (ed.), forthcoming 2006. Women, Quotas and Politics. London: Routledge [النساء ونظم الحصص والسياسة]

—— and Lenita Freidenvall, 2005. 'Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women'. *International Feminist Journal of Politics*. Vol. 7, no. 1, March, pp. 26–48
[نظام الحصص 'كمسار سريع' لتمثيل متساو للنساء. المجلة النسوية الدولية للعلوم السياسية]

Hassim, Shireen, 2003. 'Representation, Participation and Democratic Effectiveness: Feminist Challenges to Representative Democracy in South Africa', in A. M. Goetz and S. Hassim (eds). *No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making*. London: Zed Books, pp. 81–109
[لا توجد طرق مختصرة للوصول إلى السلطة: المرأة الأفريقية في السياسة وصنع السياسات]

International IDEA, 2003. *The Implementation of Quotas: Asian Experiences*. Stockholm: International IDEA[تطبيق نظام الحصص: تجارب آسيوية]

—— 2003. The Implementation of Quotas: Latin American Experiences. Stockholm: International IDEA [تطبيق نظام الحصص: تجارب أميركا اللاتينية]

—— and Stockholm University, Global Database of Electoral Quotas for Women, available at <http://www.quotaproject.org> [قاعدة البيانات العالمية للحصص الانتخابية النسائية]

Inter-Parliamentary Union (IPU), 'Women in National Parliaments', available at <http://www.ipu.org> [النساء في البرلمانات الوطنية]

A series of country case studies on electoral quotas collected by International IDEA is available at International IDEA and Stockholm University, Global Database of Electoral Quotas for Women, available at <http://www.quotaproject.org/case_studies.cfm>

A series of working papers on quotas produced by Stockholm University is available at <http://www.statsvet.su.se/quotas>

دراسة حالة: رواندا

رواندا: المرأة تحتل نصف البرلمان

إليزابيث باولي[1]

في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، فازت النساء بنسبة ٤٨,٨ بالمئة من مقاعد مجلس البرلمانيين في برلمان رواندا[2]. واحتل هذا البلد الأفريقي الصغير المركز الأول في العالم من حيث عدد البرلمانيات المنتخبات، بعد أن حقق شبه تكافؤ في تمثيل الرجال والنساء في هيئته التشريعية.

إن نسبة مشاركة المرأة أمر جديد بالتنويه في تاريخ رواندا الحديث. فقد منحت حق الاقتراع الكامل وحق الترشح للانتخابات في عام ١٩٦١؛ عام استقلال رواندا عن بلجيكا. ودخلت أول امرأة إلى البرلمان[3] في عام ١٩٦٥، ولكن النساء لم يحصلن حتى بدء الحرب الأهلية في أوائل التسعينيات والإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، على أكثر من ١٨ بالمئة من مقاعد البرلمان في البلاد[4].

أودت الإبادة الجماعية، التي ارتكبها متطرفو الهوتو Hutu في رواندا في عام ١٩٩٤ ضد أقلية التوتسي Tutsi وضد الهوتو المعتدلين، بحياة حوالي ٨٠٠,٠٠٠ نسمة (عشر السكان)، وخلفت صدمة لدى الناجين، ودمرت بنية البلاد التحتية، بما في ذلك مبنى البرلمان. وانتهت المذبحة التي استمرت قرابة ١٠٠ يوم في تموز/ يوليو ١٩٩٤، عندما انتصرت الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي، التي خاضت حرباً أهلية دامت أربع سنوات، على النظام الذي يهيمن عليه الهوتو بقيادة الرئيس جوفينال هابياريمانا. وتحكم رواندا الآن الجبهة الوطنية الرواندية، التي كانت في السابق حركة معارضة وقوات حرب عصابات، وتحولت الآن إلى حزب سياسي يهيمن التوتسي عليه (دون أن يقتصر عليهم).

وخلال فترة السنوات التسع للحكومة الانتقالية (١٩٩٤ – ٢٠٠٣)، التي أعقبت الإبادة الجماعية، وصل تمثيل النساء في البرلمان إلى ٢٥,٧ بالمئة (عن طريق التعيين)، واعتمد دستور جديد يراعي حقوق المرأة. ولكن الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الإبادة الجماعية، التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، هي التي شهدت تحقيق تمثيل للنساء اقترب من ٥٠ بالمئة.

نجمت مكاسب النساء السريعة هذه عن اعتماد آليات محددة استخدمت لزيادة مشاركتهن السياسية، كالضمانات الدستورية ونظام الحصص والهياكل الانتخابية المبتكرة. تصف هذه الدراسة تلك الآليات وتحاول كشف غورها، وتركز بوجه خاص على العلاقة بين التمثيل السياسي للمرأة والمنظمات النسائية، والتغييرات الكبيرة في الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي بعد الإبادة الجماعية، والتزام الجبهة الوطنية الرواندية الحاكمة بقضايا المساواة بين الجنسين. كما تعرض بإيجاز بعض الإنجازات والتحديات التي تواجه النساء في البرلمان الرواندي.

الإطار الدستوري

في عام ٢٠٠٠، قرب نهاية الفترة الانتقالية التي أعقبت الإبادة الجماعية، طرحت رواندا صياغة مسودة دستور جديد، وأنشأت لذلك لجنة دستورية مؤلفة من ١٢ عضواً، ضمت في صفوفها ثلاث نساء، بمن فيهن جوديث كاناكوز، التي كانت الممثل الوحيد للمجتمع المدني في اللجنة أيضاً. وقد لعبت دوراً هاماً، سواء بصفتها 'خبيرة بقضايا النساء' ضمن اللجنة، أو كحلقة وصل مع دائرتها الانتخابية الأصلية؛ الحركة النسائية في رواندا[٥]. وأُنيط باللجنة كتابة مسودة الدستور وعرضها على السكان في سلسلة من الاستشارات المصممة لالتماس المساهمة من جهة، وتوعية السكان بأهمية الوثيقة وأفكارها الرئيسة[٦] من جهة أخرى. ورغم أن النخب السياسية تسيطر على محتوى وسير العملية الاستشارية مع سكان رواندا الأميين بمعظمهم، فإنها عملية تشاركية في ظاهر الأمر على الأقل، تسمح بطبيعتها بمساهمة ملموسة من قبل النساء ومنظماتهن[٧].

كانت صياغة الدستور محوراً حشدت حوله الحركة النسائية بنشاط، كي تضمن أن تصبح المساواة أحد أسس الوثيقة الجديدة. وضغطت رابطة أنصار النساء / Collectifs Pro-Femmes Twese Hamwe (Pro-Femmes) وأعضاؤها من المنظمات غير الحكومية لاعتماد هذه العملية، ونسقوا الجهود بعناية مع البرلمانيات ومع وزارة المساواة وتنمية المرأة.

في أيار/ مايو ٢٠٠٣، اعتمدت رواندا رسمياً دستورها الجديد[٨] الذي كرس المساواة بين الجنسين. حيث تُقر ديباجته مثلاً مختلف صكوك واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي وقعت عليها رواندا، بما في ذلك التنويه إلى اتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما نصت على التزام 'ضمان المساواة في الحقوق بين جميع الروانديين، وبين النساء والرجال، دون إهمال مبادئ المساواة بين الجنسين والتنمية الوطنية التكاملية'. يُرسي الفصل الأول من الدستور أيضاً، مبدأ المساواة بين الروانديين كأحد مبادئه الأساسية. ويؤكد جزئياً على احترام المساواة عبر منح النساء ٣٠ بالمئة 'على الأقل' من المناصب في 'جميع هيئات صنع القرار'.

ولكن من الضروري التنويه إلى أن دستور رواندا، رغم تقدميته لجهة المساواة في الحقوق والمساواة بين الجنسين وتمثيل النساء، يضع قيوداً على قضايا هامة أخرى؛ حيث أُثيرت مخاوف محددة بشأن القيود المفروضة على حرية التعبير عن القضايا العرقية.

نظام الحصص والهياكل الانتخابية المبتكرة

بعد الإبادة الجماعية، أُدخل العديد من الهياكل الانتخابية المبتكرة بهدف زيادة عدد النساء في المناصب المنتَخبة[٩]. واختبرت رواندا عند نهاية مرحلتها الانتقالية تمثيل النساء في البرلمان. إذ انتخبت إمرأتين في المجلس التشريعي المؤلف من غرفة واحدة في حينها على قاعدة التمثيل الحصري، وكلّفتا بالدفاع عن قضايا المرأة. لم تنتخب هاتين المرأتين من أحزاب سياسية، بل من نظام موازٍ أخذ شكل مجالس نسائية (مبينة بالتفصيل أدناه) نشأت على المستوى الشعبي في مختلف أنحاء البلاد.

ضاعف دستور عام ٢٠٠٣ عدة مرات عدد المقاعد التي يجب أن تشغلها نساء في جميع الهياكل الحكومية.

مجلس الشيوخ

تم انتخاب أو تعيين أعضاء الغرفة العليا في مجلس رواندا التشريعي البالغ عددهم ٢٦ عضواً لمدة ثمان سنوات. حيث انتخب بعض الأعضاء من مجالس المحافظات والقطاعات، وعَين الرئيس وهيئات أخرى (مثل الجامعة الوطنية) بعضهم الآخر. وشغلت النساء بموجب الدستور ٣٠ بالمئة من المقاعد.

مجلس البرلمانيين

إن الغرفة الدنيا في مجلس رواندا التشريعي هي مجلس البرلمانيين، الذي يتألف من ٨٠ عضواً، مدة ولايتهم خمس سنوات، ينتخب ٥٣ منهم مباشرة بواسطة نظام التمثيل النسبي. ويتنافس على المقاعد المتبقية: ٢٤ برلمانية (٣٠ بالمئة) تنتخبهن النساء من جميع المحافظات ومن العاصمة كيغالي، اثنان ينتخبهما المجلس الوطني للشباب، واحد ينتخبه اتحاد جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة.

تتنافس النساء على المقاعد الـ ٢٤ المحجوزة لهن في انتخابات تقتصر على النساء؛ أي يقتصر فيها الترشيح والتصويت على النساء. حيث نسقت المنظومة الوطنية لمجالس النساء هذه الانتخابات على المقاعد المحجوزة للنساء، وجرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ مع الانتخابات العامة وفي الأسبوع نفسه. والجدير بالذكر، أنه بالإضافة إلى المقاعد الـ ٢٤ المحجوزة للنساء في مجلس البرلمانيين، شهدت الانتخابات نجاح ١٥ امرأة أخرى في منافسة حرة على المقاعد. وبلغ بالتالي مجموع مقاعد النساء ٣٩ من أصل ٨٠ مقعداً، أي ٤٨,٨ بالمئة.

مجالس المرأة

أنشأت وزارة المساواة وتنمية المرأة أول منظومة وطنية للمجالس النسائية عقب الإبادة الجماعية بفترة وجيزة، وتوسع دورها منذ ذلك الحين. وهي منظومة ذات هياكل قاعدية تنتخب على مستوى الخلايا (أصغر وحدة إدارية) من قبل النساء فقط، ومن ثم عن طريق انتخابات غير مباشرة في كل المستويات الإدارية التالية (القطاع، المنطقة، المحافظة). وتعمل كمجالس موازية للمجالس المحلية العامة، وتمثل مصالح النساء. وتشارك هذه المجالس، المكونة من عشر

عضـوات لـكل منهـا، في التدريـب عـلى المهـارات عـلى المسـتوى المحـلي وتحسـين مسـتوى الوعـي بحقـوق المـرأة. ورئيسـة المجلـس النسـائي هـي حكـماً عضـوة في المجلـس المحـلي العـام، وتضمـن بذلـك التمثيـل الرسـمي لمصالـح النسـاء والربـط بـين المنظومتـين.

وتوضـح بـيرث موكاموسـوني، عضـوة البرلمـان المنتخبـة مـن خـلال المجالـس النسـائية، أهميـة هـذا النظـام عـلى النحـو التـالي:

> في تاريـخ بلادنـا ومجتمعنـا، لا تظهـر النسـاء علنـاً مـع الرجـال. ولا يفـترض بالنسـاء أن يتحدثـن أو يطالبـن باحتياجاتهـن في حـضرة الرجـال. وعـلى الرجـال التحـدث والتفكـير نيابـة عنهـن. ولذلـك أصبحـت المجالـس النسـائية أداة تعبئـة؛ إذ حشـدت النسـاء، وعلمتهـن. . . وأوصلتهـن إلى [درجة مـن] الثقـة بالنفـس، لدرجـة تحولـت الانتخابـات العامـة لحظـة اقترابهـا إلى الشـغل الشـاغل في [مجالـس] النسـاء. 'أيتهـا النسـوة، عليكـن كمواطنـات أن تثبتـن في مواقفكـن، وتنظمـن الحمـلات، وتقدمـن المرشـحات، وتدعمـن النسـاء الأخريـات'. لقـد اكتسـبن الثقـة كقائـدات[١٠].

في حـين تكتسـب المجالـس النسـائية أهميتهـا لجهـة اللامركزيـة والمشـاركة القاعديـة، فـإن نقـص الموارد يَحـول دون زيـادة تأثيرهـا، كـما أن فعاليتهـا ليسـت متسـاوية في جميـع أنحـاء البـلاد. ولأن عضويتهـا المحليـة غـير مدفوعـة الأجـر، يتوجـب عـلى عضواتهـا إضافـة كسـب العيـش وأعبـاء الأسرة إلى عملهـن التطوعـي، ممـا يقلـل مـن فعاليتهـن الممكنـة. إلا أن ذلـك لم يمنـع نسـاء تلـك المجالـس القاعديـة مـن النجـاح في اقتطـاع حيـز سـياسي جديـد. وزاد دسـتور عـام ٢٠٠٣ مـن أهميـة هـذه الهيـاكل، عـبر اعتمادهـا لمـلء المقاعـد المحجـوزة للنسـاء في مجلـس البرلمانيـين.

عوامل زيادة الحضور البرلماني للنساء

الحركة النسائية وتعبئة المجتمع المدني

إثـر الإبـادة الجماعيـة وحالـة الفوضى التـي شـملت المجتمـع والحكومة، تقدمـت المنظمات النسـائية غـير الحكوميـة لمـلء الفـراغ عـبر توفـير مجموعة متنوعـة مـن الخدمـات الأساسـية للسـكان المتضررين. حيـث اجتمعـت نسـاء مـن إثنيات متعـددة لإعـادة تشـكيل المنظمـة المظلـة؛ رابطة أنصـار النسـاء، التي أُنشـئت عـام ١٩٩٢. وقد نسـقت هـذه الرابطـة في عام ١٩٩٢ أنشـطة ١٣ منظمة نسـائية غـير حكومية، أمـا الآن فإنهـا تنسـق نشـاط أكثر مـن ٤٠ منظمة[١١]. كـما أثبتت فعاليتها، لا سـيما في تنظيم أنشـطة النسـاء وتقديـم المشـورة للحكومة بشـأن قضايا المشـاركة السياسـية لهـن وتعزيـز المصالحة.

طـورت النسـاء في مجتمـع رواندا المـدني آليـة مـن ثـلاث شـعب، شـعبة لتنسـيق الدعـوة لهـا في أوسـاط المجتمـع المـدني (تُمثّلهـا رابطـة أنصـار النسـاء)، وشـعبة تنفيذيـة (وزارة المسـاواة وتنميـة المـرأة)، وشـعبة تشريعيـة (منتـدى البرلمانيـات).

يعد مسار المصادقة على الدستور الجديد الذي باشرت به حركة المرأة الرواندية مثالاً على فعالية هذه الآلية. ولتحديد المخاوف والمصالح واستخلاص الاقتراحات حول الدستور الجديد، عقدت رابطة أنصار النساء سلسلة مشاورات مع أعضائها من المنظمات غير الحكومية ومع قواعدها النسائية. ثم التقت مع ممثلين عن وزارة المساواة وتنمية المرأة ومنتدى البرلمانيات لإقرار القضايا التي تشغل أعضاءها. وساهمت القطاعات الثلاثة معاً في إعداد ورقة سياسات، أوصَت باتخاذ إجراءات محددة من شأنها جعل الدستور يراعي حقوق المرأة وزيادة تمثيلها في الحكومة، ورُفعت إلى اللجنة الدستورية. وعندما عكست مسودة الدستور مصالح المرأة على نحو مرضٍ، شاركت منظمة أنصار النساء في حملة تعبئة استهدفت تشجيع النساء على دعم إقرار الوثيقة الدستورية عبر الاستفتاء العام.

ازداد حضور الحركة النسائية باضطراد من خلال آلية التنسيق التي أقامتها رابطة أنصار النساء مع النساء أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية. وأقر تقرير صدر عام ٢٠٠٢، بتكليف من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، بالتحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع المدني الرواندي، بما في ذلك قدراته المحدودة ومشاكل التنسيق والسيطرة الحكومية المفرطة،[١٢] ولكنه أشاد بالدور الكبير الذي لعبته رابطة أنصار النساء في صياغة السياسة العامة. وخلصت الدراسة إلى أن المنظمات النسائية غير الحكومية تشكل 'القطاع الأكثر حيوية' في المجتمع المدني في رواندا، و'أن رابطة أنصار النساء هي إحدى منظمات المجتمع المدني الرواندي القليلة التي مارست دوراً تعبوياً عاماً فعالاً'.[١٣] وقد نجمت هذه الفعالية عن علاقات العمل والتعاون، عالية المستوى، مع قطاع المرأة في الحكومة. ولكنه من المؤسف، أن استقلالية الرابطة وقدرتها على انتقاد الحكومة معرضة أيضاً للخطر بسبب هذه العلاقة الوثيقة.

تغيير الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي

إضافة إلى نشوء حركة نسائية فعالة، يمكن اعتبار التغييرات البارزة في أدوار كلا الجنسين بعد مرحلة التطهير العرقي في رواندا سبباً آخر للمكاسب السريعة للنساء في البرلمان. فقد استُهدفت النساء أثناء الإبادة الجماعية ليس فقط على أساس العرق، بل وعلى أساس الجنس أيضاً؛ إذ تعرضن للاعتداء الجنسي والتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب وسفاح المحارم القسري وبتر الثدي. وشهدت الناجيات من الإبادة وحشية لا توصف وفقدن الأزواج والأطفال والأقارب ومجتمعاتهن المحلية. وإضافة إلى هذا العنف، فقدت النساء وسائل المعيشة والممتلكات، ونزحن من منازلهن، وعايشن تشتت أسرهن. وفي أعقاب المذبحة مباشرة، شكلت الإناث (نساء وفتيات) ٧٠ بالمئة من السكان.[١٤] ونظراً لهذا الخلل الديموغرافي، اضطلعت النساء فوراً بدور معيلات للأسر وقائدات للمجتمع المحلي ومصادر تمويل، وقمن بتلبية احتياجات الأسر والمجتمعات المحلية المنكوبة. لقد أجبرتهن الإبادة على التفكير في أنفسهن بشكل مختلف، وعلى تطوير مهارات ما كنّ ليحصلن عليها بطريقة أخرى. لا تزال النساء يشكلن حتى اليوم أغلبية ديموغرافية تصل إلى ٥٤ بالمئة من سكان رواندا، ويساهمن إلى حد كبير في القدرة الإنتاجية للبلد.

تشكل الأعباء العائلة التي تقع على عاتق النساء ومساهمتهن الاستثنائية جزءاً كبيراً جداً من الخطاب العام في رواندا. ففي أبريل/ نيسان ٢٠٠٣، تحدث الرئيس بول كاغامي عن الانتخابات البرلمانية قائلاً: 'سنواصل مناشدة النساء ترشيح أنفسهن، وكذلك التصويت للرجال الذين يدافعون عن حقوقهن ومصالحهن. إن نقص تمثيل النساء يضع مسافة بين الممثلين المنتخبين وقسم من دوائرهم الانتخابية، ويؤثر بذلك على شرعية القرارات السياسية...لذا، فإن زيادة مشاركة النساء في المجال السياسي ضرورية لتحسين الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأسرهن وللمجتمع بأسره"[١٥].

التزام الجبهة الوطنية الرواندية

جعلت الحكومة الرواندية، وتحديداً الجبهة الوطنية الرواندية الحاكمة، مشاركة النساء علامة فارقة في برنامج الانتعاش وإعادة الإعمار بعد الإبادة الجماعية[١٦]. وهذه المقاربة جديدة من ناحيتي الاستهداف والنطاق على حد سواء، وتستحق المزيد من الدراسة لأنها تناقض جزئياً فكرة أن إشراك المرأة هو مجرد قيمة 'غربية' مفروضة على البلدان النامية.

استند قرار الحكومة إشراك النساء في حكم البلاد إلى عوامل عدة. ويرجع إقرار هذه السياسة، إلى حد كبير، إلى احتكاك الجبهة الوطنية الرواندية مع قضايا المساواة بين الجنسين في أوغندا، حيث قضى كثير من أعضائها سنوات طويلة في المنفى. تتبنى أوغندا نظاماً يضمن تخصيص ٢٠ بالمئة من مقاعد البرلمان للنساء: بمعدل مقعد واحد في كل دائرة من الدوائر الانتخابية الـ ٥٦. كان رجال ونساء الجبهة الوطنية الرواندية على دراية بهذا النظام، وبالمساهمات والنجاحات التي حققتها نساء المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا. وفي صفوف الجبهة أيضاً، لعبت النساء دوراً مميزاً في نجاح الحركة، إذ مارسن أدواراً حاسمة منذ تأسيسها كحركة في المنفى، وصولاً إلى سنوات الكفاح المسلح. ووفرت تلك المشاركة منطلقاً للدعوة إلى إشراك النساء أثناء المرحلة الانتقالية، وترسيخ مكاسبهن في الدستور الجديد.

تبنى أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية خطاب التحرير الذي أطلقته، وطبقوه على مسألة الإقصاء التاريخي للنساء، فضلاً عن تطبيقه على أقلية التوتسي، فباتت مراعاة حقوق المرأة حالياً سياسة حكومية. ويوضح جون موتامبا، أحد مسؤولي وزارة المساواة وتنمية المرأة قائلاً: 'الرجال الذين ترعرعوا في المنفى يعرفون تجربة التمييز...حقوق المرأة هي الآن جزء لا يتجزأ من فكرنا السياسي. إننا نقدر كل مكونات شعبنا من جميع الأطياف الاجتماعية، لأن بلدنا... [قد] خبر ما يعنيه إقصاء احدى جماعاته[١٧]'. لقد ساهم أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية، الذين اعتنقوا أفكار المساواة بين الجنسين، في تطوير هياكل حوكمة تراعي حقوق المرأة بعد الإبادة الجماعية في رواندا.

ثابرت الجبهة الوطنية الرواندية، في الفترة الانتقالية وقبل استحداث نظام الحصص في رواندا، على تعيين النساء في قرابة ٥٠ بالمئة من مقاعدها في البرلمان. ولأن الأحزاب السياسية الأخرى تخلفت كثيراً عن تعيين النساء في مقاعدها في البرلمان، فإن نسبة تمثيلهن فيه لم تتجاوز ٢٥,٧ بالمئة خلال المرحلة الانتقالية[١٨].

هيمنت الجبهة الوطنية الرواندية على الحكومة الانتقالية، وأحكمت قبضتها على السلطة بوصول بول كاغامي إلى سدة الرئاسة في انتخابات ما بعد المرحلة الانتقالية التي جرت في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وتشكيل برلمان جديد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣. وسيطرت الجبهة والائتلاف الذي تقوده على ٨ , ٧٣ بالمئة من المقاعد الحرة في مجلس البرلمانيين. ولم تكن مقاعد النساء محل منافسة بين الأحزاب السياسية، ولكن المراقبين أشاروا إلى أن أغلبية اللواتي فزن بالمقاعد المحجوزة هن متعاطفات أيضاً مع الجبهة الوطنية الرواندية. وفي آخر مسح أجرته منظمة فريدوم هاوس للدول، صنفت رواندا في خانة الدول 'غير الحرة'، مبدية قلقها حيال الحقوق السياسية والحريات المدنية[١٩]. وهذا يضع المرأة الرواندية والحركة النسائية في وضع محفوف بالمخاطر، لأن قدرتها على المشاركة في المؤسسات الديمقراطية منوطة بحزب سياسي لا يحقق تماماً المعايير الديمقراطية، وهي لا تستطيع تحقيق استقلال ناجز عن الدولة.

الإنجازات والتحديات المقبلة

علاوة على قيام النساء بجميع وظائف نظرائهن الرجال، فقد شكلن في برلمان رواندا تجمعاً اسمه منتدى البرلمانيات، بتمويل ودعم دوليين. وهذا التجمع هو الأول من نوعه في رواندا، حيث تعمل عضواته معاً على مجموعة من القضايا العابرة للأحزاب. وتشرح البرلمانية كوني بويزا سيكامانا قائلة: 'عندما يتعلق الأمر بالمنتدى، نحن [متحدات] كنساء، بغض النظر عن الأحزاب السياسية. لذلك لا نفكر بأحزابنا، بل [نفكر] بالتحديات التي تحيط بنا كنساء[٢٠]'. ويلعب المنتدى أدواراً عدة: إذ يراجع القوانين القائمة ويدخل التعديلات على التشريعات التمييزية منها، ويدرس القوانين المقترحة لجهة مراعاتها حقوق المرأة، وينسق مع الحركة النسائية، ويعقد الاجتماعات ويقيم التدريبات مع المنظمات النسائية لرفع مستوى وعي السكان حيال القضايا القانونية وتقديم المشورة بشأنها.

لقد تمثل الإنجاز التشريعي الأساسي في إلغاء القوانين التي تحظر وراثة الأرض على النساء في عام ١٩٩٩. وشعرت برلمانيات رواندا، لا سيما الـ ٢٤ اللواتي يمثلن تحديداً الحركة النسائية واللواتي تنافسن أيضاً على المقاعد الحرة كممثلات للأحزاب السياسية، أن من مسؤوليتهن إضفاء منظور الالتزام بحقوق المرأة على التشريع.

ثمة تحديات تواجه التمثيل الوصفي، على غرار أماكن أخرى في العالم. فعديد من البرلمانيات الجدد هن مشرعات عديمات الخبرة، وعليهن التغلب على الصورة النمطية بشأن (نقص) كفاءاتهن كقادة وسذاجتهن المفترضة، فضلاً عن إبداء بعض المقاومة لحقيقة أنهن مدينات في مناصبهن لنظام الحصص الجديد. ثمة فرق واضح في المكانة بين مقاعد حُجزت سلفاً ومقاعد اكتُسبت في منافسة حرة مع الرجال، على المستويين المحلي والوطني.

إن وضع جميع نساء رواندا في دائرة واحدة يمثل مشكلة أخرى على المدى الطويل. فالحركة النسائية تتمثل حالياً بفعالية كبيرة من خلال منظمة واحدة: رابطة أنصار المرأة. وثمة قدر كبير من التوافق بين البرلمانيات بشأن احتياجات النساء وأولوياتهن. ولكن النساء في الديمقراطيات الناضجة لا يوافقن على السياسات والنتائج السياسية المقررة سلفاً، حتى تلك

التي تؤثر بشكل مباشر على وصولهن إلى السلطة كنظام الحصص. ولم يكن ثمة معارضة علنية داخل الحركة حول فائدة نظام الحصص، ربما لأنه نظام جديد، ولأن الأصوات المهيمنة في الحركة النسائية تؤيد دخولهن بقوة.

إلا أن ثمة اتجاه في أجزاء أخرى كثيرة من العالم، يقول إن نظام الحصص والمقاعد المحجوزة للمرأة، والتمثيل الوصفي ليسا سوى الخطوة الأولى. وقد أوضحت ألويزيا إنيومبا وزيرة المرأة السابقة أنه في هذه المرحلة من التنمية، تحتاج رواندا إلى آلية انتخابية جديدة للتعويض عن الإقصاء التاريخي للمرأة: 'إذا كان لديك طفلة تعاني من سوء التغذية، فلا يجوز مقارنتها بأطفالك الآخرين. لا بد من إعطائها نظاماً غذائياً خاصاً[٢١]'.

لا بد أيضاً من ملاحظة التأثير المحتمل للنساء، لا سيما على المسائل التي لا تعتبر تقليدياً من 'قضايا المرأة'. فالنساء يتحملن عبئاً مزدوجاً، بسبب مسؤوليتهن عن إيجاد الوسائل الكفيلة بإدراج منظور النوع الاجتماعي في مجموعة جديدة من القضايا كالشؤون الخارجية مثلاً، والبقاء مخلصات لجمهورهن النسائي في بلد احتياجاته التنموية الأساسية كبيرة جداً، ولا تزال المرأة فيه متخلفة عن الرجل من حيث الحقوق والوضع والحصول على الموارد والتعليم.

خاتمة

يمكن النظر إلى تمثيل النساء في برلمان رواندا في السياق الأوسع لاتجاهين هما: استخدام نظام الحصص في أفريقيا، وحالة ما بعد النزاعات. لقد كان معدل ازدياد أعداد النساء البرلمانيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في السنوات الأربعين المنصرمة أسرع من أي منطقة أخرى من العالم، والسبب يعود في المقام الأول إلى استخدام نظام الحصص[٢٢]. ووفقاً للاتحاد البرلماني الدولي 'تبوأت البلدان الخارجة من نزاعات في السنوات الخمس المنصرمة مكاناً بارزاً بين أول ثلاثين بلداً في التصنيف العالمي للاتحاد للنساء في البرلمانات الوطنية'، وكانت هذه الدول فعالة في استخدام نظام الحصص وتخصيص المقاعد 'ضماناً لوجود النساء ومشاركتهن في مؤسساتها الدستورية المستحدثة[٢٣]'.

حفلت السنوات العشر التي أعقبت الإبادة الجماعية في رواندا بكَم هائل من التغيير شمل جميع الروانديين، ولكن التغيير الأكثر دراماتيكية تعلق بالنساء. لا تزال رواندا بلداً متخلفاً إلى حد كبير، والغالبية العظمى من نسائه يخضعن للتمييز مقارنة بالرجال، في مجالات التعليم والحقوق القانونية والصحة وتوزيع الموارد. كما أن المساواة التقريبية في تمثيل الرجال والنساء في البرلمان تحقّقت في بلد لم يصبح ديمقراطياً، ويهيمن فيه حزب واحد على المشهد السياسي.

رغم هذه التحديات، بدأت النساء بترسيخ مكاسبهن الكبيرة مع صدور الدستور الجديد لعام ٢٠٠٣ الذي يراعي حقوق المرأة، ومع الانتخابات البرلمانية التي حصلن فيها على ٤٨,٨ بالمئة من مقاعد مجلس البرلمانيين. تحقّقت هذه النجاحات نتيجة الظروف التي أعقبت الإبادة الجماعية في رواندا ونظام الحصص والحملة المتواصلة للحركة النسائية، بالتعاون مع قطاع المرأة في الحكومة والدعم الصريح للجبهة الوطنية الرواندية. وتزودنا تجربة رواندا بأمثلة عن صنع سياسات تراعي حقوق المرأة، وعن آليات انتخابية مبتكرة تصلح كنماذج في أجزاء أخرى من العالم.

الهوامش

١ تستند دراسة الحالة هذه وتقتبس من مواد منشورة سابقا للكاتبة نفسها:

Powley, Elizabeth, 2003. *Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda's Transition*. Washington, DC: Women Waging Peace; and Powley, Elizabeth, 2005. 'Rwanda: La moitié des sièges pour les femmes au Parlement' [Rwanda: half the seats for women in Parliament], in Manon Tremblay (ed.). *Femmes et parlements: un regard international* [Women and parliaments: an international view]. Montreal: Remue-ménage.

٢ Inter-Parliamentary Union (IPU), 2003. 'Rwanda Leads World Ranking of Women in Parliament', 23 October. See <http://www.ipu.org/press-e/gen176.htm>.

٣ Africa: Rwanda: Government'. Nationmaster <http://www.nationmaster.com/country/rw/Government>.

٤ Inter-Parliamentary Union (IPU), 1995. *Women in Parliaments 1945–1995: A World Statistical Survey*. Geneva: IPU. [النساء في البرلمانات بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٥: دراسة إحصائية عالمية]

٥ Judith Kanakuze, personal interview, July 2003.

٦ 'Legal and Constitutional Commission', <http://www.cjcr.gov.rw/eng/index.htm>.

٧ Hart, Vivien, 2003. 'Democratic Constitution Making'. United States Institute of Peace, Special Report 107, <http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr107.html>. [صياغة دستور ديمقراطي]

٨ دستور جمهورية رواندا http://www.cjcr.gov.rw/eng/constitution_eng. doc.

٩ لمزيد من الاطلاع على وصف كامل للآليات الانتخابية، التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك الاقتراع الثلاثي في انتخابات المقاطعات لعام ٢٠٠١، راجع باولي ٢٠٠٣، مرجع سابق.

١٠ مقابلة شخصية مع بيرث موكاموسوني، ترجمتها جزئياً كوني كوني بويزا سيكامانا، تموز / يوليو ٢٠٠٢.

١١ لمزيد من المعلومات حول المنظمات النسائية غير الحكومية في رواندا، راجع:

Newbury, Catharine, and Hannah Baldwin, 2001. 'Confronting the Aftermath of Conflict: Women's Organizations in Postgenocide Rwanda', in Krishna Kumar (ed.). Women and Civil War: Impact, Organizations, and Action. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, pp. 97–128. [النساء والحرب الأهلية: الآثار والمنظمات والإجراءات]

١٢ 'Rwanda Democracy and Governance Assessment', produced for USAID by Management Systems International, November 2002, p. 35. [تقييم الديمقراطية والحوكمة في رواندا]

١٣ 'Rwanda Democracy and Governance Assessment', op. cit., p. 37.

١٤ Women's Commission for Refugee Women and Children, 1997. Rwanda's Women and Children: The Long Road to Reconciliation. New York: Women's Commission, p. 6. [نساء وأطفال رواندا: الطريق الطويل نحو المصالحة]

١٥ 'Rwandan President Urges Women to Stand for Public Office'. Xinhua News Agency, 23 April 2003, <http://www.xinhua.org/english/>.

١٦ Rwandan Government, 'Good Governance Strategy Paper (2001)', <http://www. rwanda1.com/government/president/speeches/2001/strategygov.htm>.

١٧ John Mutamba, personal interview, July 2003.

١٨ Powley 2003, op. cit.

١٩ Freedom House, Freedom in the World 2004, <http://www.freedomhouse.org/research/freeworld/2004/table2004.pdf>.

٢٠ Connie Bwiza Sekamana, personal interview, July 2002.

٢١ Aloisea Inyumba, personal interview, July 2002.

٢٢ Tripp, Aili Mari, 2004. 'Quotas in Africa', in Julia Ballington (ed.).The Implementation of Quotas: Africa Experiences, Stockholm: International IDEA
[تطبيق نظام الحصص: تجارب أفريقية].

٢٣ Inter-Parliamentary Union (IPU), 2004. 'Women in Parliaments 2003: Nordic and Post-Conflict Countries in the Lead', <http://www.ipu.org/press-e/gen183.htm> (accessed 8 September 2004).
[النساء في البرلمانات في عام ٢٠٠٣: البلدان الإسكندنافية والبلدان الخارجة من النزاعات في المقدمة]

دراسة حالة: الأرجنتين

الأرجنتين: نظرة جديدة على التحديات التي تواجه مشاركة النساء في الهيئة التشريعية

إليسا ماريا كاريو

عرفت الأحزاب السياسية ذات القاعدة الجماهيرية في الأرجنتين درجة معينة من مشاركة النساء منذ بداياتها الأولى، أي منذ أواخر القرن ١٩ وحتى منتصف القرن ٢٠، ولكن المرأة لم تبرز بشكل متزايد في السياسة الحزبية إلا في ثمانينيات القرن الماضي. وأدى ذلك إلى تغييرات في المواقف المتعلقة بالبحث عن نقاط الاتفاق والأهداف المشتركة. واستوعبت كثير من النساء أن النضال ضد اضطهاد المرأة لا ينبغي أن يخضع لصراعات أخرى، كما سبق وحصل معهن، ولابد من خوضها معاً. ومثل الأمر فرصة تاريخية في الأرجنتين الخارجة من دكتاتورية طويلة، سبق للمرأة فيها أن حشدت الجدات والأمهات في أوشحتهن البيضاء في ساحة بلازا دي مايو.

رغم أن المرأة في الأرجنتين حصلت على حق التصويت والترشح للانتخابات منذ عام ١٩٤٧، إلا أن استبعادها الممنهج من الأجواء الحقيقية للسلطة العامة شكل أحد أهم التحديات والانتقادات التي تعرضت لها الديمقراطية فيها. لم يأخذ النظامان السياسي والقانوني في اعتبارهما أوضاع النساء أو مطالبهن المتنوعة، حيث انحصر كلاهما في زاوية نظر شكلية و'محايدة'، الأمر الذي حد من قدرتهما على تحديد مصالح وحاجات النساء والاستجابة لها.

أدركت جماعات النشطاء المنظمة، خلال عملية التحول الديمقراطي في ثمانينيات القرن الماضي، أهمية النضال ضد التمييز بين الجنسين في سياق إعادة بناء الديمقراطية. وهكذا بدأت النساء السعي لتحقيق 'الديمقراطية المتكافئة'، وتبنّي ممارسات وإستراتيجيات من شأنها الوصول إلى النساء ككل وزيادة مستوى الوعي بقضايا المرأة، بالتزامن مع المطالب النسوية والتحليلات الجديدة لطبيعة السلطة.

كانت الأرجنتين أول دولة في أميركا اللاتينية تعتمد نظام حصص النساء في البرلمان. وكانت في عام ٢٠٠٥ بين أول ١٥ دولة في العالم من حيث نسبة تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية، بعد رواندا، السويد، النرويج، الدنمارك، فنلندا، هولندا، كوبا، إسبانيا، كوستاريكا، موزامبيق، بلجيكا والنمسا.

نظـراً إلى أن عـالم السياسـة قـد تطـور تاريخيـاً وفـق نمـوذج ذكـوري، فـإن الثقافـة السياسـية الحاليـة ورغـم الإنجـازات المشـهودة، تتسـم بالتحيـز العميـق ضـد المـرأة؛ إذ إن القيـم والممارسـات الحاليـة في مجـال الشـؤون العامـة تخـص عـالم الذكـور. وتصـب جميـع ديناميـات النشـاط السـياسي وممارسـات الأحـزاب ووظائفهـا، وشـكل ممارسـة السياسـة بالـذات؛ لغتهـا وقيمهـا المعـترف بهـا، في إطـار النمـوذج الذكـوري. وفي هـذا السـياق، فـإن التحديـات التـي تواجـه النسـاء في الأرجنتـين لا تـزال كبـيرة، رغـم توسـع أعدادهـن ونطـاق مشـاركتهن الفعالـة في الحيـاة السياسـية.

تحلـل هـذه الدراسـة طريـق المـرأة إلى السـلطة، وتعـرض الآليـات القانونيـة والاجتماعيـة المختلفـة التـي اسـتخدمت لزيـادة عـدد النسـاء المشرعـات، وتـدرس دور الأحـزاب السياسـية الأرجنتينيـة في تعزيـز مشـاركة المـرأة.

الصراع من أجل 'التكافؤ الديمقراطي' في الأرجنتين

بـدأت المـرأة شـغل المناصـب الحكوميـة في ثمانينيـات القـرن المـاضي. وكان نظـام الحصـص أحـد الآليـات المسـتخدمة لتحقيـق هـذا الغـرض[1]. وتعتمـد الأرجنتـين اليـوم عـدداً مـن النصـوص الدسـتورية والقانونيـة التـي تضمـن مشـاركة النسـاء الضروريـة في الحيـاة السياسـية، لا سـيما في المجلـس التشريعـي.

تنـص المـادة ٣٧ مـن الدسـتور الوطنـي عـلى أن تكافـؤ الفـرص الحقيقـي بـين الرجـال والنسـاء، في الوصـول إلى المناصـب الانتخابيـة والحزبيـة، يجـب أن تضمنهـا إجـراءات تمييـز إيجابيـة في اللوائـح الناظمـة لعمـل الأحـزاب السياسـية وفي النظـام الانتخـابي.

دخـل 'نصيـب المـرأة' أو نظـام الحصـص، حيـز التطبيـق في التشريـع الأرجنتينـي بموجـب القانـون رقـم ٢٤,٠١٢. ويعـود تاريـخ هـذا التشريـع إلى شـهر تشريـن الثاني/ نوفمـبر ١٩٨٩، عندمـا قدمـت مارغريتـا مالهـارو دي توريـس، عضـوة البرلمـان الوطنـي عـن الاتحـاد المـدني الراديـكالي مـن منـدوزا، مـشروع تعديـل القانـون الانتخـابي الوطنـي بـما يضمـن وجـود النسـاء ضمـن أعضـاء الكونغـرس. وبعـد أيـام عـدة، قدمـت مجموعـة مـن البرلمانيـات مـن أحـزاب مختلفـة (الاتحـاد المـدني الراديـكالي، حـزب العدالـة، الديمقراطـي الشـعبي والحـزب الفيـدرالي) مـشروع قانـون بالصيغـة نفسـها إلى مجلـس البرلمانيـين. نوقـش هـذا القانـون في أيلول/ سـبتمبر ١٩٩٠، وأقـره البرلمـان بأغلبيـة سـاحقة في السـادس مـن تشريـن الثاني/ نوفمـبر١٩٩١، بإجمـاع مـن كافـة القـوى السياسـية باسـتثناء حـزب اتحـاد الوسـط الديمقراطـي والحركـة مـن أجـل الاشـتراكية، وأصبـح القانـون نافـذاً (وعُـرف في حينهـا بقانـون مالهـارو). وبموجبـه عدلـت المـادة ٦٠ مـن قانـون الانتخابـات الوطنيـة، بحيـث لا تقـل نسـبة النسـاء المرشـحات عـلى قوائـم الأحـزاب السياسـية عـن ٣٠ بالمئـة ، وأن توضـع بترتيـب يتيـح لهـن فرصـة النجـاح. فضـلاً عـن تنبيهـه إلى عـدم تسـجيل قائمـة الحـزب مـا لم تسـتوفِ تلـك الـشروط.

ربـما يشـكل تحليـل الأسـباب التاريخيـة التـي أدت إلى اعتـماد قانـون نظام حصـص النسـاء موضوعاً مناسـباً لمـشروع بحـث موسـع. ويكفـي في هـذا المقـام أن نذكّـر فقـط ببعـض العوامـل الحاسـمة،

ومنها بروز شخصيات سياسية نسائية وعلاقتها بالحركة النسائية، وتكاتف النساء من مختلف الأحزاب السياسية، والاطلاع على عدة تجارب وتشريعات وتحليلها المقارن، والإحاطة بالمشكلة والرؤى المستقبلية، وحشد أعداد هائلة من النساء، لا سيما عبر التجمعات النسوية، واللقاءات الوطنية للمرأة.

في وقت لاحق، أزال الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤ (أقرته جمعية دستورية منتخبة بموجب قانون نظام الحصص) أية بقايا شكوك حول دستورية القانون، كما أدرج صراحة المبادئ التي تقوم عليها هكذا تدابير.

نصت المادة ٣٧ من الدستور الوطني على أن المساواة الحقيقية بين الرجال والنساء في فرص الوصول إلى وظائف الحزب الانتخابية والسياسية، مكفولة وفقاً لإجراءات التمييز الإيجابي في تنظيم الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي. بالإضافة إلى ذلك، تمنح المادة ٧٥ الكونغرس صلاحيات اعتماد إجراءات التمييز الإيجابي وتعزيزها، بما يضمن تكافؤاً حقيقياً في الفرص والمعاملة. وتضمن المادة أيضاً التمتع بكامل الحقوق المعترف بها في هذا الدستور وفي معاهدات حقوق الإنسان الدولية النافذة وممارساتها، لا سيما ما يتعلق بالمرأة (البند ٢٣)، وفقاً للوضع الدستوري لاتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (البند ٢٢).

أخيراً، تشترط المادة الثانية ألا تصل إجراءات التمييز الإيجابي التي أشارت إليها المادة ٣٧ إلى أقل من الأحكام المعمول بها عندما اعتمد الدستور. ويجب حسب نص القانون، أن تستمر بما يحول دون أي محاولة للتراجع عن الحقوق المعترف بها بموجب القانون رقم ٠١٢, ٢٤. وقد أدى هذا الضمان الدستوري للحد الأدنى من مشاركة المرأة في الحياة السياسية إلى زيادة ملحوظة في عدد النساء في الكونغرس الأرجنتيني، وعزز جودة الديمقراطية بشكل ملموس.

بدأ إشراك المرأة في مجلس البرلمانيين في عام ١٩٨٣، وتشكل النساء حالياً ٣٠ بالمئة من أعضائه. ورغم انتخاب أول امرأة في مجلس الشيوخ في عام ١٩٨٣ أيضاً، إلا أن مشاركة النساء الفعالة لم تبدأ حقاً حتى عام ٢٠٠١، عندما وصلت نسبتها إلى ٣٥ بالمئة. ومنذ ذلك الوقت، يُنتخب أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة. ولم يُنتخب كامل أعضاء مجلس الشيوخ إلا مع تطبيق الإصلاح الدستوري عام ١٩٩٤.

اختلف التنفيذ البطيء لنظام الحصص في مجلس البرلمانيين، الذي لا يُنتخب سوى نصف أعضائه في كل مرة، مع ما جرى في مجلس الشيوخ. حيث أوجب الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤ إعداد جميع المقاعد لإعادة الانتخاب، كما ذُكر آنفاً، مما أدى إلى زيادة مشاركة المرأة إلى أكثر من ٣٠ بالمئة في غضون عام واحد فقط.

شكل ٥: عدد النساء ونسبتهن بين أعضاء مجلس البرلمانيين في الكونغرس الأرجنتيني (١٩٨٣-١ . . ٢)

العام	مجموع الأعضاء	عدد النساء	النسبة
١٩٨٣	٢٥٤	١١	٤,٣
١٩٨٤	٢٥٤	١٣	٥,١
١٩٨٥	٢٥٤	١١	٤,٣
١٩٨٦	٢٥٤	١٢	٤,٧
١٩٨٧	٢٥٤	١٢	٤,٧
١٩٨٨	٢٥٤	١٢	٤,٧
١٩٨٩	٢٥٤	١٤	٥,٥
١٩٩٠	٢٥٤	١٦	٦,٣
١٩٩١	*٢٥٧	١٥	٥,٩
١٩٩٢	٢٥٧	١٥	٥,٩
**١٩٩٣	٢٥٧	٣٦	١٤,٠
١٩٩٤	٢٥٧	٣٨	١٤,٨
١٩٩٥	٢٥٧	٦٢	٢٤,٥
١٩٩٧	٢٥٧	٧١	٢٧,٦
١٩٩٩	٢٥٧	٧٢	٢٨,٠
٢٠٠١	٢٥٧	٧٧	٣٠,٠
٢٠٠٥	٢٥٥	٨٦	٣٣,٧

المصادر: Botte, Susana and Evangelina Dorola, 1996. 'La representación femenina en el Congreso de la Nación' [Women's representation in the Argentine Congress]. HCND, Sec. Parlamentaria, DIP.
Estudios e investigaciones 9, Mujer; Consejo Nacional de la Mujer, October 2001; Argentine Chamber of Deputies, February 2002; and Inter-Parliamentary Union (IPU), January 2005.

* دخول ممثلين عن مقاطعة تييرا ديل فويغو وأنتارتدا وجزر ديل اتلانتيكو سور.

** دخول القانون الوطني لنظام الحصص حيز التطبيق.

لقد مهد السبيل إلى ذلك المرسوم رقم ٢٤٦ , ١، المعتمد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. عالج هذا المرسوم العديد من المظالم المزمنة التي تمس المرأة في الحياة السياسية والمجتمع المدني كما عبرت عنها المنظمات غير الحكومية، بواسطة وضع مرشحات نساء في مواقع مجدية على القوائم الحزبية لانتخابات مجلس الشيوخ، مما وسع من نطاق قانون نظام الحصص. وحدد المرسوم أيضاً نسبة ٣٠ بالمئة كحد أدنى مطلوب، إذ نص صراحة على لزوم تطبيق هذه النسبة على جميع المرشحين على القوائم الخاصة بكل حزب سياسي أو ائتلاف أو تحالف مؤقت. ويستلزم تنفيذ هذه القاعدة تطبيقها على المواقع المعدة لإعادة الانتخاب، وبدءاً من الترتيب الأول في القائمة.

شكل ٦: عدد النساء ونسبتهن بين أعضاء مجلس الشيوخ في الكونغرس الأرجنتيني (١٩٨٣-٢٠٠١)

العام	مجموع الأعضاء	عدد النساء المرشحات	النسبة
١٩٨٣	٤٦	٣	٦,٥
١٩٨٤	٤٦	٣	٦,٥
١٩٨٥	٤٦	٣	٦,٥
١٩٨٦	٤٦	٣	٦,٥
١٩٨٧	٤٦	٣	٦,٥
١٩٨٨	٤٦	٤	٨,٧
١٩٨٩	٤٦	٤	٨,٧
١٩٩٠	٤٦	٤	٨,٧
١٩٩١	٤٦	٤	٨,٧
١٩٩٢	٤٨ *	٤	٨,٧
١٩٩٣	٤٨	٢	٤,٢
١٩٩٤	٤٨	٢	٤,٢
١٩٩٥	٦٥**	٤	٦,١
١٩٩٦	٦٥	٤	٦,١
١٩٩٧	٦٥	٤	٦,١
١٩٩٩	٦٦	٢	٣,٠
٢٠٠١***	٧١	٢٥	٣٥,٢
٢٠٠٥	٧٢	٢٤	٣٣,٣

المصادر: Botte, Susana and Evangelina Dorola, 1996. 'La representación femenina en el Congreso de la Nación' [Women's representation in the Argentine Congress]. HCND, Sec. Parlamentaria, DIP. Estudios e investigaciones 9, Mujer; Consejo Nacional de la Mujer, October 2001; and Argentine Chamber of Deputies, February 2002.

* دخول ممثلين عن مقاطعة تييرا ديل فويغو وأنتارتدا وجزر ديل اتلانتيكو سور.

** تم تعديل تشكيل المجلس عن طريق إضافة عضو مجلس شيوخ ثالث لكل دائرة انتخابية. وسريان تطبيق قانون نظام الحصص لأول مرة.

*** الانتخاب المباشر للممثلين من المحافظات.

علاوة على استخدام معيار موحد لتطبيق نسبة الـ ٣٠ بالمئة ؛ فإذا أسفر تطبيق النسبة عن عدد كسري، يجبر هذا العدد لصالح الرقم الأكبر المعمول به، وقد تضمن المرسوم جدولاً توضيحياً لهذه القاعدة. لقد أدى غياب مثل هذا المعيار في سنوات التسعينيات من القرن الماضي إلى استبعاد ظالم للعديد من المرشحات في مختلف أنحاء البلاد.

تجدر الإشارة أخيراً، إلى أن قانون نظام الحصص ينظم عملياً انتخاب مجالس المحافظات التشريعية في جميع محافظات الأرجنتين حالياً، وينطبق ذلك على المجالس المحلية أيضاً.

دور الأحزاب في تعزيز المشاركة السياسية للنساء

تلعب الأحزاب السياسية دوراً رئيسياً في تحديد المشاركة السياسية للنساء. ولكن العديد منها لم يضع حتى الآن قواعد ناظمة خاصة به لنظام الحصص. إن غياب اللوائح الإلزامية داخل الأحزاب السياسية يشكل تحدياً، وهو بلا شك أحد القضايا العالقة في النضال من أجل تحقيق تكافؤ الفرص للناشطات السياسيات. مع ذلك، تُعدل معظم الأحزاب مواثيقها أو أنظمتها الداخلية تدريجياً. وقد تشكلت حركات تقدمية جديدة لا تضع أية 'سقوف زجاجية[٢]'، مثل حركة البديل من أجل جمهورية المتساوين.

العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

العوامل الإيجابية:

نظام التمثيل النسبي مع قوائم مغلقة ومكتملة. تُعتبر الليستا سابانا (القائمة الجاهزة) كما يطلق عليها في الأرجنتين، عاملاً إيجابياً في تحديد نسبة النساء المنضويات في القوائم. ويمكن رؤية فعاليتها، من خلال ملاحظة قلة النساء المنتخبات في بعض المحافظات ممن يعتمدن أساليب انتخابية أخرى.

مستوى نشاط المرأة. النساء القادرات على تخطي الحواجز القائمة والانضمام إلى القوائم هن عموماً ناشطات من خلفيات متنوعة: معلمات، مهنيات، أكاديميات، فنانات، اختصاصيات اجتماعيات، وناشطات في مجال حقوق الإنسان. وهن أنفسهن اللواتي يندرجن على قوائم الحركات والتحالفات الجديدة في القطاع التقدمي: نساء يدافعن عن مواقفهن، وتجاربهن في الكونغرس مزيج من النجاحات والعثرات، وهن مشرعات بارزات ومدافعات جسورات عن الدستور وعن الامتثال الصارم لأحكامه، وهن مَن يضعن معظم مشاريع القوانين الهادفة إلى معالجة قضايا المرأة، ويعزى لهنّ الفضل في المكاسب الهامة التي تحققت في مجال حقوق النساء.

المطلوب من الأحزاب الامتثال للقانون. الالتزام بنظام الحصص النابع من الإرادة السياسية، وتنظيم غالبية الناشطات غير القادرات على الوصول إلى مواقع صنع القرار ، حتى مع مشاركتهن النشطة في هياكل الأحزاب السياسية. ولطالما كانت النساء حارسات متحمسات للقانون وللامتثال للعقوبات المنصوصة فيه.

العقوبات. يحظر القانون الانتخابي الوطني رقم ٢٤,٠١٢ تسجيل أي قائمة حزبية لا تصل نسبة النساء فيها إلى ٣٠ بالمئة، ولا يكون ترتيبهن فيها يسمح بانتخابهن.

العوامل السلبية:

آليات اختيار المرشحين. منذ إقرار قانون نظام حصص النساء، اعتمدت الأحزاب السياسية التقليدية آليات غير تقليدية مختلفة لاختيار المرشحين، الأمر الذي يستحق نظرة فاحصة. إن شروط الدخول إلى الكونغرس ليست متكافئة إطلاقاً. فبينما لا تزال شبكة 'الفتيان

الكبار' التقليدية للأحزاب السياسية تعمل بالنسبة للرجال، فإن القيادة الذكورية قررت أن لا شأن للنساء بها. واستناداً إلى مفهوم دور النساء باعتبارهن أحد الأصول؛ أي أنهن جزء من ممتلكات المجتمع (بحكم الزواج)، توضع الزوجات في المواقع التي لا يحق لأزواجهن شغلها بموجب القانون. وفي الواقع قد تُعامل المقاعد التشريعية، التي يحتمل أن تشغلها نساء منتخبات بموجب نظام الحصص، كملكية عائلية. وترشح البنات والأخوات والصديقات...وهلم جرا، للفوز بمقاعد يعتبرها السياسيون الذكور حقاً لهم. وحتى اللحظة، لا تزال القيادة الذكورية تتحدث عن 'تسديد استحقاق نظام الحصص' وتحاول جاهدة انتخاب نساء طيعات يقبلن بسهولة الانقياد لهم لشغل تلك المواقع.

الدروس المستنبطة

قدمت تجربة الأرجنتين سلسلة دروس تستحق تسليط الضوء عليها. بالإضافة إلى ضرورة معالجة مجموعة من التحديات للتوصل إلى تحقيق المساواة.

وفيما يلي بعض أهم تلك الدروس:

- قانون نظام الحصص وسيلة لتحقيق غاية. ويتعامل أنصاره معه، على طول الخط، كوسيلة تجعل تحقيق المساواة بين الجنسين أمراً ممكناً، وليس كغاية بحد ذاته على الإطلاق.
- يضع قانون نظام الحصص الحد أدنى وليس السقف. اعتبر تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ بالمئة مجرد قاعدة انطلاق؛ إذ لا بد من معالجة قائمة طويلة من القضايا والأسئلة التي أثارتها الأحزاب السياسية، ولم يعالج كثير منها حتى اليوم بشكل كامل.
- فتح مجالات كانت حصرية في السابق ليس تنازلاً مجانياً تربح الناشطات بموجبه مدخلاً للترشح بقي محظوراً عليهن حتى حينه.
- رغم الانتقادات، أدى تنفيذ النظام الجديد إلى زيادة فعالة في وجود المرأة في الكونغرس، لم تكن لتتحقق لولا ذلك. وبالتالي فقد حقق الهدف المرجو منه، بصرف النظر عن الجدل الذي أثاره.
- الحشد التضامني الكبير الذي يحققه قانون نظام الحصص بين النساء من مختلف القوى السياسية، لا سيما عندما لا يتم الالتزام بالحد الأدنى القانوني؛ أي نسبة ٣٠ بالمئة. يبدو التضامن بين النساء أكثر أهمية من الولاء للحزب.
- لا تضمن حقيقة الانتماء إلى جنس الإناث بحد ذاتها الالتزام بقضاياهن أو تضامناً معها. فبعض النساء ينسين المظالم التي حاقت بهن بسبب التمييز بين الجنسين كلما تسارع وصولهن إلى السلطة.
- لا بد من لفت الانتباه أيضاً إلى موقف النساء اللواتي عارضن صراحة نظام الحصص، وأبدين تمنعاً واضحاً في إظهار التضامن، ولكنهن لم يترددن في الترشح بموجبه، والاستفادة بالتالي مما عارضنه بالأساس. هذا موقف خاطئ، وينبغي إدراجه في خانة 'التنازل الأخلاقي' على الأقل.

التحديات

- الآن وقد أصبح في الكونغرس مزيد من النساء، يتركّز جدول الأعمال على العمل المطلوب تنفيذه لتعزيز فعالية القوانين والأنظمة التي تضمن تصحيح التفاوتات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعوق مسار المرأة ككل، وللوصول إلى مجتمع يتمتع بالمزيد من التضامن والمساواة والعدالة.
- شهدت السنوات الأخيرة بعض المكاسب وبعض النكسات في المجال التشريعي. فقد اعتُمدت قوانين تتعلق بالعنف الأسري في بعض المحافظات. ولكن الإجراءات الكافية والفعالة الكفيلة بضمان ممارسة هذه الحقوق والتمتع بها، لم توضع بعد. وفي الواقع، لم يعكس هذا التقدم في المجال التشريعي الأوضاع العامة في البلاد، كما لم يرافقه دعم من نظام قضائي قوي يكفل تنفيذ واحترام هذه القوانين. بل على العكس من ذلك، يقترب النظام القضائي الأرجنتيني من حافة الانهيار، ولا يستطيع بالتالي تطبيق هذه القوانين.
- لا يزال القانون الوطني للصحة الإنجابية وقانون التحرش الجنسي في موقع العمل، الذي يغطي الحالات التي تنشأ في القطاع الخاص، ينتظران المصادقة. فالصيغة الراهنة لمثل هذه القوانين مقتصرة على الإدارة العامة الاتحادية ومحافظة بوينس آيرس وحكومتها.
- يجدر التركيز أيضاً على تخصيص تمويل كاف لدعم البرامج التي تعزز تكافؤاً حقيقياً في الفرص، وترفع كفاءة الهيئات القضائية، وتضع ما يكفي من الملاجئ بتصرف النساء المعنّفات. وثمة حاجة أيضاً لتطوير فعالية التشريعات التي تحظر استخدام العنف ضد النساء وتستأصله وتعاقب عليه، كما تضع سياسات عامة تضمن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدولة الأرجنتينية، تماشياً مع اتفاقية البلدان الأميركية بشأن منع واستئصال العنف ضد النساء والعقاب عليه (اتفاقية بيليم دو بارا).

خاتمة

إن حضور صوت المرأة ومصالحها ومنظورها وقيمها في عملية صنع القرار، يعد شرطاً لازماً للالتزام الفعلي بحقوقها الإنسانية، على حد تعبير مارسيلا رودريغيز[٣]. وحالة الأرجنتين تشهد على ذلك. وفي الحقيقة، فإن تاريخ الديمقراطية وحقوق الإنسان هو تاريخ التوسع المتواصل للمواطنة، وإشراك الذين يتعرضون للتهميش من قبل النظام، وإعلاء صوت الذين يشاركون في النقاش العام واستجلاء همومهم. إن ضمان حضور جميع الأصوات في النقاش العام وفي المسارات والممارسات السياسية، لا يعني أصالة التمثيل فحسب، بل وديمقراطية أصيلة أيضاً.

يهدف طرح مفهوم التكافؤ الديمقراطي إلى ضمان مشاركة متوازنة بين الرجال والنساء في الهيئات السياسية. فهو لا يعني ضرورة أن تلعب المرأة دوراً أكثر فعالية وحسب، بل إنه أوسع وأكثر طموحاً من ذلك أيضاً؛ إذ إنه ينطوي على تحول اجتماعي عميق. ويتضمن تغييراً شاملاً

مـن شـأنه فتـح الآفـاق لمزيـد مـن المسـاواة في المجتمـع، ومشـاركة أكثـر توازنـاً في جميـع مجـالات صنـع القـرار في الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة. إن غايتـه هـي المسـاعدة في إرسـاء الأسـاس لعقـد اجتماعـي جديـد.

يمثـل التكافـؤ الديمقراطـي أيضـا بدايـة جديـدة تفتـح آفـاق تخطـي حـالات التبعيـة والتمييـز التـي تؤثـر عـلى المجتمـع. ومـع أن تحقيـق ذلـك بـإدراج المنظـور النسـوي في الشـؤون العامـة يعـد شرطـاً لازمـاً، فإنـه ليـس كافيـاً.

قـد يكـون صعـود خطـاب المـرأة في الفضـاء العـام أحـد أهـم سـمات القـرن الجديـد. إذ يجـدد خطـاب المـرأة، مجبـولاً بالمعنـى الآتي مـن كل مـا جـرى كتمـه وحذفـه وطمسـه لقـرون عديـدة، أصـوات مجتمـع أصبحـت كلماتـه لا معنـى لهـا ونسـيجاً اجتماعيـا تمـزق إربـاً. واسـتجابة لصـوت العقلانيـة البراغماتيـة، التـي أعـرب عنهـا رجـال واقعيـون وعلميـون وذكوريـون، حـددت النسـاء أولويـات مجـال الفعـل التواصـلي، وأضفـن إليـه القيـم والمشـاعر، دون المسـاس بالمكـون العقـلاني. لم يؤسـس خطـاب المـرأة، الـذي لم يعـد احتـواؤه وارداً، أسـلوباً جديـداً في ممارسـة السياسـة وحسـب، بـل وضـع أيضـاً أسـلوباً في التواصـل مـن شـأنه فتـح آفـاق إعـادة صياغـة العلاقـات الاجتماعيـة.

الهوامش

١ حسب مارسيلا رودريغيز، تقرّ الإجراءات التمييزية الإيجابية بأنه من الضروري في بعض الأحيان، منح بعض المجموعات وسائل تمييزية لضمان تكافؤ حقيقي في الفرص والمعاملة. وفي الحقيقة، عندما يكون التفاوت الاجتماعي هو المعيار السائد في الدرجة الأولى، ويسبق توزيع السلع والموارد والأدوات، فلا يصح انتظار تحقق المساواة الحقيقية لمجرد وجود مساواة شكلية. ولهذا أهمية خاصة من زاوية تقييم مدى شرعية نظام الحصص، في سياقٍ معياره الأساسي التمييز بين الجنسين والتراتبية الاجتماعية. راجع:

Rodríguez, Marcela V., 2000. 'Igualdad, democracia y acciones colectivas' [Equality, democracy and collection action], in Alda Facio and Lorena Fries (eds). Género y Derecho [Gender and rights]. Chile: Lom Ediciones, pp. 249ff.

٢ يحيل تعبير 'السقف الزجاجي'، الذي نشأ في سبعينيات القرن العشرين إلى الحواجز غير المرئية التي تحول دون وصول النساء إلى أعلى مواقع صنع القرار في مؤسسات القطاعين العام والخاص. وهذه الحواجز المصطنعة، التي تُعرفها منظمة العمل الدولية بأنها 'جدار شفاف، ولكنه متين، مصنوع من مواقف تنظيمية وأحكام مسبقة'، لا تزال قائمة رغم مرور عقود من التنمية الاجتماعية والتقدم المحرز على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣ راجع الهامش ١.

دراسة حالة: جنوب آسيا

نظام المقاعد المحجوزة في جنوب آسيا من منظور إقليمي

شيرين م. راي

إن نظام حجز نسبة من المقاعد في الهيئات التشريعية للفئات منتقصة التمثيل مطبق في جنوب آسيا منذ زمن طويل نسبياً. فقد بدأت الهند في وقت مبكر من أربعينيات القرن الماضي تطبيقه في البرلمان على أساس نظام الطوائف. تواكب هذه الدراسة[1] تطور تطبيق نظام المقاعد المحجوزة للنساء وحالته الراهنة، في الحكومات المحلية في بنغلاديش والهند وباكستان بالدرجة الأولى. لا تزال المناقشات جارية على المستوى الوطني، واعتمدت بعض الدول نظام الحصص على المستوى البرلماني. ولكن تشريع نظام المقاعد المحجوزة للنساء في مؤسسات الحكومات المحلية ساري المفعول منذ بعض الوقت، مما يوفر بيانات تجريبية عن أدائه في الدول الثلاث[2]. تقيم هذه الدراسة أيضاً، أهمية هذا النظام في تعزيز تمثيل النساء في المؤسسات السياسية[3]، ولكنها تُبين كذلك ضرورة دعم المبادرات الأخرى التي تعالج الفقر وعواقبه على غالبية النساء.

تطور نظام المقاعد المحجوزة للنساء

ثمة ثلاث مراحل متميزة في المناقشات التي أدت إلى سن أحكام مختلفة بشأن نظام المقاعد المحجوزة للنساء في المنطقة[4].

أصول نظام المقاعد المحجوزة

كانت صياغة الدستور بعد نيل الاستقلال في عام ١٩٤٧، هي المرحلة الأولى. فقد أدخلت الهند نظام المقاعد المحجوزة على أساس نظام الطوائف بموجب الملحق التاسع (المادتان ٣٣٠ و٣٣١)[5] من الدستور الهندي لمدة ٥٠ عاماً في المرة الأولى، مددت ٤٠ عاماً بموجب التعديل ٦٢ لعام ١٩٨٩، مما يدل على الحساسية السياسية التي سببها إلغاؤه بعد إنشائه. ولكن نظام الحصص لم يطبق في أي من مستويات الحكم.

اعتمدت باكستان في أول دستور أقرته البلاد في عام ١٩٥٦ نظام المقاعد المحجوزة للنساء بنسبة ٣ بالمئة كحد أدنى في جميع المستويات، في المجالس الوطنية والإقليمية وفي مجلس الشيوخ والحكومة المحلية. ومنحت النساء دائماً مقاعد محجوزة لهن، من خلال الانتخاب غير المباشر. واعتمد التعديلان الدستوريان لعامي ١٩٦٢ و١٩٧٣ أيضاً نظام المقاعد المحجوزة للنساء في المجالس الوطنية والإقليمية، بمستويات منخفضة كذلك؛ ٢,٧٥ بالمئة و٥ بالمئة على التوالي.

نص أول دستور صدر في بنغلاديش في عام ١٩٧٢ على تخصيص ١٥ مقعداً للنساء في البرلمان الوطني لمدة عشر سنوات عبر انتخاب غير مباشر، مما أعطاهن حداً أدنى من التمثيل وصل إلى ٤,٧ بالمئة. ويشكل الأعضاء المنتخبون عن المقاعد العامة، الهيئة الانتخابية التي تنتخب المرشحات عن المقاعد المحجوزة[٦].

المرحلة الثانية

بدأت المرحلة الثانية من سياسة نظام الحصص في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي عندما سلطت منظمات دولية كالأمم المتحدة، الضوء على أهمية دور المرأة في الحياة العامة من خلال طرح مبادرات رفيعة المستوى، مثل المؤتمر العالمي الأول للأمم المتحدة المعني بالمرأة الذي عقد في المكسيك في عام ١٩٧٥، وما تلاه من إعلان عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ – ١٩٨٥). وقد تأثرت الجماعات النسائية، فضلاً عن الدول في جنوب آسيا، بهذه التطورات.

تأسست في الهند في عام ١٩٧٢، أول لجنة حول وضع المرأة، أوصت باستحداث بانشايات (مجالس قروية) للنساء حصراً على مستوى القرية بهدف تعزيز رفاهية النساء، ولكن معظم حكومات المقاطعات لم تلتزم بها. ثم أوصت خطة المنظور الوطني للمرأة (١٩٨٨ – ٢٠٠٠) بتخصيص نسبة ٣٠ بالمئة على الأقل من مجموع المقاعد للنساء في مؤسسات الحكومات المحلية. وكان النص على نظام المقاعد المحجوزة للنساء في الحكومة المحلية بموجب التعديلين الدستوريين ٧٣ و٧٤، هو المبادرة الرئيسية في تلك المرحلة. وتأسست اللجنة الوطنية للمرأة في عام ١٩٩٥، وأشرفت على توسيع نظام الحصص في الهند.

تم في عام ١٩٨٥ رفع نسبة المقاعد المحجوزة للنساء في الجمعية الوطنية الباكستانية من ٢,٧٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة، لمدة ١٠ سنوات أو ثلاثة انتخابات عامة، أيهما أولاً. وسعى تقرير لجنة تقصّي أحوال المرأة (آب/ أغسطس ١٩٩٧) وخطة العمل الوطنية (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨) وسياسة التنمية وتمكين المرأة (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق الباكستاني حول تعزيز حرية ومساواة المرأة ومشاركتها الكاملة في الحياة السياسية[٧].

وفي بنغلاديش، كان للوكالات المانحة الدولية العاملة مع أو في إطار عمل الأمم المتحدة للمرأة في التنمية (WID)، دور أساسي في تطوير خطاب المساواة بين الجنسين، وتعبئة النساء على المستوى المحلي، وتمويل دعمهن وتدريبهن[٨]. لم ينصّ دستور عام ١٩٨٦ على نظام الحصص، ولكن المادة التاسعة نصت فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية المحلية، أن على 'الدولة أن تشجع المؤسسات الحكومية المحلية [على إعطاء]...تمثيل خاص...قدر الإمكان للفلاحين والعمال

والنساء'. ثم أعيد إدخال نظام المقاعد المحجوزة في الدستور في عام ١٩٩٠، على أن يبقى سارياً عشر سنوات، انتهت في عام ٢٠٠٠. وأقر البرلمان في أيار/ مايو ٢٠٠٤ التعديل الدستوري ١٤، الذي يعيد إقرار نظام حصص النساء، ليرتفع من ثم عدد مقاعد البرلمان إلى ٣٤٥، يُخصص منها ٤٥ مقعداً (١٣ بالمئة) للنساء.

الاتجاهات الراهنة

تتسم المرحلة الثالثة الحالية بعناصر أساسية عدة. فقد أدت سياسة التحرير الاقتصادي إلى زيادة تآكل دولة الرفاهية الاجتماعية في الهند وباكستان[٩]. كما برز إجماع على صعيد عالمي حول أهمية نسوية الدولة، لا سيما بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥. وشهدت هذه المرحلة نقاشاً بشأن توسيع نظام المقاعد المحجوزة للنساء ليشمل البرلمان الوطني في الهند، وتمديد أحكام نظام الحصص في باكستان وبنغلاديش.

تختلف النظم المعمول بها في البلدان الثلاثة. فقد طبق نظام المقاعد المحجوزة في كل من باكستان وبنغلاديش على المستويين الوطني والمحلي، بينما أُقر في الهند على المستوى المحلي فقط فيما لا يزال مشروع قانون اعتمادهِ على المستوى الوطني قابعاً في ردهات البرلمان[١٠]. ويوجد في الهند نظام تناوب الدوائر على المقاعد المحجوزة (تتغير الدوائر الانتخابية ذات المقاعد المحجوزة للنساء في كل دورة انتخابية من أجل تعميم الفوائد والمقاعد جغرافياً، رغم أنه يؤدي أيضاً، كما يُزعم، إلى مشاكل في الاستمرارية أمام ممثلات النساء). لا يوجد مثل هذا النظام في باكستان وبنغلاديش. ففي بنغلاديش 'الدوائر الانتخابية [المناطق] ذات المقاعد المحجوزة للنساء أكبر بثلاث مرات من المقاعد العامة. وليس هذا حال البلدين الآخرين. ولا تنقسم دولة باكستان الاتحادية إلى دوائر انتخابية كما هو الحال في الهند وبنغلاديش، بل تعد كدائرة انتخابية واحدة لجميع المرشحين'[١١].

ولكن نظم الحصص المختلفة هذه تحتوي على بعض أوجه التشابه؛ إذ يرتبط التاريخ الدستوري للبلدان الثلاثة بالماضي الاستعماري البريطاني، وتعتمد نظم تمثيل حسب الأكثرية، وكذلك أنظمة سياسية حزبية (حتى في ظل انقطاع الممارسة الديمقراطية في باكستان).

جدول ١٤: نماذج نظم الحصص في بنغلاديش والهند وباكستان

البلد	نسبة النساء في مجلس البرلمانيين	الحصص المخصصة		المستوى الوطني للنظام الانتخابي
		المستوى الوطني	المستوى المحلي	
بنغلاديش (انتخابات ٢٠٠١)	٢,٠	٤٥ مقعداً من أصل ٣٤٥ ١٣٪ مقاعد محجوزة للنساء (بموجب التعديل الدستوري ٢٠٠٤)	٢٥٪ من المقاعد على الأقل مخصّصة للنساء بمجالس الوحدات (قانون ١٩٩٦)	الفائز بأكثرية الأصوات (نظام الأكثرية)
الهند (انتخابات ٢٠٠٤)	٨,٣	غير متوفر	لا يقل عن ٣٣٪ نسبة النساء والقطاعات المهمشة الأخرى في جميع الهيئات المحلية (التعديل الدستوري ١٩٩٢)	الفائز بأكثرية الأصوات (نظام الأكثرية)
باكستان (انتخابات ٢٠٠٢)	٢١,١	٦٠ من أصل ٣٤٢ مقعدا (١٧٪) مخصّصة للنساء في الجمعية الوطنية (قانون ٢٠٠٢)	٣٣٪ من المقاعد محجوزة للنساء في المجالس التشريعية على مستوى الوحدات، البلديات (تهسيل tehsil)، المقاطعات. (بموجب خطة نقل السلطة ٢٠٠٠)	نظام توازي مختلط (الفائز بأكثرية الأصوات مع نظام اللوائح)

كيف يعمل نظام المقاعد المحجوزة في الحكومات المحلية

بنغلاديش

تتكون الحكومة المحلية للمدن في بنغلاديش من مستويين: (أ) المجالس البلدية (٩٠ بورشافا) الذي يُتيح فيها نظام الحصص وجود ثلاث عضوات على الأقل ينتخبن من قبل أعضاء البورشافا. (ب) بلديات المدينة (٦ بلديات). وتتألف الحكومة المحلية الريفية من أربعة أنواع من المجالس (باريشاد): مجلس المقاطعة (زيلا)، ومجلس لأحد أقسام المقاطعة (أبازيلا)، ومجلس الوحدة، ومجلس القرية. ورغم أن للمرأة الحق في التصويت والترشح للانتخابات في هذه الهيئات المحلية، إلا أن قلة من النساء تمكنت من الفوز في العقد الماضي. وفي عام ١٩٩٣، أقر البرلمان تشريعاً يسمح بالانتخاب المباشر وفق نظام المقاعد المحجوزة للنساء في اتحاد الباريشاد (المجالس). وتنص المادة ٩ من الدستور، تحت عنوان 'المبادئ الأساسية لسياسة الدولة'، على تمثيل النساء في المؤسسات الحكومية المحلية. وفي ظل المادة الجديدة، عقدت الانتخابات الأولى لاتحاد الباريشاد في عام ١٩٩٧.

الهند

تعمل مؤسسات بانشاياتي راج (PRIs) في الهند ضمن ثلاثة مستويات: بانشايات القرية، بانشايات الوحدة، بانشايات المقاطعة. ويعتمد حجم البانشايات على عدد سكان المنطقة ويتفاوت حسب المناطق المختلفة، حيث يتراوح بين (٢٠,٠٠٠ - ١٨,٠٠٠) إلى (١,٠٠٠ - ٥٠٠). وقد عزز التعديلان الدستوريان ٧٣ و٧٤ لعام ١٩٩٢ دور مؤسسات بانشاياتي راج، وأقر كذلك نظام المقاعد المحجوزة للنساء في الحكومات المحلية المدينية والريفية[١٢]. يدوم أجل البانشايات خمس سنوات، وتُنتخب مباشرة، ويجب أن تُخصص ٣٣ بالمئة على الأقل من مقاعدها للنساء وفئات المجتمع الضعيفة المهمشة الأخرى. يُنتخب رؤساء بانشايات الوحدات والمقاطعات بصورة غير مباشرة، ويترك للولايات أمر تقرير نموذج انتخابات بانشايات القرى. وقد اعتمد التناوب في المقاعد المحجوزة للنساء، مما يعني أن المقاعد المحجوزة في الدورة الأولى لا تُحجز في الدورة الثانية، الأمر الذي يتسبب في قطع استمرارية تمثيل النساء وتطور خبراتهن وبناء قاعدة سلطتهن.

باكستان

اعتمد نظام برويز مشرف العسكري في باكستان في عام ٢٠٠٠ خطة لنقل السلطة ترمي إلى إنشاء هيئات حكومية محلية متطابقة في أقاليم باكستان الأربعة. وتضمن الخطة حصصاً للنساء تبلغ ٣٣ بالمئة في المستويات الحكومية الثلاثة: مجالس زيلا (مستوى المقاطعات)، مجالس تهسيل (مستوى المناطق الفرعية) ومجالس الوحدات (مستوى القرية). ويُنتخب أعضاء مجالس الوحدات مباشرة، بينما ينتخب أعضاء مجالس تهسيل وزيلا بشكل غير مباشر من قبل هيئة انتخابية تتكون من رؤساء مجالس الوحدات المُنتخبين. ويشمل مجلس الوحدات ٨-١٠ قرى، ويتألف من ٢١ عضواً: رئيس (nazim) ونائب رئيس (naib nazim)، وثمانية مقاعد عامة للمسلمين، وأربعة مقاعد للنساء المسلمات، وأربعة للفلاحين والعمال المسلمين، ومقعدان للفلاحات والعاملات ومقعد للأقليات الدينية. وهذا يعني أن ستة من أصل ٢١ مقعداً مخصصة للنساء. وبالتالي فإن نسبة الحصة النسائية الفعلية هي ٢٩ بالمئة وليس ٣٣ بالمئة؛ الحصة المخصصة عادة. ويرجع ذلك إلى عدم وجود حصص مخصّصة لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس أو للأقليات[١٣].

هل يُحدث تطبيق نظام الحصص فرقاً؟

لقد اختلفت آثار نظام المقاعد المحجوزة في البلدان الثلاثة باختلاف مقتضيات القانون ومسار العملية ونتائجها، وتجارب تطبيقها كل على حدة. ففي حين ضمن نظام المقاعد المحجوزة وصول النساء إلى الحكومة المحلية، وإنْ بأعداد منخفضة نسبياً، فإن معالجته الحقيقية لقضية تمكين المرأة تبقى موضع نقاش في هذه البلدان.

تأثير نظام الحصص على الحكومات المحلية

يمكن القول، إن أحد مؤشرات نجاح نظام المقاعد المحجوزة تبدى في زيادة حضور المرأة في الحكومات المحلية، وأدى إلى زيادة مشاركتها أيضاً في الهيئات المحلية. ونتيجة لهذا النظام، ازداد تمثيل النساء في الحكومات المحلية في البلدان الثلاثة.

أسفرت انتخابات مجالس الوحدات في بنغلاديش في عام ١٩٩٧، عن فوز ١٣,٠٠٠ امرأة لشغل المقاعد المحجوزة للنساء. وانتُخبت ٦٣ إمرأة مفوضة في مجالس المدن الأربعة في البلاد.

وأتاح نظام المقاعد المحجوزة في الهند لأكثر من مليون امرأة من جميع شرائح المجتمع المشاركة في عملية صنع القرار على مستوى القاعدة الشعبية.

أُجريت في باكستان بعد عام ١٩٧٩، انتخابات الحكومة المحلية في الأعوام ١٩٨٣ و١٩٨٧ و١٩٩٢ و٢٠٠١. وفازت ٤٢,٠٤٩ امرأة في انتخابات الحكومات المحلية التي جرت بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

ثمة بعض الأدلة التي تشير إلى الأثر النوعي الذي خلفه تمثيل النساء على المستوى المحلي. ففي الهند، نجحت ممثلاتهن في برامج القروض الصغيرة أو حملات محو الأمية أو في الحركات الاجتماعية الأخرى أكثر من باقي المجالات[١٤]. وفي بنغلاديش، أثار انتخابهن المباشر في الهيئات المحلية تساؤلات تتعلق بمرجعية نشاط هذه الهيئات ومجالاتها، فضلاً عن الحاجة إلى برامج التدريب المستمر[١٥]. وفي باكستان، تقربت ناخبات الطبقات الفقيرة من عضوات المجالس النسوية بسبب سهولة الوصول إليهن، وعلقن عليهن الآمال في حل مشاكلهن.

تجربة المرأة في الحكومات المحلية

تحقّقت تجربة المرأة في الحكومات المحلية في جنوب آسيا، بواسطة نظم مرتبطة بالنوع الاجتماعي والطبقة ونمط معين من المؤسسات المحلية والشبكات الرسمية وغير الرسمية والأعراف الاجتماعية، التي تؤثر على المشاركة الكاملة للنساء في الحكومات المحلية. كما قد تتأثر مشاركتهن حسب مستوى التعليم والتدريب والموارد. إضافة إلى أن اعتماد ممثلات النساء على الذكور من أفراد الأسرة، وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية تؤثر أيضاً على أدائهن (مثلاً، لا توجد رواتب لممثلي الحكومة المحلية). وتوضح الأمثلة التالية تجارب معينة للنساء على المستوى المحلي.

منعت عضوات المجالس في بنغلاديش من أداء أربع مهام رئيسية: تسجيل الولادات والوفيات وإصدار وثائق الشهادات المختلفة كوثائق الجنسية والهوية الشخصية، الكشف على تصاميم المباني، المشاركة في إجراء تعداد سكاني وجميع المسوحات الديموغرافية الأخرى، الرقابة على القانون والنظام[١٦]. وأوكلت إلى عضوات مجالس المدن والبلديات مسؤوليات الحد من تعنيف النساء والأطفال، في حين لعب الأعضاء الذكور دوراً ريادياً في أداء جميع الواجبات الأخرى. مع أن الحكومة لم تكن حتى حينه قد دفعت المرتبات الكاملة لعضوات المجالس، إضافة إلى افتقارهن بالأصل إلى تسهيلات كمكاتب خاصة ونقل وغيرها.

تشتكي عضوات المجالس في باكستان من الإغفال المتكرر لدعوتهن إلى حضور اجتماعات المجالس، ولم تحضر حوالي ٥٠ بالمئة من العضوات سوى جلسة واحدة فقط جرى فيها انتخاب رئيس المجلس. وغالباً ما ترسل الأوراق إلى منازلهن لوضع توقيعهن أو بصمتهن فقط، دون استشارتهن في التخطيط التنموي سواء على صعيد المجلس البلدي أو مجلس الوحدة. كما لا

يُقدم لهن حصة متساوية من صناديق التنمية، لاعتبارهن غالباً لا يمثلن مباشرة دائرة انتخابية محددة. وبعد استحداث نظام الحصص في عام ٢٠٠٠، وضع الأقارب الذكور أو بعض أعضاء المجتمع المحلي أسماء غالبية النساء المرشحات لشغل المناصب. وهذا ما يقوض موقفهن تماماً، كجهات فاعلة مستقلة في الحكومة المحلية.

عزز نجاح مجموعات المساعدة الذاتية في الهند من صورة ممثلات النساء في القرى؛ لأن التعبئة الاجتماعية هي إحدى النواتج الجانبية الهامة لنظام حصص النساء[١٧]. ولكن تأثير الأقارب الذكور على ممثلات النساء بقي مثار قلق دائم (لواء بيوي أو مسار 'النساء الوكيلات').

تحديات تواجه المشاركة الفعالة

يستعرض هذا القسم تحديات رئيسية تواجه النساء في الحكومات المحلية في جنوب آسيا.

١. تمثيل الدوائر الانتخابية. 'لا تعي النساء عضوات الهيئات المحلية أدوارهن ووظائفهن كعضوات مجالس. حتى أن معظم الناخبات لا يعرفن ممثلاتهن في مجالس المدن أو ماهية وظائفهن الفعلية' في بنغلاديش. ووفقاً لدراسة عن انتخابات المجالس المحلية (وحدات باريشاد) الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٠٣، أبدى كثير من النساء اهتماماً بالتنافس على المقاعد العامة بدلاً من المقاعد المحجوزة[١٨]. وهذا يدل إما على مشاعر التمكين التي منحها لهن نظام الحصص مما جعلهن متطلعات للتنافس على المقاعد العامة، أو على مشكلة افتقار النساء المنتخبات بموجب نظام الحصص إلى تمثيل مباشر لدوائرهن الانتخابية. وإحدى القضايا الهامة التي تواجه النساء والرجال، هي سيطرة الحكومة المركزية على الموارد التي تقوض استقلاليتهم. وتواجه المرشحات أيضاً عوائق أخرى كالمال السياسي؛ وقضايا الأمن أثناء تنقلهن في الدوائر الكبيرة؛ واستمرار تأثير العلاقات الاجتماعية الأبوية التي تكرس التفرقة والانعزال، الأمر الذي يحدّ من قدرة النساء على المشاركة الكاملة في الحياة السياسية للمجتمع المحلي.

٢. التأثير النسبي على المستوى المحلي. من المتوقع أن تتكيف المرأة في الهند مع متطلبات الهياكل الحزبية بهدف بقائها واستمرارها في المجال السياسي. وتتمثل إحدى التحديات البنيوية في الموقف الضعيف للبانشايات أمام حكومة الولاية، الذي يؤدي إلى تآكل استقلالية البانشايات وأعضائها المُنتخَبين. وقد أشارت نساء عدة إلى أن بقاء البانشايات دون رواتب مناسبة[١٩] يعرضها لتفشي الفساد وهيمنة أفراد الطبقة العليا الذين لا يحتاجون إليها. لذلك تتطلب عملية جذب النساء إلى المعترك السياسي الاهتمام بتوقعات العضوات والتدريب وقضايا الأجور.

٣. من تُمثل النساء؟ تناضل ممثلات النساء في باكستان بهدف خلق مساحة لأنفسهن داخل النظام. وأظهرت دراسة شملت مقاطعات البنجاب الست، محدودية معارف عضوات المجالس ومعلوماتهن بشأن صلاحيات ومهام الحكومة المحلية[٢٠]. وأنهن يواجهن عقلية الرجال التقليدية التي ترفض التعامل معهن على قدم المساواة في الحياة السياسية. وينظر إليهن كممثلات للنساء حصراً، وتناط بهن مسؤوليات المشاريع والبرامج المتعلقة بهن. ولم تُقدم للعضوات المنتخبات

في المجالس عن المقاعد المحجوزة أية مستحقات مالية، رغم صعوبة تأمين تكاليف النقل من جيوبهن الخاصة، واعتماد معظمهن اقتصادياً على الذكور من أسرهن.

لعبت الخلافات المتعلقة بالطبقة والطائفة والدين والعرق أدوارها بطرق مختلفة بين النساء (كما بين الرجال) في الحياة السياسية الحزبية والتمثيلية في البلدان الثلاثة. ففي بنغلاديش، تنتمي معظم النساء المنتخبات إلى النخبة، سواء من حيث الطبقة أوالتعليم[٢١]. ورغم الحضور الملموس لفلاحات فقيرات كعضوات بانشايات في الهند، ينوه بوش إلى أن رئيساتها (ساربانش) هن من طبقة أعلى[٢٢]. وفي باكستان، كانت حوالي ثلاثة أرباع عضوات المجالس أميات لا يُجدن القراءة والكتابة، وغالبيتهن من خلفية ريفية[٢٣]. ويكمن التحدي هنا في إكساب عمليات إختيار كل من الرجال والنساء طابعاً ديمقراطياً بحيث لا تلعب الطبقة والطائفة هذا الدور الحاسم في اختيار المرشحين، لكن التفاوت العميق في المنطقة سوف يعرقل ذلك.

خاتمة

توصلت دراسة الحالة هذه، التي صبت اهتمامها على بنغلاديش والهند وباكستان، إلى أن نظام المقاعد المحجوزة تصدى بالفعل لقضايا نقص تمثيل النساء، وتنضم أعداد متزايدة منهن إلى المؤسسات الحكومية المحلية. وثمة أدلة تشير إلى أن ذلك يؤدي إلى زيادة مشاركتهن في الحياة السياسية على المستوى المحلي والوطني. ولاحظنا كذلك سعي ممثلات النساء إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة، وتواصلهن مع المجموعات النسائية لمعالجة المشاكل، كما أن ثمة أدلة تشير إلى أن ممثلات النساء أقل فساداً على العموم، وهذا يضفي قدراً من المصداقية على الحكم المحلي في أعين الناس.

تواجه ممثلات النساء العديد من التحديات البنيوية والشخصية والحزبية. حيث لا يؤخذن على محمل الجد من قبل زملائهن الرجال في كثير من الأحيان. كما يعانين من مستوى تدريب متدنٍ ومعلومات محدودة. وتواصل كوادر الأحزاب السيطرة على الحكومات المحلية، مما يحبط محاولات ممثلات النساء إحداث التغيير. ولا يزال تفاوت التوازن بين الجنسين داخل الأسرة يمنع النساء من اتخاذ موقف مستقل من القضايا المطروحة. ولاحظنا أيضاً أنه رغم وجود بعض التحولات، فإن استمرار هيمنة الطبقات المتوسطة والعليا على السياسة المحلية يلعب دوره بشكل ما في الخلافات بين النساء؛ وهذا يعني أن نساء الطبقة الدنيا يجدن صعوبة في تمثيل مجتمعاتهن بصورة مناسبة، ولا يستطعن في الوقت نفسه تمثيل أية مصالح عامة للمرأة.

ثانياً، نظراً للفوارق في الأوضاع، تتعرض نساء الطبقة الدنيا والفقيرة والأقليات إلى مخاطر كبيرة أثناء التصدي لامتيازات المصالح المهيمنة. وأخيراً، فإن التناوب المعتمد في شغل المقاعد المحجوزة للنساء في الهند، يعني انقطاع استمراريتهن السياسة في دوائرهن الانتخابية، وبالتالي عليهن النضال من أجل بناء قاعدة لأنفسهن في السياسة المحلية.

الهوامش

١ يستند هذا الفصل إلى دراسة مطولة أعدت لصالح درود داليروب محررة 'نظام حصص النساء في العالم'. لندن: روتليدج.

٢ رغم وجود أعمال تجريبية تتناول عملية اعتماد نظام المقاعد المحجوزة وتنفيذه والنتائج المترتبة عليه بالنسبة لممثلات النساء والمؤسسات الحكومية المحلية في كل من البلدان الثلاثة (راجع أدناه بوش ٢٠٠٠، ماهتاب ٢٠٠٣، باري ١٩٩٧)، فإن هذه الدراسة المقارنة هي الأولى في هذا المجال.

٣ لا تحتل النساء في جنوب آسيا (بما في ذلك نيبال وسري لانكا) سوى ٧ بالمئة فقط من مقاعد البرلمان، و٩ بالمئة من مقاعد مجلس الوزراء، و٦ بالمئة من المناصب القضائية، و٩ بالمئة في الخدمة المدنية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٠. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠. أوكسفورد: منشورات جامعة أوكسفورد.

٤ استحدث النظام الإداري البريطاني أول نظام حصص للنساء والأقليات في جنوب آسيا، بموجب قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥.

٥ نصت المادة ٣٣١ على تخصيص مقاعد للمجتمع الأنجلو-هندي لمدة سنتين، إذا رأى الرئيس أن تمثيله مُنتقص في البرلمان.

٦ Chowdhury, Najma, 2003. 'Bangladesh's Experience: Dependence and Marginality in Politics', in International IDEA. The Implementation of Quotas: Asian Experiences. Quota Workshops Report Series. Stockholm: International IDEA, pp. 50–8. [تطبيق نظام الحصص: تجارب الآسيوية]

٧ Ali, Shaheen, 2000. 'Law, Islam and the Women's Movement in Pakistan', in Shirin M. Rai (ed.). *International Perspectives on Gender and Democratisation*. Basingstoke: Macmillan. [وجهات نظر دولية حول النوع الاجتماعي والدمقرطة]

٨ See Goetz, Anne-Marie, 1996. 'Dis/organizing Gender: Women Development Agents in the State and NGO Poverty-reduction Programmes in Bangladesh', in Shirin M. Rai (ed.). *Women and the State: International Perspectives*. London: Taylor & Francis; Goetz, Anne-Marie (ed.), 1997. *Getting Institutions Right for Women in Development*. London: Zed Books; Kabeer, N., 1994. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso; and Kabeer, N., 1995. 'Targeting Women or Transforming Institutions? Policy Lessons from NGO Anti-poverty Efforts'. *Development and Practice*. Vol. 5, no. 2, pp. 108–16.

٩ صنف مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ البلدان الثلاثة في المراتب التالية: بنغلاديش ١٣٩، الهند ١٢٧، باكستان ١٤٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

١٠ Rai, S. M. and Sharma, K., 2000. 'Democratising the Indian Parliament: the 'Reservation for Women' Debate', in S. M. Rai (ed.). *International Perspectives on Gender and Democratisation*. Basingstoke: Macmillan.

١١ Frankl, Emma, 2003. 'Quota as Empowerment: The Use of Reserved Seats in Union Parishad as an Instrument of Women's Political Empowerment in Bangladesh', unpublished paper, Stockholm University.

١٢ بلغ عدد البانشايات في عام ٢٠٠٠، ٥٣٢ في المقاطعات، و٩١٢ , ٥ في الوحدات (تاولوك)، و٦٣٠ , ٢٣١ في القرى، وأكثر من ٣ ملايين ممثل منتخب في نظام بانشياتي راج، ثلثهم من النساء. راجع: Ford Foundation , 2002. 'From Public Administration to Governance'. New Delhi.

١٣ Graff, I., 2003. 'Women's Representation in Pakistani Politics: The Quota Systems under the Musharraf Regime'. Paper presented at the International Conference on Women and Politics in Asia, Halmstad, Sweden, 6–7 June.

١٤ Buch, Nirmala, 2000. 'Women's Experience in New Panchayats: The Emerging Leadership of Rural Women'. Occasional Paper 35, Centre for Women's Development Studies (CWDS), Delhi.

١٥ Reyes, Socorro L., 2002. 'Quotas in Pakistan: A Case Study'. Paper prepared for a workshop hosted by International IDEA.

١٦ Mahtab, N., 2003. 'Women in Urban Local Governance: A Bangladesh Case Study'. Paper presented at the International Conference on Women's Quotas in Urban Local Governance: A Cross-national Comparison. New Delhi, February.

١٧ Mohanty, Bidyut, 2003. 'Women's Presence in Panchayats (Village Councils) in India: A New Challenge to Patriarchy'. Paper presented at the International Conference on Women and Politics in Asia, Halmstad, Sweden, 6–7 June.

١٨ Mahtab 2003, op. cit

١٩ يختلف بدل حضور الجلسة الواحدة من ١٠ روبيات إلى ٥٠ روبية. وقد يحصل سارابانش على ما يصل إلى ١٠٠ روبية.

٢٠ Bari, Farzana, 1997. 'Discovering Female Representatives in Local Government', unpublished report.

٢١ Frankl 2003, op. cit., p. 42.

٢٢ Buch 2000, op. cit.

٢٣ Bari 1997, op. cit.

المراجع وقراءات أخرى

Bari, Farzana, 2004. 'Voices of Women Councilors'. Pattan Development Organization [أصوات المستشارات]

Baxi, Upendra, 1995. 'Emancipation as Justice: Babasaheb Ambedkar's Legacy and Vision', in Upendra Baxi and Bhikhu Parekh (eds). *Crisis and Change in Contemporary India*. London: Sage[الأزمة والتغيير في الهند المعاصرة]

Blacklock, Cathy and Laura Macdonald, 2000. 'Women and Citizenship in Mexico and Guatemala', in S. Rai (ed.). *International Perspectives on Gender and Democratisation*. Basingstoke: Macmillan[وجهات نظر دولية حول النوع الاجتماعي والدمقرطة]

Bystendinzky, Jill M. (ed.), 1992. *Women Transforming Politics: Worldwide: Strategies for Empowerment*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press[نساء يُغيرن السياسة: إستراتيجيات عالمية للتمكين]

Chatterjee, P., 1993. 'The Nationalist Resolution of the Women's Question', in K. Sangari and S. Vaid. *Recasting Women, Essays in Colonial History*. New Delhi: Kali for Women [إعادة قولبة النساء، مقالات في التاريخ الاستعماري]

Kabeer, Naila, 1999. 'Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment'. *Development and Change*. Vol. 30, pp. 435–64[التنمية والتغيير]

Lister, Ruth, 1997. *Citizenship: Feminist Perspectives*. London: Palgrave[المواطنة من وجهة نظر نسائية]

Parpart, Jane, Shirin M. Rai and Kathleen Staudt, 2003. *Rethinking Empowerment*. London: Routledge [إعادة النظر بالتمكين]

Rai, S. M., 1997. 'Gender and Representation: Women MPs in the Indian Parliament', in Anne-Marie Goetz (ed.). *Getting Institutions Right for Women in Development*. London: Zed Books[الحصول على مؤسسات مناسبة لتطوير النساء]

Sharma, Kumud (no date). 'From Representation to Presence: The Paradox of Power and Powerlessness of Women', in *PRIs,* Occasional paper, CWDS:[من التمثيل إلى الحضور التناقض بين سلطة النساء وانعدامها]

الفصل الخامس

عزة كرم وجوني لوفيندوسكي

نساء في البرلمان: يحدثن التغيير

رغم أن تمثيل النساء في برلمانات اليوم لا يزال ناقصاً إلى حد كبير، فإن التطلع الآن يتجاوز الأعداد ويركز عما يمكنهن فعله حقاً داخل البرلمان؛ أي كيف يحدثن تأثيراً بغض النظر عن أعدادهن. فهن يتعلمن قواعد اللعب، ويستخدمن هذه المعرفة لتعزيز قضايا المرأة واهتماماتها من داخل المجالس التشريعية في العالم. وهن لا يزدن بذلك فرص نجاحهن فحسب، بل يمهدن الطريق أيضاً لدخول جيل جديد من النساء إلى العملية التشريعية. كيف تحقق النساء أكبر تأثير ممكن على العملية السياسية من خلال البرلمان؟ وما هي أفضل الإستراتيجيات لزيادة فعاليتهن؟ وما هي الدروس التي يمكن للبرلمانيات مشاركتها مع الطامحات لدخول هذا المجال؟ وبأية أشكال أثرت النساء على العملية السياسية؟ هذا هو مثار اهتمامنا في هذا الفصل، في سياق انتقالنا من الطريق إلى البرلمان إلى شق الطرق داخله.

١. شق الطرق في البرلمان

وافقت أكثر من ١٨٠ دولة موقعة على منهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، على "تحقيق هدف المشاركة المتساوية للنساء والرجال في صنع القرار وتوفير التوازن اللازم لتعزيز الديمقراطية وتحسين أدائها"[١]. وعندما ناضلت النساء في أصقاع العالم المختلفة لنيل حقهن في التصويت، توقعن أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تمثيل أكبر لهن. ولكن توقعاتهن لم تتحقق دائماً، كما يتضح في فصول هذا الكتاب. وبدأن صراعاً طويلاً ومريراً آخر للدخول فعلياً إلى البرلمان بدلاً من ذلك. وتضمن جزء منه إقناع الناخبات لدعم المرأة كممثلة لهن. وتركز سعيهن في معظم البلدان على العمل مع الأحزاب السياسية؛ القنوات النموذجية لدخول المجالس التشريعية

يعتمد الأثر الفعلي الذي قد تُحدثه البرلمانيات على عدد من المتغيرات، تشمل السياق الاقتصادي والسياسي الذي يعمل فيه البرلمان، وخلفية وخبرة وعدد النساء في داخله، وقواعد اللعبة البرلمانية.

الوطنية. حيث نظمت النساء أنفسهن داخل الأحزاب السياسية وخارجها، وحشدن الجهود لتغيير أساليب الأحزاب الراسخة في التعبئة السياسية.

لا ينتهي نضال النساء بمجرد دخولهن إلى البرلمان. حيث يقتحمن فيه عالم الذكور؛ فضاء أسسه ونظمه وهيمن عليه الرجال ويتصرفون فيه وفق مصالحهم ويضعون الإجراءات التي تلائمهم. لم تكن ثمة مؤامرة متعمدة لاستبعاد النساء، حتى أنها لم تكن قضية مطروحة في معظم الحالات. فمعظم البرلمانات العريقة هي نتاج عمليات سياسية هيمن عليها الذكور أو اقتصرت عليهم تماماً. واختطت معظم المجالس التشريعية اللاحقة النهج ذاته. ومن الطبيعي أن تتحيز هذه المؤسسات نوعاً ما لصالح الذكور المهيمنين عليها، تحيز يختلف نوعه باختلاف البلد والثقافة.

كانت هذه 'الذكورية المؤسسية' سمة خفية في المجالس التشريعية حتى وقت قريب؛ متغلغلة ومسلّماً بها وجزءاً لا يتجزأ منها. ولم يُسلَّط الضوء إلا مؤخراً على هذه التحيزات الذكورية التشريعية. وفي الواقع، لم يتحول الدور السياسي للنساء في المجالس التشريعية إلى قضية عامة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين.

في عام ٢٠٠٥، شكلت النساء ١٦ بالمئة من أعضاء برلمانات العالم. وبلغت أعلى مستوى لها في بلدان شمال أوروبا؛ وهو ٤٠ بالمئة، بينما لم تتعد ٦,٥ بالمئة في البلدان العربية (حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)[٢].

على غرار المساعي السابقة لإدخال النساء إلى البرلمان، تنظم برلمانيات اليوم النساء ويعبئنهن ويحفزنهن، ويحسن أوضاعهن في داخل البرلمانات في العالم. فهن من يضعن الإستراتيجيات ويتخذن الإجراءات اللازمة لتعزيز قضاياهن وتسهيل تمرير التغييرات التشريعية.

يستند الأثر الفعلي الذي تحدثه البرلمانيات إلى متغيرات عدة تختلف من بلد لآخر، كالسياق الاقتصادي والسياسي الذي يعمل فيه البرلمان، وخلفية وخبرة وعدد النساء داخله، وقواعد العملية البرلمانية. ولكلٍ من هذه العوامل تأثيره الملموس على مدى الفرق الذي تحدثه البرلمانيات بعد انتخابهنّ. فمن الصعب إجراء تعميمات عالمية بشأن كيفية تحقيق أكبر تأثير للنساء، لأن هذه العوامل تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر.

إضافة إلى ذلك، ثمة عدد قليل نسبياً من البحوث والمعلومات المتاحة عن شكل التأثير الذي أحدثته النساء. دعا منهاج عمل بيجين للأمم المتحدة ولجنة وضع المرأة (CSW) إلى وضع المزيد من الوثائق عن 'المرأة صانعة الفرق' في السياسة[٣]، في سياق تشديده على الحاجة إلى مزيد من المعرفة والفهم، لا سيما في مجال النساء وصنع القرار. انطلاقاً من المعطيات المتوفرة في هذا المجال ومن المقابلات والمناقشات التي أجريناها مع برلمانيات من جميع أنحاء العالم، حدّدنا بعض الإستراتيجيات والآليات التي استخدمتها النساء، والتي قد يستخدمنها

للتأثير على العملية. ثم وضعنا إستراتيجية، أسميناها 'إستراتيجية القواعد'، من شأنها تنظيم هذه الأفكار وعرضها. وتوضح دراسات الحالات اللاحقة بعضاً من 'عمل' هذه الإستراتيجيات.

١.١. الحضور

يعتمد تأثير النساء إلى حد كبير على عدد البرلمانيات المتحفزات لتمثيل قضايا المرأة وهمومها.

تقول الناشطات النسويات، إن الرائدات البرلمانيات أصبحن صورة عن الرجال غالباً، بمعنى أنهن اندمجن في أجواء البرلمان، ولم يعد ممكناً تمييزهن عن الرجال. إننا لا نتفق مع ذلك، فمن المعروف أن الرجال يتصرفون بطريقة مختلفة عندما تغيب النساء. ولأن وجودهن يزعزع الحدود القائمة بين الجنسين، فإن حضور امرأة واحدة يكفي لتغيير سلوك الذكور، وحضور نساء عدة يغير سلوكهم أكثر. وتفيد التجربة الأوروبية الغربية أنه حيث تتبنى البرلمانيات مهمة إحداث التغيير، فقد تسفر حتى الأعداد الصغيرة منهن عن نتائج ملموسة.

إذا كان وجود امرأة واحدة فقط يحدث فرقاً في البرلمان، فعلى الأرجح ألا يتحقق تغير كبير على المدى الطويل ما لم يتواجد فيه عدد كبير من النساء المتحفزات لتمثيل قضايا المرأة. وتستطيع البرلمانيات من ثم، بدعم من زميلاتهن، انتزاع شراكة فعالة من نظرائهن الرجال. ولكن التغيير لا يأتي ببساطة من الأعداد، وإنما هو عملية معقدة ترمي إلى التغلب على مقاومة وجود النساء، الذي لا يشكل وجودهن سوى جزء واحد من التنوع اللازم. وحسب درود داليروب، فإن محك وجود كتلة حرجة من النساء يتمثل في تسارع تطوّر تمثيلهن، من خلال القوانين التي تحسن أوضاعهن الذاتية وأوضاع النساء بشكل عام. ويعد ذلك حاسماً على صعيد التمكين.

عندما تتواجد أعداد كبيرة من البرلمانيات المستعدات للعمل معاً لصالح قضايا النساء، يغدو التغلب على ظاهرة الحالة 'الشكلية' ممكناً، بمعنى كسر الصورة التي تحكمهن والقدرة على تكوين شراكات تفاعلية وإستراتيجية، سواء داخل المجالس التشريعية أو خارجها. وتواجد كتلة وازنة داخل المجالس التشريعية يسهل عبور الخطوط الحزبية، لا سيما الوصول إلى زملائهن الذكور؛ النصف الآخر من المعادلة الهامة للتحول الاجتماعي. كما أن حضورهن ككتلة حرجة يضاعف أيضاً من احتمالات ومدى تغلغلهن في منظمات المجتمع المدني، التي تعزز بدورها الزخم اللازم للتأثير على السلطة التشريعية وسياساتها. وجدت داليروب في دراستها عن البرلمانيات في الدول الإسكندنافية وغيرها، أن السياسيات عبأن النساء الأخريات وأعددن تشريعات ومؤسسات جديدة لصالح النساء. وكلما كبرت أعدادهن أصبح تحولهن إلى سياسيات أكثر سهولة، وتغيرت الصورة العامة عنهن[٤]. وفي عام ٢٠٠٥، توصلت مرسيدس ماتيو دياز في دراستها عن البرلمانيات في بلجيكا والسويد، إلى أنه كلما ازداد وجود النساء في البرلمان، ازداد ثقلهن الاجتماعي[٥]. فعندما تنخفض أعداد الناخبات بحدود ١٥-٢٠ بالمئة،

تنخفض نسبة البرلمانيات أكثر من انخفاض نسبة البرلمانيين فيما لو تعرضوا لانخفاض مماثل في أعداد ناخبيهم. ويكمن السبب، في التشوهات الناجمة من إجراءات التعبئة المصممة خصيصاً لانتخاب الرجال المناسبين. وتحقيق النجاح في هذه الإجراءات يتطلب أن تبدي النساء 'مؤهلات ذكورية'، ويتحلين بالتالي بصفات مرتبطة بالبرلمانيين الذكور، كأن يعملن في مجالات مهنية يهيمن عليها الذكور، مثل مجال الأعمال أو القانون. ولإبداء هكذا صفات قد يضطررن للتضحية بحياتهن المنزلية، وبالتالي تصبح حظوظهن بإنجاب الأطفال أقل من عامة السكان رجالاً أو نساءً. ولكن عندما تقترب نسبة النساء من التعادل في البرلمان، يصبح مرجحاً أن يبدين صفاتهن الاجتماعية أمام جمهور الناخبين.

٢.١. إستراتيجية القواعد

وضعنا في هذا الفصل إستراتيجية تساعد على زيادة تأثير النساء في العملية التشريعية إلى أقصى حد ممكن. ويتطلب تطويرها النهائي وجود كتلة وازنة من النساء العاملات على تعزيز قضايا المرأة.

تتكون الإستراتيجية ببساطة من ثلاثة أقسام: **تعلم القواعد، استخدام القواعد، وتغيير القواعد**. ويُقصد بالقواعد الأعراف والتقاليد والمسلكيات غير الرسمية وبعض اللوائح الناظمة لعمل وظائف السلطة التشريعية، التي تشمل عمليات إصدار القوانين وتقسيم العمل ضمن البرلمان والبنية التراتبية والمراسم وقواعد الانضباط والتقاليد والعادات ومعايير البرلمان، كآليات عمله الداخلية وعلاقته مع أقسام الحكومة الأخرى والشعب الذي انتخبه لخدمته.

تنطلق إستراتيجية تعلم القواعد واستخدامها وتغييرها من الإيمان بضرورة التغيير، وأن الهدف من انتخاب عضوات البرلمان هو ضمان حصول ذلك. وثمة أساساً أربعة أنواع من التغيير تحدث فرقاً في أوضاع النساء. يمكن تصنيفها على النحو التالي: التغيير المؤسسي/ الإجرائي، التغيير التمثيلي، التغيير بالتأثير على المخرجات، وتغيير الخطاب.

١. **التغيير المؤسسي / الإجرائي** يشير إلى تدابير من شأنها تغيير طبيعة المؤسسة كي تصبح 'صديقة للمرأة'. على أن يترافق ذلك مع رفع مستوى الوعي بقضاياها، عن طريق تغييرات إجرائية تهدف إلى استيعاب العضوات، الأمر الذي جاء نتيجة مراعاة متزايدة لحقيقة التأثير الحاسم للطبقة والعمر والعرق والقدرة الجسدية والنشاط الجنسي وتربية الأطفال والمرحلة العمرية على حياة النساء، بمقدار تأثيرها على حياة الرجال.

٢. **التغيير التمثيلي** ينطوي على إجراءات محددة تضمن استمرار وتعزيز وصول النساء إلى الهيئة التشريعية، كتشجيع ترشّحهن؛ والاستخدام المدروس لنماذج يُحتذى بها عند الاقتضاء؛ وتعزيز تشريعات المساواة بين الجنسين أو أنظمة التكافؤ أو المساواة العامة؛ وإجراء التغييرات المناسبة على قوانين الانتخابات والحملات الانتخابية. ويشمل التغيير التمثيلي أيضاً اتخاذ إجراءات في البرلمان من شأنها وضع النساء في المناصب البرلمانية الهامة وضمان وجودهن في

الحكومة. كما يجب أن يشمل تغييرات في الأحزاب السياسية تؤدي إلى إدخال مزيد من النساء إلى المجالس التشريعية. وتستخدم البرلمانيات سلطة وضعهن التمثيلي غالباً لدعم تحسين فرصهن السياسية في أحزابهن، فضلاً عن تنظيم الدعم لهن للوصول إلى المناصب العليا. حيث يشكل البرلمان منطلقاً حاسما لتبوأها.

٣. **التغيير بالتأثير** يشير إلى الانعكاس على المخرجات بالتحديد إلى 'تأنيث' أو تكييف التشريعات أو مخرجات السياسات الأخرى لتناسب حقوق النساء؛ أي التأثير على هذه القوانين والسياسات إلى حدّ تتحول فيه لصالح النساء أو تتأثر بذلك. وهذا يشمل وضع قضايا النساء على جدول الأعمال من جهة، وضمان أن تكون جميع التشريعات صديقة للمرأة وتراعي حقوقها من جهة أخرى.

٤. **تغيير الخطاب** ينطوي على تغييرات داخل وخارج البرلمان. ولا يتعلق الأمر ببذل الجهود لتغيير اللغة البرلمانية بهدف سماع وجهات نظر النساء وتطبيعها فحسب، بل وبضرورة الاستفادة أيضاً من منصة البرلمان لتحويل المواقف العامة وتغيير الخطاب السياسي، بحيث تصبح النساء مثل الرجال؛ حاضرات وراسخات في المشهد السياسي. يستفيد هذا 'الحضور العلني' من الموقع البرلماني لزيادة فرص الوصول إلى وسائل الإعلام والجمهور الواسع، بهدف رفع مستوى الوعي بقضايا النساء وبقدراتهن السياسية في النقاش العام.

جدول ١٥: مجالات التغيير الأربعة التي تؤثر على مشاركة النساء

التغيير المؤسسي / الإجرائي	تحويل البرلمان إلى بيئة 'صديقة للمرأة'، باعتماد إجراءات من شأنها رفع مستوى الوعي بقضايا النساء
التغيير التمثيلي	ضمان استمرار وصول النساء للبرلمان وتعزيزه، من خلال تشجيع المرشحات وتغيير القوانين الانتخابية وقوانين الحملات الانتخابية وتعزيز تشريعات المساواة بين الجنسين
التغيير بالتأثير/ الانعكاس على المخرجات	'تأنيث' التشريعات، من خلال ضمان مراعاتها لقضايا النساء
تغيير الخطاب	تغيير اللغة البرلمانية بهدف سماع وجهات نظر النساء وتطبيعها، وتشجيع تغيير المواقف العامة تجاههن

جدول ١٦: نساء في البرلمان يحدثن التأثير

	التغيير المؤسسي / الإجرائي والتمثيلي	التغيير بالتأثير على المخرجات والخطاب
تعلُّم القواعد	المشاركة في التدريب على القواعد الإجرائية البرلمانية الداخلية والتكيف معها (كيفية طلب حق الكلام مثلاً)، وتطوير مهارات الخطابة والتواصل الفعال، والتواصل مع الزملاء الذكور والضغط عليهم. التشبيك مع المنظمات النسائية. التماس التوجيه والرعاية من الأعضاء البارزين في المجلس. فهم وسائل الإعلام والتعامل معها.	التمييز بين تصورات النساء واحتياجاتهن وقضاياهن. تشكيل تجمع مع وسائل الإعلام والمنظمات الوطنية والعالمية. لفت الانتباه إلى الخطاب الجنسي. تكريس المشاركة في مختلف اللجان (مثل: الموازنة، الدفاع، الشؤون الخارجية). توضيح قيمة وأهمية اللجان 'الناعمة'.
استخدام القواعد	الحرص على ترشيح النساء والتصويت لهن في الانتخابات الداخلية وفي الأحزاب. لفت الانتباه إلى غياب النساء عن المناصب الرئيسية. المشاركة في أعمال اللجان. الضغط لشغل مناصب حكومية متكافئة واستحداث وزارات للنساء والعمل على إقرارها. إطلاق حملة لتوسيع الهياكل الحالية كي تشمل قضايا النساء. إنشاء شبكات تدريب على أساليب النقاش الأكثر إقناعا والأقل عدوانية.	التأثير على جدول أعمال البرلمان: اعتماد إجراءات تراعي النساء (كإدخال تغييرات على جدول أعمال البرلمان بما يتناسب مع عمل الأمهات). إجراء استقصاءات عامة حول قضايا النساء، واستخدام نتائجها لوضع هذه القضايا على جدول أعمال الحكومة وضمن البرامج التشريعية. والدفاع عن مشاريع قوانين الرعاية والرعاية المشتركة. تحويل بعض المسائل إلى قضايا رأي عام بالتعاون مع وسائل الإعلام (مثل أساليب تناول النساء في البرلمان وقضايا التحرش الجنسي). ربط عدم المساواة بين الجنسين بأشكال التمييز الأخرى. تشكيل تحالفات مع الجماعات المستبعدة الأخرى سعياً لتمثيلها. استخدام وسائل الإعلام كجزء من إستراتيجية توعية فعالة لتوسيع الدائرة الانتخابية للنساء وقواعد دعمهن العامة.
تغيير القواعد	تغيير قواعد اختيار مرشحي الحزب بأكملها، لا سيما المواقع القيادية. تطبيق نظم الحصص في بعض اللجان، أو اعتماد تمثيل متكافئ بين الرجال والنساء. اعتماد مُراقِبات على تصويت النساء. إنشاء لجان المساواة بين الجنسين. إنشاء آلية وطنية لرصد التنفيذ وضمان المساءلة، ومأسَسة مناقشات منتظمة حول التقدم المحرز في جدول أعمال البرلمان. تأسيس آليات لتشجيع المتحدثات (إعطاؤهن أسبقية الكلام على زملائهن). المساهمة في الإصلاح المؤسسي والإجرائي وعمليات التحديث، وضمان أن تكون 'صديقة للمرأة'.	تشجيع الحوافز المالية للبرامج/ المشاريع الهادفة إلى وصول النساء إلى مراكز صنع القرار (مثل: مدارس التدريب على القيادة، زيادة الإعانات الحكومية للأحزاب السياسية التي ترشح/ تتولى النساء مواقع قيادية فيها، تخصيص موازنة لدعم النساء صانعات القرار). التعاون مع الحركات النسائية ووسائل الإعلام لتغيير صورة النساء كربات منزل 'فقط'، وتصويرهن كسياسيات جديرات، وتطبيع صورة المرأة السياسية. اعتزاز النساء بكيانهن، بدلاً من محاولة تقليد الرجال وإخفاء أو إنكار أنوثتهن. توسيع التشريعات لتشمل قضايا مستجدة تهم النساء (كفضّ النزاعات وتحقيق السلام وحقوق الإنسان واعتماد موازنة خاصة للنساء).

٢. تعلُّم القواعد

الخطوة الأولى للنساء في البرلمان هي فهم آليات عمل السلطة التشريعية، واستخدامه لإتقان العمل.

تناقش المجالس التشريعية السياسات وتصدر القوانين، وتتابع تنفيذها والآثار المترتبة عليها، وتشكل منطلقاً لتبوّء مناصب حكومية، وتُراقب أنشطة الحكومة. وتختص معظم المجالس التشريعية بصلاحيات إقرار الموازنات؛ سواء تخصيصها الرسمي أو تدقيق إنفاقها الحكومي. وهي منظمة على شكل صفوف أمامية وخلفية، حكومة ومعارضة، ولجان فنية وإجرائية. وتندرج المناقشات والرقابة والتحقيقات والاستجوابات ضمن هذه الهيكلية. يميل البرلمانيون إلى التخصص في مجالات معينة، وتحقيق سمعتهم البرلمانية على أساس أدائهم في مختلف هياكل المجلس التشريعي وعملياته.

كي تصبح النساء برلمانيات فعالات عليهن أن يفهمن تماماً وظيفة السلطة التشريعية، ويتعلمن قواعد اللعبة؛ رموزها المكتوبة وغير المكتوبة، وإجراءات سير العمل في البرلمان وآلياته. وعليهن أن يتعلمن أولاً الممارسات الداخلية في البرلمان استعداداً للاستفادة المثلى منها، ووضع إستراتيجيات مناسبة لتغيير القواعد المرعية خدمة لمصالحهن وأهدافهن. إن هذه الأفكار معروضة أدناه بالتفصيل، ضمن كل فئة في المجالات الأربعة الرئيسية للتغيير المؤسسي/ الإجرائي والتمثيلي والتأثير على المخرجات والخطاب. وسلَّطنا الضوء في الهوامش الجانبية المؤطرة على إستراتيجيات معينة اقترحناها لكل فئة منها بهدف سرعة الوصول والقراءة.

٢.١. التغيير المؤسسي /الإجرائي

تعلُّم كيفية عمل المجلس التشريعي، من خلال برامج التوجيه والتدريب الذي تقدمه الأحزاب السياسية.

إن فهم كيفية عمل السلطة التشريعية هي الخطوة الأولى للبرلمانيات، على طريق إتقان استخدام هذه المعرفة للعمل بفعالية أكبر في المجلس التشريعي. وباستطاعتهن اكتسابها بطرق متنوعة، كالتدريبات الخاصة وبرامج التوجيه وزيادة عمليات التكيّف الاجتماعي العامة. فمن الشائع، على سبيل المثال، أن يوجه أعضاء المجلس البارزون والمسؤولون الآخرون الأعضاء الجدد حول كيفية عمل المجلس. وتوفّر الأحزاب السياسية غالباً مثل هذا التدريب.

إن تدريب الأحزاب السياسية له فائدة خاصة، لأنه يقدم معرفة عميقة لكيفية فهم الحزب الذي ينتمي إليه البرلماني للإجراءات، وكيف يتلاءم الحزب بحد ذاته معها. ونظراً لأن تنظيم العمل التشريعي يعتمد غالباً على مكونات حزبية، فإن الأحزاب تتمتّع بتأثير كبير على سير الإجراءات. وهي تُقدّم في بعض مناطق العالم تدريباً خاصاً على المهارات، لا سيما للنساء، لأنهن قد لا يتمتعن بخبرة الرجال في الإجراءات التشريعية. ولكن معظم الأحزاب في أجزاء كثيرة من العالم النامي، لا تملك الموارد اللازمة أو الرغبة في تقديم هذا التدريب. وفي الواقع، تشير العديد من دراسات الحالات إلى أن الولاء الحزبي يعيق غالباً تطور الخطاب السياسي بشكل عام، وتقديم أي مساعدة للبرلمانيات بشكل خاص. ولا تسمح الأحزاب السياسية في بعض الدول العربية ودول أميركا اللاتينية على سبيل المثال، بأية تحسينات بنيوية، ولا تزال تعمل على افتراض أن وجهات نظر المرأة وقضاياها لا تستحقّ أية أولوية. وهذا له تداعياته في الأحزاب المنضوية داخل المجالس التشريعية أو خارجها.

التشبيك مع البرلمانيات والاسترشاد (التلازم) بالبرلمانيات المخضرمات

يعد التشبيك آلية حاسمة للتدريب والتكيف الاجتماعي للبرلمانيات. وتوفر الشبكات وصولاً سريعاً إلى المعرفة، التي لولاها لاستغرقن سنوات من التجربة لاكتسابها، وتُمكنهن من مناقشة قضاياهن سوية وتبادل معارفهن وخبراتهن، مما يعزز بالتالي آفاق فعاليتهن. يجري هذا التشبيك داخل الأحزاب وفيما بينها (بدرجة أقل بكثير). وقد نجح تحالف البرلمانيات من أحزاب مختلفة في عدد من الدول، من بينها السويد وفرنسا وهولندا وجنوب أفريقيا وكرواتيا ومصر. وتنوعت القضايا لتشمل قوانين الاغتصاب وإصلاح النظام الانتخابي والإصلاح المؤسسي والأحوال الشخصية وقضايا أخرى خاصة بكل بلد (مثل حق المرأة في طلب الحصول على جواز سفر دون إذن زوجها في مصر، وحقوق الداليت Dalits (أو الطوائف المحرومة؛ 'المنبوذين' سابقاً) الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الهند. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تشكيل 'مجموعات دعم' مؤلفة من مهنيات محترفات وبرلمانيات؛ وهي ظاهرة بارزة، لا سيما في البلدان الأوروبية. وتقول إحدى البرلمانيات؛ الفنلندية ريتا أوسوكاينين، 'إن الحقيقة التي لا تقدر بثمن؛ هي قدرة هؤلاء النساء على التعاون العابر للأطر الحزبية والمجالات المهنية، وتبادل الدعم، ليس على المستوى الشخصي فحسب، بل والسعي لأن يكون على المستوى المهني أيضاً'. ويعد التوجيه (أي الإشراف، المؤازرة، تقديم المشورة والإرشاد) الذي توفره البرلمانيات المخضرمات، وسيلة هامة أخرى للتدريب الخاص للبرلمانيات. ففي هولندا على سبيل المثال، جرى تطوير نظام 'تلازم' تساعد بموجبه النساء المنتخبات النساء المترددات على اكتساب الثقة للترشح.

إن الاتحاد البرلماني الدولي هو أحد المنظمات الدولية، التي تسعى لتوفير مساحة عالمية أمام النساء لتبادل الأفكار والإستراتيجيات (راجع دراسة الحالة بعد هذا الفصل). يعمل هذا

المساهمة في دورات تدريبية مشتركة للرجال والنساء

الاتحاد لتعزيز رؤية النساء وفعاليتهن، محلياً وإقليمياً ودولياً، ويوفر كذلك الإرشاد والمعلومات ودعم بناء القدرات للبرلمانيات.

إلى جانب البرامج المخصصة للنساء، فإن تدريبات التوجيه المشتركة بين الرجال والنساء لها أهميتها أيضاً. ففي دورات تدريبية مشتركة، تشجع النساء على طرح مجالات اهتماماتهن والتواصل مع نظرائهن الذكور، وكذلك تعلم كيفية تحقيق اختراق في 'قواعد السلوك' الراسخة. ويجري في الوقت نفسه توعية البرلمانيين الذكور بقضايا النساء وأهمية تمكين البرلمانيات من العمل بفعالية في المجلس التشريعي. وهذه التوعية تحديداً هي خطوة هامة على صعيد تخطي مشاعر التهديد التي تنتاب العديد من البرلمانيين حيال زميلاتهم، لأنها لا توفر الفرصة لرفع الوعي بقضايا النساء فحسب، بل وتشير أيضاً إلى درجة تواصلهم مع معظم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى. ولذلك، يلعب تدريب وتوجيه البرلمانيين الذكور دوراً هاماً في تعميم مراعاة قضايا النساء ومنظورهن.

تستطيع النساء الحصول أيضاً على تدريب مفيد، لا سيما في عروض الصوت والصورة والخطابة أمام الجمهور، فضلاً عن حصولهن على المعلومات بشأن قواعد العمل البرلماني وإجراءاته المكتوبة وغير المكتوبة. وتجد كثير منهن صعوبة في التحدث بنبرة آمرة وطرح حجج جدالية مقنعة، وتجد بعضهن صعوبة في إسماع أصواتهن في مداولات المجلس. وتعترف البرلمانيات الجُدد، لا سيما في الديمقراطيات النامية، بالصعوبة التي يواجهنها في التقاط فرصة التحدث وفي معرفة خفايا إجراءات المداولات البرلمانية. وقد أثبتت جدارة الممثلة السابقة غلينيدا جاكسون في مجلس العموم البريطاني، أن صوت المرأة المدربة له من التأثير بقدر ما للرجل.

نظمت بعض البرلمانيات في الديمقراطيات الراسخة دورات تدريبية على وسائل الإعلام أيضاً. وتضمن ذلك، من بين أمور أخرى، ندوات وورشات عمل اطلعت البرلمانيات فيها على تقنيات 'التحدث إلى / في وسائل الإعلام' (أي نوع المعلومات التي تهم وسائل الإعلام، وأفضل سبل توصيلها)، وحصلن على المشورة بشأن كيفية التواصل مع الشخصيات الإعلامية، ومن منها يتعاطف أكثر مع قضايا النساء.

تعلم كيفية التعامل مع وسائل الإعلام

٢.٢. التغيير التمثيلي

إن القواعد المؤسسية والأعراف والإجراءات المتبعة (إضافة إلى الخط السياسي الحزبي) هي أساس تحديد المواقف والمهام التشريعية، كمهام اللجان والمشاركة في قاعات المداولات. وقد يعتمد تقلد هذه المناصب المهمة على عامل واحد أو عوامل عدة، تتضمن موقع الحزب أو الأقدمية أو الجماعة أو القدرة أو دعم الحكومة أو السجل الوطني أو المحلي أو الخبرة بالقضية المطروحة.

تحديد المنابر الرئيسية في البرلمان ووضع سبل دخول النساء إليه.

وبينما تعتمد الإستراتيجية المناسبة على عدد النساء في المجلس التشريعي إلى حد ما؛ يجب أن تضع النساء بالحد الأدنى المصالح الرئيسية والمواقف والمهام والإستراتيجيات المتعلقة بسبل دخولهن إلى المنابر الهامة. وإذا لم تكن القنوات القائمة سالكة باتجاه تعزيز دورهن في المنابر الرئيسية، فلا بد من شق طرق جديدة.

١.٢.٢ لجان المساواة بين الجنسين

تأخذ هذه الطرق في بعض البلدان شكل لجان نسائية برلمانية أو حكومية أو لجان مساواة ذات طابع أوسع، تشمل حقوق النساء في نطاق ولايتها. ونجح إنشاء لجان مساواة بين الجنسين، رسمية وغير رسمية، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهولندا، بينما شكلت برلمانات إسكتلندا وويلز لجان مساواة على قاعدة أوسع تحت ضغط ممثلات المرأة، للنظر عن كثب في قضية المساواة. ولجان البرلمانيات فعالة أيضاً، كتلك الموجودة في نيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة الأميركية. وفي حالات أخرى، فإن منظمات المظلة الوطنية العامة (غير الحكومية) أو المنظمات الشعبية القوية تحفز دخول النساء إلى المجالات الرئيسية. وثمة سبل أخرى ممكنة من خلال البرامج التدريبية والتعليمية، أو بالضغط للحصول على التمثيل عبر وسائل الإعلام. ويمكن استخدام الضغوط الدولية أيضاً لتشجيع الحكومات على إشراك النساء في جميع مستويات السلطة وصنع القرار.[٦] ويجري تبادل المعرفة حول هذه المواقع وسبل دخول النساء إليها عن طريق الإرشاد ولجان الترشيح والتشبيك بين النساء وزملائهن الرجال.

لا يعزز وجود النساء في مناصب رئيسية من قدرتهن على إحداث تأثير فحسب، بل يسهل فرص التعبير عند النساء الأخريات. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة قام بها المجلس التشريعي في ولاية كولورادو حول الاختلافات في سلوك التحدث لدى أعضاء اللجان التشريعية حسب النوع الاجتماعي والأقدمية والمصلحة والحزب، إلى أن قدرة المرأة على السيطرة على الحوار وإسماع صوتها تصبح أفضل بوجود نساء أخريات، وفي مجال رؤيتها (تجلسن في أماكن مرئية)، وفي مواقع السلطة.[٧] وأظهر هذا البحث أيضاً أن هيمنة الذكور على الكلام والمناقشات والاجتماعات، يعزز من سلطة الرجال ويقوض بعضاً من سلطة النساء، حتى عند تساوي المواقع الرسمية لأعضاء البرلمان بين الرجال والنساء.

ثمة طريقة واحدة في بناء التدرج المهني للنساء وتقدمهن اللاحق في المواقع الرئيسية، تتمثل في تعلم كيفية استخدام وسائل الإعلام لزيادة ثقة البرلمانيات وحضورهن. ولأن العاملات في وسائل الإعلام لديهن مشاكلهن في التقدم وإثبات أنفسهن، فإنهن يتعاطفن مع البرلمانيات المهتمات بقضايا المرأة. وفي الواقع، إن إحدى المشاكل الرئيسة في معظم وسائل الإعلام هي غياب النساء عن مواقع صنع القرار، مما يعني عملياً أن القرارات المتعلقة بالمحتوى التحريري وقضايا النشر يسيطر عليها الرجال إلى حد كبير.

استخدام وسائل الإعلام لزيادة حضور النساء.

وبينما يتوسع حضور النساء في وسائل الإعلام، وكذلك تنفتح الاحتمالات أمام البرلمانيات والسياسيات، فلا بد للصحافيات والمذيعات والكاتبات الأخريات من التواصل معاً على قاعدة المصالح والاهتمامات المشتركة.

إن اهتمامات النساء دفعت بهن بشكل طبيعي إلى مجالات سياسية واجتماعية لا يزال ينظر إليها على أنها تخصصات أقل شأنا (وربما أقل نفوذاً)؛ بمعنى تولي مهام لجان كشؤون التعليم والصحة والأسرة. ويعتقد كثير من البرلمانيات أن من الضروري تأسيس وجود للنساء في مواقع مؤثرة تقليدياً داخل البرلمانات، مثل المالية والدفاع والشؤون الخارجية. بينما ترى أخريات أن التمييز بحد ذاته أمر لا يمكن تبريره. وركز علماء السياسة الأوروبيون على أن وصف القضايا الاجتماعية بأنها 'ناعمة' يغالي في التقليل من أهميتها، ويتجاهل حقيقة أن هذه المجالات، التي يبرز فيها نشاط المرأة الأوروبية، تأخذ النصيب الأكبر من الإنفاق العام؛ أي الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية على المستويين المحلي والإقليمي. وقد اختارت النساء هذه المجالات لأنهن يفضلنها، ولأنهن قبلن اتخاذ القرارات الصعبة جداً، مثل اختيار الأولوية بين رعاية المسنين أو الرعاية اليومية.[٨] إن التمييز التقليدي بين القضايا 'الصلبة' و'الناعمة' هو تمييز من قديم الطراز وغير دقيق، ويجب على ممثلات النساء الإقبال على تلك المجالات. ومن الناحية المثالية، يجب إعداد إستراتيجية مزدوجة: التشديد المستمر على أهمية هذه المجالات من جهة، وضرورة بذل المزيد من الجهود المتزامنة لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مجالات السياسة العامة من جهة أخرى.

التشديد على أهمية لجان الشؤون 'الناعمة'، والعمل على ترسيخ حضور النساء في جميع اللجان.

٣.٢. التغيير بالتأثير/الانعكاس على المخرجات

من المفيد عند مناقشة التأثير الذي أحدثته ممثلات النساء، أن نميز بين قضاياهن ووجهات نظرهن. فقضاياهن تؤثر بشكل رئيسي على النساء، وتنشأ إلى حد كبير بسبب مخاوف جسدية (مثل فحص سرطان الثدي والحقوق الإنجابية) أو أسباب اجتماعية (مثل المساواة بين الجنسين أو سياسات رعاية الأطفال). أما وجهات نظرهن فهي آراؤهن في جميع الشؤون السياسية. وتشير بعض الأبحاث، إلى أنه رغم وجود مجموعة واسعة من القضايا ذات الدرجة نفسها من الأهمية لدى كلا الجنسين، فإن وجهة نظر النساء حولها يختلف عن الرجال. فعلى سبيل المثال، أظهرت الأبحاث التي أُجريت في بريطانيا في عام ١٩٩٦ أنه رغم إعطاء النساء والرجال الأولوية نفسها للقضايا الاقتصادية، فقد أبدت النساء اهتماما أكبر حيال العمل بدوام جزئي وتدني الأجور وحقوق التقاعد، بينما بدا الرجال أكثر اهتماماً بمسألة البطالة.

التمييز بين وجهات نظر النساء وقضاياهن، وتثقيف البرلمانيات بكليهما.

يحتاج البرلمانيين إلى معرفة وفهم قضايا النساء ووجهات نظرهن أيضاً، ولو لمجرد رؤية النصف الآخر من الحقيقة كما أعرب معظم المساهمين في هذا الكتاب، بهدف التوصل إلى

الاطلاع المتواصل على قضايا النساء من خلال الحفاظ على علاقات وثيقة مع الحركة النسائية ومنظماتها.

مخرجات ذات تأثير جيد عليهن. ويختلف حتماً نوع التأثير الذي يرغب به البرلمانيون باختلاف أحزابهم.

تفيد لينا فانغنيرود في أبحاثها عن السويد (في هذا المجلد) على سبيل المثال، بأن ممثلات النساء من مختلف الأحزاب السياسية يؤكدن على قضايا المرأة واهتماماتها. ولكن وجهة نظر الحزب لا تنفي حاجتهن إلى المعرفة والمعلومات. وقد نجحت البرلمانيات بالاطلاع على قضايا المرأة ووجهات نظرها باستخدام وسائل مختلفة. وسلط المساهمون في هذا المجلد الضوء مراراً على الأمر الأهم في هذا الصدد: الحفاظ على صلات وثيقة مع جميع أنواع المنظمات النسائية والاستفادة من خبراتها ومواردها. فهي تعزز من شرعية البرلمانيات وتبقيهن على تواصل مع التغيير، المتفاوت غالباً، في قضايا المرأة ومتطلبات سياساتها. واعتمدت البرلمانيات الأوروبيات على النوايا الحسنة ومعرفة الخبراء الأكاديميين في صياغة السياسات المتعلقة بمسائل كالعنف المنزلي واسترقاق الإناث والاتجار بالنساء ورعاية الأطفال والمسنين والتعويضات وقضايا صحة المرأة. ويعد البحث في قضايا السياسات بمثابة أداة سياسية رئيسية يمكن للبرلمانيات جمعها واستخدامها في مؤتمرات المنظمات النسائية والخبراء والسياسيين، والتكتل مع برلمانيين آخرين لديهم اهتمامات مماثلة. ويعد التكتل جزءاً من عملية التعلم واستخدام القواعد. فالبرلمانيات المهتمات بقضية معينة كالعمل أو صحة المرأة، قد يجتمعن لتحديد عمليات التصويت الهامة القريبة المقبلة ومناقشات اللجان، واتخاذ القرار بشأن التكتيكات والإستراتيجيات المناسبة للتأثير على النتيجة. أما السياسة الأخرى المتبعة، فهي تسهيل وصول الناخبات إلى ممثلاتهن في البرلمان. ففي إسكتلندا، تم إنشاء دار حضانة نهاري خاص لزوار البرلمان، كي يتمكن المسؤولون عن رعاية الأطفال من أرباب الأسر (النساء عادة) من زيارة البرلمان ومقابلة ممثليهم.

٤.٢. تغيير الخطاب

تتميز البرلمانات بلغة مميزة، تأخذ طابعها من مهامها ووظائفها المتخصصة وثقافتها وعضويتها التقليدية من الذكور على حد سواء. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يتميز الخطاب في مجلس العموم بنسق رسمي من ألقاب وأنماط تخاطب وقواعد نقاش، فضلاً عن هتاف و'دعابات' جنسية وبذيئة ناجمة عن سنوات طويلة من الهيمنة الذكورية، تعتبرها البرلمانيات مهينة، لا سيما عندما تكون موجهة إليهن. ويساعد إتقان أساليب التحدث والمناقشة في الحد من هذا الهرج 'الفظ'. وقد نجحت المرأة البريطانية في لفت الانتباه إلى نزعة التمييز الجنسي عند أعضاء مجلس العموم باستخدام وسائل الإعلام، والكشف عن هذه الممارسات أمام العاملات فيها وأمام الصحفيين الآخرين التواقين لانتقاد السلوك السيئ للبرلمانيين. وأدى ذلك إلى سلسلة من المواضيع الصحفية والبرامج عن السلوك الطفولي والجنسي للبرلمانيين الذكور. واستهجن الجمهور سلوك ممثليه، حيث لم يكن على علم به.

تعرية الخطاب الجنسي، وتعلم أساليب التحدث والمناقشة لقمعه.

٣. استخدام القواعد

إن تعلم كيفية استخدام القواعد يسمح للنساء باغتنام فرص المشاركة في اللجان والمناصب الرئيسية، وإسماع أصواتهن في المناقشات والمناظرات، والاستفادة القصوى من مهاراتهن وقدراتهن.

إن إتقان القواعد هو خطوة أولى في مسار طويل لتعزيز مكانة النساء، وتسليط الضوء على قضاياهن ووجهات نظرهن. والخطوة التالية هي تعلم كيفية استخدام تلك القواعد لتحقيق أقصى قدر من التأثير. حيث تتمثل إحدى المشكلات التي تواجه الكثير من البرلمانيات في عدم تخصيص وقت لهن للمناقشات والمداولات، وصعوبة اختيارهن للمشاركة في اللجان والمناصب الرئيسية. مما يمنعهن من الاستفادة الكاملة من مهاراتهن وقدراتهن، ولا يمكن بالتالي تقييم مساهمتهن بدقة. تستطيع النساء كسر هذه الحلقة المفرغة بالتعاون مع زميلاتهن من البرلمانيات الأخريات ووسائل الإعلام، وبتعلُّم كيفية استخدام القواعد. ويمكن مشاركة كثير من تكتيكات استخدام القواعد الواردة أدناه عبر الحدود الوطنية.

تلعب المنظمات الدولية الحكومية، كمجلس أوروبا والأمانة العامة للكومنولث والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية دوراً حيوياً في مساعدة النساء على تعلم كيفية استخدام القواعد، من خلال تسهيل تبادل المعلومات. حيث يلتقي خبراء وسياسيون في اجتماعاتها للتواصل وتبادل الأفكار، وتتيح منشوراتها لجمهور واسع أن يطلع على فحوى المناقشات المتعلقة باحتياجات المرأة والإستراتيجيات والإنجازات.

١.٣. التغيير المؤسسي /الإجرائي

تتوطد الأدوار البرلمانية الرسمية وغير الرسمية غالباً بواسطة القواعد والإجراءات الراسخة. مع ذلك، ثمة حيز للتأثير والتدخل على النساء توسيعه قدر الإمكان. فيجب على البرلمانيات مثلاً الحرص على ترشح النساء والتصويت لهن في الانتخابات الداخلية، واقتراح أسمائهن للمناصب غير الرسمية، ولفت الانتباه إلى غيابهن النسبي أو الكلي عن المناصب الرئيسية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للفرص المتاحة في أعمال اللجان، لأن ثمة أدلة كثيرة في الديمقراطيات العريقة تشير إلى أن أداء النساء في اللجان أفضل من أدائهن في قاعات المداولات. ولا يعني هذا أن تهجر النساء قاعات المداولات، لأنها المكان الذي يصنع سمعتهن البرلمانية غالباً، وينصب عليه الاهتمام الدائم لوسائل الإعلام. وبشكل عام، إن مهارات المناقشة هي إحدى المهارات المهمة للغاية، ويمكن تشجيعها ورعايتها بربط الشبكات البرلمانية مع المدارس، أي مع المناهج الدراسية، وكذلك مع المؤسسات القيادية. وقد تلعب شبكات النساء البرلمانيات دوراً حاسماً أيضاً في دعم النساء المتحدثات وتخفيض حدة العداوانية في أساليب النقاش.

الحرص على ترشح النساء والتصويت لهن في الانتخابات الداخلية.

نظراً لأن الوظائف الحكومية تأتي عموماً عقب الاضطلاع بمهن تشريعية، يصبح تقدم النساء عبر مجموعة من اللجان وفي التراتبية التشريعية، عنصراً هاماً في تأهيلهن للمناصب الرفيعة. وأصبحت الفرص المتكافئة في المناصب الحكومية وفي وزارات شؤون المرأة ومناصب حكومات الظل في أحزاب المعارضة، بمثابة مواقع أخرى تستخدمها النساء السياسيات بكفاءة للنهوض بمصالحهن وحياتهن المهنية.

بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧، تبوأت أربع برلمانيات من حزب العمال البريطاني على سبيل المثال مناصب وزارية في حكومة الظل. وعندما فاز الحزب في انتخابات عام ١٩٩٧، شغلن مناصب حكومية مهمة (اثنان منها على مستوى وزاري). وقد اثبتن مصداقية في الدعوة للمساواة بين الجنسين، ودعمن قضايا النساء في وزاراتهن. وازدادت أعدادهن في عام ٢٠٠١. ويفيد ذلك بضرورة (أ) ألا يقتصر دور النساء على مثل هذه المناصب، بل أن يُحوّلنها إلى وسائل للتقدم، (ب) أن تُساهم في تعميم مراعاة منظورهن في جميع القطاعات الحكومية.

٢.٣. التغيير التمثيلي

استخدمت القواعد بطرق عدة لزيادة تمثيل النساء. وأثبتت ثلاثة مسارات إستراتيجية فعاليتها في هذا المجال:

- الضغط على الأحزاب السياسية لضمان ترشيح النساء في مقاعد يمكنهن الفوز بها في المجلس التشريعي.
- وضع آليات إجرائية تضمن وجود النساء في مجموعة كاملة من المواقع البرلمانية.
- إصدار تشريعات تؤسس هياكل جديدة تضمن تمثيل مصالح النساء.

أثبت توسيع الهياكل السياسية، كاستحداث وزارات جديدة أو توسعة مجلس الوزراء، أنه وسيلة مفيدة لضمان تمثيل النساء. ويتيح تحديث المجالس التشريعية القائمة وإصلاحها أو إنشاء مجالس تشريعية جديدة، فرصاً تضمن تمثيل النساء وتعزّزه. وخير مثال على ذلك هو إسكتلندا، حيث تدخلت الناشطات النسويات في عملية التغيير الدستوري لضمان تشكيل مجلس تشريعي إسكتلندي تُمثّل فيه النساء بشكل عادل. حيث ضغطن على الجمعية الدستورية والأحزاب السياسية تحت مظلة مجموعة التنسيق النسائية الإسكتلندية لوضع قضايا المرأة في صلب نقاش المرحلة الانتقالية. ثم شاركن في المناقشات حول المخطط المؤسسي وتعبئة المشرعين. وعندما انتخب البرلمان الإسكتلندي الأول في عام ١٩٩٩، شكلت النساء ٣٧ بالمئة من أعضائه و٣٠ بالمئة من الوزراء و٤١ بالمئة من أعضاء اللجان، بما في ذلك ستة من أصل ١٧ من رؤسائها. وزادت جميع هذه الأرقام في الانتخابات اللاحقة في عام ٢٠٠٣. ولكن التغيير الدستوري هو فرصة وليس ضماناً، كما دلت تجارب أوروبا الشرقية والوسطى ومؤشر الاتفاقية الأوروبية[٩].

إطلاق حملة توسيع الهياكل القائمة لتشمل النساء.

كرست كوستاريكا تقليداً يوجب أن يكون نائب الرئيس امرأة. ودلت تجربة هولندا على أن إنشاء اللجان البرلمانية المعنية بقضايا النساء هو أحد سبل توفير المناصب لهن. وقد تفحصت هذه اللجان جميع التشريعات من ناحية مراعاتها لحقوق المرأة، مما ساعد في توسيع أجندتها. ورفع مستوى الوعي أيضاً بطبيعة الترابط بين العديد من القضايا السياسية وقضايا النساء. وترفد هذه اللجان العملية التشريعية، وتمارس دورها في إثارة نقاش عام حول هذه القضايا.

في كثير من البلدان، عبرت البرلمانيات عن قلقهن من أن هذه الهياكل قد تؤدي إلى مجرد انفصال قضايا النساء وانعزالهن مع السياسيين الداعمين لهن. ورغم أن 'الانعزال' قد يُشكل خطراً على المدى القصير، إلا أنه يصبح مقبولاً بمرور الوقت كما دلّت التجربة، لا بل يؤكد ويضفي الشرعية على قضايا النساء الأوسع نطاقاً.

العمل في وزارات المرأة لاكتساب خبرات قيّمة، ونقل هذا الوعي المتنامي إلى مواقع أخرى.

وتكتسب النساء خبرة قيمة أيضاً بالعمل في اللجان النسائية وفي المقاعد المحجوزة لهن وفي وزارات شؤون المرأة. ويتوسع نفوذهن من ثم، بالعمل في لجان أخرى وبقضايا مختلفة، كرصد تنفيذ منهاج عمل بيجين أو المعاهدات الدولية الأخرى. وليس من الضروري النظر إلى اللجان النسائية باعتبارها هياكل دائمة، وإنما كفرصة للنساء لعرض مهاراتهن أثناء انعقادها، وهي تعمل بالتالي كمنصات انطلاق للعمل في مجالات سياسية أخرى. كما أن النساء الخبيرات في ملفات المساواة بين الجنسين، ينقلن مستوى وعيهن ومعرفتهن المرتفع بقضايا النساء إلى وزارات أخرى، مما يدفع قدماً عملية مراعاة تلك القضايا[١٠].

٣.٣. التغيير بالتأثير /الانعكاس على المخرجات

استخدمت معرفة القواعد الإجرائية كثيراً للتأثير على جدول أعمال البرلمان، بإدخال قضايا النساء في مناظرات نسائية أخرى؛ أي تغيير مسار النقاش نحو قضايا كحقوق الإنجاب والمساواة في الأجر ورعاية الأطفال وحقوق الطفل، وكذلك باقتراح إصدار تشريعات وتعديلات تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأجرى برلمانيون استقصاءات عامة حول وضع النساء وظروفهن، واستخدمت النتائج لتمرير برامج تشريعية. وحالما تندرج القضايا في جدول الأعمال، يتغير سلوك السياسيين الآخرين. ومن حيث النتيجة، يعد الوقوف ضد مساواة المرأة أصعب سياسياً من العمل على منع إدراج قضايا المساواة على جدول الأعمال. ومثال ذلك قانون التمييز الإيجابي بين المرشحين على أساس الجنس لعام ٢٠٠٢ في المملكة المتحدة، الذي سمح للأحزاب السياسية باستخدام إجراءات التمييز الإيجابي لزيادة عدد النائبات والمرشحات في البرلمان. وجرى تمرير مشروع القانون بدعم من جميع الأحزاب ودون أية معارضة تذكر، بسبب الصمت الذي لاذ به معارضو المشروع، لأنهم لا

التأثير على جداول الأعمال البرلمانية بإدخال قضايا النساء في المناقشات.

يريدون إعلان معارضتهم تمثيل النساء على الملأ. وللسبب نفسه، امتنع في عام ٢٠٠٠ كثير من المعارضين الذكور عن المشاركة في نقاش قضية المساواة في الجمعية الوطنية الفرنسية.

في بعض الحالات، كانت أنشطة النساء مثل الرعاية المشتركة والخطابة وتبني مشاريع القوانين أكثر فعالية من أصواتهن الفعلية. ووجدت إحدى الدراسات عن دعم قضايا النساء في الهياكل التشريعية الفرنسية، أن المرأة تميل أكثر من الرجل إلى أسلوب الرعاية المشتركة لمشاريع قوانين نسوية والتحدث لصالح التشريعات النسوية وتبنّيها. ووجدت دراسة أخرى عن طلبات الإحاطة؛ وهي آلية تهدف إلى لفت الانتباه إلى القضايا المطروحة في مجلس العموم البريطاني، أن البرلمانيات أكثر نشاطا بكثير في دعم قضايا المرأة من زملائهن الرجال[١١].

ثمة حالات عديدة في بعض أجزاء العالم النامي، تتجنب فيها البرلمانيات أية علاقة مع مشاريع قوانين نسوية. ويعود ذلك إلى حدّ كبير، إلى شعورهن بأن مثل هذه المشاريع قد تفتقر إلى دعم وتأييد زملائهن، وربما تساهم في تهميشهن، فضلاً عن الوصمة الملازمة لصفة 'النسوية'. وهذا يؤكّد مرة أخرى ضرورة مراعاة قضايا النساء، أو رفع مستوى الوعي حول الترابط بين هذه قضايا وكل قضية أخرى يتعامل معها البرلمان. فمثلاً، لا ينبغي اعتبار الاهتمام بالموازنة والمصالح الاقتصادية مقتصراً على الذكور فقط، لأن الجميع يتأثر بها. وبالمقابل، ليست الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم حكراً على النساء فقط.

التحدث لصالح مشاريع القوانين وتبنيها والرعاية المشتركة لها.

٤.٣. تغيير الخطاب

إن معايير المساواة الثقافية بين الرجل والمرأة أو خطاب الحقوق والجدارة واتفاقيات التمثيل، تصلح كمدخل لتغيير التوازنات البرلمانية في بعض البلدان. فقد نجحت البرلمانيات الدنماركيات، مثلاً، في تغيير الخطاب البرلماني. وأشارت درود داليروب إلى أنه قبل دخول أعداد كبيرة من النساء إلى البرلمانات الإسكندنافية، غاب عن حديث معظم السياسيين مفردات كالتمييز وعدم المساواة والتحرش أو العنف الجنسي. إلى درجة أن معظمهم عانى من استخدام كلمات مباشرة تتعلق بالمرأة وفضل استبدالها بمواربات ملطفة. ومع مرور الوقت، تغير أسلوب الحملات الانتخابية في الدول الإسكندنافية بفضل زيادة حضور النساء، ودخلت تعابير دافئة وحنونة، إضافة إلى الإحالات إلى الأسرة[١٢]. وأدى ذلك إلى تخفيف اللهجة العدائية في الحملات الانتخابية. وكشفت دراسة عن النقاشات التشريعية في هولندا عن العلاقة بين مشاركة المرأة وتغيير طريقة نقاش سياسة الإجهاض، لا سيما تحولها من قضية طبية أو دينية بحتة إلى مسألة اختيار.[١٣] وأظهر بحث في المملكة المتحدة أن استخدام البرلمانيات للأمثلة عن كيفية تأثير السياسات والقرارات على الأفراد والأسر أثناء المداخلات أكثر من استخدام الرجال لها، فهم يفضلّون مفاهيم مجردة مثل مواطنين أو ناخبين[١٤].

تحويل قضية التحرُّش الجنسي إلى قضية رأي عام.

تركت المشاركة السياسية للنساء في المؤتمرات الدولية الكبرى أثراً هاماً أيضاً في تحدي المفاهيم العامة المشككة في قدرتهن. ومثال ذلك، تغير التصورات المأخوذة عن الحركة النسائية في مصر ودول عربية أخرى في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية International Conference on Population and Development ICPD، الذي عُقد في القاهرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. إذ كانت العديد من البرلمانيات المصريات، بل وعامة الناس، قبل هذا المؤتمر، يجهلن وجود حركة نسائية في أحسن الأحوال، أو يزدرين قدراتها تماماً في أسوئها. وتبنت المشاركات في الحركة النسائية وجهة نظر مماثلة للبرلمانيات. وكان المؤتمر فرصة للبرلمانيات للاطلاع على إنجازات منظمات نسائية غير حكومية، والتشبيك معها في قضايا ذات اهتمام مشترك. كما أدركت الحركة النسائية بالمقابل، أن البرلمانيات حليفات محتملات يشاركنها العديد من المصالح والأهداف. وبغض النظر عما آلت إليه الأمور في وقت لاحق، فقد حدث تغيير ملموس في وعي البرلمانيات والمنظمات النسائية على حد سواء. وبالقدر نفسه من الأهمية، ظهر تحوّل في الوعي العام والنظر إلى النساء كناشطات وسياسيات. وبعد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية واللقاءات الدولية اللاحقة، ظهر لعامة الناس أن قضايا النساء هي جزء من قضاياهم العامة (سواء التغيرات في قانون الأسرة وحقوق الإنجاب، أو في ختان الإناث)، وأنه بدلاً من حفنة متفرقة من النساء ينادين بالتغيير، فإن نساء مقتدرات وذكيات وجديرات بالاستماع ويؤخذن على محمل الجد هن من يعبرن عن هذه القضايا حالياً.

المشاركة في مؤتمرات دولية لتسليط الضوء على إمكانات وقدرات النساء.

٤. تغيير القواعد

يشكل حضور النساء وإدراج قضاياهن تحدياً حتمياً للترتيبات والإجراءات النافذة. فقد أصبح تغيير جدول المواعيد البرلمانية وأماكن الاجتماعات وشروط رعاية الأطفال وساعات العمل وترتيبات السفر مطروحاً بالحد الأدنى، كي يصبح أكثر ملاءمة لهن.

كان تشبيك النساء العابر للأحزاب أحد أهم التغيرات التي لاحظناها. ويؤكد ذلك زيادة تواتر التعاون الحالي العابر للأحزاب لبرلمانيات البرلمان الأوروبي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وهولندا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، بشأن قضايا كتمثيل المرأة السياسي والزواج القسري والعنف المنزلي والاغتصاب وحقوق الإنجاب والمساواة في العمل[١٥].

إن تجارب النساء في مجموعة متنوعة من الأدوار البرلمانية حققت تراكماً في رأس المال السياسي، يمكن استخدامه لضمان مواصلة التقدم والمساعدة في تغيير القواعد والهياكل القائمة ودعم الأجيال الجديدة من السياسيات.

١.٤. التغيير المؤسسي/الإجرائي

تتضمن التغيرات في الهياكل والإجراءات البرلمانية إدخال معايير التناسب في عضوية اللجان بين النساء والرجال، واعتماد مُراقِبات على تصويت النساء (مسؤولات عن تنظيم تصويت نائبات الحزب في البرلمان)، ونظام حصص النساء الرسمي وغير الرسمي في مختلف المواقع التشريعية. وقد استخدمت ألمانيا نظم الحصص الحزبية الداخلية الطوعية بفعالية على الصعيدين المحلي والوطني، واعتمدتها فرنسا بوسائل تشريعية. ويمكن تحديد أهداف طوعية في البلدان التي يصعب فيها سياسياً اعتماد نظام حصص إلزامي. وتتضمن مثل هذه السياسات في أحسن حالاتها مواعيد نهائية ومواعيد تنفيذ واقعية.

يجب استحداث آليات لرصد تطبيق نظام الحصص، تكون محل متابعة البرلمان. ويضمن هذا أن تصبح المناقشات المنتظمة حول التقدم المحرز جزءاً من جدول أعماله. ويترتب آثار مماثلة كذلك على تشكيل لجان قضايا المرأة والهيئات الوطنية التي تعنى بسياسات النساء وتكون مسؤولةٌ أمام البرلمان أيضاً. ويضمن ذلك تدقيق أعمالها ومناقشتها ونشرها، الأمر الذي يوفّر فرصاً إضافية عديدة لمناقشة قضايا النساء. فعلى سبيل المثال، طبّقت حكومة جنوب أفريقيا آلية وطنية للمساواة بين الجنسين، تضمنت اقتراح تغييرات تشريعية والإشراف على تنفيذها ومتابعتها. وتكشف حالة جنوب أفريقيا كيفية عمل الوظائف المتزامنة داخل البرلمان وخارجه: وُضعت مسودة دستور جديد، ووُضع برنامج تمكين المرأة بالتشاور مع البرلمانيات، واستُحدث مكتب المرأة لمراعاة قضاياها وضمان متابعتها. وأُنشئت أيضاً لجنة المساواة بين الجنسين (CGE) في عام ١٩٩٧، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم المشورة والتوصيات إلى المجلس التشريعي حول كيفية تأثير التشريعات المقترحة على المساواة بين الجنسين وعلى وضع النساء (راجع دراسة الحالة). يكمن التحدي الأساسي في ضمان محافظة هذه الآليات المؤسسية على صلاتها مع ناشطات القاعدة الشعبية، الأمر الذي يتيح للبرلمانيات معرفة ما يحدث خارج أسوار البرلمان.

إدخال معايير التناسب أو نظم الحصص لممثلي النساء والرجال.

قد يكون تغيير الإجراءات فعالاً بحد ذاته، وقد يحقق تأثيراً أوسع على المجتمع أيضاً. ومثال ذلك الإجراء المعمول به في البرلمان الألماني: عندما ترفع امرأة يدها طالبة المشاركة في المناقشات، فإنها توضع تلقائياً على رأس قائمة المتحدثين الذكور. ويهدف ذلك إلى التغلب على خجل المرأة أثناء التحدث أمام مجموعة يهيمن عليها الذكور، بزيادة فرصها في المشاركة إلى أقصى حد ممكن. وقد تأصل ذلك السلوك لدى البرلمانيين، إلى درجة تكرارهم إياه حتى خارج أسوار البرلمان.

شهدت التراتبية البرلمانية تغييرات جوهرية كثيرة غيرت طريقة النظر إلى بعض القضايا؛ منها تحديداً تلك اللصيقة بالنساء والتي هن خبيرات بها (مثل التعليم وسياسات الرعاية الاجتماعية والسياسات الأسرية). وكما ذكرنا سابقاً، فإنه من الصعب الحفاظ على التمييز

بين قضايا 'خشنة' و'ناعمة'، لا بل إن تلاشيه هو المرجح. ويجري ذلك بسبب تزايد اهتمام جميع السياسيين بالقضايا 'الناعمة'، بينما يزداد نجاح البرلمانيات في وضع هذه القضايا على رأس جدول أعمال البرلمان. الذي ترتبط تغيراته ارتباطاً وثيقاً بتغير المخرجات.

تلاشي التمييز بين القضايا 'الخشنة' و'الناعمة'.

٢.٤. التغيير التمثيلي

نجحت شبكات البرلمانيات في تغيير قواعد اختيار المرشحين لمساعدة النساء في الوصول إلى المناصب السياسية. وجرى تفعيل تدابير خاصة، كنظام الحصص أو قواعد الحد الأدنى لكلا الجنسين في قوائم المرشحين، والمقاعد المحجوزة للنساء، وتخصيص أموال عامة للأحزاب السياسية. واحتلت الأحزاب السياسية محور معظم الإستراتيجيات الفعالة لتعزيز قدرات تمثيل النساء. ووضعت إستراتيجيات لصعودهن إلى مراكز صنع القرار داخل التنظيم الحزبي، وإلى المجالس المنتخبة والوظائف العامة خارجه. واتسمت الأحزاب، على العموم، بموقف جذري وملتزم وخلاق في صياغة سياسات إشراك النساء في مناصب حزبية داخلية أكثر من التزامها بترشيحهن إلى مواقع منتخبة. وكان عملها الأكثر فعالية، اعتماد مختلف أشكال نظم الحصص.

إن نظم الحصص هي تدابير مؤقتة في معظم الحالات، تهدف إلى التغلب على خلل التناسب بين أعداد الرجال والنساء، وتسعى إلى تغيير التوازن السياسي بينهما. وتورد درود داليروب مختلف أشكال نظم الحصص وآثارها بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا الدليل.

تنطلق إستراتيجية التمثيل الهامة الأخرى من توسيع حدود التمثيل ليشمل جميع الهيئات العامة لصنع القرار، وإطلاق حملات لإدخال النساء إلى الوظائف المدنية العليا والقضاء. وجرى مثل ذلك في النمسا وفنلندا وهولندا والمملكة المتحدة وأماكن أخرى. أما الخطوة التالية الضرورية رغم صعوبتها، فهي توسيع تلك الحدود لتشمل القطاع الخاص، كما حدث في فنلندا.

تغيير قواعد اختيار المرشحين لمساعدة النساء في الوصول إلى المناصب السياسية.

٣.٤. التغيير بالتأثير/الانعكاس على المخرجات

إن واقع إقرار نظام حصص النساء في الأحزاب السياسية والبرلمان، لهوَ دليل واضح على حصولهن على نتيجة مؤثرة. ولا بد من حدوث تغيّر في المخرجات نتيجة ازدياد فعالية النساء في تعزيز قضاياهاهن واهتماماتهن. فحالما تأخذ قضايا النساء مكاناً مستمراً لها على جدول الأعمال، فإنها سرعان ما تحظى باهتمام جميع السياسيين. وينطبق ذلك على مجموعة واسعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

أشارت بعض الأبحاث مؤخراً، إلى أن أنجع وسيلة للتأثير على المخرجات وتعزيز مساواة المرأة هي توفير حوافز مالية للبرامج الموجهة نحو النساء. فعلى سبيل المثال، تعهدت الحكومة

الهندية بأن تماثل وتضاعف أية مساهمة في بناء مدارس البنات في سبيل تعزيز تعليمهن. واستخدمت الحكومة الهولندية النظام الحكومي لتمويل الأحزاب السياسية لاستحداث تمويل خاص بدعم المرشحات في جميع الأحزاب. وأقرت جنوب أفريقيا مشروع موازنة المرأة لتمويل مشاريع تلبي احتياجات النساء ومصالحهن الخاصة. وقد تخصص حوافز مالية مباشرة لتمثيل النساء، بواسطة ربط التمويل الحكومي للأحزاب السياسية بعدد النساء المنتخبات إلى البرلمان. وطبقت هذه السياسة في انتخابات البرلمان الأوروبي في إيطاليا، وفي انتخابات الجمعية الوطنية في فرنسا، ويجري بموجبها استرجاع جزء من تمويل الأحزاب التي لم ترشح عدداً معيناً من البرلمانيات أو تعيد ترشيحهن.

تشجيع الحوافز المالية للبرامج الموجهة نحو النساء.

٤.٤. تغيير الخطاب

إن انقلاب القواعد الضمنية، التي كانت تحصر موضوعات النقاش المناسبة بقضايا الشأن 'العام'، هو التغيير الأهم الذي لحق بالخطاب. وبالتعاون مع الحركات النسائية، وسعت برلمانيات بعض البلدان جدول أعمال المجالس التشريعية لتشمل مناقشة قضايا العنف المنزلي والملاحقة والاغتصاب والزواج القسري وختان الإناث، والموافقة على الزواج وحقوق الأمهات المثليات.

يزداد تغيير الخطاب كلما ازداد اعتزاز المرأة بالذات بهويتها كامرأة. أجرت هيدي أنكونا، عضوة البرلمان الأوروبي السابقة، مسحاً شمل بعض عضوات البرلمان الأوروبي الأكثر نفوذاً في تسعينيات القرن الماضي، أوردت فيه أن عدم شعورهن بالخجل من 'الأنوثة'، بل اعتزازهن بهويتهن كنساء، عزز عملهن وترك أثره على أدائهن١٦. تكون المرأة محرجة غالباً من هويتها كامرأة، وليست فخورة أو واثقة بها. وتؤكد ناديجدا زفيدوفا أن مفتاح تغيير التصور العام تجاه النساء ومساهماتهن ورد الفعل حيال ذلك يكمن في تغير تصور المرأة السياسية عن ذاتها.

يساهم جنس المرأة ومكانتها 'كمنافس ضعيف الحظ' في تعزيز جاذبيتها الانتخابية، لا سيما في الأزمات الدستورية. ونظراً لأن النساء حديثات العهد نسبياً في عالم السياسة، فإنهن لا يرتبطن غالبا بممارسات أنظمة الفساد والاستبداد المنهارة. لا بل قد يصبحن رمزاً للحداثة والصدق والديمقراطية والاهتمام؛ وهي جميعاً صفات لا تقدر بثمن لحركات الإصلاح.

إن مسار زيادة نسبة تمثيل النساء في المجالس التشريعية هو جزء لا يتجزأ من ظاهرة تغيير الصورة السياسية الأكبر، التي تبدأ حالما يصبح نشاطهن السياسي أمراً طبيعياً. ويتطلب حصول هذا التحول في الموقف دعماً كبيراً من وسائل الإعلام والحركات النسائية.

٥. معايير قياس النجاح

'أعتقد أننا عندما نؤسس ونعمل في نظام يقوم على المساواة الحقيقية، فلا بد أن تتحسن نوعية مشاركة النساء'.

بريجيتا داهل، الرئيسة السابقة للبرلمان السويدي

إن القول بأن ممثلات المرأة يحدثن فرقاً في العمليات السياسية، يتطلب وضع معايير واضحة لقياس مدى هذا التأثير. والعنصر الأساسي في هذه المعايير، هو أن تعمل البرلمانيات لصالح النساء، لبعض الوقت على الأقل. ويجب مراعاة ما يلي عند صياغة هذه المعايير:

إن العديد من مصالح النساء تقتضي التمثيل، ومن بينها مصالح متضاربة أحياناً.

إن مجرد حضور النساء يخلق وعياً بقضيتهن ويغيّر التوقعات، لا سيما في بيئة ذكورية تقليدية.

كما ذكرنا آنفا، تختلف قدرة النساء على الإنجاز الفعلي وفقاً لأعدادهن في البرلمان. تشكل الأرقام شرطاً ضرورياً لازماً وغير كافٍ لإحداث تأثير مستدام؛ إذ يتطلب ضمان الاضطلاع بأعمال تمثيل هامة أقلية وازنة من النساء. ونظراً للتنامي المضطرد في أعدادهن، فمن المتوقع ازدياد مشاركتهن في جميع جوانب الحياة البرلمانية، بما في ذلك المداخلات أثناء المناقشات واقتراح المشاريع وتبنيها والوصول إلى الموارد البرلمانية وإشغال المناصب القيادية.

ثمة معيار آخر للنجاح، يتمثل في ضرورة تلمس تأثير النساء الواضح في التشريعات المتعلقة بقضاياهن. فمع تزايد فعاليتهن وتعزيز تمثيلهن، يصبح زيادة الأخذ بوجهات نظرهن في جميع التشريعات أمراً مفروغاً منه. إن الزيادة أو التأخير في إثارة الرجال لقضايا النساء في جميع المناقشات التشريعية المتعلقة بوجهات نظرهن، يعد مؤشراً دالاً على تأثيرهن.

ينطوي أحد جوانب النجاح الهامة على حدوث تفاعل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بين عوامل التغيير المختلفة: الحكومات، البرلمانيات، المنظمات النسائية، ومكونات المجتمع المدني الأخرى. وينبغي أن نضع نصب أعيننا دائماً، أن الشراكة بين الرجال والنساء هي عنصر رئيسي في عملية التغيير والتأثير. ويعترف كثير من البرلمانيات صراحة، بأن محاولة العمل بمعزل عن الرجال ليست أمراً ممكنا١٧.

٦. إستراتيجيات تعزيز التأثير

فيما يلي بعض الإستراتيجيات الرئيسية، التي من شأنها مساعدة ممثلات النساء على تحقيق أقصى قدر ممكن من السلطة والفعالية.

١. **رفع مستوى الوعي**. يجب أن تركز الحملات المشتركة مع وسائل الإعلام على إثارة اهتمام الجمهور بأهمية التمثيل والمشاركة المتوازنة للنساء والرجال. ومن الممكن تمويل أحزاب سياسية أو منظمات نسائية لتنفيذ هذه الحملات والقيام بأنشطة أخرى ذات صلة. إن المنظمات

غير الحكومية المهتمة بتشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية، تكون فعالة غالباً على صعيد رفع مستوى التوعية. ويتطلب تشجيع مثل هذه الحملات مبادرة النساء والرجال السياسيين إلى تحديد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنتجين ومقدمي البرامج في وسائل الإعلام، وإقامة علاقات وطيدة معهم، للتشارك في ترويج مضمون هذه الحملات. ومثال ذلك حركة حقوق متساوية–مسؤوليات متساوية في قبرص، التي تستهدف تعزيز مستوى الوعي العام بقدرة النساء على ممارسة العمل السياسي.

٢. **الشراكة مع الرجال**. يستلزم ذلك تصميم برامج تأخذ بالاعتبار قضايا الرجال ووجهات نظرهم فيما يتعلق بالتضامن مع النساء السياسيات، سواء داخل المحافل السياسية أو خارجها. وتكتسب هذه الفكرة مصداقيتها حالياً من تنامي إدراك النساء حاجتهن إلى دعم زملائهن وشركائهن وناخبيهن الذكور، لتعزيز فعالية إستراتيجياتهن وزيادة قيمة رسالتهن الاجتماعية والسياسية.

٣. **زيادة كتلة النساء المؤهلات والطموحات**. يعني ذلك تعزيز اهتمام النساء كي يصبحن سياسيات وتزداد مشاركتهن في الحياة السياسية. وتفترض مؤهلات تحقيق ذلك امتلاك موارد عامة كالتعليم والدخل والوقت من جهة، وموارد معينة كالمعرفة والمعلومات والخبرة السياسية من جهة أخرى. إن سياسات تعزيز حق النساء في الحصول على التعليم العالي والعمل المأجور والدخول إلى مختلف المنظمات الاجتماعية والاقتصادية، يفسح مجالاً يتسع باطراد للمشاركة السياسية للنساء. ومع ذلك، تضع النساء إستراتيجيات مبتكرة لحشد الموارد التي تسهل دخولهن للمعترك السياسي، حتى عندما تفتقرن إلى الموارد الكافية. ففي الهند على سبيل المثال، اعتمدت النساء على شبكات عشوائية من الأسر الممتدة وصلات الجوار وغيرها من 'البؤر النسائية'، كي يتمكن من جمع الموارد التي يحتجنها.

٤. **تبني إجراءات إيجابية**. كان نظام الحصص فعالاً، لا سيما في زيادة وجود النساء في المجالس التشريعية. وقد استخدم كل من النموذج التراكمي و'المسار السريع' بفعالية. وتعد السويد مثالاً عن النموذج التراكمي، حيث استخدمت النساء وسائل عدة للضغط على الأحزاب لترشيحهن ووضعهن في مواقع ملائمة على القوائم الحزبية. واكتفت إحدى الوسائل بمجرد اقتراح أسماء نساء؛ تكتيك اكتسب أهمية بالغة في المراحل المبكرة. وأُطلقت حملات الترويج للمرشحات أيضاً، وقُدّمت مقترحات لوضع النساء في مواقع أفضل على القوائم الحزبية. وأخيراً تصرفن كرقيب، واحتججن كلما حدثت انتكاسات. وتأمنت هذه الزيادات الملموسة في رصيد النساء الانتخابي، دون اللجوء إلى نظام الحصص الإلزامية الرسمي. إن التوصيات والمحاججات والتهديد بالضغط لاعتماد نظام حصص، نجح في وضع هدف تحصل فيه النساء على ٤٠ بالمئة من الترشيحات. وتحقق تقدم كبير بمجرد وضع هذا الهدف١٨. إن استخدام نموذج المسار السريع أكثر شيوعاً في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية أو دمقرطة.

٥. **تعديل القوانين للسماح بالتمييز الإيجابي**. قلما استخدمت تلك الممارسات في الحياة السياسية. ولم تعتمد الحكومات فيما مضى على سلطة القانون لإجبار الأحزاب على تعزيز

وضع النساء، لأسباب ليس أقلها أن هذه السياسات تعارضت غالباً مع مبادئ قانونية أخرى. ولكن ذلك تغير، عندما شرعت الحكومات تدابير إجبارية (في بلجيكا)، وقدمت حوافز (في فرنسا وإيطاليا)، وسمحت بتدابير تضمن تمثيلاً أفضل للمشرعات (في بريطانيا). وعلاوة على ذلك، اعتمدت بعض الدول قوانين تشترط إشغال النساء نسبة معينة من المقاعد في الهيئات الحكومية غير المنتخبة. وقد تبنّت الدنمارك تلك القوانين في عام ١٩٨٥، وفنلندا في عام ١٩٨٧، والسويد في عام ١٩٨٧، والنرويج في ثمانينيات القرن الماضي، وهولندا في عام ١٩٩٢، وألمانيا في عام ١٩٩٤. وتشير الإحصاءات المنشورة في تلك البلدان إلى ارتفاع مطرد في مشاركة المرأة في تلك الهيئات منذ ذلك الحين. ويمكن للحكومات استخدام الحوافز أيضاً، وهو إجراء سهل، لا سيما عندما تمول الدولة الأحزاب السياسية. فقد وفرت الحكومة الهولندية مثلاً دعماً مالياً لأحزاب سياسية اعتمدت على جهودها الذاتية لزيادة نسبة النساء في هيئاتها الانتخابية.

٦. **رفع المستوى العام للمعيشة وحصول جميع النساء على الموارد**. تنبع الإنجازات الكبيرة للنساء الإسكندنافيات من مزيج من سياسات حكومية ومبادرات حزبية وتغيرات ديموغرافية. واستند الموقف المميز للنساء في الحياة السياسية الإسكندنافية إلى أسس ديموغرافية–اجتماعية، انطوت على تغيرات ملموسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبنية أسرهن. ويبدو أنها أمور لا رجعة فيها على الأرجح. وتضمنت سياسات تكافؤ التمثيل على إصلاحات حكومية بشأن المساواة، تضافرت مع نفوذ الحركة النسائية، وتحققت إما بشكل مستقل عن الأحزاب السياسية أو من خلالها. وثمة تأثير متبادل إلى حد ما بين التغير الديموغرافي والسياسي، يتضح بتبني السياسات محاولات علنية للتغيير الديموغرافي وتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي، سواء في الأسرة أو في العمل المأجور.

٧. **بناء الروابط مع المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني عموماً والحفاظ عليها**. إن الحفاظ على علاقات وطيدة مع الحركة النسائية أمر بالغ الأهمية، سواء للحصول على دعمها أو على معلومات بشأن قضاياها. وبالمقابل، تحتاج الحركة النسائية إلى بناء قواعد لها في الأحزاب السياسية وفي البرلمان.

٨. **التجمعات والشبكات**. يسمح ذلك للبرلمانيات بتبادل المعلومات والأفكار والموارد والدعم. وقد تنشأ الشبكات على أسس حزبية وعابرة للأحزاب (نادر جداً)، وعلى أسس محلية وإقليمية ودولية. وتعد الاجتماعات والمؤتمرات والندوات والنشرات والبريد الإلكتروني وسائل تشبيك مفيدة. إن المشاورات مع المنظمات النسائية والبحوث التي تقدر احتياجات المرأة (الطلب) وقيودها العملية (العرض)، تمكن البرلمانيات من توجيه جهودهن نحو أنشطة أكثر فائدة وفعالية. وفي هذا الصدد، يتطلب دفع النساء بقوة إلى طليعة الحوكمة تدريباً يبدأ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويصل إلى اكتساب الكفاءة بتطبيقات الحكومة الإلكترونية الناشئة.

٩. **الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الجماهيرية**. يجب على البرلمانيات استخدام وسائل الإعلام، لا سيما ما توفره المذيعات والمحررات والصحفيات، لإيصال قضاياهن وتسليط

الضوء على المسائل الهامة. إضافة إلى تعزيز صورتهن في البرلمان وترويج أفكارهن السياسية، تلعب وسائل الإعلام دوراً فعالاً في توعية الناخبين وتعبئتهم، لا سيما في المناطق الريفية. وهي مسألة مهمة، خاصة في البلدان النامية، حيث تجد النساء صعوبة في الوصول إلى هؤلاء الناخبين بمواردهن الشحيحة.

١٠. **تشكيل لجان المرأة** وآليات أخرى مسؤولة أمام الهيئة التشريعية. الأمر الذي يتيح للبرلمانيات فرصة اكتساب الخبرة ومناقشة قضايا النساء ووجهات نظرهن ونشرها.

١١. **جمع ورصد ونشر الإحصاءات والمعطيات حول المشاركة السياسية للنساء وتمثيلهن.** الأمر الذي يمكن أنصار المرأة في البرلمان من تحليل مكانة النساء في صنع القرار وتحديد المشاكل ووضع الحلول المناسبة لهن، والتماس الدعم السياسي للحلول التي تناسبهن، لا سيما أن الحاجة دائمة لجمع البيانات حول السبل التي تتبعها البرلمانيات لإحداث الفرق في الهيئات التشريعية.

١٢. **تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.** ضمان دمج قضايا النساء في إطار الاهتمامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، بهدف الكشف عن ترابطها وصلاتها مع القضايا الأخرى.

إن تحسين نوعية المشاركة السياسية للنساء هو الهدف النهائي الذي يجب المواظبة عليه. وعلى غرار التحسين المستمر الذي تستلزمه المشاركة السياسية للرجال، فلا يجب أن تستكين النساء إلى مستوى مشاركتهن في العملية السياسية. وليس عليهن أن يعتبرن المكاسب التي حققنها أمراً مفروغاً منه. فالمشاركة السياسية هي عملية تطور ونمو مستمرة. وعلى الجهات الفاعلة المشاركة فيها أن تبقى على أهبة الاستعداد لمواكبة التغيرات. ويجب على النساء والرجال المشاركين فيها العمل معاً كحوامل تغيير، وأن يضعوا في حسبانهم أن العقبات ليست سوى وسيلة لتحقيق إستراتيجيات جديدة ومتطورة. لقد حقّق السياسيون، نساءً ورجالاً، تقدماً كبيراً في مجال مشاركة المرأة. وساهموا في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء عموماً، وداخل الهياكل التشريعية خصوصاً. ورغم أن الطريق لا يزال طويلاً، فإن الدروس المستنبطة من تراكم الخبرات يمكنها أن (وسوف) تنير العديد من المسارات المقبلة وتمهدها إلى حد كبير.

الهوامش

١ United Nations, 1995. 'The Beijing Platform for Action: Women in Decision Making', para. 181, available at <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/decision.htm>. [منهاج عمل بيجين: دور النساء في صنع القرار]

٢ Inter-Parliamentary Union, 2005. 'Women in National Parliaments: Situation as of 31 July 2005', <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>. [حالة النساء في البرلمانات الوطنية حتى تاريخ ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥]

٣ ECN.6 /1997 /lL.2 /Add.2. مقتطف من إيجاز 'رئيس الجلسة'، الذي نشرته الأمم المتحدة في وثيقتها.

٤ Dahlerup, Drude, 1988. 'From a Small to a Large Minority: Theory of Critical Mass'. Scandinavian Political Studies. Vol. 11, no. 4, pp. 275–98. See also Lovenduski, Joni, 2005. Feminizing Politics. Oxford: Polity Press. [من أقلية صغيرة إلى أقلية وازنة: نظرية الكتلة الحرجة]

٥ Mateo Diaz, Mercedes, 2005. Representing Women? Female Legislators in West European Parliaments. Colchester: ECPR Press.[تمثيل النساء؟ المشرّعات في برلمانات أوروبا الغربية. كولشستر]

٦ راجع أيضاً الفصل الرابع، كيف ساعد نظام الحصص في هذه العملية.

٧ Kathlene, L., 1995. 'Position Power versus Gender Power: Who Holds the Floor?', in G. L. Duerst-Lahti and R. M. Kelly (eds). Gender Power, Leadership and Governance. Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, pp. 167–94.[سلطة المنصب في مواجهة سلطة النوع الاجتماعي: من يملك السلطة]

٨ Raaum, N. C., 1995. 'The Political Representation of Women: A Birds Eye View', in L. Karvonen and Per Selle (eds). Women in Nordic Politics. London: Dartmouth Press. [تمثيل النساء السياسي: نظرة شاملة]

٩ Lovenduski 2005, op. cit., pp. 85–8.

١٠ Skjeie, Hege, 1991. 'The Rhetoric of Difference: On Women's Inclusion in Political Elites'. Politics and Society. No. 2. [خطاب الاختلاف: حول اندماج النساء بالنخب السياسية]

١١ Childs, S. and J. Withey, 2005. 'Sex Equality and the Signing of Early Day Motions in the 1997 Parliament'. Political Studies. Vol. 52, issue 3. [المساواة بين الجنسين وتوقيع طلبات الإحاطة في البرلمان عام ١٩٩٧، الدراسات السياسية]

١٢ Karvonen, L., G. Djupsund and T. Carlson, 1995. 'Political Language', in Karvonen and Selle (eds), op. cit. [اللغة السياسية]

١٣ Outschoorn, J., 1986. 'Women in Nordic Politics. The Rules of the Game: Abortion Politics in the Netherlands', in J. Lovenduski and J. Outschoorn (eds). The New Politics of Abortion. London: Sage.[النساء في السياسة الإسكندنافية. قواعد اللعبة: سياسة الإجهاض في هولندا]

١٤ Lovenduski 2005, op. cit.

١٥ Lovenduski, Joni with Claudie Baaudino, Marila Guadagnini, Petra Meier and Diane Sainsbury (eds), 2005. State Feminism and Political Representation. Cambridge: Cambridge University Press. [نسوية الدولة والتمثيل السياسي]

١٦ D'Ancona, Hedy, 1997. 'Politieke diva's rekenen af met de haantjestcultuur in Brussel' [Political divas reckon with the working culture of Brussels]. Opzij. December.

١٧ انظر مراجع الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بذلك، المدرجة في دراسة الحالة التالية.

١٨ Sainsbury, Diane, 1993. 'The Politics of Increased Women's Representation: The Swedish Case', in Joni Lovenduski and Pippa Norris (eds). Gender and Party Politics. London: Sage. [سياسة زيادة تمثيل النساء: الحالة السويدية]

المراجع وقراءات أخرى

Childs, S. and J. Withey, 2005. 'Sex Equality and the Signing of Early Day Motions in the 1997 Parliament'. *Political Studies*. Vol. 52, issue 3 [المساواة بين الجنسين وتوقيع طلبات الإحاطة في البرلمان عام ١٩٩٧. الدراسات السياسية]

Dahlerup, Drude, 1988. 'From a Small to a Large Minority: Theory of Critical Mass.' *Scandinavian Political Studies*. Vol. 11, no. 4, pp. 275–98. [من أقلية صغيرة إلى أقلية وازنة: نظرية الكتلة الحرجة. الدراسات السياسية الإسكندنافية]

—— and Freidenvall, L., 2005. 'Quotas as a Fast Track to Equal Political Representation'. *International Feminist Journal of Politics*. Vol. 7, no. 1, March, pp. 26–48 [نظام الحصص 'كمسار سريع' لتمثيل متساو للنساء. المجلة النسوية الدولية للعلوم السياسية]

Dodson, Debra L., 1991. *Gender and Policy Making: Studies of Women in Office*. New Jersey: Centre for the American Woman and Politics, Eagleton Institute, Rutgers University [النوع الاجتماعي وصنع السياسات: دراسات عن نساء في مناصب]

Karvonen L. and Per Selle (eds), 1995. *Women in Nordic Politics: Closing the Gap*. London: Dartmouth Press [النساء في السياسة الإسكندنافية: سد الفجوة]

Krook, Mona Lena, 2003. 'Gender Quotas: A Framework for Analysis'. ECPR General Conference, Marburg [نظام حصص النساء: إطار تحليلي]

Lovenduski, Joni. 2005. *Feminizing Politics*. Oxford: Polity Press [تأنيث السياسة]

—— , with Claudie Baudino, Marila Guadagnini, Petra Meier and Diane Sainsbury (eds), 2005. *State Feminism and Political Representation*. Cambridge: Cambridge University Press [نسوية الدولة والتمثيل السياسي]

Matteo-Diaz, Mercedes. 2005. *Representing Women? Female Legislators in West European Parliaments*. Colchester: ECPR Press [تمثيل النساء؟ المشرعات في برلمانات أوروبا الغربية، كولشستر]

دراسة حالة: الاتحاد البرلماني الدولي

تجربة الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء في البرلمان

سونيا بالميري وكارين جبر

الشراكة والديمقراطية

انطلاقاً من إدراك الاتحاد البرلماني الدولي للعلاقة الجوهرية بين الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية، فهو يعمل على تمتين الديمقراطية وتعزيزها من خلال المؤسسة البرلمانية. وعلى وجه الدقة، يعد إشراك المرأة في جميع جوانب الحياة السياسية مدخلاً إلى مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً وديمقراطية أكثر متانة وتمثيلاً. وقد أرسى الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٧ هذه الأفكار في المادة الرابعة من الإعلان العالمي للديمقراطية، التي أقرت صراحة العلاقة بين الديمقراطية و'الشراكة الحقيقية بين الرجال والنساء في إدارة الشؤون العامة'.

إن الاتحاد البرلماني الدولي بإقراره عدم وجود ديمقراطية حقيقية دون مشاركة متساوية للرجال والنساء في الحياة السياسية، يضع نفسه في طليعة الجهود الرامية إلى دعم النساء في هذا المجال. وبعمله الجاد لتعزيز مشاركة النساء في البرلمان، يكون قد تبنى أيضاً عدداً من الإستراتيجيات الرئيسية، ناقشها كرم ولوفيندوسكي (راجع الفصل السابق). تعرِض هذه الدراسة جهود الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز مشاركة النساء في البرلمان، وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء، يعكس كل منها جانباً مختلفاً من هذه الجهود. والتزاماً بتقاليده في 'رفع الوعي' و 'جمع البيانات'، فإن الدراسة تبدأ بتحليل تجريبي موجز للتقدم الذي أحرزته البرلمانيات، والعقبات التي واجهتهن خلال السنوات العشر المنصرمة. ثم تتطرق إلى تبيان الطرق التي استخدم فيها هياكله لإرساء أفضل الممارسات البرلمانية في تسهيل مشاركة النساء ومساهمتهن. ويستعرض الجزء الأخير عدداً من الجهود المبذولة لبناء القدرات في البرلمانات الوطنية، ويحدّد الإستراتيجيات المستخدمة من قبله في تشجيع هذه المؤسسات على معالجة قضية المساواة بين الجنسين.

'إننا نعتقد أن المساواة الحقيقية بين الجنسين لا تتحقق، إلا إذا تضافرت جهود النساء والرجال لتحطيم حواجز الاعتقادات البالية حول أدوارهما المختلفة، ومكانتهما غير المتساوية بالتالي في المجتمع...لا يليق برجل مميز أن يخشى امرأة تصبو إلى المساواة'.

موس تجيتنديرو، الرئيس السابق لمجموعة الشراكة بين الجنسين في الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الجمعية الوطنية في ناميبيا

تاريخ من التقدم التدريجي للنساء في البرلمان بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٤

إطار دولي باعث على التغيير

يتميّز تاريخ النساء في البرلمانات على مدى السنوات العشر الماضية بتقدم ثابت وتدريجي، يعزى في نواح كثيرة إلى تزايد أهمية قضايا المساواة بين الجنسين على جدول الأعمال الدولي.

عندما اجتمعت النساء في مدينة مكسيكو في عام ١٩٧٥، في إطار المؤتمر العالمي الأول للأمم المتحدة المعني بالمرأة، أُثيرت بالكاد قضية وجود النساء في هيئات صنع القرار. ولم تكن النساء يشغلن في ذلك الوقت سوى ٩,١٠ بالمئة من أعضاء البرلمان في العالم. وبعد عشر سنوات، أُثيرت قضية وجود النساء في هيئات صنع القرار بمزيد من الاهتمام في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة الذي عقد في نيروبي. حيث اصطدم المشاركون بعدم وجود بيانات كافية، وازداد إدراكهم للفجوة القائمة بين الجنسين في هذا المجال. وكان تمثيل النساء في البرلمان قد ارتفع بنسبة ١ بالمئة فقط في غضون تلك السنوات العشر. وانطلاقاً من هذا الوضع المحبط، أطلق مؤتمر نيروبي شرارة البدء ببذل المزيد من الجهود ورفع مستوى الوعي. وبدأت الحكومات والبرلمانات تتبنى سلسلة من الالتزامات لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة السياسية.

إن الانخفاض الفعلي لنسبة النساء في البرلمانات (راجع الجدول ١٧)، دفع الحكومات إلى تشديد التزاماتها بمنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، الذي أولى اهتماماً خاصاً لكيفية إشراك النساء في عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، دعت الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحق المتساوي للنساء في الوصول إلى هياكل السلطة والمشاركة الكاملة في صنع القرار، وزيادة قدرتهن على المشاركة في القيادة وصنع القرار.

كان التأييد شبه العالمي لاتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أحد التعبيرات العملية الأكثر أهمية عن ذلك. وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، وصل عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إلى ١٧٩ دولة. وحالما توقع أية دولة عليها، فإنها تلتزم بعدم مُخالفة أحكامها.

اعترفت الأمم المتحدة أيضا في عام ٢٠٠٠، بالدور الأساسي للنساء في عملية التنمية، عندما وضعت تمكين المرأة كأحد الأهداف الإنمائية للألفية. إن أحد المؤشرات الرئيسة

الحاليـة لقيـاس التقـدم المحـرز نحـو هـذا الهـدف، هـو نسـبة المقاعـد التـي تشـغلها النسـاء في البرلمانـات الوطنيـة.

الاتجاهات العالمية

انطلاقـا مـن إدراك الاتحـاد البرلماني الـدولي للحاجة إلى سـد فجوة البحـوث وجمع البيانـات، بادر إلى جمـع وتحليـل المعطيـات عن وضـع النسـاء في برلمانات العالم. وقـد أثمرت جهـوده البحثية المبكـرة في عام ١٩٧٥، عـن جمـع تجـارب النسـاء في ٣٢ بلـداً. أمـا اليـوم، فإنـه يعتبر المصـدر العالمـي الرئيـسي للبيانات عـن نسـبة المقاعـد التـي تشـغلها النسـاء في ١٨٣ برلمانـاً وطنيـاً. وقد تمكـن من رصـد اتجاهات مشـاركة البرلمانيـات وتقديـم وصـف دقيق عـن أوضاعهن باسـتخدام هـذه البيانات.

شكل ٧: المعدل العالمي للنساء في البرلمان ١٩٩٥-٢٠٠٤*

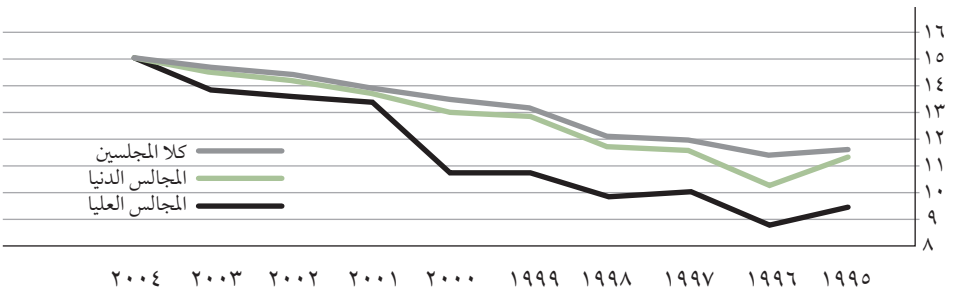

* الوضع في شهر كانون الثاني/ يناير من كل عام، باستثناء عامي ١٩٩٥ (يوليو/ تموز) و١٩٩٦ (أبريل/ نيسان). ولا تأخذ النسب باعتبارها الوضع في البرلمانات التي لم تتوفر بياناتها.

إن الارتفـاع مـن ١١,٣ بالمئـة إلى ١٥,٢ بالمئـة في كلا المجلسـين عـلى مـدى السـنوات العـشر (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) هـو مـؤشر عـلى التقـدم، لأن تمثيـل النسـاء في البرلمـان هـو اليـوم عـلى الأقـل أعـلى مـن أي وقـت مـضى.

إن الرقـم القيـاسي لتمثيـل النسـاء في جميـع أنحـاء العـالم ظـل متوقفـاً لسـنوات عـدة عنـد عـام ١٩٨٨. بـل إن تمثيلهـن في برلمانـات الـدول الشـيوعية، انهـار مـع انهيارهـا في عـام ١٩٨٩. وليـس مـن المسـتغرب أن يحـذو المعـدل العالمـي حـذوه: انخفضـت نسـبة النسـاء في المجالـس التشريعيـة الدنيـا أو في المجالـس التشريعيـة ذات الغرفـة الواحـدة مـن ١٤,٨ بالمئـة في عـام ١٩٨٨ إلى ١٠,٣ بالمئـة في عـام ١٩٩٣. وفي حـين ضمـن عـدد مـن الحكومـات الشـيوعية ودول الحـزب الواحـد بشـكل فعـال اختيـار نسـبة كبـيرة مـن المرشـحات الماليـات (والرجـال كذلـك)، فـإن التوجـه نحـو الديمقراطيـة التعدديـة في التسـعينيات مـن القـرن المـاضي جعـل العمليـة الانتخابيـة أكثـر تنافسـية بكثـير عـلى النسـاء.

لم يسـترد المعـدل العالمـي مسـتوى عـام ١٩٨٨ إلا في العامـين اللذيـن سـبقا كتابـة هـذه السـطور. وشـهدت جميـع مناطـق العـالم بعـض التحسـن في نسـبة النسـاء المنتخبـات إلى البرلمانـات الوطنيـة.

التحسينات والتباينات الإقليمية

بيد أن التقدم اتسم بتباينات إقليمية مثيرة للاهتمام. حيث حافظت الدول الإسكندنافية على وضعها المثالي بمعدل دائم يتجاوز ٣٨٪ طوال السنوات العشر الماضية. وبالمقابل، حافظت الدول العربية على موقعها كأقل البرلمانات تمثيلا للنساء، رغم اتجاه الزيادة المشجع الذي وصل إلى المعدل الحالي البالغ ٦ بالمئة. واتجهت المعدلات خارج هاتين المنطقتين نحو الاستقرار ما بين ١٠ و١٥ بالمئة. أما التقدم الأهم، فقد برز في عموم الأميركتين (+٥,٥ بالمئة) وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (+٥,٣ بالمئة) وفي أوروبا الشرقية (+٤,٩ بالمئة) (راجع الشكل ٨).

شكل ٨: المعدلات الإقليمية لتمثيل النساء في البرلمان في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٤

* الوضع في تموز/ يوليو ١٩٩٥ و كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ في كلا المجلسين، مرتب تصاعدياً حسب معدلات ٢٠٠٤.

* لم تدخل أوضاع البرلمانات التي لم تتوفر بياناتها ضمن النسب.

لمحة عن البرلمانات الوطنية

طرأ تغير مشهود في الفترة نفسها على درجات ترتيب البرلمانات الوطنية، التي احتوت على نسب النساء الأعلى. ففي عام ٢٠٠٣، حلت رواندا في المرتبة الأولى محل السويد في هذا المضمار، وذلك بعد حصول النساء على حوالي نصف مقاعد الجمعية الوطنية. وفي الواقع، ازداد تمثيل النساء في برلمان رواندا من حوالي ٣٢ بالمئة إلى ٤٨,٨ بالمئة على مدى تلك السنوات العشر. وبالمقابل، شهدت تشاد وبنغلاديش أكبر النكسات، حيث انخفض تمثيل النساء بنسبة ١٠,٦ بالمئة و٨,٦ بالمئة على التوالي.

من الناحية الإيجابية، فقد ازدادت نسبة البرلمانات ذات الحصة الكبيرة للنساء (٣٠ بالمئة فما فوق) حوالي ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية (من ٢,٤ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٦ بالمئة في عام ٢٠٠٤)، في حين انخفضت نسبة البرلمانات التي يقل تمثيل النساء فيها عن ١٠ بالمئة بمقدار النصف تقريبا (من ٦٣,٥ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٧ بالمئة).

لم يتغيّر عدد البرلمانات التي لا يوجد فيها أية امرأة بصورة سريعة على مستوى العالم. فقبل ١٠ سنوات مِن تاريخ كتابة هذه السطور، لم توجد أية امرأة في برلمانات ١٢ دولة. أما في (بداية آب/ أغسطس ٢٠٠٥) فانخفضت إلى تسع دول فقط في منطقتين هما المحيط الهادئ والعالم العربي.

يرتبط الكثير مما سبق بتطور الديمقراطية في هاتين المنطقتين. حيث لم تمنح المرأة في الكويت حق التصويت حتى أيار/ مايو ٢٠٠٥. بينما صوت الرجال للمرة الأولى على الإطلاق في المملكة العربية السعودية لانتخاب ممثلين محليين في عام ٢٠٠٥، واستبعدت النساء من ممارسة هذا الحق. ولم تعقد انتخابات لأعضاء مجالس الشورى في المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة منذ آب/ أغسطس ٢٠٠٥. وبالمثل، لم تُمنَح النساء حق التصويت إلّا مؤخراً في المجالس التشريعية الحديثة نسبياً في دول جزر المحيط الهادئ (تأسس الكثير منها بعد الاستقلال؛ أي بين عامي ١٩٧٧ و١٩٩٣). وكانت تونغا أول بلد في المحيط الهادئ يعطي النساء حق التصويت والترشح للانتخابات في عام ١٩٦٠. واستغرق الأمر ٣٠ عاماً آخر حتى حصلت جميع النساء في هذه المنطقة على حقوق التصويت نفسها.

الحاجة إلى إرادة سياسية لطرح نظام الحصص

أدخلت بلدان عدة إجراءات التمييز الإيجابي للالتفاف على غياب 'ثقافة تراعي حقوق النساء'. ولم يستخدم ذلك لضمان وجود النساء في البرلمان فحسب، بل أيضاً لتنفيذ الالتزامات التي تعهّدت بها هذه البلدان بموجب المواثيق الدولية، بما فيها سيداو.

نجحت دول عدة، خارجة من أتون صراع داخلي وتمرّ بعملية تحول ديمقراطي، في زيادة نسبة النساء في برلماناتها الجديدة أو المستعادة. واعتمد العديد منها إجراءات التمييز الإيجابي إدراكاً لأهمية إشراك النساء في عمليات إعادة البناء وتعزيز مشاركتهن في المؤسسات الديمقراطية الجديدة. فعلى سبيل المثال، تتضمن الدساتير الوطنية المعدلة في رواندا وبوروندي أحكاماً بحجز مقاعد للنساء. واعتمدت الأحزاب السياسية في جنوب أفريقيا وموزمبيق آليات نظام

الحصص. وعلى المستوى الإقليمي، حددت مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) هدف الوصول إلى نسبة تمثيل برلماني للنساء لا تقل عن ٣٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٠٥. وأدت هذه الجهود إلى أن تصنف دول النزاعات السابقة من بين أعلى بلدان العالم في مستويات تمثيل النساء حالياً، إلى جانب الدول الإسكندنافية، حيث تتراوح نسبة تمثيلهن في البرلمان بين ٢٢ بالمئة إلى ٣٣ بالمئة في جنوب أفريقيا وموزمبيق وناميبيا وأوغندا وإريتريا.

إن الزيادة المدهشة في التمثيل البرلماني للنساء بنسبة ٥,٥ بالمئة في الأميركتين خلال السنوات العشر الماضية، تعزى في أغلبها إلى إجراءات التمييز الإيجابي، الذي طبقته كثير من بلدان المنطقة بحماس. وتوجد الآن نظم حصص متنوعة في ١١ بلداً من بلدان الأميركتين. ويتجاوز التمثيل البرلماني للنساء في العديد منها نسبة ٢٠ بالمئة (الأرجنتين وكوستاريكا والمكسيك)، فضلاً عن تبني كثير من الأحزاب السياسية نظام الحصص الحزبية الطوعية.

إن الجهود التي قادتها النخب السياسية غالباً في العالم العربي، أثمرت للمرة الأولى في المغرب عن اتفاقٍ توصلت إليه الأحزاب السياسية قبل انتخابات عام ٢٠٠٢، عدل بموجبه القانون الانتخابي لحجز ٣٠ مقعداً للنساء في البرلمان. وعقب ذلك انتخبت ٣٥ امرأة في البرلمان المغربي. ثم حذت جيبوتي والأردن حذوه. فقد تبنّت جيبوتي نظام الحصص في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، الذي نص على ضرورة أن تحتوي كل قائمة حزبية على ١٠ بالمئة على الأقل من مرشحي الجنس الآخر. وقد شهدت نتائج انتخابات عام ٢٠٠٣ وصولاً غير مسبوق لسبع نساء إلى البرلمان، وهو ما زاد على ١٠ بالمئة من أعضاء البرلمان المنتخب حديثاً. وعدل قانون الانتخابات في الأردن قبل انتخابات عام ٢٠٠٣، بحيث تُحجز ستة مقاعد للنساء في مجلس البرلمانيين. واكتسبت النساء حقّ التصويت والترشح في البحرين، بعد الموافقة على استفتاء عام ٢٠٠١.

الحاجة إلى توعية سياسية في غياب نظام الحصص

تظهر حالة بنغلاديش بالمقابل صعوبة خاصة تواجهها النساء في الحصول على شرعية العمل السياسي في غياب نظام الحصص. ففي عام ٢٠٠١، انخفض تمثيل النساء من ٩ بالمئة إلى ٢ بالمئة، عندما انتهت صلاحية نظام الحصص الذي كان يخصص للنساء ٣٠ مقعداً برلمانياً إضافياً. ولكن تلك النتيجة الهزيلة، أدت مؤخراً إلى إدخال تعديل دستوري أقوى من الناحية العملية، حجز للنساء بموجبه ٤٥ مقعداً برلمانياً إضافياً. ويسري هذا الإجراء لمدة ١٠ سنوات.

تشير هذه الحالة إلى نقطة ضعف معينة عند تبني تدابير خاصة 'مؤقتة'؛ إذ لا يقترن بالضرورة 'المسار السريع' للنساء في البرلمان مع حساسية كافية عند الأحزاب والناخبين بضرورة وجودهن في الحياة السياسية. ولأن الأحزاب السياسية تلعب دوراً متزايداً غير مسبوق في إدارة السياسة البرلمانية، فيجب عليها وضع مبدأ المساواة موضع التطبيق. وهي تحتاج بوصفها معقلاً تقليدياً للذكور، إلى مزيد من التشجيع لمراجعة أنظمتها الأساسية وقبول مزيد من النساء في هياكلها الداخلية وترشيحهن للانتخابات (راجع الفصل الثالث تحديداً).

ويشرح مثالا فرنسا وبلجيكا ذلك. فمن نسبة تمثيل ضئيلة للنساء لا تتعدى ٦ , ٥ بالمئة في عام ١٩٩٥، وصلت وقت كتابة هذه السطور إلى ١٧٪ من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي (بزيادة قدرها ٤ , ١١ بالمئة). وارتفع التمثيل البرلماني للنساء في مجلس النواب البلجيكي من ٢ , ١٢ بالمئة إلى ٣ , ٣٥ بالمئة (٣ , ٢٣ بالمئة) خلال الفترة الزمنية نفسها. وعدلت القوانين الانتخابية في كلا البلدين (فرنسا في عام ٢٠٠٠ وبلجيكا في عام ٢٠٠٢)، بحيث تلتزم الأحزاب السياسية بوضع عدد متساو من الرجال والنساء على قوائمها الانتخابية.

أظهرت بعض الأحزاب السياسية في فرنسا مقاومة شديدة للامتثال للقانون بشكل تام. حتى أنها في بعض الحالات فضلت دفع غرامة بدلاً من إشراك النساء في قوائمها الانتخابية. وبينما يحصل التغيير بصورة تدريجية عادة، إلا أن التحسن الذي شهده تمثيل النساء في نتائج الانتخابات الأخيرة لمجلس الشيوخ الفرنسي وقتها من ١١ بالمئة إلى ١٧ بالمئة ، حمل بعض التفاؤل. وتوحي هذه النتائج بأن الأحزاب السياسية في فرنسا كأنها أدركت للتو الأهمية الجوهرية لوضع النساء في مواقع بارزة في القوائم الانتخابية (يقدم هذا الدليل دراسة حالة تفصيلية عن الوضع في فرنسا).

يجب توعية الناخبين أيضاً بأهمية تسهيل دخول النساء إلى البرلمان وحقهن في الوصول إلى هذه المؤسسة. ولهذه الغاية، تطورت اتجاهات ملحوظة في بلدان عدة جرت فيها انتخابات على مدى السنوات القليلة الماضية، تمثلت في إطلاق حملات لرفع مستوى وعي الناخبين تسلط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين، وحملات موجهة للنساء تشجعهن على ممارسة حقهن في التصويت. وفي فترة التحضير لانتخابات عام ٢٠٠٢ في باكستان، ارتدى تشجيع النساء على الترشح والتصويت أهمية خاصة في المناطق المحافظة جداً من البلاد، حيث أُتيح للمشاركات تحدي أعراف محلية تحظر عليهن التصويت. وأُطلقت حملات وورش عمل خاصة في انتخابات ٢٠٠٢ في ليسوتو، بهدف توعية النساء والرجال بتبني مقاربة سياسية أكثر توازناً بين الجنسين.

في نهاية المطاف، تؤدي إجراءات التمييز الإيجابي والمعايير الاجتماعية الشاملة التي تراعي قضايا النساء دورها في تعزيز تمثيل أكثر إنصافا للنساء في البرلمانات الوطنية.

إعطاء حضور النساء ثقلاً في الاتحاد البرلماني الدولي

'يقدم الاتحاد البرلماني الدولي مثالاً جيداً عن التحول باتجاه مؤسسات أكثر ديمقراطية؛ إذ يمثل التعاون بين النساء من مختلف المشارب والخلفيات أحد الإضافات الحقيقية لهذه المنظمة البرلمانية العالمية'.

السيدة ريتا زوسموت، الرئيسة السابقة للبرلمان الألماني (١٩٨٨ – ١٩٩٨)

جدول ١٧: النساء في البرلمانات وفي الاتحاد البرلماني الدولي

أ. النساء في البرلمانات بين عامي ١٩٤٥ و ٢٠٠٠

	١٩٤٥	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠
عدد البرلمانات	٢٦	٦١	٩٤	١١٥	١٣٦	١٧٦	١٧٧
نسبة تمثيل النساء (مجلس أدنى أو مجلس من غرفة واحدة)	٣,٠٪	٧,٥٪	٨,١٪	١٠,٩٪	١٢,٠٪	١١,٦٪	١٣,٤٪
نسبة تمثيل المرأة (مجلس أعلى)	٢,٢٪	٧,٧٪	٩,٣٪	١٠,٥٪	١٢,٧٪	٩,٤٪	١٠,٧٪

المصادر: الاتحاد البرلماني الدولي. ١٩٩٧. Men and Women in Politics: Democracy Still in the Making, Study No. 28; and IPU, 'Women in National Parliaments', available at <http: / /www.ipu.org> (يجري بانتظام تحديث البيانات الإحصائية عن النساء في البرلمانات على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي).

ب. النساء في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي بين عامي ١٩٤٧ و ٢٠٠٠

		عدد البرلمانيين الكلي	عدد البرلمانيات	النسبة
١٩٤٧ القاهرة	المؤتمر ٣٦	٢٤١	٣	١,٢٪
١٩٥٠ دبلن	المؤتمر ٣٩	٢٠٩	١٠	٤,٨٪
١٩٦١ بروكسل	المؤتمر ٥٠	٤١٩	٢٩	٧٪
١٩٦٥ أوتاوا	المؤتمر ٥٤	٣٩٠	٢٥	٦,٤٪
١٩٧٠ لاهاي	المؤتمر ٥٨	٤٦٩	٣٣	٧٪
١٩٧٥ لندن	المؤتمر ٦٢	٥٠٢	٣٩	٧,٨٪
١٩٨٠ برلين	المؤتمر ٦٧	٥٦٠	٤٠	٧,١٪
١٩٨٥ لومي	المؤتمر ٧٣	٣٨٦	٢٨	٧,٣٪
١٩٩٠ نيقوسيا	المؤتمر ٨٣	٤٤٤	٥٧	١٢,٨٪
١٩٩٥ مدريد	المؤتمر ٩٣	٥٠_	١١٥	١٩,٢٪
٢٠٠٠ عَمان	المؤتمر ١٠٣	٦٤٨	١٣٩	٢١,٥٪

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي. راجع الرابط: <http: / /www.ipu.org /wmn-e /dlgtns.htm>.

كانت النساء تشكل وقت كتابة هذه السطور حوالي ٣٠ بالمئة من البرلمانيين الذين يشاركون في الجمعيات العامة التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي، بينما كانت نسبتهن قبل نحو ٥٠ عاماً لا تتعدى ٢,١ بالمئة ، فكيف يفسر هذا التغيير؟

شكل الموقف الاستباقي الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي بضرورة ضمان المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية، لا سيما في البرلمانات، أحد أكبر نجاحاته. وأعقب هذا الالتزام المبكر بسلسلة من التدابير والإجراءات التي طبقها الاتحاد بنفسه لأول مرة. وأعلن الاتحاد

التزامه بضمان الشراكة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية في وقت مبكر جداً. ويؤكد النظام الأساسي الحالي للاتحاد على تحقيق المساواة التامة بين الجنسين كهدف نهائي له من مشاركة الرجال والنساء.

استفادت النساء من الإرادة السياسية القوية المؤاتية لهن داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وتنامي الوعي بضرورة وفوائد المساواة بين الجنسين بين أعضائه. وشكل ذلك خلفية تأسيس لقاء البرلمانيات (راجع المربع ٣). وبرهنت هذه المؤسسة في الاتحاد على قدرة النساء على إحداث تغيير إيجابي من جهة، والتزام الاتحاد بقبول هذا التغيير من جهة أخرى. وحدث ذلك نتيجة ممارسة النساء ضغطاً مكثفاً لانتزاع حيز يسمح لهن بإحداث تأثير أكبر على عمل الاتحاد ككل.

ينسجم النمو المستدام لمشاركة النساء مع الأهمية المتزايدة التي تعزى إلى لقاء البرلمانيات. حيث تصاعد بشكل مطرد وجود النساء في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥. ولكن هذا التصاعد توقف حالياً، رغم ترحيب الهياكل القائمة والإرادة السياسية الواضحة داخل الاتحاد بوجود عدد أكبر من البرلمانيات. مما يدل على ضرورة اتخاذ إجراءات أقوى لتحقيق الأهداف المرسومة.

يعد الاتحاد البرلماني الدولي من أوائل المنظمات الدولية التي اعتمدت إجراءات التمييز الإيجابي داخل هياكلها لضمان مشاركة فعالة للنساء. وجاء تنفيذ هذه الإجراءات بالدرجة الأولى كنتيجة لعملية تشاورية دامت ثلاث سنوات، بادرت إليها مجموعة الشراكة بين الجنسين، التي تتألف بدورها من رجلين وامرأتين من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد. تراكمت سلسلة من الإجراءات الفعالة، وصلت في نهاية المطاف إلى تطبيق نظام الحصص والأهداف الواردة في النظام الأساسي للاتحاد وقواعده على ثلاث هيئات رئيسية في الاتحاد؛ اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة والجمعية العامة.

- اعتمد نظام حصص مباشر في انتخابات اللجنة التنفيذية: يجب أن تشكل النساء حالياً ٢٠ بالمئة من أعضائها المنتخبين (المادة ٢٣-٢ من النظام الأساسي).
- اعتُمد هدف الحياد بين الجنسين في انتخاب مجلس الإدارة، بحيث يضمن تطبيقه الدقيق ألّا يقل عدد أعضائه من الجنس الآخر عن ٣٠ بالمئة: يطلب من كل وفد مكون من ثلاثة أعضاء أن يضمّ كلا الجنسين. وتُخفض حقوق تصويت عضو الاتحاد بمقدار الثلث في حال عدم احترام هذا الإجراء (القاعدة ١-٢ من نظام مجلس الإدارة).
- اعتمدت الجمعية العامة هدف الحياد بين الجنسين، حيث إن الوفود التي تحضر اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد ثلاث مرات على التوالي دون وجود ممثلين من كلا الجنسين فيها، تفقد حقها في التصويت، وتخفض أعدادها المسجلة رسمياً (المادتان ١٠-٣ و١٥-٢ (ج) من النظام الأساسي).

تناول الاتحاد البرلماني الدولي مسألة مشاركة النساء في هياكله من الناحيتين الكمية والنوعية على مدى السنوات الماضية.

'من الصعب تحديد أكبر نجاحات هذه الجمعية. ولكنني أستطيع القول...إن أحد إنجازاتها الأكثر تميزاً كان بلا أدنى شك، الاهتمام البارز بقضايا النساء الذي أظهرته أغلب المناقشات التي دارت هنا، سواء في الجلسات العامة أو في اللجان الدائمة أو في الاجتماعات المتخصصة الأخرى. وأنوه بذلك لأنني أشعر أنها الطريقة المُثلى للاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على عمل لقاء البرلمانيات. وإضافة إلى ما يمثله هذا الاحتفال، فليس ثمة انعكاس لقيم اللقاء الأساسية أعظم من إنجازاته العملية'.

عضوة مجلس الشيوخ الفيليبيني بيا كايتانو،
رئيسة دورة مانيلا للقاء البرلمانيات في الجمعية العامة الـ ١١٢

مربع ٣: تجربة لقاء البرلمانيات في تغيير القواعد

استغرق التوصل إلى لقاء برلمانيات الاتحاد وقتاً وتفانياً مستمراً من جانب النساء، ولكنه اليوم قصة نجاح في 'تغيير القواعد'. يضمن اللقاء مشاركة النساء وطرح رؤيتهن، والتأثير في عمليات صنع القرار في الاتحاد، ويُتيح لهن لعب دور حاسم في تطوير برنامجه عن المرأة.

بدايات طموحة

صدرت فكرة لقاء البرلمانيات عن مجموعة صغيرة ولكنها فعالة من النساء. وقررن ألا يكتفين بمجرد التعارف ومناقشة تجاربهن كبرلمانيات، بل وتشجيع النساء أيضاً على المشاركة بفعالية أكبر في أعمال الاتحاد. وعقدت مندوبات من إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية أول اجتماع لهن في بون في عام ١٩٧٨، على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ٦٥، لمناقشة آليات وضع قضية المساواة بين الجنسين على جدول أعمال الاتحاد، وضمان مشاركة النساء في مؤتمراته بأعداد أكبر. ورغم توصية هذه المجموعة بإدراج أكبر عدد ممكن من البرلمانيات اللواتي حضرن اجتماع بون في وفود مؤتمر الاتحاد المقبل، فقد شهدت المؤتمرات اللاحقة انخفاضاً في مستوى مشاركة النساء من ٧,٨ بالمئة إلى ٥,٩ بالمئة.

تعلم القواعد (١٩٧٨-١٩٨٢)

تمثل هذه المبادرة الأولى بداية فعلية لـ'حركة المرأة' في الاتحاد البرلماني الدولي. وواظبت النساء على عقد اجتماعات غير رسمية خلال جلسات الجمعية العامة للاتحاد. ونسقت هذه اللقاءات التي تنعقد غالباً خلال استراحة الغداء، إما برلمانيات من البلد المضيف للمؤتمر أو بعض المندوبات إلى اجتماعات الاتحاد. وعُقدت أيضاً دون أي جدول أعمال

محدد، وسمح ذلك للنساء أن يتبادلن الخبرات والتعارف ببساطة فيما بينهن. ولا شك بأن هذه المرحلة قد أعطتهن فرصة تعلم قواعد الاتحاد البرلماني الدولي.

استخدام القواعد (١٩٨٣-١٩٩٠)

بعد استيعاب البرلمانيات لهياكل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أفضل، أعربن في عام ١٩٨٣ عن رغبتهن إنشاء جمعية للبرلمانيات تحت رعاية الاتحاد. وكلفت لجنة تحضيرية من تسعة أعضاء بدراسة المسألة والخروج بالتوصيات اللازمة. وبدأت المشاورات بين المجموعة والأمين العام للاتحاد، وتقرّر على إثرها أن تتعزز مشاركة النساء من خلال إنشاء فريق يجتمع في بداية كل مؤتمر للاتحاد. والفكرة الأساسية من وراء ذلك، أن يؤثر لقاء البرلمانيات على مجموعات عمل وسياسات وقرارات المنظمة ومناقشاتها العامة.

وافقت الهيئات الإدارية للاتحاد البرلماني الدولي على هذا القرار في عام ١٩٨٤، مما ضمن للقاء البرلمانيات التمويل الكافي والتنسيق التقني والدعم، كتوفير المباني وتلقي الدعم من الأمانة العامة للاتحاد في أعمال السكرتارية والترجمة الفورية.

نسقت الأمانة العامة للاتحاد عقد الاجتماع الأول للقاء البرلمانيات، على هامش انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ٧٣ في عام ١٩٨٥ في لومي، وذلك بعد سبع سنوات من الاجتماع الأول غير الرسمي للبرلمانيات. وأصبح تقليداً منذ ذلك الحين، أن يقيم البرلمان المضيف مأدبة غداء على شرف المشاركات في اللقاء، بهدف تسهيل الحوار بين النساء وتطوير الاتصالات الشخصية.

تغيير القواعد (منذ عام ١٩٩١ حتى الآن)

شكل لقاء البرلمانيات منبراً للنساء، يعبرن من خلاله عن آرائهن ويمارسن الضغط داخل الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق جدول أعمالهن. وكان أحد أهدافه وما يزال ضمان معالجة قضايا المساواة بين الجنسين من قبل الاتحاد ككل وإدراجها في جميع أعماله. ففي أعقاب المناقشات البناءة للقاء البرلمانيات حول موضوع نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز، خلال انعقاد الجمعية العامة ١١٢ للاتحاد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، تمكن من إدراج مواد في القرار الذي تبناه الاتحاد بالإجماع تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد ساهمت النساء في مجموعة واسعة من المناقشات أثناء هذه العملية، من تمويل التنمية إلى قضايا الهجرة وحل النزاعات. وبمبادرة من البرلمانيات تهدف إلى ضمان دور أكبر للنساء داخل الاتحاد البرلماني الدولي ، اتخذت التغييرات المؤسسية التالية:

- إنشاء آلية رسمية لرفع تقارير أعمال لقاء البرلمانيات، تقدم فيها التوصيات إلى مجلس إدارة الاتحاد؛

- اعتماد تعديل عام ١٩٩٥ على لغة النظام الأساسي للاتحاد وقواعده، الذي يمنع أية صيغة قد تحمل في طياتها أي مضمون يوحي بتفوق أحد الجنسين على الآخر؛
- تشكيل مجموعة الشراكة بين الجنسين في عام ١٩٩٧، بهدف ضمان العمل بروح الشراكة بين الرجال والنساء في جميع أنشطة الاتحاد؛
- اعتماد تعديل عام ١٩٩٩ على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، الذي اعترف رسمياً بلقاء البرلمانيات بعد مساعدة اللجنة التنسيقية، وتبني لائحته التنظيمية ولجنته التنسيقية في عام ٢٠٠٠؛
- اعتماد تعديل اللائحة التنظيمية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٤، الذي يسمح للقاء البرلمانيات بطرح تعديلات على مشاريع القرارات خلال اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد ضماناً لانعكاس قضايا المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة بشكل عام. ويحدّد التعديل اللقاء بوصفه الجهة الوحيدة صاحبة هذا الحق.

وهكذا نجح اللقاء انطلاقاً من بداياته المتواضعة، في تحقيق زيادة ملموسة في عدد النساء اللواتي يشاركن في جمعيات الاتحاد العامة. حيث شكلت النساء نسبة ١٪ فقط من مجموع مندوبي مؤتمر عام ١٩٤٧. ومع أن تقدماً طفيفاً قد أُحرز في عام ١٩٧٥، بوصول نسبة النساء إلى ٨ بالمئة من مجموع الوفود المشاركة في المؤتمر ٦٢، فقد ارتفعت النسبة الإجمالية إلى ٢٩ بالمئة من المندوبين بحلول موعد انعقاد الجمعية ١١١ في عام ٢٠٠٤. وفي الواقع، فإن تمثيل البرلمانيات في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، أفضل مما هو عليه في البرلمانات الوطنية.

ما هو الأثر الذي تركته البرلمانيات في جميع أنحاء العالم؟

إضافة إلى تغيير لقاء البرلمانيات للقواعد، فقد قدم ما يلي:

- منتدى لتبادل الخبرات بين البرلمانيات؛
- فرصة لعرض تطور البرلمانيات على المستوى الوطني؛
- مركز بحوث لوضع إستراتيجيات تحسين حضور البرلمانيات في اجتماعات الاتحاد، وفي البرلمانات على العموم.

مساعدة البرلمانيات في تطبيق التغييرات على المستوى الوطني

إذا كانت التغييرات التي جرت على مستوى هياكل الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة قد عملت بمثابة دراسة حالة أسست سابقة دولية وآليات إقليمية ووطنية، فالمطلوب أيضاً تركيز الجهود على المستوى الوطني. ولهذا وسع الاتحاد جهوده في هذا المجال.

تطورت إستراتيجيات الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات القليلة الماضية، لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء على المستوى الوطني، وتعزيز قدرات البرلمانات على معالجة قضايا المساواة بين الجنسين. وهي القضايا التي تهم المجتمع وتؤثر عليه ككل وليس على النساء بالتحديد أو بشكل فردي. فعلى سبيل المثال، ينظر إلى العنف ضد النساء على أنه قضية تمييز بين الجنسين وليس قضية تخصهن بالتحديد، ولذلك تتطلّب معالجته تناول الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء في المجتمع، وبحث تأثيرها على كل منهما. بمعنى إمكانية تحليل معظم القضايا من منظور النوع الاجتماعي، واعتبارها ذات تأثير متفاوت على مجموعات مختلفة من الرجال والنساء.

إضافة إلى ذلك، قدم البحث الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي عن نجاحات النساء في البرلمان والصعوبات التي تواجههن، رؤى مفيدة بشأن تطوير إستراتيجيات دعم وطنية. ويمكن تسليط الضوء على إستراتيجيات رئيسية عدة في هذا المجال.

تعزيز قدرات البرلمانيات

إن انعدام خبرة النساء عند دخولهن الحلبة البرلمانية هي إحدى الأفكار المهيمنة على تاريخ وجودهن في الحياة السياسية. ولذلك، فإن بناء الثقة وتعزيز قدرة النساء على الاضطلاع الملائم بالتزاماتهن يعد أمراً حاسماً، في مرحلتي ما قبل الانتخابات وما بعدها على حد سواء. ركز الاتحاد البرلماني الدولي اهتمامه في الآونة الأخيرة على البلدان الخارجة من النزاعات. ففي ندوة عُقدت عن المرأة الرواندية، تبادلت البرلمانيات والمرشحات المقبلات المعلومات حول آليات وإستراتيجيات الحملات الانتخابية مع برلمانيات أخريات من المنطقة، فضلاً عن ممثلي وسائل الإعلام وقادة الأحزاب السياسية.

استهدفت الأنشطة التي نُفّذت في بوروندي ورواندا تعزيز التواصل مع جمهور الناخبين، لا سيما مع النساء. واستفادت البرلمانيات من دعم المانحين لتنظيم جولات ميدانية في دوائرهن الانتخابية والمشاركة في المناقشات الشعبية. مما جعلهن مدركات لهموم ناخبيهن في أحيان كثيرة، وساعدهن على شرح العمليات السياسية الجارية. فعلى سبيل المثال، شرحت البرلمانيات في بوروندي للنساء تعقيدات اتفاقات أروشا للسلام والآثار المترتبة عليها.

أعربت النساء المنتخبات حديثاً في بوروندي ورواندا وتيمور الشرقية، عن رغبتهن في تطوير مهاراتهن في القيادة والتواصل. ولذلك، ركزت أنشطة الاتحاد التدريبية على إلقاء الخطب العامة، وإعداد خطابات الحملة الانتخابية وتقديمها، وتطوير إستراتيجيات وتقنيات التواصل.

قدم الاتحاد تدريبات على الإجراءات البرلمانية أيضاً. فقد نظمت دورات تدريبية حول دور البرلمانيين ومسؤولياتهم في جيبوتي، حضرها برلمانيون رجالاً ونساء. وفي تيمور الشرقية، نظمت دورة حول دور البرلمان في عملية إعداد الموازنة، بما في ذلك إعدادها من منظور النوع الاجتماعي، وذلك قبل افتتاح جلسة مناقشة الموازنة في البرلمان، لمساعدة البرلمانيين في تهيئة أنفسهم لثاني مراجعة للموازنة في تاريخ تيمور الشرقية.

التجمع والتشبيك، بما في ذلك مع المنظمات النسائية

تكمن إحدى جوانب قوة المشرّعات المنتخبات حديثاً، في تضامنهن وقدرتهن على الاتحاد العابر للهياكل الحزبية بهدف معالجة قضايا محددة للمساواة بين الجنسين. ولكن إيجاد هذا الاتحاد بين النساء من جميع الأحزاب ليس مهمة سهلة. إن هذه البنى موجودة بالفعل في رواندا وبوروندي: يعمل منتدى برلمانيات رواندا ورابطة البرلمانيات في بوروندي (SOFEPA)، على تعبئة النساء حول قضايا محددة لهن. وقد اقتصر عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز شرعية هذه الجمعيات ودعم قدرتها على إحداث التغيير.

تركزت أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على ضمان تأمين الاتصال بين مختلف الشركاء الوطنيين العاملين في قضايا النساء. وفي هذا الصدد، نظمت ندوة في رواندا أثناء العملية الدستورية جمعت أعضاء منتدى برلمانيات رواندا وأعضاء اللجنة القانونية والدستورية في الجمعية الوطنية الانتقالية وأعضاء من وزارة شؤون المرأة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. وكان تعزيز التعاون بين هذه الجهات الوطنية المختلفة أحد النتائج الإيجابية التي تمخض عنها هذا النشاط.

تعزيز قدرة البرلمانات على معالجة قضايا النساء

إن تبادل الخبرات مع النساء المنتخبات حديثاً حول قضايا المرأة ذات الشأن الخاص، هو أمر ضروري غالباً لمساعدة المشرعات على معالجة أولويات وطنية محددة تتعلق بقضايا النوع الاجتماعي. ولهذه الغاية، توجه الخبراء لمساعدة البرلمانيات في معالجة هذه القضايا على أرض الواقع. ونُظّمت كذلك دورات تدريبية حول قضايا محددة تتعلق بالنساء، جمعت معاً البرلمانيين رجالاً ونساءً وخبراء من بلدان أخرى. وقد برهن تجميع الخبرات بين أعضاء البرلمان من أصول مختلفة عن أنه بناء ومفيد للغاية.

إن الحصول على خلفية معلوماتية كافية حول قضايا محددة تتعلق بالنساء، يعد أساسياً في الوظائف التشريعية والرقابية لأعضاء البرلمان. وأُنشئت مراكز توثيق لقضايا النساء في جميع البرلمانات المستفيدة من مساعدات الاتحاد. ومع أن هذا النوع من النشاط تستفيد منه البرلمانيات بالدرجة الأولى، فإنه يساهم أيضاً في تعزيز القدرات البحثية للبرلمان ككل. وبما أن مكتبة البرلمان مفتوحة للجمهور، يساعد مركز التوثيق منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا النساء أيضاً.

ضمت الأنشطة التدريبية للاتحاد غالباً بعض الأقسام المخصصة للموظفين البرلمانيين لتعزيز القدرة المؤسسية على معالجة قضايا المساواة بين الجنسين.

تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

تزايدت أهمية مفهوم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بسبب الترويج له في عدد من الوثائق الدولية الرئيسية. وطبق الاتحاد هذا المفهوم بنجاح كبير في عملية إعداد الموازنة. ونظم سلسلة من الندوات حول البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي في سياق الحاجة إلى تعزيز دور النساء في البرلمان والعمليات المؤدية إلى الحكم الرشيد. ونظمت خمس ندوات إقليمية في أفريقيا وآسيا والمنطقة العربية حتى الآن، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد البنك الدولي والبرلمان المضيف.

الشراكة مع الرجال

يتبنى الاتحاد منذ وقت طويل رأياً مفاده أن تعزيز حس الشراكة بين الرجال والنساء يساهم في إدراك أن قضايا النوع الاجتماعي ليست حكراً على النساء ولا ينبغي لها ذلك. ولهذا السبب، تتضمن الأنشطة الهادفة إلى دعم البرلمانيات غالباً أجزاءً موجهة نحو توعية الرجال بقضايا النساء وإقامة تحالفات بينهم وبين النساء لتحقيق المساواة بين الجنسين وتجنب تهميش قضاياهن بالتالي.

إن الندوات التي جمعت الرجال والنساء في برلمانات، تغير التوازن الأولي أو التقليدي بين الجنسين فيها بسبب دخول أعداد كبيرة من النساء إليها، أتاحت فرصة العمل معاً للجميع في بيئتهم البرلمانية الجديدة. ففي جيبوتي مثلاً، انتخبت النساء إلى البرلمان بأعداد كبيرة لأول مرة في عام ٢٠٠٢. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، ندوة دراسية للرجال والنساء، بهدف تآلف أعضاء البرلمان الجدد مع فكرة العمل معاً.

خاتمة

ليست المساواة في الحياة السياسية مطلباً بل ضرورة

لا يمكن افتراض أن زيادة تمثيل النساء في البرلمان يؤدي بالضرورة إلى تغيير إيجابي في نظرة جمهور الناخبين لهن وتبني مقاربة سياسية مختلفة؛ إذ إن البرلمانات ليست مؤسسات حيادية بين الجنسين، فهي تتبع معاييرها وقواعدها الثقافية. ومن المتوقع أن تعمل البرلمانيات وفق هذه المعايير والقواعد. وأي تغيير قد يُحدثنه، يتطلّب بالضرورة قدراً كبيراً من الجهد والوقت.

بيد أن مشاركة النساء في المؤسسات السياسية لا تزال حاسمة. إذ تشكل المرأة أكثر من ٥٠ بالمئة من سكان معظم البلدان، ويجب تمثيلها في جميع المجالس التشريعية وهيئات صنع القرار على هذا الأساس. ومن الواضح أيضاً، أن وجود النساء في البرلمان يوسع أولويات جدول الأعمال السياسي ليشمل مجموعة واسعة من قضايا أُهملت سابقاً. إن قضايا كرعاية

الأطفال وصحة المرأة والعنف الموجه ضدها والتمييز بين الجنسين، على سبيل المثال لا الحصر، أخذت حيزاً أكثر أهمية بكثير في مبادرات النساء. وقد نجحن تماماً، ولو بدرجات متفاوتة، في إثارة موضوع عدم جواز اللغة المتحيزة أو المهينة تجاه النساء في الأوساط البرلمانية، وتغيير أعراف الحياة البرلمانية.

وفي الختام، لا جدال بضرورة وجود النساء في الحياة السياسية. أما ما يجب أن يثير الجدل، فهو وجود برلمان يعمل دون نساء: كيف يمكن تعريف الحياة السياسية دون وجود المرأة؟ كيف يمكن لهيئات صنع القرار التصدي بفعالية لاحتياجات مجتمع دون مشاركة ومساهمة نصف أفراده؟ إن مقاربة تعتمد التوازن بين الجنسين في السياسة هي ما يؤمن به الاتحاد البرلماني الدولي ويدافع عنه. وأي شيء أقل من ذلك لن يؤدي إلا إلى عجز ديمقراطي.

دراسة حالة: جنوب أفريقيا

ما وراء الأرقام في جنوب أفريقيا

شيلا ماينتجِس

منذ عام ١٩٩٤، يتراوح تمثيل النساء من الناحية الكمية في برلمان جنوب أفريقيا حول 'الكتلة الحرجة'؛ ٣٠ بالمئة. واستمر مستوى التمثيل هذا في انتخابات عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤. وتعود هذه النسبة الكبيرة من النساء، إلى حد كبير، لنظام الحصص غير الرسمي الذي يعتمده حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم (ANC). وتستكشف دراسة الحالة هذه أهمية وجود النساء في العملية السياسية، وتأثيرهن عليها وعلى اتخاذ القرارات ورسم السياسات في البرلمان خلال العقد الأول من الديمقراطية[١].

عقد من السياسة الانتخابية

احتفلت جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٤ بمرور ١٠ سنوات على الديمقراطية، بعد أكثر من ٤٠ عاماً على نظام الفصل العنصري[٢]. وهي ديمقراطية تحققت بعد قتال مرير استمر طيلة ٣٠ عاماً، اتخذ طابع مقاومة مسلحة وحرباً أهلية منخفضة الشدة ضد سيادة الرجل الأبيض بين عامي ١٩٦٠؛ بداية الكفاح المسلح، و١٩٩٠؛ عام رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الأفريقي وحركات التحرر الأخرى. لقد شاركت النساء في النضال من أجل الديمقراطية بأساليب متعددة، بما فيها المقاومة المسلحة. كيف تُرجم ذلك في المشاركة السياسية الانتخابية والديمقراطية التمثيلية؟ وهل انعكس وجود النساء بتحقيق مكاسب سياسية ومادية ملموسة لهن في المجتمع؟

في نيسان / أبريل ٢٠٠٤، جرت ثالث انتخابات ديمقراطية في البلاد، حصل فيها المؤتمر الوطني الأفريقي على أغلبية ساحقة بقيادة تابو مبيكي، الذي بدأ فترة ولايته الثانية كرئيس للبلاد. لقد شهد البرلمان الديمقراطي الأول بقيادة الرئيس نيلسون مانديلا، ثلّة من البرلمانيين البارزين من جميع شرائح المجتمع والمجموعات العرقية، ومن انتماءات سياسية حزبية متعددة. وافتتحت حكومة وحدة وطنية بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي المرحلة الديمقراطية، ولكنها ضمت أيضاً الحزب الوطني (NP)، الذي حكم جنوب أفريقيا دون انقطاع منذ عام ١٩٤٨. وتدشيناً للعهد الجديد،

وضع الحزب الوطني شعارات جديدة وغير تسميته إلى الحزب الوطني الجديد، وفتح أبوابه لعضوية السود. ولكنه رغم ذلك لم يتمكن من احتلال حيز له. ومن المفارقات، أنه في عام ٢٠٠٤ شكل تحالفاً انتخابياً مع المؤتمر الوطني الأفريقي، ثم حله لاحقاً بعد بضعة أشهر، وتدفق أعضاؤه نحو المؤتمر الوطني الأفريقي أو انضموا إلى التحالف الديمقراطي المعارض.

شغلت النساء ١٣١ مقعداً من أصل ٤٠٠ (أو ٣٣ بالمئة) في الجمعية الوطنية في انتخابات عام ٢٠٠٤، بزيادة طفيفة عن نسبتهن في البرلمان الديمقراطي الثاني (٢٨ – ٢٩ بالمئة). كما شغلن أيضا ثمان حقائب من أصل ٢٧ حقيبة في مجلس الوزراء (٦ , ٢٩ بالمئة)، وثمان نائبات وزير من أصل ١٣ (٥ , ٦١ بالمئة). وتبين أن استخدام القوائم المغلقة في نظام التمثيل الانتخابي النسبي عاد بفائدة كبيرة على تواجد النساء في البرلمان. فضلاً عن أن وجودهن في أعلى مستويات صنع القرار (مجلس الوزراء)، دل على أن وضع المرأة في ظل الديمقراطية أعلى بكثير مما كان عليه في ظل نظام الفصل العنصري، الذي لم تتعد نسبة النساء فيه ٣ بالمئة. إن نظام التمثيل النسبي ونظام الحصص في المؤتمر الوطني الأفريقي والتزامه كحزب حاكم بالمساواة بين الجنسين، هي الأسباب الرئيسية وراء هذا الأداء المتميز.

خلفية مشاركة المرأة في البرلمان

شارك طيف واسع من المجتمع المدني، نقابات العمال والجمعيات الأهلية والشباب، في النضال الذي دام ٤٠ عاماً بين عامي ١٩٤٩ و١٩٩٠ ضد الصرح العنصري في جنوب أفريقيا، الذي عرف بنظام الفصل العنصري. وضم أيضاً جميع الفئات العرقية، التي كانت في حينها تصنف بموجب قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠، في فئات: البيض، الملونون، الهنود والسود. ونظمت النساء صفوفهن بشكل منفصل، وانضممن إلى الحركة اللاعنصرية المعارضة لنظام الفصل العنصري اعتباراً من خمسينيات القرن الماضي فصاعداً. وتقديراً لمساهمة المرأة في النضال السياسي ضد نظام الفصل العنصري، يُحتفل في ٩ آب/ أغسطس من كل عام بذكرى مسيرة ٢٠,٠٠٠ امرأة باتجاه مباني الاتحاد في بريتوريا، التي جرت في عام ١٩٥٦ لمعارضة نظام تعليم البانتو ذي المستوى المتدني والمتقادم. كان التنظيم المنفصل والمستقل للنساء تقليداً سائداً في تعبئة المعارضة الشعبية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

لعبت المنظمات النسائية دوراً محورياً في التأكيد على ضرورة إدراج احتياجات النساء ومصالحهن كجزء من النقاش العام حول الحقوق خلال مفاوضات وضع الدستور الجديد بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤. وتشكل الائتلاف الوطني للمرأة (WNC)، العابر للانقسامات العرقية والأيديولوجية، بهدف التأثير على عملية صياغة الدستور. وبعد حملة وطنية دامت عامين، ضمت في صفوفها أكثر من مليوني امرأة، صدر 'ميثاق من أجل مساواة حقيقية للمرأة'، وهي وثيقة تمثل آمال النساء وأحلامهن في جنوب أفريقيا. وانبثقت عن مشاركة النساء من جميع الأحزاب السياسية في الائتلاف الوطني للمرأة مجموعة من القائدات السياسيات، انصب اهتمامها المشترك على تعزيز المساواة بين الجنسين. كما خلقت مشاركتها في حملة الميثاق توافقاً واسعاً بين مختلف الأحزاب السياسية، ليس على ضرورة ضم احتياجات النساء ومصالحهن إلى

التزامات الأحزاب فحسب، ولكن لتشمل ترشيح النساء في الانتخابات البرلمانية أيضاً. وتحول الميثاق إلى برنامج عمل يوجه سياسات النوع الاجتماعي للدولة الجديدة. وضم في مواده الإثنتي عشرة مطالب المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في الحياة السياسية.

سياسة تعبئة المجتمع المدني

دلت حملة الميثاق على أن النساء كن عاملاً سياسياً نشطاً، وأنهن شاركن بعمق في صياغة المساواة المدنية والسياسية الفعلية للمواطنات. وعندما حاول الزعماء التقليديون اقتراح وضع العرف الذي يتعامل مع المرأة كقاصر فوق الدستور، احتشدت النساء في جميع أنحاء البلاد للاحتجاج على أية محاولة لمنعهن من التمتع بحقوق المواطنة المتساوية. واقترح الائتلاف الوطني للمرأة أن تحتوي الدولة الجديدة على 'حزمة' مؤسسات تعزز وتصون المساواة بين الجنسين: التجمعات النسائية في البرلمان، مكتب وضع المرأة في الدولة، واللجنة المستقلة للمساواة بين الجنسين التي أُنشئت في وقت لاحق.

اتصف نشاط النساء السياسي في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ بكونه ليس مجرد نشاط سياسي شائع في الديمقراطيات المتقدمة لحزب رسمي فحسب، بل أكثر من ذلك؛ حيث ارتبط بتعبئة الحركات حول قضايا معينة أثرت على شؤون النساء اليومية الإنتاجية والإنجابية، كتوزيع الأراضي ومناهضة الخصخصة، والصحة بما فيها الصحة الإنجابية ونقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز والعنف ضد المرأة، من بين قضايا أخرى ذات طابع محلي، مثل السكن وتوفير الكهرباء لملايين الناس.

إن العنف ضد المرأة والانتشار الواسع جداً لمرض الإيدز في جنوب أفريقيا، هما من أهم التحديات التي تواجه عملية الانتقال إلى الديمقراطية. لقد أفضى العصر الديمقراطي الجديد إلى زيادة مستوى الوعي بحقوق المرأة، وهو السياق الذي انعقد فيه مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (١٩٩٣)، الذي أصبح فيه مفهوم 'حقوق المرأة كجزءٍ من حقوق الإنسان' مقبولاً على نطاق واسع ومعتمداً عالمياً. وفي عام ١٩٩٥؛ العام التالي على أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا، وضع المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين إطاراً للنقاش حول المساواة بين الجنسين وفكرة تعميم مراعاة المنظور للنوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة على الصعيد العالمي. واعترفت البحوث حول العنف السياسي في جنوب أفريقيا بالمستويات العالية والمزمنة للعنف ضد النساء. كما أصبح وباء الإيدز مسألة مثيرة جداً للجدل لجهة تأخر الدولة عن مواجهته. وقد غدت هذه القضايا مركز الخطاب والنشاط السياسي.

لذا، لا يمكن تماماً اعتبار المجال الانتخابي 'حيزاً معيارياً' حصرياً للسياسة في جنوب أفريقيا، فهي تغطي مجالاً أوسع. لقد شكلت النساء غالبية النشطاء السياسيين المشاركين في الحركات الاجتماعية. فرغم ارتفاع مستويات الأمية بينهن، فقد شكّلن غالبية المشاركين النشطين في حركات اجتماعية كحملة التحرك من أجل العلاج (التي تتصدى لقضايا متعلقة بمرض الإيدز). وانعكست الفعالية السياسية للنساء أيضاً في زيادة عددهن على عدد الرجال المسجلين في لوائح الناخبين قبل الانتخابات العامة الثانية في عام ١٩٩٨.

بصرف النظر عن تعبئة الحركات الاجتماعية حول القضايا المذكورة أعلاه، شارك قطاع نسائي وحركات مساواة بين الجنسين غير حكومية أيضاً في مجموعة أنشطة كحملات الدفاع واللجوء إلى القضاء ونشر البحوث والمعلومات، تضافرت مع أنشطة قواعد الحركات الاجتماعية الشعبية وجماعات الضغط السياسية والمؤسسية. ولكن الانتقال إلى الديمقراطية، اتسم بنشاط منظمات محترفة غير حكومية تمثل مصالح جديدة. ورحبت الدولة بهذه المنظمات تحديداً، وأصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص سمة مميزة للعلاقات بين الدولة والمجتمع، رغم بعض التوترات المذكورة أعلاه. وبذل المجتمع المدني والدولة جهوداً مشتركة كبيرة لا تزال تسِم علاقتهما حتى الآن، لا سيما في التصدّي للعنف ضد المرأة.

ازدادت الأغلبية العامة التي يتمتع بها تحالف المؤتمر الوطني الأفريقي زيادة كبيرة في انتخابات عام ٢٠٠٤. ويبدو أن ذلك يعود جزئياً إلى استجابة الحزب الحاكم لمطالب مختلف الدوائر الانتخابية، ومثال ذلك جدول أعمال النساء. وقلة هي البلدان الأخرى التي تمكنت فيها النساء من التأثير على جدول أعمال السياسات الوطنية بالطريقة نفسها التي حدثت في جنوب أفريقيا. ويكمن السبب جزئياً في تاريخ انقسام المنظمات النسائية في المجتمع المدني. فضلاً عن أن طبيعة النضال ضد نظام الفصل العنصري من جهة، وحقيقة دعم عديد من المنظمات النسائية نفسها لهذا النظام من جهة أخرى، قد أدى إلى انضمام المنظمات النسائية إلى أحزاب سياسية مختلفة. كما أن تغلغل المنظمات النسائية منع الأحزاب السياسية من تبني مصالح النساء كجزء من برامجها الخاصة بهدف الحصول على أصواتهن. على سبيل المثال، فإن بقاء رابطة المرأة التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي كمنظمة مستقلة شكل تحدياً مستمراً أعاق الحزب عموماً عن تبني قضايا النساء كجزء من برنامجه العام.

الإنجازات الرئيسية للمشرعات

شكل وجود أعداد كبيرة من النساء في البرلمان جانباً هاماً من مراعاته للمنظور النسائي كتأمين بعض الاحتياجات الضرورية، مثل دور الحضانة ودورات المياه النسائية. وتظهر أدلة من جنوب أفريقيا وأماكن أخرى على أن وجود المرأة في النظم الانتخابية والبرلمانات أحدث فرقاً كبيراً، سواء في الجوانب الإجرائية للسياسة البرلمانية كمواعيد الجلسات، أو في جدول الأعمال التشريعي الذي أصبح يراعي الفوارق بين الجنسين أكثر من السابق. افتقرت أغلبية البرلمانيين لخبرة رسمية، ولكن النساء واجهن عقبات إضافية تتعلق بعدم المساواة والوضع الثانوي لهن في المجتمع على العموم. ومثّل الجانب التشريعي أحد أعظم مساهماتهن.

بعد انتخابات عام ١٩٩٤، تشكلت تجمعات نسائية عابرة للأحزاب، للتنسيق فيما بات يعرف بـ'أجندة المرأة'؛ حصيلة حملة ميثاق الائتلاف الوطني للمرأة. وسرعان ما اتضح أن المؤتمر الوطني الأفريقي هو قاطرة التغيير التشريعي. ولكن البناء المؤسساتي الجديد أظهر درجة من التعقيد. ويعود ذلك جزئياً إلى غياب قيادة ملتزمة مناسبة على المستوى الوزاري، رغم وجود التزام عام. ودشنت الدكتورة نكوسازانا دلاميني-زوما، أول وزيرة للصحة، نظام الرعاية الصحية المجانية للحوامل والأطفال دون سن السادسة، وكانت أيضاً أول من طرح

تشريع الحقوق الإنجابية والحق في الإجهاض، رغم معارضة المؤتمر الوطني الأفريقي. ويعود الفضل في إصدار القانون في عام ١٩٩٦ إلى اللوبي النسائي القوي داخل المؤتمر الوطني الأفريقي إلى حد كبير.

تأسست لجنة خاصة لتعزيز 'جودة الحياة ووضع المرأة' (دون تخصيص موازنة لها في البداية)، أصبحت في غضون ثلاث سنوات إحدى اللجان الدائمة المشتركة في البرلمان المعروفة باسم لجنة المراقبة المشتركة على جودة الحياة ووضع المرأة (JMC). تولّت هذه اللجنة مراقبة التشريعات وتشجيع البحوث في مجالات رئيسية تحول دون تمتع النساء بالمساواة الكاملة. وقد ترأست هذه اللجنة بريغز جوفندر، عضوة البرلمان عن المؤتمر الوطني الأفريقي والمديرة السابقة للائتلاف الوطني للمرأة. وناصرت اللجنة القضايا التي أثارتها النساء في المجتمع المدني، وتبنت جدول الأعمال التشريعي المتعلق بهن. ثم في عام ١٩٩٨، ضمنت تمرير قانون العنف المنزلي (رقم ١١٦ لعام ١٩٩٨)، وقانون الإعالة (رقم ٩٩ لعام ١٩٩٨)، وقانون الاعتراف بالزواج العرفي (رقم ١٢٠ لعام ١٩٩٨). وكان أحد الدروس المستنبطة، أن تخصيص موازنات كافية وتدريب المسؤولين عن تنفيذ القوانين هو الأهم، رغم أن جميع المجريات صبت في مصلحة تشجيع التغيير التشريعي. إلا أن ذلك لم يطبق على نحو كافٍ، وأصبح تنفيذ هذه القوانين محلّ جدل كبير.

تأسس مكتب المرأة لإدارة عملية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ضمن جهاز الدولة. ووضع هذا المكتب أيضاً السياسة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين. ولكن دوره تقلّص إلى حد كبير بسبب غياب صلاحياته لجهة الوزارات المعنية في الحكومة وموارده الشحيحة، وبقي نفوذه محدوداً بالتالي. إلا أنه لعب، رغم ذلك، دوراً في جمع المؤسسات النسائية معاً كل ثلاثة أشهر لتبادل الأفكار وتقييم التقدم المحرز.

عملاً بالأحكام الدستورية، أُنشئت اللجنة المستقلة للمساواة بين الجنسين في عام ١٩٩٧. وتولت اللجنة دور حماية وتعزيز المساواة بين الجنسين في الدولة والمجتمع، وإجراء البحوث والتحقيق في الشكاوى وضمان إيفاء البلاد بالتزاماتها الدولية. ولكن مساهماتها بدت متفاوتة إلى حد ما، بسبب التوترات التنظيمية والمواءمة بينها وبين المؤسسات الجديدة الأخرى في الدولة.

تحديات تطوير السياسات

بينما ركز برلمان المرحلة الديمقراطية الأولى على وضع السياسات، فإن مرحلة ما بعد عام ١٩٩٩؛ بعد الانتخابات الثانية، اتسمت بالالتزام بتنفيذ الأطر التشريعية الجديدة. ولكن ترجمة ذلك بدت أكثر صعوبة. وشكل العجز عن التحول في وزارات عدة، أحد أوجه التحديات أيضاً. فقد كان على وزارة الصحة، على سبيل المثال، أن تتغلب على غياب خدمات الرعاية الصحية الأولية عموماً، في سياق الافتقار إلى بنية تحتية أساسية؛ أي إمدادات الكهرباء والاتصالات والنقل وحتى إمدادات المياه. أما في نظام العدالة الجنائية، فإن تطبيق قانون العنف المنزلي يتطلب مستويات من الحساسية والالتزام بالكاد يمكن تلمسها لدى قوات الشرطة في

جنوب أفريقيا. إذ إن جهود التغلب على أوجه القصور فيه تستلزم تنسيقاً وتعاوناً كبيرين بين مختلف الوزارات، التي تبيّن صعوبة متابعتها أيضاً حتى النهاية. إضافة إلى إخفاق وزارة الخزانة في توفير الموازنة الكافية لتنفيذ القانون بشكل مناسب، ولذلك لم يكن فعالاً تماماً. وواجهت حكومة جنوب أفريقيا تحدياً رئيسياً، تمثل في الانفصال بين التخطيط المتدرج ووضع السياسات والقدرات اللازمة لتنفيذه.

حل قانون العنف المنزلي محل قانون العنف الأسري السابق الذي أصدرته حكومة الحزب الوطني الأخيرة في عام ١٩٩٣ بعُجالة تصل حد السخرية ودون استشارات واسعة. وقامت اللجنة القانونية لجنوب أفريقيا (SALC)، بالتنسيق مع منظمات غير حكومية وأساتذة قانون ذوي خبرة باحتياجات الناجين من العنف الأسري، بإجراء تعديلات على قانون عام ١٩٩٨. ولكن من المفيد أيضاً الاطلاع على مجريات إقراره، التي أظهرت مدى سهولة تقويض التشريع في ظل الفهم المحدود لواضعيه. حيث رفض رئيس اللجنة القانونية مسودته الأولى بسبب 'عدم الحياد'، وأُرسلت مسودة معدلة إلى البرلمان. ولحسن الحظ، فإن يقظة المجتمع المدني ولجنة المراقبة المشتركة أجبرت لجنة الشؤون العدلية على اعتماد النسخة الأولى من مشروع القانون، التي أصبحت بعد ذلك أساس القانون النهائي. لقد كان دور اللجنة حاسماً في ضمان تمرير هذا القانون.

إضافة إلى ذلك، بدأت عملية تعزيز موازنة المرأة، التي كانت حصيلة الشراكة بين المجتمع المدني ولجنة المراقبة المشتركة. طرحت هذه المبادرة مجموعة الكومنولث، التي حرصت على ترويجها في بضعة بلدان، تصدّرتها أستراليا. وكانت جنوب أفريقيا إحدى أوائل الدول التي نفذتها، بدعم من بريغز جوفندر وبمساعدة خبراء تقنيين من أستراليا وبريطانيا. وأقرت الموازنة الوطنية مقاربة 'تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي'، لا سيما في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، رغم بقائها شبه معلّقة في السنوات الثلاثة اللاحقة. لكن الثقافة الذكورية في الحياة السياسية وفي البرلمان استمرت في إرباك المؤسسة، رغم التغييرات المعلنة في الدور الذي لعبته النساء في تغيير القواعد وفرض مناقشة المساواة بين الجنسين، كالمشاركة في إصدار تشريع عام ١٩٩٧، الذي تشكلت بموجبه لجنة المساواة بين الجنسين. وقد أظهرت التقارير عن استمرار التمييز ضد المرأة والتحرش الجنسي صعوبات تحويل هذه البيئة.

كيف غيرّت مشاركة النساء الحياة السياسية؟

جسد القانون مصالح المرأة الخاصة (كقوانين الجنس والإنجاب والعنف والأعراف)، بسبب إستراتيجيات تبنتها منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع لجنة المراقبة المشتركة، تحالفت بدورها مع بعض أعضاء البرلمان من الذكور التقدميين، بمن فيهم الرئيس تابو مبيكي[٣]. وما بدا واضحاً في حالة جنوب أفريقيا أنه رغم أهمية وجود كتلة حرجة من النساء في البرلمان، فإن سياسة الأفكار[٤]، كما تسميها آن فيليبس، هي الجانب الضروري لفعالية الأعداد. أحدث وجود النساء تغييراً في البرلمان طال قضايا كمواعيد الجلسات أو توفير حضانة للأطفال. ولكن فهم المعنى الحقيقي للتحول نحو قضايا المرأة هو أساس جدول الأعمال السياسي المتعلق بقضايا النوع الاجتماعي.

يعني 'تعميم مراعاة المنظور للنوع الاجتماعي' ببساطة إدماج النساء على أعلى المستويات، دون الوقوع في مواجهة مع القضايا الأساسية للمساواة بين الجنسين. ويجب أن تتعزز إرادة الأحزاب السياسية من قبل السياسيين الداعمين لحقوق المرأة ممن ينبغي خضوعهم للمساءلة أمام جماعات الضغط في المجتمع المدني ويتلقين الدعم منها. إن تبني كتلة السياسيين المدافعين عن حقوق المرأة لجدول أعمال التحول، هو ما يضمن أن تتجاوز السياسات والتشريعات مجرد وجود كتلة حرجة من النساء. أما الخطر، فيتمثل في عدم مثابرتهم حتى النهاية. والعلاقة بين البرلمانيات والحركة النسائية والمنظمات غير الحكومية الملتزمة بالتحول نحو قضايا المرأة هي العامل الحاسم، وهذا يدعو إلى التأكيد على الالتزام باستمرار عمل المنظمات النسائية معاً، ويكمن التحدي في ضمان حدوث ذلك.

أوضحت تقييمات آلية عمل المساواة بين الجنسين، الدور الحاسم الذي لعبته لجنة المراقبة المشتركة في قيادة عملية التغيير التشريعي. ورغم أن لجنة المساواة بين الجنسين عملت تحت أمرة اللجنة المذكورة وأقامت علاقات مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، فقد كانت فعاليتها دون التوقعات، إذ تورطت في نزاعات داخلية أعاقت تطورها المؤسسي لسنوات عدة. ورغم تحقيقها بعض النجاحات في الاضطلاع بقضايا التعليم العام ومساءلتها للإدارات الحكومية، فإن سجلها العام لم يكن باهراً. لقد راقبت الانتخابات الداخلية، واشتركت مع المعهد الانتخابي في جنوب أفريقيا Electoral Institute of Southern Africa (EISA) بدعوة الأحزاب السياسية إلى توضيح موقفها من سياسات المساواة بين الجنسين. لكن أنشطة المجتمع المدني كانت أكثر فعالية في ضمان تبني الأحزاب السياسية لقضايا النساء. إن كون النساء يشكلن العدد الأكبر من الناخبين المسجلين في جنوب أفريقيا (٥٤,٨٢ بالمئة من الناخبين المسجلين)، يدّل على أهمية التحاقهن بالتصويت ودور السياسة الرسمية في حياتهن[٥].

الهوامش

١ لدراسة مفصلة حول سياسة المساواة بين الجنسين في النظام الانتخابي يرجى مراجعة:

Fick, Glenda, Sheila Meintjes and Mary Simons (eds), 2002. One Woman, One Vote: the Gender Politics of South African Elections. Johannesburg: Electoral Institute of Southern Africa. See also Albertyn, Cathi, Beth Goldblatt, Shireen Hassim, Likhapha Mbatha and Sheila Meintjes, 1999.

[امرأة واحدة، صوت واحد: سياسة المساواة بين الجنسين في انتخابات جنوب أفريقيا]

Engendering the Political Agenda: A South African Case Study. Johannesburg: Centre for Applied Legal Studies [مراعاة قضايا النساء في جدول الأعمال السياسي: دراسة حالة جنوب أفريقيا]

٢ تفترض هذه الدراسة أن بعض الإلمام بالتاريخ الاستعماري والسياسي في جنوب أفريقيا أمرٌ مفروغ منه. ومن أجل لمحة مفيدة يرجى مراجعة:

Lodge, Tom, Denis Kadima and David Pottie (eds), 2002. Compendium of Elections in Southern Africa. Johannesburg: Electoral Institute of Southern Africa (chapter 10).

[ملخص عن انتخابات جنوب أفريقيا]

٣ Albertyn et al. 1999, op. cit.

٤ راجع على سبيل المثال:

Phillips, Anne, 1995. The Politics of Presence: The Political Representation of Gender, Ethnicity and Race. Oxford: Oxford University Press.
[سياسة الحضور: التمثيل السياسي للنساء والعرق والأجناس]

٥ Independent Electoral Commission, 'Registration statistics as on 26 Feb 2004', available at <http://www.elections.org.za/Statistics1.asp>.

المراجع وقراءات أخرى

Agenda, 1999. *Agenda Monograph: Translating Commitment into Policy and Practice: Three Case Studies*. Durban: Agenda.
[محور الأجندة: ترجمة الالتزام إلى سياسة وممارسة: ثلاث دراسات حالات أجندة]

Ballington, Julie, 1998. 'Women's Parliamentary Representation: The Effects of List PR'. Politikon. Vol. 25, no. 2 [التمثيل البرلماني للنساء: آثار قائمة التمثيل البرلماني، بوليتيكان]

Beinart, William, 1994. *Twentieth Century South Africa*. Cape Town: Oxford University Press [جنوب أفريقيا في القرن العشرين]

Cock, Jacklyn, 1997. 'Women in South Africa's Transition to Democracy', in J. Scott, C. Kaplan and D. Keates (eds). *Transitions, Environments, Translations: Feminism in International Politics*. New York: Routledge [النسوية في السياسة الدولية: تحولات وبيئات وترجمات]

Hassim, Shireen, 1999. 'From Presence to Power: Women's Citizenship in a New Democracy'. *Agenda*, 40 [من الحضور إلى السلطة: مواطنة النساء في الديمقراطية الجديدة، أجندة]

—— 2005. *Contesting Authority: Women's Organisations and Democracy in South Africa*. Madison: University of Wisconsin Press
[تنازع على السلطة: المنظمات النسائية والديمقراطية في جنوب أفريقيا]

Lowe-Morna, Colleen, 2004. *Ringing up the Changes: Gender in Southern African Politics*. Johannesburg: Genderlinks [أجراس التغيير: المساواة بين الجنسين في سياسة جنوب أفريقيا]

Meer, Shamim, 1998. *Women Speak: Reflection on our Struggles, 1982–1997*. Cape Town: Kwela Books [نساء يتحدثن: تأملات في نضالنا، ١٩٨٢ – ١٩٩٧]

Meintjes, Sheila, 1998. 'Gender, Nationalism and Transformation: Difference and Commonality in South Africa's Past and Present', in R. Wilford and R. L Miller (eds). *Women, Ethnicity and Nationalism: The Politics of Transition*. London: Routledge.
[النساء والإثنية والقومية: سياسة التحول]

دراسة حالة: السويد

التطور التدريجي في السويد

لينا فانغنيرود

في عام ١٩٧١، كانت نسبة النساء في البرلمان السويدي ١٤ بالمئة. ولكنها وصلت إلى ٤٥ بالمئة منذ الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠٠٢. وهذا فرق لافت، إذ ازدادت النسبة ثلاثة أضعاف في غضون ٣٠ عاماً. وثمة زيادة ملحوظة في أعداد النساء في الحكومة أيضاً؛ إذ بلغ ١١ وزيرة من أصل ٢٢ في عام ٢٠٠٥. تركز هذه الدراسة على خلفية تلك الأعداد، وتناقش كيف أحدثت النساء هذا التغيير في البرلمان[١]. فمنذ عام ١٩٨٥، تجاوزت نسبة النساء في البرلمان السويدي ٣٠ بالمئة. ورغم صعوبة تعيين حدود الكتلة الحرجة، فقد كان عددهن كبيراً نسبياً لفترة طويلة من الزمن. إذا كان التغيير يحدث بسبب تمثيل النساء، فلا بد أن نرى آثار ذلك في السويد.

الزيادة في الأعداد المطلقة

إن فهم آلية زيادة عدد النساء في البرلمان، يتطلب دراسة السياسة السويدية منذ ٤٠ عاماً. فمن الواضح أن النساء كن حينها أقل مشاركة من الرجال في المعترك السياسي، أي مشاركتهن في الانتخابات كانت أقل وكذلك عضويتهن في الأحزاب، وكان تمثيلهن منتقصاً إلى حد كبير في المناصب القيادية داخل الأحزاب وفي هيئات صنع القرار .

حدثت نقطة التحول في عام ١٩٧٢. حيث بدأ قادة الحزبين الرئيسيين في ذلك الوقت؛ الليبرالي والاشتراكي الديمقراطي، بالتنافس للفوز بأصوات الناخبات. وكان كسب المزيد من المقاعد وبالتالي زيادة السلطة الدافع الإستراتيجي وراء السعي للفوز بأصوات النساء. واتُخذت تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها قضية مطروحة على جدول الأعمال السياسي، ووُضعت أيضاً بعض الأهداف المتعلقة بتمثيل النساء. وثمة عاملان مهمان يمكن الإشارة إليهما على وجه التحديد: ففي عام ١٩٧٢، استحدث الحزب الديمقراطي الاشتراكي الحاكم في حينه الوحدة المركزية لسياسات المساواة بين الجنسين في الحكومة. وفي العام نفسه، كان الحزب

الليبرالي أول حزب في السويد يوصي رسمياً بضرورة أن تشكل النساء ٤٠ بالمئة من قياداته الداخلية ومن مجلس قيادة الحزب أيضاً.

يتصف المسار الذي جرى في السويد بميزتين هما التكامل والتدرج. ويعني التكامل أن الاتحادات النسائية عملت دائماً ضمن الهياكل الحزبية القائمة رغم وجودها المستمر في الحياة السياسية السويدية. ويعني أيضاً أن التدابير المتعلقة بتمثيل النساء كانت موضع نقاش واسع داخل الأحزاب. وتصدرت الاتحادات النسائية ذلك، ولكن التوصل إلى قرارات نهائية احتكرته دائماً الهيئة العليا لصناعة القرار في الحزب؛ وهي مؤتمرات الحزب المنتظمة على المستوى الوطني. ونتيجة ذلك، سوف نكتشف وجود سبع قصص باختلافات طفيفة لوجود سبعة أحزاب مختلفة ممثلة في البرلمان السويدي حالياً.

وهكذا وضعت قضية تمثيل النساء على جدول أعمال جميع الأحزاب، ولكنها لم تضع جميعها أرقاماً مستهدفة كالتوازن بين الجنسين ٦٠:٤٠ على قوائمها السياسية. ومثال ذلك، حزب المحافظين وحزب الوسط اللذان لا يزالان يعتمدان أكثر على إستراتيجيات 'ناعمة' من قبيل أهداف المساواة المصاغة بشكل فضفاض.

أما التطور التدريجي، فهو مجرد دلالة لصورة أكثر عمومية. فبالنسبة لمعظم الأحزاب، تحولت الأهداف الفضفاضة إلى توصيات أكثر دقة بمرور الوقت. حيث طبّقت ثلاثة أحزاب نظام الحصص. ويعني نظام الحصص في حالة السويد، وضع أحكام طوعية في الأنظمة الأساسية للحزب وليس في الدستور. واعتمد حزب الخضر نظام الحصص منذ البداية، أي منذ تأسيسه في عام ١٩٨١. اعتمده حزب اليسار في عام ١٩٨٧، والحزب الاشتراكي الديمقراطي في عام ١٩٩٣. وفي معظم الحالات، سبقت الإجراءات التي تركز على الهياكل الحزبية الداخلية (المجالس...إلخ) تلك التي تركز على القوائم الحزبية.

إن المنافسة التي افتتحها الليبراليون والديمقراطيون الاشتراكيون، بوجود نظام حصص أو بدونه، شملت الآن جميع الأحزاب. فباستثناء قلة من قادة الأحزاب السويدية، يصف الجميع نفسه اليوم بأنه 'نسوي' (Feminist). وقد تجذر منذ عام ١٩٩٤ شعار 'مقاعد مضمونة ومتساوية للنساء' في الحياة السياسية السويدية، وهو يرمز إلى طموح النساء والرجال بتداول المراكز المضمونة المختلفة على القوائم الانتخابية، وليس إدراج النساء فيها كمجرد إجراء شكلي.

تحويل جدول الأعمال

إذا تناولنا العمليات التي أدت إلى زيادة تمثيل النساء باعتبارها مجرد مناورة إستراتيجية بحتة، فلن نحصل على إلمام كافٍ بالصورة الإجمالية. ففي حين يتضح من وثائق مختلف الأحزاب، أن ثمة اعتبارات تتعلق فعلاً بكيفية كسب المزيد من أصوات 'الإناث'، فثمة اعتبارات جدية أيضاً تتعلق بكيفية استخدام هذه السلطة المتزايدة لتغيير وضع النساء في المجتمع، والوصول إلى المساواة بين الجنسين بالمعنى العميق للعبارة.

تشير الدراسات، إلى أن النساء في السويد أكثر اندماجاً في الحياة السياسية حالياً مما كانت عليه في ستينيات القرن الماضي. فمنذ عام ١٩٧٦ فاق معدل إقبال النساء على الانتخابات قليلاً معدل الرجال. وتضاءلت الفجوة بين الجنسين، ولكنها لم تتلاش تماماً، سواء في مجال الاهتمام السياسي (بالمعنى الذاتي) أو في عضوية الأحزاب. وتعد الأرقام المذكورة في مطلع هذه الدراسة مؤشراً قوياً على التغير؛ أي الانتقال الكبير في البرلمان السويدي من نسبة ١٤ بالمئة من النساء في عام ١٩٧١ إلى نسبة ٤٥ بالمئة في عام ٢٠٠٤.

يصبح السؤال الإشكالي المطروح: كيف نلتقط التغيرات النوعية الناجمة عن تبدل الموازين بين الجنسين، ونتجاوز دراسة الأرقام المجردة؟ ثمة خطر مزدوج في محاولة إجراء هذه التقييمات. فمن ناحية هناك مخاطر الإفراط في التوقع، أو استخدام معايير غامضة في غمرة الاستعجال لإثبات تأثير جهود النساء والتغيير الذي أحدثته مشاركتهن السياسية. ومن ناحية أخرى ثمة أيضاً مخاطر التقليل منه، حيث تستخدم معايير متطلبة تغفل من حيث النتيجة مساهمات النساء وتحيل جهودهن على المجال الشكلي حصراً.

إن القدرة على استخلاص استنتاجات صحيحة، تستلزم فهم العملية السياسية. فما يحدث في البرلمان، أو في مجلس البرلمانيين على الأقل، يمكن مقارنته بقمة جبل الجليد. فعندما يصبح القرار النهائي بشأن أي قضية سياسية على وشك الصدور، يكون قد عبر مرحلة معالجة تمتد غالباً على مدى سنوات عدة، وتتضمن عقد اجتماعات عدة بترتيبات مختلفة، كاللجان البرلمانية والمجموعات المختلفة ضمن الأحزاب.

نستطيع معرفة ما يدور في الجانب المخفي من العملية، دون التواجد الفعلي فيها، بالاعتماد على ما تعكسه من مؤشرات. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي استخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية مع الجهات الفاعلة الأساسية. وأعرض في المقطع التالي بعض الأمثلة عن الأسئلة التي طرحت على أعضاء البرلمان السويدي بشأن عملهم السياسي. تركّز العينات على قضايا الحملة الانتخابية ومجالات الاهتمام الشخصية، ولم تطرح قضية النساء مباشرة في أي من الأسئلة، ولكن خضعت الإجابات فيها للتحليل حسب النوع الاجتماعي (ما هي إجابات النساء، وما هي إجابات الرجال؟). واتخذت الأسئلة صيغة النهايات المفتوحة، وترك لجميع السياسيين حرية طرح ما يشاؤون من القضايا.

استخدمت في تحليل الإجابات تعريفاً واسعاً لمفهوم 'مصالح المرأة'.واستهدفت التقاط سياسات يتوقع أن تزيد من استقلالية المواطنات على المستوى النظري. وحتى في السويد ثمة تقسيم عمل بين النساء والرجال، حيث تشارك المرأة في أنواع مختلفة من أعمال الرعاية، سواء كأعمال شخصية داخل الأسرة أو عامة في قطاعات الرعاية المهنية، مثل قطاع الرعاية الصحية ورعاية كبار السن والأطفال.

إن الافتراض المطروح يشترط حرية تعبير النساء عن مصالحهن بصوت مسموع كأساس لزيادة المساواة بين الجنسين في المجتمع. والسؤال العملي هو: هل يختلف جدول أعمال البرلمانيات عن جدول أعمال البرلمانيين؟ وهل تعبر البرلمانية عن مصالح المرأة؟ يبين الشكل ٩ عدد البرلمانيين ذكوراً وإناثاً الذين تطرقوا إلى السياسات الاجتماعية أو الأسرية أو الرعاية الصحية أو رعاية المسنين، باعتبارها مصلحة شخصية أو باعتبارها قضايا الحملات الانتخابية التي جرت في أعوام ١٩٨٥ و١٩٩٤ و٢٠٠٢. ويمكن النظر إلى هذه القضايا الأربع باعتبارها مقاربة عريضة لصياغة مفهوم مصالح المرأة.

شكل ٩: مصالح المرأة على جدول أعمال البرلمانيين في السويد بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٢

الأرقام بالنسب المئوية.

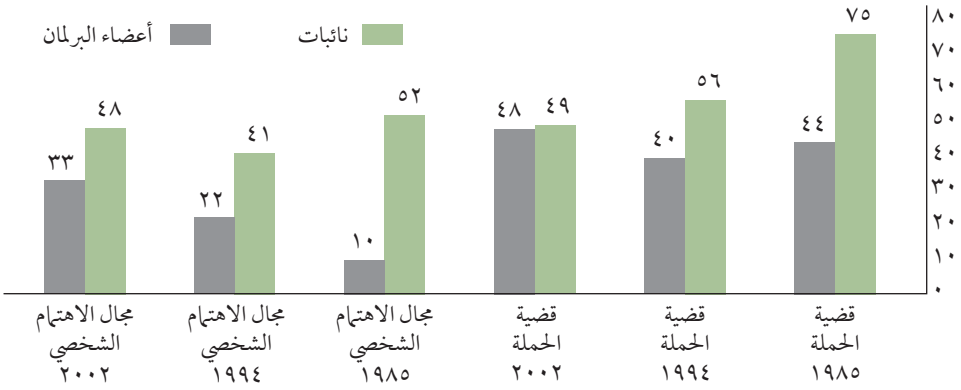

ملاحظة: يظهر الشكل ٩ أعلاه ردود البرلمانيين على سؤالين مفتوحين، موجهين وفق الترتيب التالي: 'ما هي أكثر قضية/ قضايا أو مشكلة / شاكل أكدت عليها في حملتك الانتخابية قبل انتخابات هذا العام؟' (حتى خمس قضايا)؛ و'ما هي أكثر قضية/ قضايا سياسية تشغل اهتمامك بالمعنى الشخصي؟' (حتى ثلاث قضايا). وجرى ترميز الردود وفقاً لنظام ترميز مفصل. والأرقام المعروضة هي نسب البرلمانيين إناثاً وذكوراً ممن أدرجوا مصالح المرأة في أية مجموعة من القضايا. وتندرج الردود التي أشارت إلى السياسات الاجتماعية والأسرية والرعاية الصحية ورعاية المسنين في فئة 'مصالح المرأة'. بلغ عدد البرلمانيين المشاركين (نساء : رجال)؛ ٩٦: ٢١٨ لعام ١٩٨٥، ١٣٢: ١٩٠ لعام ١٩٩٤، ١٤٢: ١٧٥ لعام ٢٠٠٢. ومنذ عام ١٩٧٦، يبلغ مجموع عدد نواب البرلمان السويدي ٣٤٩ نائبا.

المصدر: دراسات برلمانية في الأعوام ١٩٨٥ و١٩٨٨ و١٩٩٤. برنامج أبحاث الانتخابات السويدية في قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ.

يشير الشكل ٩ إلى عدة نتائج هامة. تشير الأولى إلى وجود علاقة بين جنس السياسيين ومدى اهتمامهم بتحقيق مصالح المرأة. حيث طرحت ٧٥ بالمئة من البرلمانيات قضايا السياسات الاجتماعية أو سياسات الأسرة أو الرعاية الصحية أو رعاية المسنين في حملاتهن الانتخابية في عام ١٩٨٥. بينما كان الرقم المقابل لدى البرلمانيين ٤٤ بالمئة. وفي العام نفسه، صرحت ٥٢ بالمئة من البرلمانيات أن سياسات الرعاية هي مجال اهتمامهن الشخصي، في حين كانت نسبة البرلمانيين المقابلة ١٠ بالمئة.

النتيجة الثانية الهامة هي أنه رغم العثور على اختلافات بين الجنسين في حالتي مسح لاحقتين، فإن هذه الفجوة أغلقت بمرور الزمن. وسأتطرق إلى ذلك لاحقاً.

النتيجة الثالثة الهامة التي تظهر في الشكل ٩، تتعلق بالمقارنة بين مختلف المجالات. حيث تزداد الفروقات وضوحاً باضطراد بين الرجال والنساء كلما اقتربنا من جداول الأعمال الشخصية، التي تتضح عند التطرق إلى مجالات اهتمامهم، أكثر من اتضاحها في جدول أعمال الحملة الانتخابية. وهذا أمر هام، لأن المجالات المختلفة تتعرض لمستويات مختلفة من السيطرة الخارجية. فالحملة الانتخابية على سبيل المثال، هي المجال الذي تسيطر عليه الأحزاب إلى حد

كبير. ويمكن للمرء أن يفترض أن مؤشر 'المصالح الشخصية' هو مقياس ينطبق أكثر على ما يحدث في يوميات عالم السياسة، الأمر الذي طرح مصالح المرأة في الاجتماعات واللجان وغيرها.

علينا النظر بالتحديد في موضوع المساواة بين الجنسين أيضاً، قبل استخلاص أية استنتاجات أخرى. فماذا يحدث لو اعتمدنا تعريفاً أضيق لمصالح المرأة، لا يتطرق إلا للأولويات السياسية المرتبطة حصراً بالتغيّرات في التوازن بين الجنسين؟ يبين الشكل ١٠ عدد البرلمانيين الذكور والإناث الذين تناولوا صراحة المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية في الحملات الانتخابية للأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٤ و٢٠٠٢، أو ضمن مجال المصالح الشخصية.

شكل ١٠: المساواة بين الجنسين على جدول أعمال البرلمانيين في السويد بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٢

الأرقام بالنسب المئوية

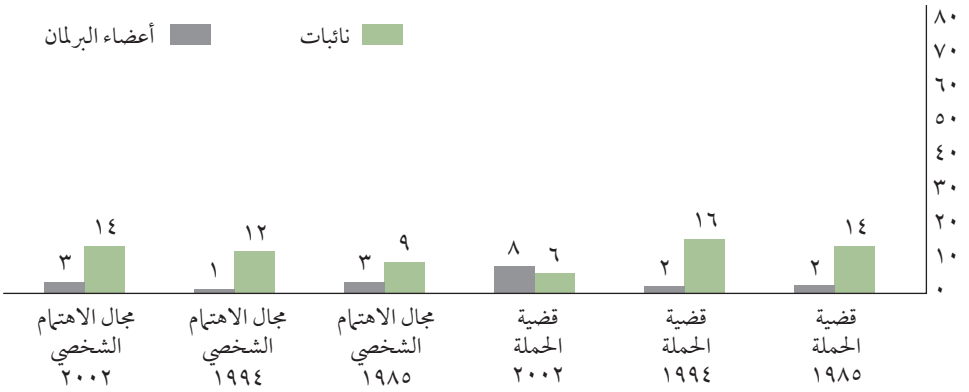

ملاحظة: يظهر الشكل ١٠ أعلاه ردود البرلمانيين على سؤالين مفتوحين، موجهين وفق الترتيب التالي: 'ما هي أكثر قضية / قضايا أو مشكلة / مشاكل أكّدت عليها في حملتك الانتخابية قبل انتخابات هذا العام؟' (حتى خمس قضايا)؛ و 'ما هي أكثر قضية/ قضايا سياسية تشغل اهتمامك بالمعنى الشخصي؟' (حتى ثلاث قضايا). وجرى ترميز الردود وفقاً لنظام ترميز مفصل. والأرقام المعروضة هي نسب البرلمانيين إناثاً وذكوراً ممن أدرجوا مصالح المرأة في أية مجموعة من القضايا. تندرج الردود التي أشارت صراحة إلى تغير التوازن بين الجنسين (تعزيز المرأة) في فئة 'مصالح المساواة بين الجنسين'. بلغ عدد البرلمانيين المشاركين (نساء : رجال)، ٩٦: ٢١٨ لعام ١٩٨٥، ١٣٢: ١٩٠ لعام ١٩٩٤، ١٤٢: ١٧٥ لعام ٢٠٠٢. ومنذ عام ١٩٧٦، يبلغ مجموع عدد نواب البرلمان السويدي ٣٤٩ نائباً.

المصدر: دراسات برلمانية في الأعوام ١٩٨٥ و١٩٨٨ و١٩٩٤. برنامج أبحاث الانتخابات السويدية في قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ.

يتبين، من نظرة خاطفة، التناقص الكبير في بروز قضية مصالح المرأة على جدول الأعمال السياسي في السويد عند اعتماد التعريف الضيق الوارد أعلاه. ومع ذلك، يشير الاستنتاج الرئيسي إلى أن البرلمانيات أكثر مشاركة في هذا المجال من زملائهن الذكور، والاستثناء الوحيد هو الحملة الانتخابية في عام ٢٠٠٢.

يمكن التوصل إلى استنتاجين هامين من بحثنا حول أعضاء البرلمان السويدي، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات أكبر مما عرض أعلاه.

يشير الاستنتاج الأول إلى أن وجود بعض المجالات التي قلما يلتفت لها الرجال في السياسة. والمساواة بين الجنسين هي أحد الأمثلة. وبرأيي، هذه قضية وضعتها النساء على جدول الأعمال السياسي. فلو غابت السياسيات، قد تواجه قضايا المساواة بين الجنسين خطر التعتيم. فالنساء هنّ من أطلقن المناقشات بهذا الشأن بالدرجة الأولى.

يتعلق الاستنتاج الثاني بوجود بعض مجالات نلاحظ فيها تحولاً في التركيز عند ازدياد أعداد النساء المنتخَبات. وتشمل سياسات الرعاية كالسياسات الاجتماعية وسياسات الأسرة ورعاية المسنين. ما الذي أعنيه بالتحول في التركيز؟ يدعم الرجال هذا النوع من القضايا في الواقع، ولكن الفرق في الأولوية الأعلى التي تمنحها النساء لها. ومن الواضح وجود جانب ذكوري وجانب أنثوي في السياسة في السويد. ولذلك، أؤكد على أن عدد النساء الكبير في البرلمان يدلّ على زيادة قوة الجانب الأنثوي فيه.

تقسيم عمل أم تحول حقيقي؟

يمكن النظر إلى الاستنتاجات الواردة أعلاه من زاويتين مختلفتين، إما من زاوية تقسيم العمل الكلاسيكي القائم على النوع الاجتماعي، أو من زاوية أكثر ديناميكية؛ أي كتحول حقيقي. ومن قراءتي بين السطور، فإنني أميل إلى تفسير ما يجري كتحول ديناميكي، لكنه ليس أمراً مفروغاً منه. إن التحليلات التي عرضت في دراسة الحالة هذه حتى الآن، تُؤيدها الدراسات حول وعي قضايا المرأة أو مراعاة الفوارق بين الجنسين إلى حد كبير ، إضافة إلى مسوحات تواصل البرلمانيين مع المنظمات النسائية خارج الحلبة البرلمانية. تحتاج السياسيات إلى منصة حتى يتمكن من تغيير الأمور.

يشير الجدول ١٨ إلى أن تواتر تواصل السياسيات مع المنظمات النسائية أكثر من السياسيين. وإذا تعاملنا معهن كمجموعة، نجد أن لديهن منصة خارج البرلمان. وأنا لن أتقدم بأية أرقام عن ذلك، ولكن الإحصاءات تشير إلى أن النساء يراعين الفوارق بين الجنسين أيضاً، بمعنى أنهن يملن بشدة نحو إجراء تغييرات تتناول المزيد من المساواة بين الجنسين في المستقبل. وثمة طريقة أخرى لدعم التقييم الذي يشير إلى تحول ديناميكي، تتمثل في سؤال السياسيين أنفسهم. طرحنا السؤال التالي على نواب البرلمان في عام ١٩٩٤: 'ازدادت في السنوات الـ ٢٠ الماضية نسبة النساء في معظم الأحزاب في البرلمان السويدي (Riksdag). هل تعتقد أن ثمة تغيرات ملموسة في موقف حزبكم جراء ازدياد نسبة التمثيل هذه؟' أكدت غالبية أعضاء البرلمان السويدي

(٧٥ بالمئة بين النساء و٥٠ بالمئة بين الرجال) وجود تغيرات، وركزت غالبية الإشارات على مجالات المساواة بين الجنسين وسياسات الأسرة والسياسات الاجتماعية.

جدول ١٨: درجة التواصل بين أعضاء البرلمان السويدي والمنظمات النسائية،

الأرقام بالنسب المئوية.

	تواصل متكرر (نسبة مئوية)			تواصل معدوم (نسبة مئوية)		
الأعوام	البرلمانيات	البرلمانيون	الفروقات	البرلمانيات	البرلمانيون	الفروقات
١٩٨٥	٥٥	٩	+٤٦	٤	١٤	-١٠
١٩٩٤	٥١	٤	+٤٧	٤	١٨	-١٤
٢٠٠٢	٤٠	٦	+٣٤	٣	١٤	-١١

ملاحظة: السؤال المطروح هو: 'يتناول هذا السؤال مختلف المنظمات والمجموعات والهيئات التي تواصلت معها كسياسي في العام الماضي: ما هو عدد المرات التي تواصلت فيها العام الماضي شخصياً أو عن طريق الرسائل، مع أي من المنظمات أو المجموعات أو الهيئات المذكورة أدناه، بغض النظر عن كيفية إجراء هذا الاتصال؟' وطُلب من البرلمانيين ذكر عدد اتصالاتهم مع حوالي ٢٠ منظمة مختلفة، من بينها منظمات نسائية. وأن يشيروا في ردودهم أيضاً إلى تواتر التواصل؛ أسبوعياً على الأقل أو مرة واحدة أو مرتين في الشهر أو مرات قليلة أو أحياناً أو بالمرة. ويضع الجدول من أجاب أسبوعياً أو مرة واحدة أو مرتين في الشهر تحت خانة (تواصل متكرر) ونسبة الذين أجابوا ولا مرة تحت خانة (تواصل معدوم). بلغ عدد البرلمانيين المشاركين (نساء: رجال): ٩٩: ٢٢٩ لعام ١٩٨٥؛ ١٣٤: ١٩١ لعام ١٩٩٤؛ ١٤٢: ١٧٥ لعام ٢٠٠٢.

المصدر: دراسات برلمانية في عامي ١٩٨٥ و١٩٩٤. برنامج أبحاث الانتخابات السويدية في قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ.

مراحل مختلفة

تدحض النتائج المعروضة هنا سذاجة ادعاء 'الحياد بين الجنسين' أو مصداقيته، التي لا يجب غض النظر عن كونها لا تزال تسم معظم الأبحاث حول الديمقراطية التمثيلية. يجب أن نضع في الحسبان أيضا أنه حتى لو اكتسبت المساواة بين الجنسين المصداقية المطلوبة، فإنها لن تحدث باتساق أو تطبّق على مستوى عالمي. إن الاستنتاجات الرئيسية الواردة أعلاه واضحة تماماً، حتى لو أخذنا بالاعتبار الانتماء الحزبي والعمر والتعليم والخبرة البرلمانية وما شاكل ذلك. ولكن هذا لا يعني أن النساء يتصرفن في جميع الأحزاب أو يُفكرن بالطريقة نفسها. إذ لا بد من أخذ أيديولوجيا الحزب بالحسبان، إضافة إلى اعتبارات أخرى أشارت لها فصول أخرى من هذا الدليل.

بطبيعة الحال، ثمة بعض المخاطر المتمثلة في تأكيد الأنماط الموصوفة هنا على علاقات السلطة القائمة بدلاً من تغييرها. ولكن الأرجح، أن ما نراه أمامنا هو تطور يمكن تصنيفه حسب مراحله المختلفة. فحقيقة أن النساء ساهمن تاريخياً في زيادة التركيز على جوانب سياسة الرعاية الاجتماعية المختلفة، لا يعني بالضرورة أن ترتهن مساهمتهن دائماً بهذا المجال. ومن

منظور طويل الأجل، يبدو غريباً نوعاً ما ألا تمارس النساء في نهاية المطاف السلطة والنفوذ في جميع المجالات السياسية بالقدر نفسه تقريباً الذي يمارسه الرجال. ولكنني أعتقد أنه من شبه المستحيل الانتقال من نسبة منخفضة من البرلمانيات إلى نسبة عالية، دون المرور بمرحلة يبرز فيها الجانبان 'الذكوري' و'الأنثوي' للمحتوى السياسي.

في السنوات الأخيرة، بذلت بعض الجهود في محاولة سد الفجوة بين الجنسين، وكان تشكيل اللجان الدائمة في البرلمان السويدي أحد المجالات الأبرز في هذا الصدد. يوجد إجمالاً ١٦ لجنة دائمة تتناول مختلف المجالات. واتصفت ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي بفائض في تمثيل النساء في لجان الرعاية الاجتماعية (مقارنة بمعدلهن في البرلمان) كلجان التأمين الاجتماعي والصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم وسوق العمل. وبالمقابل، كان تمثيلهن منتقصاً في لجان الشؤون الاقتصادية أو التقنية كالضرائب والمالية والصناعة والتجارة والنقل. ولكن الصورة بدت أكثر توازناً، بعد أن تجذر حقاً شعار 'مقاعد مضمونة ومتساوية للنساء' في الحياة السياسية السويدية بعد انتخابات عام ١٩٩٤. ويقدم المستوى المؤسسي تفسيراً لذلك؛ لقد قررت قيادات في مختلف الأحزاب إحداث تغييرات. ونجم ذلك عن ضغط مزدوج؛ ضغط من داخل الأحزاب (اتحادات المرأة وغيرها) و من خارجها (الشبكات النسوية).

كيف حدث التغيير؟

تفيد إحدى النتائج الرئيسية لهذه الحالة المدروسة، أن التغييرات تحدث غالباً في المجالات 'المخفية' وبوتيرة بطيئة. ومن الصعب إعطاء إجابات دقيقة عن أسئلة مثل 'ما هي أهم الإنجازات؟' أو 'كيف حدثت التغييرات؟'. ومع ذلك، فإن العديد من المؤشرات تذهب في اتجاه واحد. فقد كشفت أيضاً تحليلات الخطب التي ألقيت في البرلمان أو مذكرات الاقتراحات أو مشاريع القوانين المطروحة عن أهمية المساواة بين الجنسين. ولكن الجانب الغائب، إلى حد ما، هو دراسات المخرجات؛ أي جانب 'التأثير' الحقيقي للسياسة (أو السياسات) على المواطنين.

ومن جهة أخرى، غالباً ما يتكرر ذكر نظام إجازة الأمومة السخي نسبياً في السويد كأحد مكاسب المرأة الهامة. ويسعى نظام إجازة الأمومة أيضاً إلى تمكين النساء والرجال من تحمل مسؤولية رعاية الأطفال على حد سواء. علاوة على أن السويد تعتمد أيضاً تشريعاً ضد التمييز على أساس الجنس وآخر لحقوق الإجهاض، على غرار عديد من البلدان الأخرى.

إن جوانب المساواة غير المطروقة كما يجب، هي مجال لوضع إستراتيجيات تستخدم بهدف التأثير على التغيير. وفيما يلي بعضا منها:

١. أهمية الشراكة والتعاون مع الرجال.

٢. عطفاً على الإدماج آنف الذكر، فمن المهم التأكيد على أن النساء في السويد توجب عليهن إلى حد كبير اختيار العمل داخل هياكل الأحزاب القائمة.

٣. وشكّلن اتحاداتهن وشبكاتهن المستقلة وحافظن في الوقت نفسه على تواصلهن مع النساء خارج البرلمان.

وقد أُطلِق على هذه الطريقة تسمية الإستراتيجية المزدوجة، التي تعني أن تعمل البرلمانية مع المنظمات النسائية ومع الرجال أيضاً.

ثمة عدد قليل من الأمثلة الملموسة عن الإستراتيجيات، بما فيها تلك التي اعتمدتها بريجيتا داهل؛ الرئيسة السابقة للبرلمان السويدي، التي افتتحت في التسعينيات سلسلة اجتماعات برلمانية، دعت الضيوف فيها إلى مناقشة مختلف جوانب المساواة بين الجنسين، إضافة إلى مناقشة الديمقراطية بالمعنى الواسع للعبارة. كما استحدث مركز لرعاية الأطفال في البرلمان، مما سمح للبرلمانيين ممن يقيمون خارج العاصمة ولديهم أطفال صغار، بإحضار أسرهم إلى ستوكهولم، لبعض الوقت على الأقل.

لا يوجد عالم زاهٍ

عندما أستخدم تعبير 'تطور متدرج'، فإنني أود التأكيد على أن ذلك لا يعني تطوراً خطياً مستقيماً. فليست السويد عالم المرأة الزاهي، رغم أن أشياء كثيرة تجري بالتأكيد على ما يرام. فالمرأة تواجه التحديات وتخضع للنمطية حتى في السياسة السويدية. والسؤال المطروح هو: هل نحن قادرون بالمطلق على تحقيق مجتمع المساواة بين الجنسين؛ مجتمع يخلو من تبعية النساء؟ تعرضت المرأة لانتكاسات عدة في السنوات الأخيرة، عندما عانى الاقتصاد السويدي من الضغوط. وتعلمنا التجربة السويدية أنه في ظل هذه الظروف، وحتى عندما يخضع النظام السياسي للضغط، علينا أن نكون أكثر وعياً لمصالح النساء.

حتى لو كان تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً طوباوياً غير عملي، علينا أن نؤمن بتحقيق أكبر قدر منها. وفي سبيل تحقق هذا الطموح، تظل البرلمانيات إحدى الجهات الفاعلة الهامة.

الهوامش

١ تستند دراسة الحالة هذه إلى الأبحاث المعروضة في أطروحة المؤلفة فانغنيرود (Wängnerud 1998) وأعمالها ذات الصلة (Wängnerud 2000a and 2000b). ولكن دراسة أعمق للعملية داخل الأحزاب موجودة في دراسة فانغنيرود ٢٠٠١ (Wängnerud 2001)، كما أن المؤشرات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمواطنات موجودة في بحث أوسكارسون وفانغنيرود ١٩٩٥ (Oskarson 1995 and Wängnerud). وأرسل برنامج أبحاث الانتخابات السويدية استبيانات للناخبين والبرلمانيين. وأجرى سورين هولمبرغ وبيتر إسيسون ومارتن برودن (Sören Holmberg, Peter Esaiasson and Martin Brothén) التحقيقات المشار إليها في النص. تم تحديث بعض أرقام دراسة الحالة هذه، ولم تنشر من قبل.

المراجع وقراءات أخرى

Oskarson, Maria and Lena Wängnerud, 1995. *Kvinnor som väljare och valda: Om betydelsen av kön i svensk politik* [Women as voters and elected MPs: On the importance of gender within Swedish politics]. Lund: Studentlitteratur [النساء كناخبات ومنتَخبات في البرلمان: أهمية المساواة بين الجنسين في السياسة السويدية]

Wängnerud, Lena, 1998. Politikens andra sida. Om kvinnorepresentation i den svenska riksdagen [The second face of democracy: Women‘s representation in the Swedish Parliament]. Gothenburg: Göteborg Studies in Politics [الوجه الثاني للديمقراطية: تمثيل المرأة في البرلمان السويدي]

—— 2000a, ’Testing the Politics of Presence: Women‘s Representation in the Swedish Riksdag‘. Scandinavian Political Studies. Vol. 23, no. 1, pp. 67–91 [اختبار سياسة الحضور: تمثيل المرأة في البرلمان السويدي، الدراسات السياسية الإسكندنافية]

—— 2000b, ’Representing Women‘, in Peter Esaiasson and Knut Heidar. Beyond Westminster and Congress. The Nordic Experience. Columbus: Ohio State University Press [أبعد من وستمنستر والكونغرس. التجربة الإسكندنافية]

—— 2001, ’Kvinnors röst: En kamp mellan partier‘ [Female votes: A competition between parties], in Christer Jönsson (ed.), Rösträtten 80 år [Eighty years of the suffrage]. Forskarantologi. Stockholm: Justitiedepartementet [ثمانون عاماً من حق الاقتراع]

الفصل السادس

استنتاجات

"لا تظـن نفسـك غـير محظـوظٍ لأنـك تعيـش في هـذا العـصر، بـل اعتـبر نفسـك محظوظـاً لأن لديـك فرصـة للسـعي في سـبيل تحقيـق العدالـة ورخـاء الآخريـن. فهـذا النـوع مـن الفـرص لا يحصـل عليـه الجميـع دائـماً".

أونغ سان سو كيي

يتمثـل الهـدف الرئيـسي لهـذا الدليـل في تقديـم لمحـة شـاملة عـن العمليـات المتعلقـة بمشـاركة المـرأة في البرلمـان، وبالتـالي تسـليط الضـوء عـلى بعـض الإسـتراتيجيات المتماسـكة لتعزيـز مسـاهمة المـرأة وفعاليتهـا في الهيـاكل البرلمانيـة، مـع الإشـارة إلى دراسـات حالـة تجسـد وتقيـم خـبرات البرلمانيـات حتـى الآن. وتحقيقـاً لهـذه الغايـة، تطـرق كل فصـل إلى وجـه مختلـف مـن أوجـه هـذه العمليـة، بـدءاً بالعقبـات التـي تقـف حائـلاً أمـام مشـاركة المـرأة، مـروراً بآليـات التغلـب عليهـا، وانتهـاء بوسـائل إحـداث التغيـير. وتشـكل التجـارب المختـارة هنـا مجمـوع رؤى تجريبيـة وبحثيـة، تـروي القصـص الكامنـة وراء رحـلات قامـت بهـا نسـوة إلى أروقـة السـلطة مـن كل ركـن مـن أركان العـالم.

وتلـك السـمات هـي مـا يميـز منهجيـة المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات - أي الاعتـماد عـلى الحقائـق والواقـع المُعـاش والـرؤى المشـتركة والخـبرات، مـع التركيـز عـلى توفـير حـد أدنـى مـن المـوارد الضروريـة، وعـلى اسـتخدام المؤسسـات وبنـاء التحالفـات الإسـتراتيجية الضروريـة لإحـداث فـارق في العمليـة السياسـية الأوسـع، وضـمان تجسـيد المعلومـات المقدمـة لواقـع المـرأة في الـشرق والغـرب والشـمال والجنـوب.

١. المشكلات والعقبات

بدأنا بتوضيح لِمَ ليست مشاركة المرأة ومساهمتها هي منّة تمنح لها أو مجرد مسألة شكلية لأجل الظهور بمظهر حسن. كما شرحنا لِمَ يعتبر إسهام المرأة في أي عملية سياسية حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وضرورة لا يمكن للمجتمعات العالمية المعاصرة، في مخاض التحول التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجذري، الاستغناء عنها. وسبب ذلك واضح جداً. فالمرأة تشكل نصف سكان العالم، ووجهة نظرها إزاء كافة القضايا، وبالتالي مشاركتها الفاعلة والعادلة في السياسة، جزء لا يتجزأ من أي مشاركة مدنية. ولما كانت السياسة في نهاية المطاف تتعلق بحكم حياة الناس، فلا يمكن التصديق أنه بالإمكان فعل ذلك دون إدماج تمثيلي وعادل لأولئك المعنيين.

وبدراسة بعض ما تواجهه المرأة من حواجز تعيق دخولها معترك السياسة بشكل عام، والبرلمانات بشكل خاص، ألقى الفصل الثاني الضوء على العلاقة المتبادلة بين ما تواجهه المرأة من مشاكل وبين طموحاتها. وبذلك، قدمنا لمحة شاملة عن تلك العوائق التي تصنف إلى معوقات سياسية واجتماعية واقتصادية وأيديولوجية ونفسية. وباختصار، يمكن وصف بعض العقبات الرئيسية الشائعة على النحو التالي:

- عدم دعم الأحزاب السياسية.
- عدم وجود شبكات تنسيق ودعم بين البرلمانيات والمنظمات العامة الأخرى.
- هيمنة معايير وهياكل ذكورية تعمل ضد المشاركة العامة للمرأة.
- عدم كفاية تعبئة الدعم الإعلامي.
- عدم وجود تدريب وتعليم واسع النطاق للمرأة على سبل القيادة.
- لا يسهم النظام الانتخابي في مشاركة المرأة.
- عدم وجود حصص للمرأة.

وتسلط دراسات الحالات عن الدول العربية والإكوادور وإندونيسيا الضوء على تلك العقبات الشائعة أمام مشاركة المرأة، على الرغم من وجود فوارق اجتماعية واقتصادية وثقافية وجيوسياسية كبيرة. ففي هذه المناطق، يشكل انتشار مؤسسات يهيمن عليها الرجال، وأطر سياسية وتشريعية وانتخابية تعمل ضد إدماج المرأة، وأحزاب سياسية مترددة في دعم المرشحات أو تأييدهن، ونقص الدعم الإعلامي، وعدم كفاية إستراتيجيات التشبيك مع المنظمات المدنية خارج المجال السياسي المباشر، فضلاً عن التضاريس السياسية المتغيرة بسرعة، كل ذلك يشكل تحديات مستمرة أمام تمثيل المرأة.

٢. تذليل الصعاب

نناقش في **الفصل الثالث** اثنتين من العقبات المشار إليها آنفا، هما الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية. إذ يناط بالأحزاب السياسية المسؤولية الأكثر إستراتيجية ربما في الديمقراطية، وهي إعداد واختيار المرشحين للانتخابات وتقديم الدعم لهم في مواقع القيادة والحكم. وبما أن الأحزاب السياسية هي البوابة إلى المناصب المنتخَبة لأنها تختار قوائم المرشحين، فهي تحمل مفتاح النهوض السياسي للمرأة. وفي هذه العملية، ثمة من يقول، إنه يتعين على المرأة أن تضع في اعتبارها قواعد اختيار البرلمانيات. وتعتبر مرحلة اختيار لجنة الترشيح الحزبية للمرشحين الأهم بالنسبة لإيصال المرأة إلى المجالس التشريعية، لأن إدراجها في قوائم الحزب بالغ الأهمية لانتخابها. وطالما بقيت الأحزاب السياسية مؤسسات متحيزة للرجل إلى حد كبير، ستبقى المرأة تواجه عوائق تعرقل وصولها إلى المواقع القيادية.

لا شيء يضمن أن يزيد نظام التمثيل النسبي تمثيل المرأة فوراً، لكن البحوث تثبت بازدياد أن استخدام هذا النظام هو خطوة في الاتجاه الصحيح. ويشير الفصل الثالث أيضاً إلى أنه ليست كافة نظم التمثيل النسبي جيدة لتمثيل المرأة، بل على العكس إذ يؤكد المؤلف أن بعض تلك النظم (أي تلك التي تضمن ارتفاع حجم الحزب من خلال ارتفاع حجم العتبات والدوائر الانتخابية) أفضل من غيره. ومع ذلك، فنحن نحذر من 'عدم إمكانية ضمان نتائج فورية". ولكن مزايا نظم التمثيل النسبي على نظم التعددية/ الأغلبية واضحة في دراسة التجربة الفرنسية، التي تبين الفروق الشاسعة في تمثيل المرأة في مختلف المجالس التشريعية بسبب النظم الانتخابية المعمول بها. وبغض النظر عن نوع النظام الانتخابي، لا بد من التنسيق والتنظيم بين البرلمانيات وأحزابهن السياسية، وكذلك بين النواب ومنظمات المصالح الأخرى من خارج البرلمان. وبعبارة أخرى، 'ليس تغيير النظام الانتخابي إلا جزءاً واحداً فقط من إستراتيجية شاملة ينبغي تنفيذها لتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان'.

ويبحث **الفصل الرابع** في آلية أخرى تعزز تمثيل النساء وهو نظام الحصص (الكوتا)، إذ يناقش هذا الفصل إيجابيات وسلبيات الحصص ويحدد أنواعها (مع لمحة موجزة عن تجربة البلدان الإسكندنافية)، ويقيّم العلاقة بين الأحزاب السياسية والحصص وأيضاً متغيرات مجتمعات ما بعد النزاع وتطبيق نظم الحصص. ويذهب البعض إلى أنه على الرغم من الدور الحاسم الذي تضطلع به الحصص فعلياً، إلا أن تطبيق قواعدها وحدها ليس كافياً. فما يحدث فارقاً هو ضرورة إدماج نظام الحصص 'في عمليات الانتقاء والترشيح في الأحزاب السياسية منذ البداية'.

تحذرنا المؤلفة من أنه كلما كانت تشريعات نظام الحصص غامضة، كبر احتمال عدم فعاليته. ولذلك لا بد من وجود شكل من أشكال العقوبات لعدم الامتثال له. وهي تؤكد، مرددة ما أصبح بسرعة حكمة في ألأوساط السياسية، على أهمية ممارسة المنظمات النسائية لضغوط بما يضمن نجاح تنفيذ نظام الحصص. كما أنها تحثنا على أن نضع في اعتبارنا أن الحصص وحدها لا تزيل جميع العقبات التي تحول دون دخول المرأة إلى الهياكل التشريعية.

توفر دراسات الحالات الإقليمية عن أميركا اللاتينية وجنوب آسيا، إلى جانب دراسات عن الأرجنتين وبوركينا فاسو وفرنسا ورواندا، تفكيراً تجريبياً إضافياً بشأن العلاقة بين النظم الانتخابية والأحزاب السياسية والحصص. ففي أميركا اللاتينية، تقر الكاتبة بأنه بينما حققت النظم الانتخابية والحصص مكاسب للمرأة في المجالس التشريعية لبعض البلدان، لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة مثل استمرار المواقف المتحيزة ضد المرأة وعدم تحقيق المساواة مع الرجل في القيادات الحزبية. ولكن دراسة الحالة تلك تشير أيضاً إلى مسألة التأثير بعيداً عن الأرقام، والتي قلما يجري الحديث عنها - أي 'حتى عند وجود نساء في البرلمان، فإنهن لا يعملن دائماً لتعزيز أجندة المساواة بين الجنسين'. ومع ذلك، توازن الكاتبة هذا النقد بالتنويه إلى أنه 'ربما من غير المعقول أن نتوقع أن تتمكن كوكبة من الوافدات الجدد من أن تغير بسرعة منطق السوق السياسي. فوضع النساء في السلطة أمر، وتغيير طريقة تصرف السياسيين أمر مختلف كلياً'.

وعلى الرغم من أن المؤلفة تشير إلى ما تحقق من مكاسب باتباع نظام الحصص في الهند وبنغلاديش وباكستان، تردد مؤلفة دراسة حالة جنوب آسيا أيضاً نقطة أثارتها تجربتي أميركا اللاتينية وبوركينا فاسو بتلميحها إلى أن التفاوت في الدخل وعدم التمكين الاقتصادي للأغلبية يترجم فعلياً إلى افتقار كثير من النساء إلى القدرات الأساسية، وبالتالي استمرار إقصائهن من الأهلية للقيادة. وتشير الكاتبة إلى أنه 'على الرغم من حدوث بعض التحولات، فإن استمرار هيمنة الطبقات الوسطى والعليا على السياسة المحلية يعني أن الفوارق بين النساء تحدث بطرق معينة، إذ تجد النساء من الطبقة الدنيا صعوبة في تمثيل مجتمعاتهن على نحو مرض، وهن في الوقت نفسه عاجزات عن تمثيل أي مصالح عامة للنساء'. كما تتفق معها كاتبة دراسة الحالة عن رواندا، والتي تقيم السياق الفريد لمرحلة ما بعد النزاع هناك، مشيرة إلى أن البرلمانيات 'يحملن عبئا مزدوجاً لأنه يتعين عليهن إيجاد طرق لإدراج منظور النوع الاجتماعي في باقة جديدة من القضايا كالشؤون الخارجية، مع البقاء مخلصات لناخباتهن في بلد فيه الاحتياجات التنموية الأساسية كبيرة جداً، والنساء ما زلن يتخلفن عن ركب الرجل على صعيد الحقوق والمكانة والحصول على الموارد والتعليم'.

٣. إحداث أثر

من السهل نسبياً تعداد التحديات التي تعرقل المشاركة السياسية للمرأة، لكن الأكثر صعوبة هو تقدير مكامن قوة النساء والفروق الإيجابية التي أحدثنها في مهنهن المختارة. يركز الموضوع الثاني في الكتيب على سبل تحرك المرأة 'بعيداً عن الأرقام' في البرلمان لإحداث أثر على العملية السياسية. ويستعرض الفصل الخامس كيف يمكن للمرأة إصلاح 'الذكورة المؤسسية' المتأصلة التي تميز معظم المجالس التشريعية بتنفيذ 'إستراتيجية للقواعد'. وهو يحدد ثلاثة مجالات رئيسية هي تعلُّم القواعد، استخدامها، وتغييرها. والهدف من ذلك 'تجاوز الشكلية' والتحرك نحو تبني وجهات نظر المرأة وإجراء تغييرات على قضاياها. ويتعين على المرأة الساعية

لإحداث أثر، أن تضع ثلاثة وسائل واسعة في اعتبارها:

- تعلم القواعد التي تنطبق على التعليمات أو العمل البرلماني.
- استخدام تلك القواعد لإحداث التغييرات المطلوبة.
- تغيير القواعد التي قد تكون في بعض الحالات غير مفيدة في تعزيز قضايا المرأة.

وتنطوي كل وسيلة على إستراتيجيات مختلفة تندرج تحت أربع فئات عريضة: هي طبيعة المؤسسة البرلمانية، قضايا التمثيل، الخطاب المستخدم عن البرلمانيات والموجه لهن، ومخرجات التشريعات أو السياسات.

ويتمثل أحد جوانب تعلم القواعد، التي يشار إليها كثيراً أثناء إحداث أثر من خلال تلك الفئات المختلفة، في الحاجة إلى تزويد البرلمانيين بتدريب وتمارين توجيهية بما يتيح لهم القيام بأمور منها:

- التمييز بين وجهات نظر النساء وقضاياهن.
- التواصل مع وسائل الإعلام والمنظمات النسائية على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- القيام بدور فاعل في طيف واسع من اللجان.

وعندما يتعلق الأمر بتغيير القواعد، يتعين على البرلمانيات دراسة ما يلي:

- إنشاء آلية وطنية تدعم قضايا المرأة وترصد تنفيذ السياسات والتوصيات.
- تغيير قواعد اختيار المرشحين عن أحزابهم، خاصة فيما يتعلق بالمناصب القيادية.
- إنشاء آليات داخل البرلمان تمنح البرلمانيات الأولوية في مجالات يقل فيها تمثيلهن أو يكون أدنى من تمثيل نظرائهن الذكور، كمنحهن الفرصة للتحدث أولاً وترسيخ نظام الحصص في شتى اللجان البرلمانية.
- توفير حوافز خاصة لمبادرات خارج البرلمان، ترعى وتدعم قضايا المرأة وتمثيلها (مثل مدارس تدريب المرأة على القيادة والبرامج الإعلامية حول السياسيات) .
- توسيع التشريعات لتشمل القضايا المستجدة التي تهم المرأة.

وبالإضافة إلى الاقتراحات الملموسة لتعزيز الأثر المبين في هذا القسم من الدليل، سلط الضوء أيضاً على مزيد من المجالات الضرورية العامة، ومنها:

- التوعية العامة وخصوصاً تحقيق طاقات الريفيات.
- إجراء بحوث عن الأثر وتدريب النساء على إحداثه.
- فهم واستهداف الدور الحاسم للإعلام في تشكيل الخطاب والعمل.
- التمييز الإيجابي المستمر الذي من شأنه تمكين النساء من زيادة أعدادهن في الميدان السياسي،

وكذلك تعديل القوانين (أو سن قوانين جديدة) لتشجيع المرأة على المشاركة مثل تطبيق حصص المرأة في شتى مجالات المشاركة العامة، وتخصيص أموال محددة لتشجيع مشاركتها.

- اتخاذ إجراءات إيجابية متضافرة لإحداث أثر من جانب الحكومات (مثلاً عبر آلية وطنية) والمنظمات النسائية وغيرها من المنظمات العامة والقائمة على المصالح.
- الاجتماع والتواصل المستمر بين النواب والمنظمات الخارجية وجماعات المصالح العاملة من أجل تعزيز وضع المرأة عموماً.

وتوضح دراسات الحالات عن جنوب أفريقيا وفرنسا والسويد ورواندا الظروف والمجالات المتنوعة التي تحدث فيها المرأة أثراً، وتشمل التغييرات ما يلي:

- تغيرات مؤسسية وتمثيلية كتخصيص موازنة للمرأة وتحديد قوانين التكافؤ وإيجاد آلية وطنية.
- تغييرات في الخطاب كالتعاون والتواصل مع الحركة النسائية لتغيير طريقة كل من الإشارة إلى المرأة، وتقييم مشاركتها والسعي إليها، وعقد الشراكات مع الرجل، وتقييم جهودها.

٤. الجهود الدولية

إن تجربة القوة الرئيسية الفاعلة في مجال العمل البرلماني بشكل عام، والبرلمانيات بشكل خاص - أي الاتحاد البرلماني الدولي - جديرة بالذكر، والتعلم منها ضروري لتلبية عدد من الاحتياجات بنجاح، ومنها واحدة يركز عليها الاتحاد هي الشراكة بين الرجل والمرأة كعامل أساسي في تحقيق التغيير والتأثير على السياسة. ويؤكد عمل الاتحاد أيضاً الأهمية التي تسندها الفصول السابقة إلى الدور الحاسم، الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الحكومية الدولية في تعزيز قدرات البرلمانيات في البرلمانات الوطنية، الاجتماعات السياسية، تلبية احتياجات المرأة المشتركة، إدماج النوع الاجتماعي، وتعزيز قدرات البرلمانات على معالجة قضايا النوع الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر.

ويلقي النقاش حول الاجتماع الذي يعقده الاتحاد للبرلمانيات مثلاً الضوء على واقع آخر مجهول نسبياً ولكنه مهم. فالاجتماعات السياسية ليست مجرد منتديات لبرلمانيات يجتمعن ويتبادلن الخبرات والإستراتيجيات لتعزيز تمثيلهن، بل هو أيضاً ذو فائدة للهياكل التنظيمية التي تلبي احتياجات المرأة. ويسري ذلك بصفة خاصة عندما يكون من الضروري صقل طريقة التعامل مع الظروف المتغيرة والوقائع السياسية وتلبية احتياجات البرلمانيات المترتبة على ذلك. وينبغي بذل جهود متناسقة في هذا الصدد على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مع الاعتماد على العمل الرائد الذي سبق تنفيذه عوضاً عن تكراره.

٥. المضي قدماً

خلاصة القول، لا يعني النظر إلى ما وراء الأرقام أن الأرقام لم تعد مهمة، بل على العكس لأن الأرقام جزء لا يتجزأ من إحداث أثر ملموس على السياسة. ومع ذلك، فإنه لا يمكن إهمال نصف سكان العالم أو اعتبارهم دائرة انتخابية غير مهمة. ومن المواضيع التي تمتد طوال الحديث السابق عن التحديات والعوائق المتبقية، هو أن النجاح ممكن وقد أُحدث فارقاً، وثمة مزيد لنتطلع إليه.

تدخل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عقدها الثاني من العمل، وهي تدرك أن كثيراً من العمل لا يزال يتعين القيام به لتحسين المشاركة السياسية للمرأة. لكن مواصلة ترجمة قوة الأرقام إلى تحول بناء للمجتمعات برمتها، بشراكة المرأة مع الرجل، هو ما تدور حوله هذه الألفية. وتختلف الأساليب في كل بلد. ويتمثل التحدي الذي تواجهه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في دراسة الخيارات وجمع الأدلة عن أفضل الممارسات وتشجيع الإصلاحيين. ونحن إذ نسعى جاهدين لإثراء النقاش حول الديمقراطية، نتعلم بدورنا من كثير من النساء والرجال الشجعان والمبدعين والناشطين، الذين يؤمنون حقاً بعدم إمكانية تحقق الديمقراطية إلا بتمثيل جميع المواطنين في كافة الهياكل السياسية المؤثرة على حياتهم. ويحدونا الأمل، أن نكون بهذا الدليل قد ساعدنا في تسليط الضوء على معالم الطريق المهم نحو التنمية الديمقراطية المستمرة.

الملحق (أ)
حول المؤلفين

كانت **جولي بالينغتون** مديرة البرامج المسؤولة عن مشروع 'المرأة في السياسة' في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥. وفي هذا الوقت، أدارت وحررت إصدارات دليل 'النساء في البرلمان: بعيداً عن الأرقام' باللغة الإندونيسية والفرنسية والإسبانية ونسخة مختصرة باللغة الروسية. كما قادت العمل الرائد الذي أجرته المؤسسة حول حصص النساء في الانتخابات، ومنها إدارة قاعدة البيانات العالمية للحصص الانتخابية للمرأة وتحرير خمسة منشورات إقليمية عن تطبيق نظام الحصص في العالم. وقبل انضمامها إلى المؤسسة في عام ٢٠٠١، ترأست بالينغتون مشروع 'النوع الاجتماعي والانتخابات' في 'المعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي"، ومقره في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وقد وضعت بالينغتون منشورات ومقالات كثيرة، حيث تنصب اهتماماتها البحثية على التمثيل السياسي للمرأة ومشاركتها والإقبال على التصويت والسياسة الانتخابية. وهي تعمل حالياً لصالح برنامج 'تعزيز الشراكة بين الرجل والمرأة' في الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف، والذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة ومساهمتها في البرلمانات.

إليسا كاريو محامية أرجنتينية حاصلة على شهادة دراسات عليا في الحقوق العامة، وهي أستاذة الحقوق الدستورية في جامعة نورث إيست الوطنية. كانت كاريو عضواً في كل من الجمعية الدستورية (١٩٩٤) والكونغرس الأرجنتيني (١٩٩٥ – ٢٠٠٣) ولجنة المساءلة السياسية، ورئيسة كل من لجنة الشؤون الدستورية (١٩٩٩ – ٢٠٠١) ولجنة مكافحة غسل الأموال (٢٠٠١). وقد وضعت أكثر من ١٠٠ وثيقة، منها مبادرات مهمة عن النظام الدستوري والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن كتب ومقالات في مجلات متخصصة في الحقوق والسياسات، كما نشرت في عام ٢٠٠٤ كتاب 'نحو عقد أخلاقي جديد'. وكانت كاريو رئيسة الكتلة البرلمانية ARI التي شكلت ثلث الأغلبية في البرلمان أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، وكانت مرشحة للرئاسة في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٤، أسست معهد 'هانّا آرنت' الذي تديره الآن في بوينس آيرس، وأطلقت شبكة القيادات النسائية السياسية في أميركا اللاتينية بالتعاون مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. كما أنها عضو في الرابطة الأرجنتينية للحقوق الدستورية، الرابطة الأرجنتينية لفلسفة الحقوق، مؤتمر القيادات النسائية في الأميركتين، جمعية التنمية الدولية، ومؤتمر القادة الناشئين في نصف الكرة الغربي.

نيستورين كومباوري حاصلة على درجة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية من جامعة مونتريال بكندا. هي حالياً مستشارة النوع الاجتماعي لدى السفارة الهولندية في واغادوغو ببوركينا فاسو، ومحاضرة في قسم التواصل والصحافة بجامعة واغادوغو. وكومباوري أيضاً مستشارة النوع الاجتماعي في 'مركز الحكم الديمقراطي'، وهو منظمة غير حكومية رائدة في بوركينا فاسو معنية بالديمقراطية والحكم. كما أجرت كومباوري بعض البحوث الاستكشافية والتجريبية في مجال المشاركة السياسية للمرأة في البلاد. وهي تنسق منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ برنامجاً مدته ثلاث سنوات، تموله مجموعة من الجهات المانحة لتحسين المشاركة السياسية للمرأة في بوركينا فاسو.

أجرت **درود داليروب** أستاذة العلوم السياسية في جامعة ستوكهولم بالسويد بحوثاً مكثفة عن المرأة في الحياة السياسية، الحركات الاجتماعية، تاريخ الحركة النسائية، الفصل بين الجنسين في سوق العمل، والنظرية النسوية. وقد نشرت كثيراً من المقالات والكتب باللغة الدنماركية، آخرها 'حركة ريدستوكينغز: الصعود والهبوط، والأفكار الجديدة لحركة تحرير المرأة الدنماركية وأثرها' ١٩٧٠-١٩٨٥، جيلدينـدال، ١٩٩٨). ونشرت داليروب باللغة الإنكليزية، من بين أشياء أخرى، كتاب 'الحركات النسائية الجديدة والنسوية والسلطة السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية' (سيج، ١٩٨٦)، وأيضاً 'من أقلية صغيرة إلى كبيرة: النساء في السياسة الإسكندنافية' في مجلة الدراسات السياسية الإسكندنافية ، المجلد ١١، العدد ٤ (١٩٨٨). كما ألفت دليلاً عن تمثيل المرأة نشره مجلس الوزراء الإسكندنافي باللغات الإسكندنافية الخمس قاطبة. وداليروب محررة كتاب 'المرأة والحصص والسياسة: مقارنة بين استخدام الحصص في العالم' (روتليدج، المفترض أنه صدر عام ٢٠٠٦).

الدكتورة **فرين غينوالا** عضو في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي، والرئيس المشارك للائتلاف العالمي لأفريقيا، ورئيسة جامعة كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا. هي تعمل حالياً في قضايا التنمية، لا سيما المتعلقة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وكانت في عام ٢٠٠٥ تعد تقريراً عن الأمن البشري في أفريقيا. وغينوالا عضو في اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكانت أول رئيس للجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطياً في جنوب أفريقيا مدة عشر سنوات، حتى غادرت البرلمان في عام ٢٠٠٤. وعقب عودتها من المنفى إلى جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٠، غدت عضواً مؤسساً وأول رئيس للائتلاف الوطني للمرأة الذي تشكل لتوحيد كافة المنظمات النسائية في حملات لضمان إدراج المساواة الفعلية للمرأة في الدستور الجديد لجنوب أفريقيا. وفي مطلع التسعينيات، كانت عضواً في فريق مفاوضات المؤتمر الوطني الأفريقي وفي الجمعية الدستورية.

مـالا ن. هتـون أسـتاذة مسـاعدة في العلـوم السياسـية في الكليـة الجديـدة للبحـوث الاجتماعيـة في مدينـة نيويـورك بالولايـات المتحـدة الأميركيـة، ومؤلفـة كتـاب 'الجنـس والدولـة: الإجهـاض والطـلاق والأسرة في ظـل دكتاتوريـات أمـيركا اللاتينيـة وديمقراطياتهـا' (مطبعـة جامعـة كامبريـدج، ٢٠٠٣). ظهـر عملهـا في مجـال سياسـة النـوع الاجتماعـي وحقـوق المـرأة والعـرق والسياسـة في مجـلات 'البحـوث الأميركيـة اللاتينيـة' و'وجهـات نظـر حـول السياسـة' و'البحـوث الاجتماعيـة' و'التاريـخ الحـالي' وعـدة مجـلات أخـرى ومجلـدات محـرَّرة باللغـة الإنكليزيـة والإسـبانية والبرتغاليـة. وحصلـت هتـون مؤخـراً عـلى زمالتـين مـن معهـد كيلـوغ في جامعـة نوتـردام بالولايـات المتحـدة الأميركيـة، ومعهـد رادكليـف في جامعـة هارفـرد بالولايـات المتحـدة الأميركيـة. وقـد حصـل عملهـا عـلى دعـم مـن المؤسسـة الوطنيـة للعلـوم ومجلـس بحـوث العلـوم الاجتماعيـة والبرنامـج القومـي لتعليـم الأمـن. وهـي حاصلـة عـلى درجـة الدكتـوراه في العلـوم السياسـية مـن جامعـة هارفـارد ودرجـة البكالوريـوس في العلاقـات الدوليـة مـن جامعـة سـتانفورد بالولايـات المتحـدة الأميركيـة. وتركـز بحوثهـا الحاليـة عـلى سياسـة النـوع الاجتماعـي والتمثيـل العرقـي في أمـيركا اللاتينيـة والعـالم.

كارين جبر مديـرة برنامـج الشراكـة بـين الرجـل والمـرأة في الاتحـاد البرلمـاني الـدولي، حيـث تقـع عـلى عاتقهـا مسـؤولية الأنشـطة الراميـة إلى تعزيـز مشـاركة المـرأة ومسـاهمتها في البرلمانـات. هـي أيضـاً مسـؤولة عـن وضـع وإنتـاج مـواد بحثيـة وإحصـاءات عـن المـرأة في الحيـاة السياسـية في الاتحـاد البرلمـاني الـدولي، وعـن أنشـطة الاتحـاد المتعلقـة بالقانـون الإنسـاني الـدولي وقضايـا حمايـة الطفـل. وقبـل انضمامهـا إلى الاتحـاد، عملـت كارين في اليونسـكو في وحـدة تنسـيق قضايـا النـوع الاجتماعـي.

عـزة كـرم مستشـارة إقليميـة في مجـال بحـوث السياسـات في المكتـب الإقليمـي للـدول العربيـة لوحـدة تقريـر التنميـة البشريـة العربيـة في برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، الـذي انضمـت إليـه عقـب توليهـا منصـب المستشـارة الإقليميـة ومديـرة البرامـج في المؤتمـر العالمـي للأديـان مـن أجـل السـلام منـذ عـام ٢٠٠٠، حيـث عملـت مـع زعـماء دينيين ومجتمعـات محليـة مـن جميـع أنحـاء العـالم. وقبـل ذلـك، شـغلت منصـب مديـر البرامـج ومحـاضِرة في العلـوم السياسـية في مركـز دراسـة النزاعات العرقيـة بجامعـة كوينـز في بلفاسـت بآيرلنـدا الشـمالية. وبعـد عملهـا وتدريسـها في مجـالي حقـوق الإنسـان والتنميـة في المنطقـة العربيـة وأوروبـا لسـنوات عديـدة، انضمـت عـزة إلى المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات كمسـؤولة إقليميـة عـن البرامـج وكانـت مهندسـة برامجهـا المتعلقـة بالنـوع الاجتماعـي والعـالم العـربي في الفـترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وإضافـة إلى الطبعـة الأولى مـن دليـل المؤسسـة 'المـرأة في البرلمـان' (١٩٩٨)، تتضمـن منشـوراتها 'الإسـلام السـياسي العالمـي' (٢٠٠٤) والإسـلامويون والمـرأة والدولـة (١٩٩٨) والنسـاء المتدينـات كقـوى فاعلـة عامـة (٢٠٠٢) والديـن والمـرأة والنـزاع: دليـل (٢٠٠٤).

ركـزت أبحـاث **جـوني لوفندوسـكي** أسـتاذة العلـوم السياسـية في كليـة بيركبيـك بجامعـة لنـدن في المملكـة المتحـدة عـلى السـلوك السـياسي للمـرأة البريطانيـة والأوروبيـة، لا سـيما تمثيـل المـرأة في الحيـاة السياسـية. وأهـم كتبهـا هـي 'تأنيـث السياسـة' (٢٠٠٥) وهـو تأمـل لمـا يحـدث في السياسـة عندمـا تزيـد أعـداد النسـاء، و'المـرأة والسياسـة الأوروبيـة' (١٩٨٦) وهـو دراسـة مقارنـة لأثـر المـرأة والحركـة النسـوية في أوروبـا، و'التوظيـف السـياسي' (مـع بيبـا نوريـس، ١٩٩٥) وهـو دراسـة لعمليـة اختيـار المرشـحين البريطانيـين، و'السياسـة النسـوية المعـاصرة' (مـع فيكـي رانـدال، ١٩٩٣) وهـو دراسـة للحركـة النسـائية البريطانيـة في عهـد تاتـشر، و'السياسـة والمجتمـع في أوروبـا الشرقيـة' (مـع جـان وودال، ١٩٨٩). وشـاركت لوفندوسـكي في تحريـر كتـاب 'سياسـة جمهـور الناخبـين الثـاني' (١٩٨١) و'سياسـة الإجهـاض الجديـدة' (١٩٨٦) و'النـوع الاجتماعـي والسياسـة الحزبيـة' (١٩٩٣) و'أدوار مختلفـة، أصـوات مختلفـة' (١٩٩٤) و'النسـاء في السياسـة' (١٩٩٦). وهـي محـررة كتـاب 'السياسـة النسـوية' (١٩٩٦)، ومحـررة رئيسـية (مـع كلـودي بودينـو وماريـلا غوادانينـي وبـترا مايـر وديـان سينسـبري) وأحـد مؤلفـي كتـاب 'نسـوية الدولـة والتمثيـل السـياسي للمـرأة' (مطبعـة جامعـة كامبريـدج، ٢٠٠٥).

ريتشـارد ماتلانـد أسـتاذ العلـوم السياسـية في جامعة هيوسـتن بتكسـاس بالولايـات المتحـدة الأميركية، وهـو يعمـل منـذ أمـد بعيد لـدى قسـم الإدارة والنظريـة التنظيميـة في جامعة بيرغـن بالنرويج. وتشـمل اهتماماتـه البحثيـة مجـالات المرأة والسياسـة، السياسـة المقارنـة، والسياسـة العامة. وقد نُـشر عمله في عدة مجـلات رائـدة في العلـوم السياسـية، منها المجلـة الأميركيـة للعلوم السياسـية، المجلـة البريطانيـة للعلوم السياسـية، مجلـة السياسـة، الدراسـات السياسـية المقارنـة، والمجلـة الكنديـة للعلـوم السياسـية. وثمـة موضـوع مشـترك في أعـمال ماتلانـد، هو آثـار النظـم الانتخابية على تمثيـل المـرأة. وقد أجـرى بحوثاً على مسـائل النظـم الانتخابيـة وتمثيل المـرأة في كندا وكوسـتاريكا وإندونيسـيا والنرويج والسـويد والولايات المتحـدة الأميركيـة وأوروبـا الشرقيـة. كما شـارك في تحرير كتـاب 'وصول المرأة إلى السـلطة السياسـية في أوروبـا ما بعـد الشـيوعية' (مطبعـة جامعة أكسـفورد، ٢٠٠٣).

شـيلا مينتجـس أسـتاذة مسـاعدة في قسـم الدراسـات السياسـية في جامعـة ويتووترزرانـد بجنـوب أفريقيـا. كانـت عضـواً متفرغـاً في لجنـة المسـاواة بـين الجنسـين في الفـترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وهـي تدرِّس السياسـة الأفريقيـة، النظريـة السياسـية، والنظريـة النسـوية والسياسـة. وتحمـل درجـة البكالوريـوس (مـع مرتبـة الـشرف) مـن جامعـة رودس في غراهامزتـاون بجنـوب أفريقيـا، ودرجـة الماجسـتير في الدراسـات الأفريقيـة مـن جامعـة ساسـكس بالمملكـة المتحـدة، ودرجـة الدكتـوراه في التاريـخ الأفريقـي مـن كليـة الدراسـات الشرقيـة والأفريقيـة في جامعـة لنـدن بالمملكـة المتحـدة. وقـد نـشرت حـول موضـوع سياسـة النـوع الاجتماعـي والعنـف ضـد المـرأة، وشـاركت مؤخـراً في تحريـر ثلاثـة كتـب هـي 'الآثـار: المـرأة في التحـول في مرحلـة مـا بعـد النـزاع' (مطبعـة زيـد، ٢٠٠٢) و'امـرأة واحـدة، صـوت واحـد: سياسـة النـوع الاجتماعـي في انتخابـات جنـوب أفريقيـا' (المعهـد الانتخـابي للجنـوب الافريقـي، ٢٠٠٢) و"نسـاء يكتبـن أفريقيـا: الصـوت الجنـوبي' (المطبعـة النسـوية ومطبعـة جامعـة ويتووترزرانـد، ٢٠٠٣).

نينا باكاري محامية تنحدر من شعب الكيتشوا في الإكوادور. عملت مستشارة قانونية (١٩٨٩-١٩٩٣) ورئيسة قسم الأراضي والأقاليم (١٩٩٣ - ١٩٩٦) في اتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور. وانتُخبت في عام ١٩٩٧ عضوة في الجمعية الوطنية التأسيسية، حيث تمكنت من إدراج الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الدستور السياسي فضلاً عن اعتراف إدارة العدل بهم. وباكاري هي مؤسِّسة حركة باتشاكوتيك، وكانت عضواً منتخباً في برلمان الإكوادور (١٩٩٨ - ٢٠٠٢)، حيث شغلت منصب نائبة رئيس البرلمان بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠. وقد ركزت مهامها التشريعية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق السكان الأصليين والمرأة. وقد تولت بين ١٥ كانون الثاني/ يناير و٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ منصب وزير خارجية الإكوادور لتصبح أول امرأة من الشعوب الأصلية تشغل مثل هذا المنصب الرفيع داخل الحكومة. كما شاركت بفاعلية في المحافل الدولية ونُشر كثير من تقاريرها على المستويين الوطني والدولي.

كانت **سونيا باليري** باحثة في قضايا النوع الاجتماعي في الاتحاد البرلماني الدولي من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٤، حيث كانت مسؤولة عن إعداد دراسات مختلفة لتقدم المرأة وتراجعها في البرلمانات الوطنية. وقد بحثت في أطروحة الدكتوراه مسألة أثر المرأة في البرلمان، ودرست دينامية النوع الاجتماعي الواضحة في تواصل البرلمانيين والبرلمانيات أثناء جلستين للجنة البرلمانية الاتحادية الأسترالية. كما نشرت عدداً من المقالات وأوراق المؤتمرات عن موضوع المرأة في البرلمان، ومنها 'المناقشات البرلمانية المتحيزة: حالة القتل الرحيم' في المجلة الأسترالية للعلوم السياسية، المجلد. ٣٤، العدد ١ (١٩٩٩).

خوفيفا إندار باراوانسا خريجة كلية العلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة إيرلانغا في سورابايا بإندونيسيا. هي رئيسة جمعية مسلمات نهضة العلماء (إحدى أكبر المنظمات الإسلامية في إندونيسيا) ورئيسة حزب الصحوة الوطنية. وقد انتُخبت عضواً في مجلس نواب جمهورية إندونيسيا لثلاث ولايات منفصلة (١٩٩٢ و١٩٩٧ و١٩٩٩)، حيث شغلت أثناء عضويتها في المجلس مناصب منها رئيس لجنة، رئيسة قسم، ونائبة رئيس البرلمان. كما شغلت منصب وزير الدولة لتمكين المرأة ورئيسة المجلس الوطني لتنسيق تنظيم الأسرة (١٩٩٩ -٢٠٠١).

تدير **إليزابيث باولي** مشروع 'الأمن الشامل: المرأة تخوض معركة السلام' في رواندا. شغلت في السابق منصب معاونة مدير لجنة سياسات المشروع في العاصمة واشنطن، حيث عملت بصفتها تلك كبيرة للباحثين ومؤلفة 'تعزيز الحكم: دور المرأة في المرحلة الانتقالية في رواندا'، وهي دراسة حالة ميدانية عن المشاركة السياسية للمرأة. وتتمتع إليزابيث بخبرة فنية في مجال تحليل النزاع، الديمقراطية والحكم، المجتمع المدني، العدالة الانتقالية، والمساواة بين الجنسين والمرأة. وقد عملت بوصفها مدربة ومعلمة متمرسة مع بناة السلام ونشطاء المجتمع المدني في أنغولا ومالي ونيجيريا وجنوب أفريقيا ورواندا. ووضعت مناهج حول المشاركة والقيادة السياسية للمرأة، العدالة الانتقالية، ومشاركة المجتمع المدني في مفاوضات السلام. وهي حاصلة على درجة الماجستير من كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأميركية في العاصمة واشنطن.

شيرين راي أستاذة في الدراسات السياسية والدولية في جامعة ووريك بالمملكة المتحدة. تنصب اهتماماتها البحثية على السياسة النسوية وإرساء الديمقراطية والعولمة ودراسات التنمية. وقد كتبت بإسهاب عن قضايا النوع الاجتماعي والحكم وإرساء الديمقراطية، وألفت عدة كتب كان آخرها كتاب 'النوع الاجتماعي والاقتصاد السياسي للتنمية' (كامبردج: مطبعة بوليتي، ٢٠٠٢). كما شاركت في تحرير كتاب 'إعادة النظر في التمكين: النوع الاجتماعي والتنمية في عالم محلي عالمي' (روتليدج، ٢٠٠٢) وحررت كتاب 'إدماج النوع الاجتماعي: تحويل الدولة للديمقراطية؟' (نشرته مطبعة جامعة مانشستر لصالح الأمم المتحدة ونيابة عنها، ٢٠٠٣)، والعدد الخاص من 'المجلة النسوية الدولية لسياسة إدارة النوع الاجتماعي والعولمة'، ٢٠٠٤، المجلد ٦، العدد ٤.

كانت **أمل الصباغ** حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، إحدى أولى اللجان شبه الحكومية التي أنشئت في العالم العربي تعزيزاً لقضايا المرأة. وتقود اللجنة جهود الأردن الرامية إلى وضع إستراتيجية وطنية للمرأة بوضع السياسات والتشريعات المتعلقة بالمرأة، وتحديد الأولويات والخطط والبرامج في كل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي لتنفيذها بفاعلية. وشغلت الدكتورة الصباغ سابقاً منصب المدير العام للمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى بالأردن، وتولت قبل ذلك عدداً من المناصب في وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في السياسات الاجتماعية من جامعة نوتنغهام في المملكة المتحدة. وتنصب اهتماماتها البحثية بالدرجة الأولى على قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين الفئات المهمشة، لا سيما الريفيين والفقراء.

ناديجدا شفيدوفا حاصلة على منحة فولبرايت، وهي خبيرة دولية في مجال المرأة الروسية في الحياة السياسية الروسية وأحد كبار الباحثين في معهد الدراسات الأميركية والكندية في الأكاديمية الروسية للعلوم بموسكو. عملت شفيدوفا مستشارة لمؤسسات عديدة منها مجلس الدوما ومجلس السوفيات الأعلى ووزارة الرعاية الصحية ووزارة الشؤون الخارجية. وهي نائبة رئيس قسم النوع الاجتماعي في الجمعية الروسية لعلماء السياسية. وقد وضعت أعمالاً كثيرة عن المرأة في الحياة السياسية في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفاتي السابق والولايات المتحدة الأميركية. وتتضمن منشوراتها 'ميثاق شرف الحركة النسائية الروسية (١٩٩٣) والهاوية (١٩٨٨)، كما شاركت في كتابة فصل عن المرأة في الانتخابات الروسية في كتاب 'المرأة في السياسة والمجتمع' (١٩٩٦). وقد ترجم كتابها 'ببساطة عن المعقد: تعليم النوع الاجتماعي' (موسكو: مطبعة أنتيكفا، ٢٠٠٢) إلى اللغتين القرغيزية والأرمنية. وأصبحت في عام ٢٠٠٣ عضوة في فريق إعداد تقرير المراجعة عن قضايا وضع النوع الاجتماعي في الاتحاد الروسي بطلب من البنك الدولي. وحصلت شفيدوفا في عام ١٩٩٩ على شهادة تقدير من الأكاديمية الروسية للعلوم تقديراً لبحوثها الرائدة. كما منحتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الروسية في عام ٢٠٠٣ شهادة تقدير اعترافاً بجهودها المبذولة لتحسين وضع المرأة في روسيا.

ماريـت سـينيو باحثـة سياسـية ومديـرة البحـوث في المركـز الوطنـي للبحـوث العلميـة. وهـي تعمـل لـدى مركـز البحـوث السياسـية في باريـس بفرنسـا. ومجـالات بحثهـا الرئيسـية هـي المواقف السياسـية للمـرأة وسـلوكها، والنسـاء السياسـيات. ويهتـم عملهـا أيضـاً بسياسـة الأسرة ونظـام رعايـة الأطفال. ويتضمـن آخـر منشـوراتها كتـاب 'المهنـة: سياسـية. النـوع الاجتماعـي والسـلطة في ظـل الجمهوريـة الخامسـة' (باريـس مطبعـة العلـوم السياسـية، ٢٠٠١)، و 'مـن يهتـم؟ عمـل المـرأة ورعايـة الأطفـال وإعـادة تصميـم دولـة الرفـاه' (مـع جـين جنسـن، مطبعـة جامعـة تورنتـو ، ٢٠٠١)، و 'ميـتران والمرأة الفرنسـية: موعـد ضائـع' (مـع جنسـن، باريـس: مطبعـة العلـوم السياسـية، ١٩٩٥).

لينـا وانغنـيرود أسـتاذة مسـاعدة في قسـم العلـوم السياسـية في جامعـة غوتنـبرغ بالسـويد. ألفـت عـدة كتـب ومقـالات تعنـى بقضيـة تمثيـل المـرأة. وركـزت أبحاثهـا عـلى البرلمـان السـويدي، وأيضـاً عـلى البرلمانـات في بلـدان إسـكندنافية أخـرى، حيـث عـدد النسـاء في البرلمـان مرتفـع نسـبياً منـذ فـترة طويلـة. وتنصـب أبحاثهـا الحاليـة عـلى سرعـة تغـير الأعضـاء داخـل البرلمـان، مـع التركيـز عـلى ازديـاد عـدد النـواب الذيـن يغـادرون البرلمـان السـويدي في كل انتخابـات. وهـي تعمـل أيضـاً عـلى مـشروع يربـط منتديـات مختلفـة لمناقشـة القضايـا السياسـية في المجتمـع المـدني.

الملحق (ب)

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هي منظمة حكومية دولية تضطلع بمهمة دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم. تتمثل أهداف المؤسسة في دعم مؤسسات وعمليات ديمقراطية أقوى، وأنظمة ديمقراطية أكثر استدامة وفعالية ومشروعية.

ما دور المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على المستوى العالمي والاقليمي ومستوى البلدان، وتركز على المواطنين بصفتهم محرك التغيير. وتنتج المؤسسة معارف مقارنة في مجالات خبرتها الاساسية: العمليات الانتخابية، صياغة الدساتير، المشاركة والتمثيل السياسيين، الديمقراطية والتنمية وكذلك الديمقراطية في علاقتها بقضايا النوع الاجتماعي، التنوع، النزاعات والامن. وهي تقدم هذه المعارف الى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الساعية الاصلاح الديمقراطي، وتسهل عملية الحوار بغية دعم التغيير الديمقراطي.

تهدف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في عملها الى ما يلي:

- زيادة قدرات النظام الديمقراطي وشرعيته ومصداقيته؛
- مشاركة أكثر شمولاً، وتمثيل خاضع للمساءلة؛
- تعاون ديمقراطي أكثر فعالية وشرعية.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في جميع أنحاء العالم. ويقع مقرها الرئيسي في ستوكهولم بالسويد، ولها مكاتب إقليمية في أفريقيا، آسيا، المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، غرب آسيا وشمال أفريقيا.